

رؤى إقتصادية

مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة

العدد التاسع ديسمبر 2015

ISSN 2253-0088

E-ISSN: 2437-0789

Legal deposit: N° 1125/2011

رؤى إقتصادية

تتبع
بالرؤى الاقتصادية
في مجال القضايا الاقتصادية
المعاصرة وموضوعات
التنمية المستدامة

9

1. دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"
2. أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 1990-2012"
3. الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب"
4. أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية للفترة 1997-2013"
5. معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية
6. انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية
7. اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2011-2013"
8. تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ
9. إدارة المخاطر في شركات التأمين "دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين"
10. التنبؤ بالمبيعات بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- "دراسة مقارنة باستخدام طريقتي التمهيد الأسّي الثلاثي Holt-Winters ومنهجية Box-Jenkins في التنبؤ بالمبيعات".
11. الولاء التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا
12. أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على الكفاءة التنظيمية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة
13. التنمية الصحية المستدامة و نتائجها على المورد البشري لله دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب
14. دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببينة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر
15. تحليل أداء مؤسسات الزكاة الماليزية مع صندوق الزكاة بالجزائر " بالمقارنة مع إحصائيات إجمالي الناتج المحلي GDP"
16. Une évaluation empirique de la tarification de l'assurance automobile en Algérie "une approche avec données de panel"
17. CAPITAL HUMAIN ET CROISSANCE ECONOMIQUE "Une approche en données de panel sur pays africains"
18. Corporate Social Responsibility in Algeria "Emperical Study of Many Corporation"
19. Employees' Empowerment As An Approach To Achieve The Business Excellence
20. La culture d'entreprise : quel impact sur le bien-être des salariés au travail ?

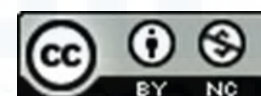


جامعة الوادي
Université D'El Oued

Roa Iktissadia Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:

the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA



مجلة رؤى اقتصادية

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي

العدد التاسع - ديسمبر 5102 -

Roa Iktissadia Review

*International and specialized academic journal, semi-annually published by:
the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA*

P-ISSN: 2253-0088

E-ISSN: 2437-1870

Legal deposit: N° 1125/2011

الرئيس الشرفي

أ.د. عمر فرحاتي

مدير المجلة

د. محمد ناصر حميداتو

مدير النشر

د. نور الدين جودي

رئيس التحرير

د. عقبة عبد اللاوي

هيئة التحرير

د. الأزهر عزه

د. فوزي محيريق

د. سعيد بوشول

د. مفيد عبد اللاوي

أ. هشام غربي

أ. عبد الحليم الأسود

أ. نذير غانيت

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000 / الجزائر

تلفاكس: 0021332133519

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة

roa.iktissadia@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

- أ.د. أحمد بلواي (جامعة الملك عبد العزيز / السعودية)
- أ.د. أحمد لعماري (جامعة الحاج لخضر / الجزائر)
- أ.د. بختي إبراهيم (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
- أ.د. بلقاسم زايري (أحمد بن بله / الجزائر)
- أ.د. جميلة الجوزي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
- أ.د. رايح زبييري (جامعة الجزائر)
- أ.د. عبد الغني دادان (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
- أ.د. عبد السلام مخلوفي (جامعة طاهري محمد بشار / الجزائر)
- أ.د. عبد اللطيف مصيطفى (جامعة غرداية / الجزائر)
- أ.د. عبد المجيد قدي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
- أ.د. علي كساب (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
- أ.د. علي يوسفات (جامعة أحمد دراية / الجزائر)
- أ.د. عمر عزاوي (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
- أ.د. كمال لدرع (جامعة الأمير عبد القادر / الجزائر)
- أ.د. محمد المكليف (جامعة محمد الخامس / المغرب)
- أ.د. محمد براق (المدرسة العليا للتجارة / الجزائر)
- أ.د. محمد قويدري (جامعة عمار ثليجي / الجزائر)
- أ.د. مداني بن بلغيث (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
- أ.د. مراد زايد (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
- أ.د. مسعود بوضياف (جامعة المنار / تونس)
- أ.د. منور أوسريير (جامعة امحمد بوقرة / الجزائر)
- أ.د. يحيى سعيدي (جامعة محمد بوضياف / الجزائر)
- أ.د. لخضر مرغاد (جامعة محمد خيضر / الجزائر)
- د. إلياس الشاهد (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
- د. الأزهر عزه (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
- د. ظاهر القشي (جامعة جدارا / الأردن)
- د. برزان ميسر الحامد (جامعة الموصل / العراق)
- د. خالد عبد الوهاب البنداري (جامعة العلوم والتكنولوجيا / مصر)
- د. نوال بن عمارة (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
- د. نورالدين حامد (جامعة محمد خيضر / الجزائر)
- د. عيسى دراجي (جامعة الجيلالي بونعامة / الجزائر)
- د. فوزي محيريق (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
- د. كمال أقاسي (جامعة عبد الرحمن ميرة / الجزائر)
- د. لخضر عدوكة (جامعة مصطفى اسطمبولي / الجزائر)
- د. مراد علّ (جامعة زيان عاشور / الجزائر)
- د. محمد الناصر حميداتو (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
- د. محمد أوضيجي (جامعة القاضي عياض / المغرب)
- د. هشام لبزة (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
- د. ياسر المشعل (جامعة دمشق / سورية)
- د. يوسف ناصر (الجامعة الإسلامية العالمية / ماليزيا)
- د. يونس زين (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)

الرؤيا العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. ترمي مجلة رؤى اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصلية والمراجعات العلمية، في مجالات البحوث والدراسات في الاقتصاد والتسيير والتجارة.

اهتمامات المجلة

تعنى المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص.
2. البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
3. البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها.

شروط النشر

1. أن يكون البحث أصيلاً، ولم يسبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
2. ألا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
3. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة رؤى اقتصادية إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
4. موافقة الباحث على نقل حقوق نشر البحث كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشره، فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
5. حصول الباحث على الإذن المناسب لاستخدام مادة سبق نشرها.
6. تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

7. يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة ومستلتي من بحثه.
8. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين.
9. أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء نشرت أم لم تنشر.
10. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.
11. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: roa.iktissadia@gmail.com
12. على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة. www.univ-eloued.dz/roa/

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

متطلبات النص المقدم للنشر

1. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية. كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات.
2. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
3. أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الإنجليزية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين. ويجب تصنيف المقال حسب الترميز JEL، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php

http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

4. تقدم البحوث مطبوعة وفقاً لقالب المقال الموجود بموقع المجلة، مع ضرورة الالتزام بالشروط والخصائص المنهجية والشكلية المفصلة والموضحة ضمن قالب المجلة. لتحميل القالب أنظر أحد الرابطين الآتيين:

تحميل القالب للغة العربية

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20Ar.doc>

تحميل القالب للغة الأجنبية

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20LA.doc>

5. يفضل تحرير المقال وفق النمط IMRAD، بحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

<http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD>

<http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD>

6. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
7. توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية المشار إليها في قالب المقال.

الوثائق المطلوب تسليمها

1. تقدم البحوث نسخة الكترونية من خلال البريد الإلكتروني وفق متطلبات النص المقدم للنشر وعلى برنامج *Microsoft Word* وفقاً لشروط النشر المبينة في موقع المجلة على شبكة الانترنت.
2. يرفق الباحث استمارة المعلومات المفصلة الموجودة ضمن صفحة شروط النشر بموقع المجلة على شبكة الانترنت. يمكن تحميل استمارة المعلومات من الرابط الآتي

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/info.doc>

3. رسالة طلب نشر البحث، وتعهد بالالتزام بأخلاقيات وشروط النشر.

يمكن تحميل التعهد من الرابط الآتي:

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/pro.doc>

المحتويات

29-7	د. محمد بن عزة / جامعة تلمسان-الجزائر	1. دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"
51-31	د. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة جامعة ورقلة - الجزائر	2. أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2012)"
71-53	د. لخضر عدوكة / جامعة معسكر - الجزائر أ. محمد رملي / جامعة سعيدة - الجزائر	3. الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب"
86-73	د. محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو جامعة الوادي - الجزائر	4. أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية للفترة 1997-2013"
105-87	د. محمد حشماوي / جامعة الجزائر 3 - الجزائر أ. الأخضر بن عمر / جامعة الوادي - الجزائر	5. معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية
123-107	د. السعيد بوشول، أ. محمد الأمين مصباحي جامعة الوادي - الجزائر	6. انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية
146-125	أ.د. محمد زيدان، أ. جمال قدام جامعة الشلف - الجزائر	7. اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2011-2013"
171-147	أ.د. شريف غياث / جامعة قالة 3 - الجزائر أ. عبد المالك مهري / جامعة تبسة - الجزائر	8. تحليل أسباب فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ.
187-173	أ. أيمن زيد، أ. الطاهر العمودي المركز الجامعي تلمسان - الجزائر	9. إدارة المخاطر في شركات التأمين "دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين"
211-189	أ.د. جمال خنشور، أ. سهيلة عتروس / جامعة بسكرة - الجزائر	10. التنبؤ بالمبيعات بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- "دراسة مقارنة باستخدام طريقتي التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters ومنهجية Box-Jenkins في التنبؤ بالمبيعات"
232-213	د. مجذوب أحمد محمد أحمد قمر / جامعة دنقلا - السودان	11. الولاء التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا "دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا"
251-233	د. مديحة بخوش / جامعة تبسة - الجزائر	12. أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على الكفاءة التنظيمية في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تبسة - الجزائر"
273-253	أ. لامية حماني، أ.د. عبدون زرقين / جامعة أم البواقي - الجزائر	13. التنمية الصحية المستدامة و نتائجها على المورد البشري "دراسة مقارنة الجزائر، تونس و المغرب"
295-275	د. فاتح سردوك / جامعة الوادي - الجزائر	14. دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر
310-297	د. فوزي محيريق / جامعة الوادي - الجزائر	15. تحليل أداء مؤسسات الزكاة المالية مع صندوق الزكاة بالجزائر "بالمقارنة مع إحصائيات إجمالي الناتج المحلي "GDP"
330-311	Riadh Rimi, Abdelouhab Latreche Okba Rimi /University of El-oued, National School in Statistics -Algeria	16. Une évaluation empirique de la tarification de l'assurance automobile en Algérie "une approche avec données de panel"
342-331	Dr. Rezine Okacha University of SAIDA -Algeria	17. CAPITAL HUMAIN ET CROISSANCE ECONOMIQUE "Une approche en données de panel sur pays africains"
356-343	Sara Bahlouli University of Setif -Algeria	18. Corporate Social Responsibility in Algeria "Eemperical Study of Many Corporation"
376-357	Aboubakeur BOUSSALEM university center of Mila-Algeria	19. Employees' Empowerment As An Approach To Achieve The Business Excellence
386-377	Pr. TABET AOUL Wassila Dr. ZERROUKI Mohammed Amine University of Tlemcen -Algeria	20. La culture d'entreprise : quel impact sur le bien-être des salariés au travail ?



دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر

باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR

د. محمد بن عزة

ملحقة مغنية - جامعة تلمسان - الجزائر

Benazza.mohammed@yahoo.fr

The role of public expenditure policy on economic policy objectives

Study of caused relationship between public expenditure and economic policy objectives with model VAR

Dr. Benazza Mohammed

annex of maghnia - Tlemcen university- Algeria

Received: 31 Mar 2015

Accepted: 28 Sep 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

الهدف من هذه الأطروحة هو دراسة موضوع : ترشيد سياسة الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق نظرية المربع السحري لـ (N.Kaldor 1971) ، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي.

نتائج الدراسة بينت أن آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي ، المستوى العام للأسعار ، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة ، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن - من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر - حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام ، العلاقة السببية ، السياسة الاقتصادية ، نظرية N.KALDOR.

رموز JEL: E2 . E6 . H5.

Abstract :

The aim of this thesis is to study a subject: the rationalization of public spending policy by achieving the objectives of economic policy. While addressing the reality of managing public expenditure programs in Algeria in accordance with a econometric study of possible effects on economic policy objectives which has been identified in accordance with the theory of the magic square N.Kaldor(1971),by using the Vectorial Autoregressive models (VAR).

The Results of this study showed that the effect of public spending on economic growth, the general level of prices, rate of unemployment and balance of payment in Algeria are weak. Which proves that the public spending has not played an important role in achieving balance -through the achievement of the above economic policy aims- even in the context of the opening to the outside world and despite all the reforms that have been adopted.

Keywords: Public expenditure policy, caused relationship, economic policy.

(JEL) Classification: E2 . E6 . H5.

تمهيد:

يعتبر موضوع الإنفاق العام مقترن بتطور دور الدولة في الاقتصاد، الذي انتقل من الحيادية إلى التدخل في الاقتصاد، وقد بات من المؤكد أن العقوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية في عملية التنمية يمكن تفسيرها، من الناحية المالية بأنها نتيجة لسوء عملية التخطيط المالي وتخلف السياسة المالية للدولة. مع العلم أنا توجهات سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها (1971) N.Kaldor¹. ضمن ما يعرف بالمرجع السحري والتي تتمثل في: تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات). لم تعرف نصيبا وافرا من التحليل، وذلك ما مهد إلى ظهور عدة دراسات عالجت الربط بين الحد الأمثل للتدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العام والإنتاجية الحدية للإنفاق العام ("Barro" 1990)، بينما ركزت النظرية الحديثة للنمو الداخلي النشأة "le modèle de croissance endogène" على أهمية الإنفاق العام بأشكاله المختلفة كالإنفاق على البنية التحتية، التقدم التقني، والإنفاق على الرأس مال البشري. (يمكن الاطلاع في هذا الشأن على نظرية النمو الداخلي النشأة [Barro 1990]، [Lucas 1988]، [Romer 1986]).²

إن الجزائر وكغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا اشتراكيا حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة -معتمدة على قطاع النفط كمصدر تمويلي أساسي- من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1980، وحقت الجزائر نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسن معدلات التشغيل. وفي بداية الثمانينات شهد العالم عدة أزمات اقتصادية خانقة أهمها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986. هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات مما لزم لجوء السلطات إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية خاصة في جانب النفقات العامة، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية العامة الذي وصل إلى 168.450 مليار دج في سنة 1993 و 138.375 مليار دج سنة 1995.

الإصلاحات سألقة الذكر مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول، وانتعاش الخزينة العمومية، مما مهد إلى عقد برامج تنموية طموحة على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو خلال فترة 2009/2000 الذين خصصت لهما أغلفة مالية ضخمة بلغت 7.7 مليار دولار، و 50 مليار على التوالي، كما كان للبرنامج الخماسي المبرمج خلال الفترة 2015/2010 نصيب جد مهم بلغ 286 مليار دولار.

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا ، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول البحث على أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية كما يلي: ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر؟

تهتم هذه الدراسة بالتأطير الأكاديمي لموضوع سياسة الإنفاق العام من زاوية تحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس فإن تقييم مدى رشادة السياسة الاتفاقية في الجزائر يعتمد على مدى فعاليتها في تحقيق تلك الأهداف. وذلك بعد تشخيص برامج الإنفاق العام وأهم التوجهات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري والتي تعتبر رقما أساسيا في توجيه السياسة الاتفاقية . بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار النظرية الاقتصادية في ضبط وتحديد أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ما جاء به (N.Kaldo 1971) ضمن ما يعرف بالمرجع السحري، والتي تتمثل في كل من النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، زيادة معدلات التشغيل و التوازن الخارجي.

تعتمد هذه الدراسة المتواضعة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، بالاستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي مرتكزين في ذلك على معطيات وإحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري (ONS)، وزارة المالية الجزائري، والدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). ويستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري على طول الفترة الممتدة من 1970/2013، وسوف يتم الاعتماد على الأساليب التحليلية والقياسية ونخص بالذكر نموذج الانحدار الذاتي VAR.

أولا: مقارنة نظرية حول سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية:

1. الإنفاق العام ... مفاهيم أساسية

1.1. مفهوم الإنفاق العام

تعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة " ³ ووفق هذه الرؤية تتكون النفقة العامة من ثلاث عناصر أساسية وهي العنصر الأول أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي وأخيرا العنصر الثالث أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

2.1. ضوابط الإنفاق العام:

للإنفاق العام جملة من الضوابط يتوجب على القائمين عليه الالتزام بها ويمكن التطرق إليها كما يلي:

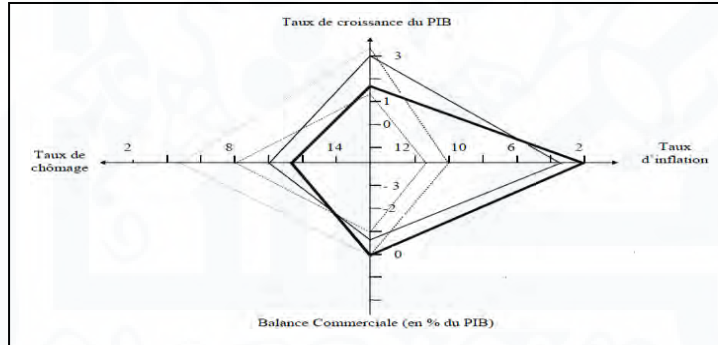
1.2.1 ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

- 2.2.1 ضابط الاقتصاد في النفقات العامة : يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطاً ضرورياً لا بد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظاً على عدم ضياع المال العام.
- 3.2.1 ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة): حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها ، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال.
2. الإنفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر سياسة الإنفاق العام تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار ، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية ، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها ، ولهذا نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة ، وقد جمعها الاقتصادي " Nicolas KALDOR 1908/1986 " ⁴ في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري ⁵ والتي تتمثل في:

- ♦ تحقيق النمو الاقتصادي.
 - ♦ تحقيق التشغيل الكامل (مكافحة البطالة).
 - ♦ الاستقرار في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم).
 - ♦ تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).
- بحيث أن جل دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم اختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال ، وذلك وفق ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 01: أهداف السياسة الاقتصادية حسب "Le Carré Magique de N. Kaldor"

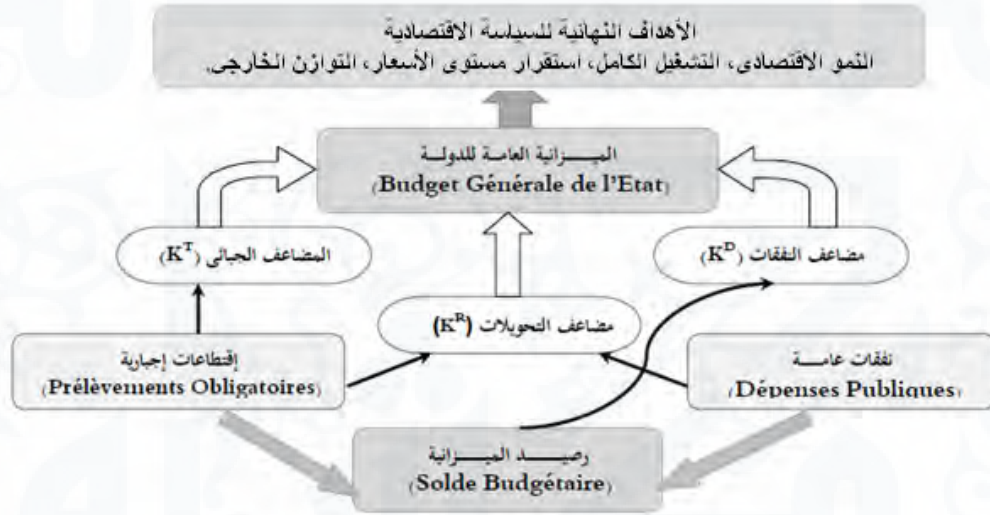


Source: DIEMER, La politique économique de l'état, paris, 2010, p4

ففي نفس الاتجاه وضع "كينز" النقاط على الحروف من خلال إقراره بأن السياسة الاقتصادية عموماً تهدف إلى تحقيق مستوى جد عال من النشاط الاقتصادي ⁶ ، بينما أكد N.Kaldor (1971) هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف ، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد .

وباعتبار أن جانب النفقات العامة الذي هو جزء مهم من الميزانية العامة إلى جانب الإيرادات العامة، فإنه يلعب دور جد كبير مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مضاعف الإنفاق العام.

الشكل رقم 02: موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية



مصدر: بن عابد مختار، إشكالية تحقيق السياستين النقدية والمالية لتوازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلي في الجزائر، مذكرة

ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 165. نقلا عن C.Rodrigues /IUFM Aix, "Economie-séance n°31, Politique Economique", Marseille, p:49.

الشكل البياني أعلاه يوضح موضع السياسة الإنفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث أجمعت الدراسات الاقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الانفاق العام لها دور كبير في إحداث النمو الاقتصادي، لها مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي.

ثانيا: دراسة قياسية لمدى رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر:

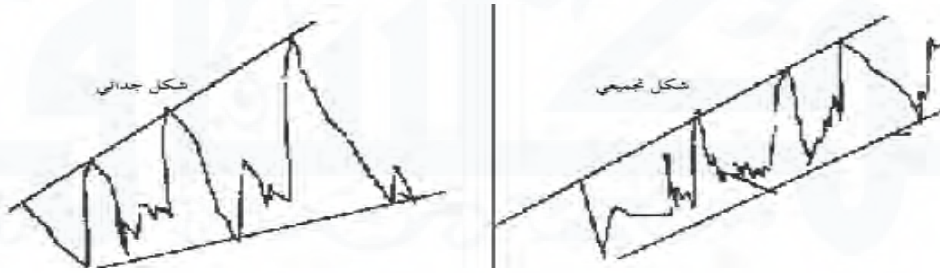
من خلال التحليل القياسي نتاح لنا معرفة مدى تحقيق سياسة الانفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لـ KALDOR ويمكننا من فهم دقيق لأهم الآثار التي يمكن أن تحدثها السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري. لكن قيل الخوض في ذلك يجب التطرق أولا إلى أهم الطرق القياسية المستعملة في التحليل وفق شرح مبسط.

1. أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية

1.1. تحليل السلاسل الزمنية "Time Series Analysis"

1.1.1 مفهوم السلاسل الزمنية: السلسلة الزمنية هي سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة y_t .⁷

الشكل البياني رقم 30: أشكال السلسلة الزمنية:



المصدر: مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص.36

2.1.1.1 استقرار السلاسل الزمنية: تُعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان.⁸ وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية.⁹ وتعد سلسلة زمنية Y_t مستقرة Stationary إذا تحققت الخصائص التالية:¹⁰

♦ ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$

♦ ثبات التباين Variance عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

♦ أن يكون التغاير Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov(Y_t - Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = y_k.$$

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير y_k ثابت. ومن ذلك خلاص Regina Kaiser and

Agustin Maravall إلى أن الاستقرار من الناحية الاحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين.¹¹

3.1.1.1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية Stationarity test : إن عدم استقرار السلاسل الزمنية في كثير من الأحيان يكون نتيجة لوجود جذر الوحدة ، وقد اقترح Dickey & Fuller اختبارا يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها.

♦ اختبار (Dickey & Fuller) D.F.¹²: بافتراض أنه لدينا السياق العشوائي X_t ، نقوم بحساب الانحدار التالي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_i (X_{t-1} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

يقوم اختبار DF على اختبار قيمة p فيما إذا كانت $p=1$ أي أن فرضيات الاختبار هي:

♦ قبول الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة $H_0: p=1$

♦ قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة $H_1: p < 1$

نحسب إحصائية الاختبار t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller. ويمكن أن

نضيف إلى المعادلة حداً ثابتاً ، وانحدارا خطياً بالزمن بحسب طبيعة السلسلة المدروسة ، و تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

♦ الإختبار المعزز A.D.F. (Augmented Dickey & Fuller): نقوم بحساب الإنحدار¹³

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

$$\phi = \rho - 1$$

إذن:

في هذه الحالة فرضيات الاختبار :

$$H_0 : \phi = 0$$

$$H_1 : \phi < 0$$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة و تحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى¹⁴ ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة. ونشير هنا أيضاً إلى أنه يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حداً ثابتاً، أو حداً ثابتاً وانحداراً خطياً بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

2.1.2. التكامل المشترك (المتزامن):

يعرف التكامل المتزامن على أنه "تصاحب (association) بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن"¹⁵.

1.2.1 إختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين لـ Engle و Granger (1987): (العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF. حيث أثبت كل من Engle و Granger (1987) بطريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $X_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t$. بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y .

2.2.1 إختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات لـ Johansen (1988): من خلال هذا التوجه لـ Johansen (1988) يتم استخدام اختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

♦ عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

♦ التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

وبالمقابل يعتمد اختبار Johansen (1988) إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة. وإن هذه المقاربة ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار DF. بينما يتفوق هذا الاختبار على اختبار Engle و Granger للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، و كذلك في حالة وجود أكثر من

متغيرين، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة.

3.1 نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VAR (Vectorial Auto Regressive):

يعتبر "Christopher Sims" أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي VAR (Vectorial Auto Regressive) في عام 1980، من خلال مقاله المعنون بـ "Macroeconomics and Reality"¹⁶ في مجلة "economica" كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآني تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص "identification" مقبول لنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية "exogenes" وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني¹⁷. وقد نال "Sims" وزميله "Thomas Sargent" سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي.

♦ **النموذج العام لـ VAR:** نموذج الانحدار الذاتي VAR (Vectorial Auto Regressive) الذي اقترحه Sims، يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات بين المتغيرات¹⁸. يتم إنشاء مجموعة من المتغيرات العشوائية الزمنية عن طريق نموذج VAR، إذا كان كل من هذه المتغيرات وفق علاقة خطية، من قيمها الماضية وكذلك القيم الماضية للمتغيرات الأخرى من المجموعة، مثال على ذلك متغيرين زمنيين عشوائيين X_{1t} و X_{2t} يتم نمذجتهم عن طريق نموذج VAR وفق الصيغة التالية¹⁹:

$$\begin{aligned} X_{1t} &= \mu_1 + \rho_{11}X_{1t-1} + \rho_{12}X_{1t-2} + \rho_{21}X_{2t-1} + \rho_{22}X_{2t-2} + \mu_{1t} \\ X_{2t} &= \mu_2 + \gamma_{11}X_{1t-1} + \gamma_{12}X_{1t-2} + \gamma_{21}X_{2t-1} + \gamma_{22}X_{2t-2} + \mu_{2t} \end{aligned}$$

ويمكن تمثيل الصيغ أعلاه وفق نظام المصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات أو فترات إبطاء وتصبح العلاقة كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LX_{1t} \\ LX_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2X_{1t} \\ L^2X_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

وفي الأخير يمكن إعطاء مفهوم عام وشامل لنموذج VAR، على أنه عمليات عشوائية متعددة المتغيرات X ذات المكونات n ، والتي يتم إنشاؤها بنموذج VAR ذو الدرجة p ، إذا كان هناك متجه لـ μ ، مصفوفات Φ_l من نوع $n \times n$ ، وعمليات عشوائية متعددة المتغيرات μ_1 ، إذا كل مكون يمثل ضوضاء بيضاء، كما يلي²⁰:

$$X_t = \mu + \sum_{l=1}^p \Phi_l X_{t-l} + \mu_t$$

$$\left(I_n - \sum_{l=1}^p \Phi_l L^l \right) X_t = \mu + \mu_t \quad \text{وتصبح العلاقة كما يلي:}$$

$$\Phi(L) X_t = \mu + \mu_t \quad \text{وأيضاً:}$$

حيث يمثل $\Phi(L)$ مصفوفة متعددة الحدود بفترات تأخر ويعرف كما يلي:

$$\Phi(L) = I_n - \sum_{l=1}^p \Phi_l L^l$$

ووفق الصيغة العامة يظهر لنا جلياً أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان. كما أن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Y_t مستقراً من المرتبة الثانية²¹.

2. دراسة العلاقة بين النفقات العامة وأهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور "KALDOR Le carré magique de":

بعد إطلاعنا على أدبيات دراسة العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات الاقتصاد الكلي، لاحظنا الكثير من هذه الدراسات استعملت النهج القياسي بدراسة أثر الإنفاق العام على كل متغير على حدة وبالتالي يتم تجاهل تأثير المتغيرات الأخرى، هذا ما قادنا للأخذ بنموذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والمتغيرات الأربعة لأهداف السياسة الاقتصادية.

1.2. وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

الهدف من الدراسة كما اسلفنا سابقا البحث عن التأثير المتوقع للإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في أربعة أهداف وبالتالي يمكن اجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- ♦ الإنفاق العام واعتمدنا في ذلك على نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي Ggdp
- ♦ النمو الاقتصادي واعتمدنا في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Rgdp.
- ♦ التشغيل الكامل وعتمنا في ذلك على معدل البطالة Tch.
- ♦ استقرار المستوى العام للأسعار واعتمدنا في ذلك على معدل التضخم Tinf.
- ♦ التوازن الخارجي واعتمدنا في ذلك على رصيد ميزان التجاري Bcomr (وذلك لكون الميزان التجاري المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير).

ويمكن تلخيص المعطيات كما يلي:

جدول رقم 01: معطيات الدراسة ومصادرها

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
الإنفاق العام	Ggdp	-FMI	الفترة الممتدة من 1970 إلى 2013
الناتج المحلي الحقيقي	Rgdp	-CNES	
معدل البطالة	Tch	-Ministère des Finances	
معدل التضخم	Tinf	-Office nationale des statistiques	
رصيد الميزان التجاري	Bcomr	-La Bank mondial	

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث بإعتماد على قاعدة المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه.

2.2. مراحل و نتائج الدراسة التطبيقية متنوعة بالتحليل الاقتصادي:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية والتي سوف نحاول اختبار أهم الآثار التي يمكن أن تحدثها النفقات العامة على كل من الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لـ KALDOR، حيث نعلم إلى تطبيق أهم أدوات التحليل والاختبارات القياسية سألقة الذكر بإعتماد سلاسل زمنية سنوية لكل من النفقات العامة، الناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، معدل التضخم وأخير رصيد الميزان التجاري (اعتمدنا على رصيد الميزان التجاري بصفته يعبر بصفة دقيقة عن مدى صلابة التوازنات الخارجية). مع اعتماد الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 2013.

2.2.1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة وبالأخص في تحليل وضعيات الاقتصاد الكلي، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعلم على نموذج - Augmented Dickey Fuller (ADF)، وقد بينت النتائج المتوصل إليها أن كل من المتغيرات التالية: $Gdp - Tch - Rgdp$ و $Tinf$ غير مستقرة في المستوى، و مستقرة في التفاضل الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أما سلسلة رصيد الميزان التجاري فقد بينت النتائج أنها مستقرة عند المستوى $I(0)$. وكانت النتائج مفصلة كما يلي:

أ. اختبار استقرارية سلسلة النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي "GGDP":

الجدول رقم 02: اختبار استقرارية السلسلة "GGDP" عند المستوى.

Null Hypothesis: GGDP has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.712518	0.0802
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EvIEWS7.

♦ في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller test statistic) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم 03: اختبار الفروق الأولى للسلسلة "GGDP".

Null Hypothesis: D(GGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.769638	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Evuews7.

السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

ب. اختبار استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "RGDP":

الجدول رقم 04: اختبار استقرارية السلسلة "RGDP" عند المستوى

Null Hypothesis: RGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.617442	0.9886
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Evuews7.

♦ في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (ADF) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم 05: اختبار الفروق الأولى للسلسلة "RGDP".

Null Hypothesis: D(RGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.664744	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Evuews7.

♦ السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

ج. اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة "Tch":

الجدول رقم 06: اختبار استقرارية السلسلة "Tch" عند المستوى.

Null Hypothesis: TCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.321844	0.6109
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

♦ في هذه الحالة فإن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (ADF) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم 07: اختبار الفروق الأولى للسلسلة "Tch"

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.010819	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

♦ السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

د. اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم "Tinf":

الجدول رقم 08: اختبار استقرارية السلسلة "Tinf" عند المستوى.

Null Hypothesis: TINF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.015357	0.2794
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

♦ في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (ADF) أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي نختبر الفروق الأولى للسلسلة.

الجدول رقم 30: اختبار الفروق الأولى للسلسلة "Tinf".

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.045601	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

♦ السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

هـ. اختبار استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري "Bcomr":

الجدول رقم 13: اختبار استقرارية السلسلة "Bcomr" عند المستوى.

Null Hypothesis: BCOMR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.320760	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

♦ في هذه الحالة ومن خلال النتائج أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المعزز (ADF)

أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1% ، 5% ، 10% وبالتالي السلسلة مستقرة عند المستوى.

نستخلص في الأخير أن سلسلة رصيد الميزان التجاري هي السلسلة الوحيدة المستقرة عند المستوى معنوية 5% ، بينما باقي السلاسل الزمنية الأخرى غير مستقرة عند مستوى معنوية 5% مما دفعنا إلى الاختبار على الفروق الأولى. وبما أن هذه المتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن إجراء التكامل المتزامن لـ Johansen. 3.2.1 تقدير نموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة: يتم تقدير نموذج VAR ، مع الأخذ بقيم السلاسل الزمنية المستقرة المتمثلة فيما يلي: GOGDP الإنفاق العام، RGDP1 الناتج المحلي الحقيقي، TCH1 معدل البطالة، TINF1 معدل التضخم و رصيد الميزان التجاري BCOMR ، ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول الموالي:

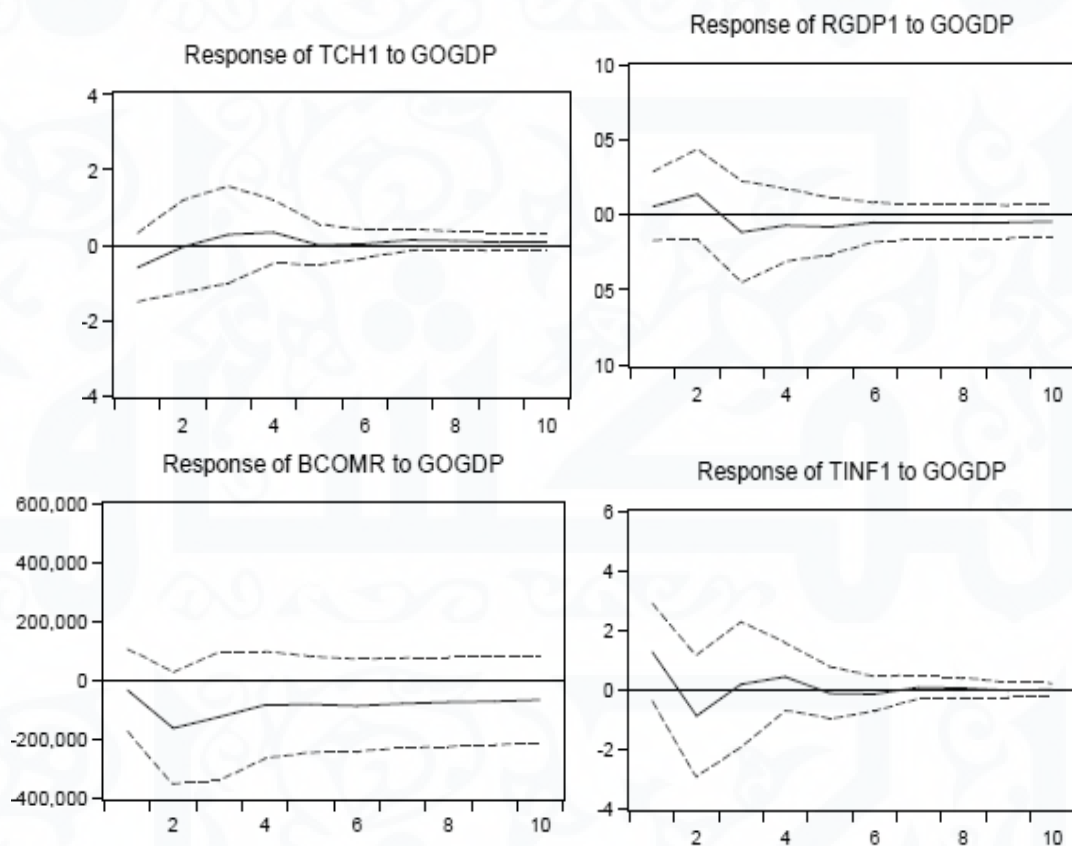
الجدول رقم 11: نتائج تقدير السلاسل الزمنية المستقرة بنموذج VAR

Vector Autoregression Estimates Date: 05/21/14 Time: 19:52 Sample (adjusted): 1973 2013 Included observations: 41 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []				
	RGDP1	TCH1	TINF1	BCOMR
GOGDP(-1)	0.001229 (0.00267) [0.46064]	-0.020273 (0.10692) [-0.18962]	-0.179156 (0.19308) [-0.92789]	-27453.49 (16140.2) [-1.70094]
GOGDP(-2)	-0.002008 (0.00276) [-0.72723]	0.100284 (0.11062) [0.90653]	0.138078 (0.19977) [0.69117]	-12971.34 (16699.9) [-0.77673]

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EvIEWS7.

4.2.1 تحليل دوال الاستجابة الدفعية: "Analyse of Impulse response functions" بإعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية، وتكون مقدار الاستجابة للمتغيرات محل الدراسة بمقابل حدوث صدمة تقدر بوحدة واحدة على مستوى الإنفاق العام ويبين الشكل البياني الموالي دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير نتيجة لصدمة واحدة تحدث في الإنفاق العام:

الشكل رقم 05: استجابة أهداف السياسة الاقتصادية لصدمة تحدث في الإنفاق العام



المصدر: من استنتاج الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج EvIEWS 7

من خلال استنتاج دوال الاستجابة الدفعية يمكن الخروج بأهم النتائج التالية :

♦ من خلال التقديرات أعلاه فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق العام تقدر بـ 1% خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي ضعيف جدا يقدر بـ (0.005801 %) ، أما في السنة الثانية يزداد تأثير الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.013527 %) (مقابل زيادة بـ 1%) من الإنفاق العام. وهذا ما يؤكد أن التأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي إيجابي لكن جد ضعيف، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الإنفاق العام على المدى القصير بينما في السنة الثالثة بدأ انخفاض الناتج بقيم سلبية إلى أن وصل إلى قيمة جد متدنية تقدر بـ (0.004341 %) ويستمر في الانخفاض . وهذا ما يؤكد لنا أن زيادة الإنفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل حيث يلاحظ أنه كلما زاد الإنفاق العام ينخفض بالمقابل الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يخالف توجه Barro (1981)²² ، والذي انطلق من فكرة أن الزيادة في الإنفاق العام يجب أن يتكون له آثار منتجة من خلال زيادة الدخل .

وباعتمادنا على التحليل الاقتصادي الذي يؤكد النتائج المتوصل إليها ، فإن ذلك يوضح ارتفاع نسبة النمو الإجمالية من 3.2% سنة إلى أقصاها 6.8% سنة 2003، و 5.2% سنة 2004، وكانت ما بين 4.9% سنة 2006، و 5.3% سنة 2009. ولأكثر تحليل نقوم بتفصيل مكونات الناتج المحلي الإجمالي الذي يتكون من خمس (05) قطاعات هي: قطاع المحروقات، الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات، وحسب حسب إحصائيات وزارة الاستشراف والإحصاء لسنة 2011، فإن هذه القطاعات تتفاوت في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث يهيمن قطاع المحروقات بنسبة 36.7% من الناتج، وقطاع الصناعة بنسبة 4.3% ، بينما قطاع الفلاحة يساهم بنحو 8.2% ، أما قطاعي الأشغال العمومية والتجارة والخدمات فيساهمان بنسب 8.6% و 36.6% على التوالي. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم 11: نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010/1999

1313	1330	1332	1332	1332	1332	1332	1330	1331	1331	1333	1000	
0.2	1.2	1.3	2.2	1.2	2.3	2.1	2.2	2	1.2	1.2	0.1	معدل النمو الاقتصادي
34.5	-37.8	-0.9	-0.9	-2.5	44.5	0.9	8.1	3.7	-1.6	4.7	6.1	المحروقات
7	28	2.7	5.8	4.9	0.5	6.41	17	-1.3	13.2	-5	2.7	الفلاحة
4.3	10.3	8.3	0.8	2.8	11.5	2.6	1.4	2.9	1.1	1.4	1.62	الصناعة
32.2	12.7	36.2	9.5	11.6	4.7	8	5.8	8.2	2.8	4.1	1.4	الأشغال العمومية
		-	6.9	6.5	5.6	7.7	5.7	5.4	3.1	2.6	3.14	الخدمات

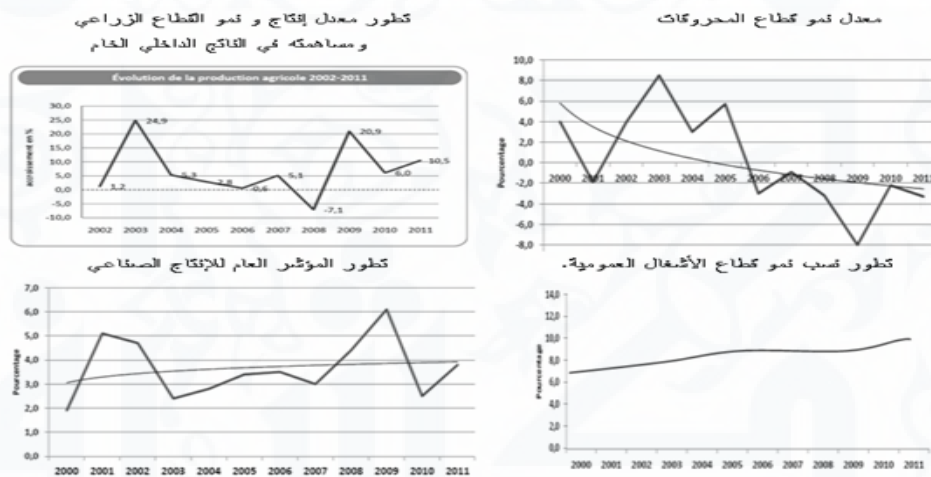
المصدر: وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، ديسمبر 2009.

من خلال الجدول يلاحظ معدلات نمو متباينة ، حتى في عز البرامج الإنعاش الاقتصادي حيث تراجعت النسبة الكلية طوال الفترة 2009/2005 وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2008 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الانتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك في حين معدلات النمو خارج

المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 10.5% وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والشغل العمومية²³. وهذا ما سوف نفصل فيه تباعا من خلال نسب نمو للقطاعات الاقتصادية والتي سوف نحللها بالإعتماد على إحصائيات الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 06: تطور مؤشرات القطاعات الاقتصادية في الجزائر.



Source: ONS, la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, Les comptes économiques en volume de 2000 à 2011, N° 617, Alger, décembre 2012.

♦ كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق العام خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي سالب على معدل البطالة يقدر بـ (0.585896 %) ويبقى سالب في السنة الثانية لكن اقل حدة بـ (0.032164 %). أما على المدى المتوسط فهناك أثر إيجابي ضعيف يقدر بـ 0.27 % و 0.34 % خلال السنة الثالثة والرابعة على التوالي، ليتواصل الأثر الإيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ومثال على ذلك 0.07 % خلال السنة الأخيرة ويفسر ذلك بمرحلة الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة التي عرفت فيها نسبة البطالة (TCH) تدني ملحوظ بالمارنة بارتفاع في نسبة النفقات العامة من الـ PIB، حيث انخفضت نسبة البطالة من 29.80 % سنة 2000 إلى ما يقارب 9.8 % سنة 2013، وبالمقابل كان هناك ارتفاع في النفقات العامة التي انتقلت من 28.31 % من PIB سنة 2000، إلى 42.41 % سنة 2013، وبالتالي ظاهريا هناك آثار إيجابية، لكن المتبع لقطاع الشغل وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة الذي يرجع إلى تكثيف البرامج الاستثمارية من جهة وإطلاق آليات للتشغيل ساهمت في امتصاص عدد كبير من البطالين إلا أن المتمعن في نسب البطالة فإنها تحوي عدد كبير من العاملين بمناصب شغل مؤقتة.

♦ بينما في حالة حدوث صدمة تقدر بـ 1% في الإنفاق العام يكون لها أثر معنوي إيجابي على معدل التضخم يقدر بـ (1.257814 %). في السنة الأولى، وبخلاف التأثيرات الشاقة التي أحدثها الإنفاق العام فإن الآثار التي تم تسجيلها بداية من السنة الثانية ثم على المدى المتوسط والطويل في متغير التضخم كانت آثار معنوية سالبة. مثال على ذلك الأثر المعنوي السالب المقدر بـ 0.882120 % خلال السنة الثانية نتيجة للصدمة في الإنفاق العام

بـ1%، أما على المدى المتوسط فاستقرت النسبة في حدود 0.112963 % ، ليصبح الأثر المعنوي إيجابياً على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ، مثال على ذلك النسبة 0.036% خلال السنة العاشرة

كما هو معلوم فإن معدلات التضخم التي عرفت تذبذباً بين الصعود والنزول ، وفي أواخر السبعينات ارتفعت إلى 17.5 % سنة 1978 ، والطفرة كانت في التسعينات حيث بلغ معدل التضخم أعلى الدرجات بـ 31.7 % سنة 1992 ، ليعرف انخفاض بعد ذلك نظراً لتدابير السياسة التقشفية المعتمدة في هذه الفترة ، حيث وصل إلى 0.34 % سنة 2000 ، بينما في فترة البرامج التنموية عرفت معدلات التضخم نهجاً تصاعدياً لكن بوتيرة بطيئة نظراً لمنسوب الإنفاق العام الذي تم ضخه في الاقتصاد في هذه الفترة ، ويعتبر الأمر طبيعياً لزيادة الإنفاق.

♦ وحسب التقديرات السابقة وفي حالة صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بـ 1% ينتج عنه أثر سالب في رصيد الميزان التجاري ويستمر هذا الأثر السلبي على المدى المتوسط والطويل وإن كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

♦ وهذا التحليل لأثر الإنفاق العام على المتغيرات محل الدراسة إنما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن – من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الإنفاق العام بل هناك تذبذب كبير حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات ، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الإيجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر.

4.2.1 تحليل التباين: ولتدعيم النتائج السابقة ، يسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة ، ويمكن تلخيص أهم نتائج فيما يلي:

الجدول رقم 10: تحليل تباين الأخطاء.

Variance Decomposition of RGDP1:		Variance Decomposition of TCH1:		Variance Decomposition of TINF1:		Variance Decomposition of BCOMR:	
Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP
1	0.619708	1	3.938513	1	5.566004	1	0.652756
2	3.079357	2	2.930116	2	7.482032	2	9.501406
3	3.905443	3	3.433929	3	7.322478	3	11.69332
4	4.288638	4	4.315056	4	7.788894	4	11.42203
5	4.787411	5	4.281403	5	7.806528	5	11.37221
6	4.962618	6	4.252757	6	7.851822	6	11.57912
7	5.086935	7	4.379130	7	7.872254	7	11.69179
8	5.223476	8	4.463019	8	7.878944	8	11.76577
9	5.364247	9	4.482412	9	7.879416	9	11.84801
10	5.468340	10	4.511388	10	7.879089	10	11.90803

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews7

ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها نتضح لنا أهم الآثار التي تنتجها برامج الإنفاق العام على أهم المتغيرات محل الدراسة (أهداف السياسة الاقتصادية)، كما يلي:

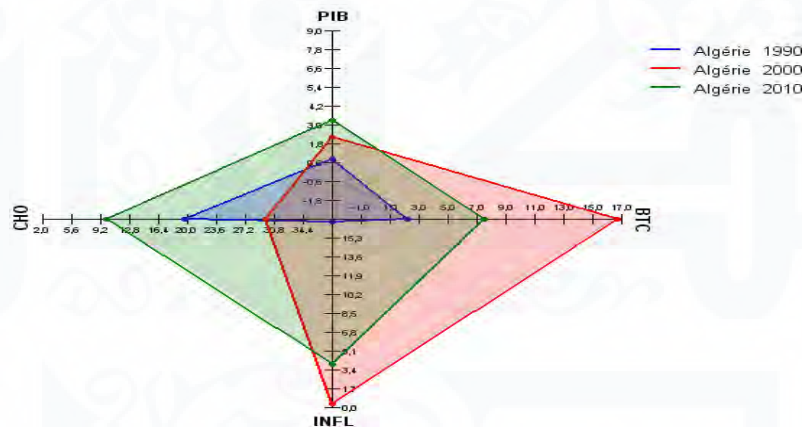
♦ التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الحقيقي (RGDP1) في السنة الأولى تأتي من الإنفاق العام بنسبة لا تتجاوز 0.61% بينما ترتفع في السنة الثانية إلى 3.07% (أثر إيجابي على المدى القصير لكنه ضعيف)، بينما على المدى المتوسط والطويل فإن التقلبات التي تطرأ على الناتج المحلي الحقيقي تأتي من الإنفاق العام بنسبة تتراوح ما بين 4 و 5% فقط، وهذا ما يفسر الأثر الضعيف للإنفاق العام على الناتج المحلي الحقيقي على المدى المتوسط والطويل، وهنا ما يفسر تدني مضاعف الإنفاق العام²⁴ وبالتالي التأثير الضعيف على معدل النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤكد النتائج السابقة.

♦ التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة تأتي من الإنفاق العام بنسبة 3.93% خلال السنتين الأولى والثانية بينما على المدى المتوسط والطويل فتبقى منحصرة ما بين 3.43% و 4.51% وهي نسب ضعيفة.

♦ بينما التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم تأتي من الإنفاق العام بنسبة 5.56% خلال السنة الأولى لترتفع على المدى المتوسط إلى ما يفوق 7% وهي نسبة مهمة، وتستقر في حدود 7.87% على المدى الطويل. أما التغيرات التي تطرأ على رصيد الميزان التجاري تأتي من الإنفاق العام بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.65% خلال السنة الأولى لتنتقل إلى نسبة مهمة تتجاوز 11% على المدى الطويل، مما يؤكد وجود أثر إيجابي ومهم للإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري.

وباعتبار أن "Nicolas KALDOR" من خلال طرحه لفكرة المربع السحري وتأكيد أنه كلما كان المربع مستوي الأضلاع وبحجم واسع فإنما يدل على أن المؤشرات المكونة له في حالة جيدة وبالتالي الاقتصاد البلد محل الدراسة كذلك في حالة جيدة، واستطلاعاً منا من خلال دراستنا لحالة الجزائر استطعنا تمثيل ذلك وفق الشكل البياني الموالي خلال السنوات 2010/2000/1990 على التوالي:

الشكل رقم 07: تمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال السنوات 2010/2000/1990



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات

-BM et FMI = Banque Mondiale et Fonds Monétaire International -

-OCDE = Organisation de Coopération et de Développement Économiques

-NSEE et BDF = Institut National de la Statistique et des Études Économiques et Banque de France.

ويلاحظ من خلال عينة الدراسة لسنوات 1990/2000/2010، مدى الاختلال الذي يظهر على المربع السحري لـ "KALDOR" للاقتصاد الجزائري، ومن خلال تفسير نتائج دوال الاستجابة الدافعية وكذلك نتائج تحليل تباين الأخطاء نخلص على نقطة مهمة مفادها أن السياسات الإنفاقية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، وأيضاً ضرورة تخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمي، لآبد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيراً سلبياً على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستتخفض الإيرادات العامة خاصة منها الجباية العادية.

وكقراءة معمقة لهذه النتائج المفصلية فإن عملية توجيه برامج الإنفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظراً لكون أن زيادة الإنفاق العام يسبب متاعب جمة للاقتصاد بدلاً من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية)، وتفاقم العجز الموازني. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهم أهدافها، والتي سوف نتطرق إليها في المبحث الموالي.

الخلاصة:

إن لأثر الإنفاق العام على المتغيرات محل الدراسة إنما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن - من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية - حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات، بالإضافة إلى البرامج التنويع التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الإيجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر. والنتيجة الأساسية مفادها أن السياسات الإنفاقية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، وأيضاً ضرورة تخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لآبد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيراً سلبياً على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط

الاقتصادي ستخفض الإيرادات العامة خاصة منها الجباية العادية. وجملة هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الرابعة والأخيرة.

وكقراءة معمقة لهذه النتائج المفصلية فإن عملية توجيه برامج الإنفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الإنفاق العام يسبب متاعب جمة للاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية) ، وتفاقم العجز الموازي. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهم أهدافها.

لا يزال الرقي برشادة برامج الإنفاق العام في النظام الميزاني من جهة وفعالية الإنفاق العام في تأثيره على واقع أفراد المجتمع من جهة أخرى جد متأخر ، وذلك راجع لعدة أسباب ساهمت من قريب أو من بعيد في الوصول إلى هذا الوضع ، نجد في ذلك الأسباب الخاصة بالميزانية العامة ، والتي تتمثل في الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة وذلك باعتماد ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص في تقسيم الميزانية إلى وزارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة ، مع افتقار لمؤشرات أداء خلال مراحل التنفيذ. بالإضافة إلى تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة وصعوبة التحكم فيه ، مما يساهم في خلق حالات تضخمية على المدى الطويل ، كما أن اتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة كان له نصيب وافر في الحد من رشادة هذه الأخيرة .

ومن أهم الأسباب كذلك التي أدت إلى ضعف الأداء في برامج الإنفاق العام عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها ، فالملاحظ في برامج الانعاش الاقتصادي التي قدمتها الدولة والتي كان لها من النتائج المحفزة لأصايد إلا أنها من جهة أخرى فاقت التكاليف المحددة لها ، فعلى سبيل المثال مشروع الطريق السيار الذي رصد له مبلغ يفوق 07 مليار دولار ، فبعد إتمامه فاقت تكلفته الحقيقية 18 مليار دولار ناهيك على النقائص التي بدأت تظهر تبعا .

والسبب الأهم هو الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كالاقتصاد الريعي يعتمد على العوائد البترولية مما أثر على صلاية الميزانية العامة فقد ساهمت الجباية البترولية بما بنسبة جد مهمة وصلت أقصاها إلى 64.56 % من الإيرادات العامة سنة 1992 ، و 56.4 % سنة 2004. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

بناء على ما تطرقنا عليه في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج ومن أجل الرقي بجانب النفقات العامة في إطار من الرشادة المبنية على سلامة الأساليب و الأدوات المستخدمة في تجسيد برامج الإنفاق

العام وبالاعتماد على أهم الطرق والأساليب والتجارب التي سقناها من خلال البحث، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

♦ باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل، رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة لذلك أصبح من الضروري:

أ. إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف و الانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج. والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل، ويكون هذا الإصلاح بصورة تدريجية كما أن الإصلاحات المستقاة من دولة معينة وتطبيقها حرفيا غير مجدي، بل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النظام المالي الجزائري.

ب. تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

ج. اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

♦ يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد،

♦ العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية.

♦ العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجهة للمستثمرين بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

المراجع والاحالات:

1 . Alain GENARD (2003) , *La politique économique, economica, paris*, p03.

2 . Robert J. Barro and Xavier Sala-i- Martin, *Economic growth, Second Edition*, The MIT Press Cambridge , Massachusetts London, England, 2003, p310

3 .حسن مصطفى حسين، *المالية العامة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص11.

4. " Nicolas KALDOR" (1908/1986) هو اقتصادي بريطاني، درس الاقتصاد في جامعة برلين، وشغل منصب أستاذ بجامعة لندن، و يعتبر من الكتاب المعاصرين المنتمين للتيار الكينزي من مدرسة كامبردج، قام بتطوير أطروحته حول أهداف السياسة الاقتصادية، وشغل كمستشار للحكومة البريطانية و للعديد من الحكومات في العالم.

5 . Benoît Rigaud et autres (2008), *Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination*, Bibliothèque et Archives Canada, p06.

6. Cned – Académie en ligne, *Les politiques économiques*, press, paris, p04.

7. معتوق امحمد، *الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 159.

8. شرابي عبد العزيز، *طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30.

9. Régie Bourbonnais (2003). « *Econometrie* », Dunod 5eme édition . Paris, p225

10. محمد بن صالح بن سليمان الميعجل، محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2007، ص80.
11. Regina Kaiser and Agustin Maravall " Notes on time series analysis ARIMA models and Signal Extraction " Banco , Spanish, without date. p6
12. Dickey D. and Fuller W, " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74:1979, pp .427-431.
13. Dickey D. and Fuller W; "The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica, n49;1981; pp 1057-1072.
14. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 28 العدد الثاني، 2012، ص342.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" مصر، 2004، ص670.
16. Nicola Viegi, Introduction to VAR Models, University of Pretoria, July 2010, p04.
17. عثمان نقار، منذر العواد، مرجع سبق ذكره، ص340.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصر، 2004، ص737.
19. Éric DOR, Économétrie Cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaires, Direction de collection : Roland Gillet, paris,2004,p208.
20. Ibid, p208.
21. عثمان نقار، منذر العواد، مرجع سبق ذكره، ص340.
22. Louis phaneuf; etienne Wasmer(2005) ;une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvement fiscaux sur l'activité économique au québec et au canada ; Montréal;octobre, p10
23. العوفي حكيمة، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، أفريل، 2014، ص62.
24. تطرق العديد من الباحثين إلى قيمة مضاعف الإنفاق العام في الجزائر، فعلى سبيل المثال وجد وليد عبد الحميد عايب في مؤلفه الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي أن قيمة المضاعف تقدر ب 0.037 وهي قيمة متدنية إذا ما قورنت مع المفهوم النظري للمضاعف. بينما خلص الباحث شيببي عبد الرحيم ضمن أطروحته حول الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام أن قيمة مضاعف الانفاق العام تقدر ب 0.022 وهي قيمة جد متدنية. وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري.

أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2012)

أ. كريم بوروشة

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

bouroucha.karim1@gmail.com

د. محمد لحسن علاوي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

elhassen.allaoui@gmail.com

The impact of monetary and fiscal policy on foreign direct investment flows in Algeria "Empirical Study for the period 1990-2012"

ALLAOUI MED LAHCENE & BOUROUCHA KARIM

KASDI MERBEH University ; ALGERIA

Received: 15 Jan 2015

Accepted: 17 Oct 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2012) وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) على بيانات سنوية، حيث تم اختيار معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية (M2) وسعر الصرف كمتغيرات للسياسة النقدية، النفقات العمومية كمتغير للسياسة المالية إضافة إلى قيمة الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر كمتغير للاستثمار الأجنبي. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من الانفاق العام، كتلة النقود ومعدل إعادة الخصم من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من جهة أخرى، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية للإنفاق العام و الكتلة النقدية في تفسير التغيرات في قيمة الاستثمار الأجنبي، وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للسياسة النقدية والمالية على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة جاءت منسجمة مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي، الانحدار الذاتي المتجه، الجزائر.

رموز JEL: E2 . E6 . H5 . F21.

Abstract:

This study is mainly aimed to the impact of monetary and fiscal policy on inward FDI to Algeria during the period flows survey (1996- 2012). Through the application of self-regression vector model (VAR) on annual data, was chosen as the re-discount rate, the block Cash (M2) and exchange rate variables for monetary policy, fiscal policy as a variable of public expenditure as well as the value of incoming foreign investment to Algeria as a variable for foreign investment.

The results of the study and a causal relationship in one direction between each of the public spending, Money supply and the rate of re-discount on the one hand, and the flows of FDI to Algeria on the other hand. Also showed the presence of explanatory power of public spending and the money supply in the interpretation of changes in the value of the investment foreign, and in general. The results showed a positive and significant effect of monetary and fiscal policy on foreign investment, and thus we can say that the results of this study were consistent with economic theory.

Key Words: Monetary policy, fiscal policy, foreign investment, self-gradient vector, Algeria.

(JEL) Classification : E2 . E6 . H5 . F21.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العناصر الأساسية لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال الأهمية التي يكتسبها في اقتصاد البلد المضيف، مما دفع بهذا الأخير إلى ضرورة توفير المناخ المناسب، من خلال انتهاج سياسات اقتصادية هادفة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعد السياستين المالية والنقدية إحدى أهم الأجزاء المشكلة للسياسة الاقتصادية، فكلتي السياستين تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمارات من خلال ادواتهما.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فقامت بانتهاج سياسة اقتصادية هادفة، تمثلت أساسا في السياستين النقدية (تخفيض سعر الصرف، التحكم في العرض النقدي، خفض معدل الخصم) والسياسة المالية (زيادة الانفاق العام، تحفيزات ضريبية).

من هنا تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي، وكذا مدى تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر على تدفقات الاستثمار. ومنه يتبادر إلينا التساؤل التالي:

ما مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ♦ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياستين المالية والنقدية المتبعتين في الجزائر؟
- ♦ أي السياستين أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر المالية أم النقدية ؟

1.فرضيات الدراسة:

- ♦ محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياستين المالية والنقدية المتبعتين في الجزائر.
- ♦ تعد السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في المحور الأول، والمنهج الوصفي التحليلي والقياسي للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها في الجزء الثاني.

3.أهداف الدراسة:

- إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية :
- ♦ إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيضة.

♦ إبراز دور وأثر السياستين المالية والنقدية في جذب واستقطاب الاستثمار.

3. الدراسات السابقة:

1.3. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006-2007:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد قدرة ورشاد السياسة المالية في الجزائر لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1994-2004)، وتصل الدراسة إلى أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان ضعيفا للغاية.

2.3. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011:

سلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية ودور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس)، خلال الفترة (1991-2007). توصلت الباحثة الى وجود علاقة مهمة بين السياسة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر، وتصلت ايضا الي ان السياسة المالية في تونس اثبتت جدواها في جذب الاستثمار الاجنبي علي عكس الجزائر التي لم تجدى السياسة المالية المنتهجة فيها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. أولاً: الإطار النظري للدراسة:

يشمل ماهية السياسة النقدية والمالية والاستثمار الاجنبي المباشر.

1. ماهية السياسة النقدية:

1.1. مفهوم السياسة النقدية:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر، من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة¹، ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تلك الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي تصبو إليها الحكومة².

2.1. أهداف السياسة النقدية:

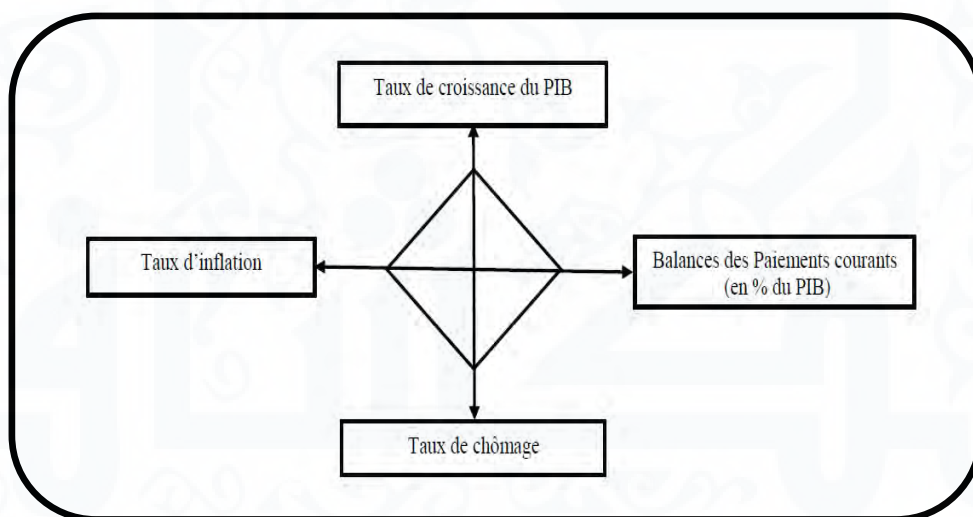
تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني³، إلا أنها تتلاقى في أهداف موحدة يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ♦ زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ♦ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ♦ تحقيق التوظيف الكامل.
- ♦ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

هذه الأهداف الأربعة تعرف بما يسمى بالمرجع السحري لكالدور، والشكل التالي يوضح هذه الأهداف:

الشكل 1: الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق المربع السحري لكالدور



Source: Marie Delaplace - «Monnaie et Financement de l'économie» - édition DUNOD - Paris - p118.

3.1. أدوات السياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية عدة أدوات نقدية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتنقسم هذه الأدوات حسب طبيعتها إلى مجموعتين، أدوات مباشرة (نوعية)، وأخرى غير مباشرة (كيفية).

1.3.1. الأدوات المباشرة:

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهم الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية نذكر ما يلي: تأطير الائتمان، النسب الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، القيام ببعض العمليات المصرفية، التأثير والاقناع الأدبي.

2.3.1. الأدوات غير المباشرة.

وتتمثل في تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان و السيولة لدى البنوك وتتمثل في الاحتياطي النقدي القانوني، معدل الخصم، وسياسة السوق المفتوحة.

2. السياسة المالية:

1.2. مفهوم السياسة المالية:

هزت محاولات واجتهادات عديدة في محاولة تعريف السياسة المالية، وذلك باختلاف المرحلة الزمنية والظروف الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت العالم عبر مر العصور، حيث سادت فكرة ترادف كل من مصطلحات السياسة المالية والمالية العامة والموازنة العامة وفترة طويلة من الزمن ويمكن إرجاع ذلك ربما إلى أصل مصطلح السياسة المالية، حيث أنها مشتقة من الكلمة الفرنسية FISC وتعني بيت المال أو الخزانة⁴، وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية⁵، والتي يمكن تعريفها بأنها برنامج تخطيطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع⁶.

2.2. أهداف السياسة المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية في مفهومها وأهميتها بحسب النظم الاقتصادية، ومدى تطور المجتمعات أو تخلفها، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور حول ما يلي:⁷

♦ العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

♦ تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.

♦ التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية.

♦ استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم.

♦ التتبع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد.

أي أن السياسة المالية تهدف بالأساس إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الانتاجية وعدالة توزيع الدخل.

3.2. أدوات السياسة المالية:

من أجل الوصول إلى تحقيق هذه النتائج تستخدم الدولة ثلاث أنواع من الأدوات تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة.

1.3.2. النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يصدر من الدولة أو عن شخص عام، بغرض تحقيق منفعة عامة.⁸

2.3.2. الإيرادات العامة: هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتعتبر الأداة الأكثر حيوية وإيجابية حيث أصبحت أداة مهمة وفعالة للتحكم في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة⁹، وتنقسم إلى:

♦ إيرادات اقتصادية: تتمثل في دخل أملاك الدولة العامة والخاصة (الدومين العام والخاص)

♦ إيرادات سيادية: تتكون من الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية بمختلف أنواعها (ضرائب، رسوم،

اتاوى... إلخ).

♦ إيرادات أثمانية: وتتمثل في القروض العامة التي تلجأ إليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية.

♦ إيرادات أخرى: على غرار الإعانات المالية الخارجية.

3.3.2. الموازنة العامة: عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية¹⁰.

وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:¹¹

♦ زيادة أو إنقاص الضرائب.

♦ زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.

♦ استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

3. ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر:

1.3. تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى يكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو اندماجات مع شركة وطنية... إلخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة ويدخل ضمن هذا النشاط عملية الخصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة¹².

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).

ومنه يمكن القول أن الاستثمار الاجنبي هو قيام وحدات اقتصادية بامتلاك وحدات أو جزء من وحدات اقتصادية في دولة أو عدة دول أخرى.

2.3. أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

تختلف أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر تبعا للملكية المشروع، فهذه الملكية يمكن أن تكون مطلقة أو نسبية، وعلى هذا الأساس يمين تقسيم الاستثمار الاجنبي إلى نوعين استثمارات مشتركة، وأخرى مملوكة كلية للأجانب:

1.2.3 الاستثمار المشترك:

يقصد بالاستثمار المشترك ذلك الاستثمار الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هذه لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع. وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الاجنبي المباشر عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع¹³.

2.2.3 الاستثمار المملوك كليا للأجانب:

يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الاجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته¹⁴.

ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)¹⁵.

وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتتنظر إليه نظرة الشك والريبة، ترجع في الأصل لأسباب تاريخية، حيث ترى أن هذا النوع من الاستثمارات تتسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك سببا في تخلفها، وعلى الرغم من صحة ذلك إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح¹⁶.

3.3. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه:¹⁷

♦ الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي.

♦ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير.

♦ الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.

♦ الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

4.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث وهي:¹⁸

1.4.3 المحددات القانونية:

وتشمل وجود إطار قانوني يرسى لأسس تشريعية قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي كافة، بحيث تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع، كما لا بد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.4.3 المحددات الاقتصادية:

تتمثل المحددات الاقتصادية في الأوضاع السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وأفاق تطويره. فتوفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء، تلعب دور مهما ومؤثر ليس فقط في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة بل وفي توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

هذا بالإضافة إلى معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف، ومدى تطور الجهاز المصرفي، وحجم السوق المحلي، ومدى توفر المواد الأولية والعمالة السياحية.

3.4.3 المحددات السياسية:

إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جلب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها.

وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات¹⁹.

ثانيا: الدراسة التطبيقية لدور السياستين المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1996-2012):

تعتبر السياسة المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتهما التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها، ومن بين هذه الأهداف نجد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدولة، لما أصبح يلعبه اليوم من دور هام وبارز في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أنه كلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، تتميز بالكفاءة والفعالية، وتتماشى والتغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوى الكلي، كلما كانت فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، فإذا كانت السياسة المالية تحتوي على جملة من الإعفاءات الضريبية والجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار، كما أنه كلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يثقل كاهل المستثمر كلما كان ذلك محفزا للاستثمار كذلك، إضافة إلى أنه كلما كان إنفاق الدولة يتجه نحو تهيئة البنى التحتية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار. أما فيما يخص السياسة النقدية فكلما كانت تميل نحو توسيع الائتمان عن طريق خفض معدلات الفائدة أو أي وسيلة أخرى تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة كلما كان ذلك حافزا للاستثمارات الأجنبية، كما يلعب كذلك سعر الصرف دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي، فإذا كان يتمتع بالثبات النسبي فإنه يسهم في توطيد الاستثمارات الأجنبية، أما إذا كان شديد التذبذب فلا ينتظر منه ذلك.

وعلى العموم يمكن القول أن اتباع سياسة مالية ونقدية توسعية من شأنه أن يحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ففي حالة اتباع سياسات انكماشية من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدولة.

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في دراسة أثر السياسة النقدية والمالية على حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، ارتأينا أن تكون المتغيرات كالتالي:

معدل إعادة الخصم (DR)، سعر الصرف (ER)، الكتلة النقدية (M) بالنسبة لمتغيرات السياسة النقدية.

الانفاق العمومي (G) والذي يمثل السياسة المالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي (Inv).

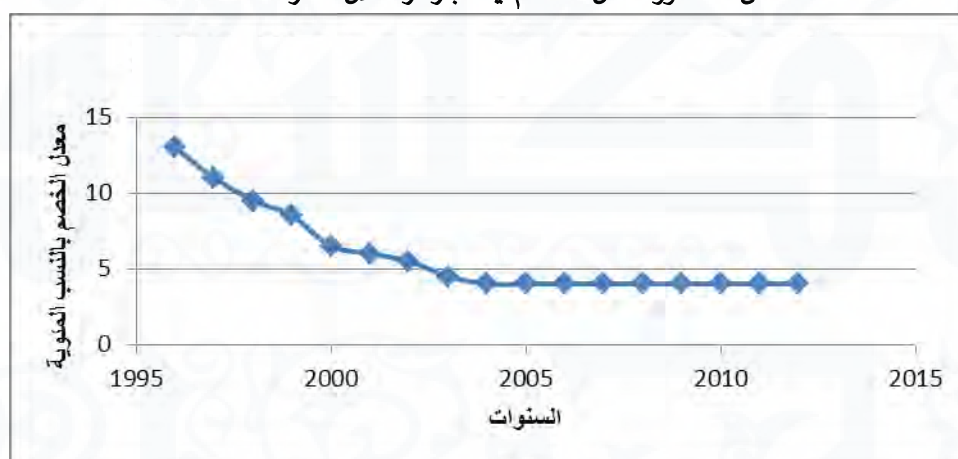
1. تطورات متغيرات الدراسة:

1.1. أدوات السياسة النقدية:

1.1.1 معدل الخصم (DR) : يقصد بمعدل الخصم، سعر الفائدة التي بها البنك المركزي الأوراق المالية، ويبين المنحنى

الموالي التطورات التي عرفها معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل 2: تطور معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 1991-2012

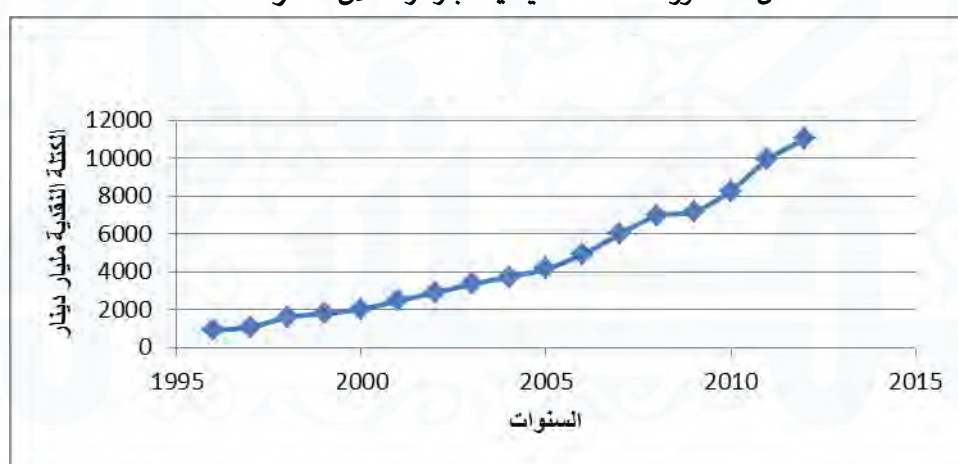


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (4)

ويمكن تقسيم تطورات معدل الخصم إلى مرحلتين، الأولى تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2003، حيث عرف معدل اعادة الخصم تخفيضات متتالية من 13% إلى 4,5%، ويرجع ذلك إلى رغبة السلطات النقدية في مواجهة التضخم بالاستناد على برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 2004 إلى سنة 2012 والتي عرفت ثبات معدل الخصم عند مستوى 4% وذلك بهدف اتباع سياسة توسعية لانعاش الاقتصاد الوطني ومعالجة الفجوات الركودية.

2.1.1 الكتلة النقدية (M): اعتمدنا في هذه الدراسة على المجمع النقدي M2 والذي يتكون من الأوراق والقطع النقدية، الودائع الجارية مضافا إليها أشباه النقود والتي تتمثل في الودائع لأجل، والمنحنى الموالي يبين تطورات كمية النقود خلال فترة الدراسة:

الشكل 3: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-2012



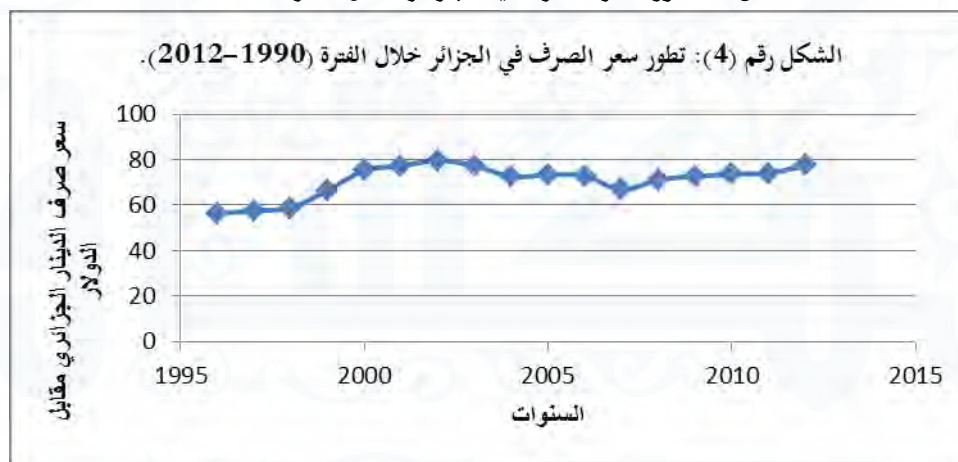
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (4).

كذلك يمكن تقسيم تطورات الكتلة النقدية إلى فترتين، الأولى تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2000 أين عرفت هذه الفترة نمو بطيء للكتلة النقدية حيث انتقلت من 915,06 مليار دينار إلى 2022,53 مليار دينار على

التوالي أي تضاعفت ب 2,2 مرة، ويعود ذلك لاتباع الجزائر سياسة تقشفي صارمة من أجل استرجاع الاستقرار النقدي، أم الفترة الثانية والتي تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2012، فقد شهدت نمو معتبر للكتلة النقدية حيث انتقلت من 2473,51 مليار دينار إلى 11013,3 مليار دينار أي بتضاعف قدره 4,45 مرة، ويرجع ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث أثر ذلك على الاحتياطيات الأجنبية والتي تعتبر من بين مقابلات الكتلة النقدية.

3.1.1 سعر الصرف (ER): يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية، التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، والمنحنى التالي يبين تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة:

الشكل 4: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1991-2012



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (4).

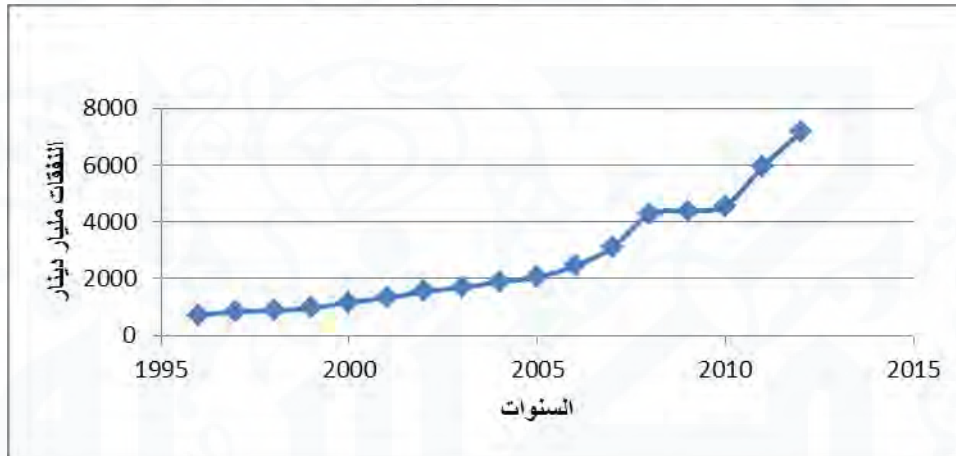
من خلال المنحنى يمكن كذلك تقسيم تطورات سعر الصرف إلى مرحلتين، الأولى ميزها تدهور في سعر الدينار مقابل الدولار والتي تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2002 حيث انتقل سعر الصرف من 56,2 دينار للدولار الواحد إلى 79,7 دينار للدولار الواحد على التوالي وذلك راجع لمشروعية صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازن لميزان المدفوعات، أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2012 فقد عرفت استقرار نوعا ما، حيث تراوح سعر الصرف بين 71 دينار و 77,5 دينار للدولار الواحد باستثناء سنة 2007 التي عرفت تحسنا في سعر الصرف، حيث بلغ 66,82 دينار للدولار الواحد.

وعموما يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر كانت انكماشية خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2000، وذلك من أجل محاولة استعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري نتيجة الهزة التي تعرض لها في أواخر الثمانينات، والإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية سوء الذاتية أو تلك التي كانت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، أما ابتداء من سنة 2001 فقد عرفت نقلة نوعية في السياسة النقدية الجزائرية بانتهاجها لسياسة توسعية، وذلك راجع لتحسن الأوضاع الاقتصادية والنقدية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وما نتج عنه من تراكم للاحتياطيات الأجنبية من جهة، وقيام الجزائر بتنفيذ مخططات تنموية ضخمة من جهة أخرى

2.1. السياسة المالية:

1.2.1 الإنفاق العمومي (G): يصنف المشرع الجزائري الانفاق العمومي إلى نوعين رئيسيين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، الأولى يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، أما الثانية فهي تلك النفقات التي لها طابع استثماري، والمنحنى التالي يبين تطورات الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1996-2012.

الشكل 5: تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1991-2012



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم 4).

من خلال المنحنى يمكن تقسيم تطورات الانفاق العمومي في الجزائر إلى مرحلتين، المرحلة الأولى والتي تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2000 والتي تتميز بضعف وتيرة تزايد حيث انتقل من 724,61 مليار دينار إلى 1178,1 مليار دينار، ويرجع ذلك إلى ضعف الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار البترول كون الاقتصاد الجزائري قائم على هذه المادة، وكذلك محدودية الادخار المحلي، أما المرحلة الثانية والتي تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2012 فقد عرفت توسع كبير في الانفاق العام حيث انتقل من 1321 مليار دينار إلى 7157,5 مليار دينار أي تضاعف ب 5,4 مرة، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار البترول في السوق الدولية، وقيام الدولة الجزائرية بتنفيذ برامج تموية ضخمة متمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014).

3.1. الاستثمار الأجنبي المباشر (INV):

يبين المنحنى التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2012.

الشكل 6: تطور الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2012



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (4).

على غرار باقي متغيرات الدراسة، يمكن تقسيم تطورات قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2000 والتي تتميز بقلّة الاستثمارات ومحدوديتها، حيث تراوحت بين 270 مليون دولار و 606,6 مليون دولار، ويرجع ضعف الاستثمار خلال هذه الفترة أساساً إلى الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر خلال حقبة التسعينات، وكذلك تفاقم بعض المشاكل الاقتصادية على غرار أزمة المديونية، أما المرحلة الثانية والتي تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2012 فقد عرفت انتعاشاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حيث تراوحت بين 1,1079 مليار دولار و 2,7464 مليار دولار، ويرجع هذا الانتعاش إلى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال من خلال التحفيز التي أقرتها عبر مختلف القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي، تبقى الإشارة إلى أن تطورات الاستثمار تتميز بالتذبذب والتباين من سنة إلى أخرى سواء خلال الفترة الأولى أو الثانية.

2. الدراسة القياسية:

1.2. تحديد متغيرات النموذج:

لدراسة تأثير السياسة المالية والنقدية على جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وقد قمنا بإدخال اللوغاريتم العشري على متغيرات الدراسة من أجل تصحيح النموذج والحصول على نتائج جيدة.

2.2. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:

تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، و قد استعنا في هذا الصدد أولاً بدالتي الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي كاختبار بالعين المجردة، ثم باختبار ديكي- فولر المطور لاستقراريه السلاسل الزمنية باعتباره اختبار إحصائي وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 7.

من خلال الاختبار توصلنا إلى أن سلسلتي سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم مستقرتين عند المستوى ، أما باقي السلاسل والمتمثلة في الانفاق العام، الكتلة النقدية، الاستثمار الأجنبي فهي متكاملة من الدرجة الأولى. وهذا ما يظهر الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: نتائج اختبار الاستقرار .

المستوى الأول				بعد أخذ الفارق الأول			
المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	قيمة (DW)	القرار
<i>loginv</i>	-0.55	-3.09	غير مستقرة	-6.04	-3.09	1.45	مستقرة
<i>Logg</i>	0.80	-3.06	غير مستقرة	-4.02	-3.09	2.19	مستقرة
<i>logm</i>	-1.99	-3.09	غير مستقرة	-6.03	-3.09	1.93	مستقرة
<i>loger</i>	-4.46	-3.11	مستقرة	-	-	2.28	-
<i>logdr</i>	-4.42	-3.06	مستقرة	-	-	1.68	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 7.

3.2. اختبار التكامل المشترك:

بما أن درجة التكامل تختلف بين السلاسل، فإن السلاسل غير متكاملة آنيا، أي أنه لا يوجد مجال للتكامل المشترك نظرا لعدم توفر الشرط الضروري، وهو أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة.

4.2. اختبار السببية لجرانجر:

يستخدم اختبار جرانجر للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وقد أظهرت النتائج المحصل عليها (الملحق رقم 1) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من الإنفاق العام، الكتلة النقدية، ومعدل الخصم من جهة والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى، وذلك عند مستوى معنوية 5%، مع أخذ فترة إبطاء واحدة حسب ما تشير إليه إحصائيات (AIC, SC, HQ) (في الملحق رقم 2)، أي أن كل من الإنفاق العام، الكتلة النقدية، ومعدل الخصم تلعب دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر.

5.2. تحليل مكونات التباين:

إن تحليل مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة، وبعبارة أخرى، فهي تعكس المساهمة النسبية للمتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدة²⁰.

تبين النتائج (الملحق رقم 3) ((أن التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي للفترة الأولى يعزى بنسبة 100%، ثم تبدأ النسبة في التناقص تدريجيا لتصل قدرة التفسير في السنة الخامسة إلى 65,73% و 62,96% بالنسبة للسنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثر التباين في مستوى الاستثمار الأجنبي بالتغير في الإنفاق العام، والكتلة النقدية فقد كانت نسبة التأثير قوية حيث بلغت 18,12% و 11,68% على التوالي في السنة الخامسة، وارتفعت إلى 18,23% و 15,29% تواليًا في السنة العاشرة، وهو ما يفسر قدرة المتغيرين على التأثير في جذب الاستثمار الأجنبي، بينما كانت نسب تأثير كل من معدل الخصم وسعر الصرف ضعيفة، حيث وصلت إلى 3,63% و 0,11% تواليًا

في السنة الخامسة تنتقل إلى 3,36% و 0,13% على التوالي عند السنة العاشرة، وهو ما يفسر محدودية كل من معدل الخصم وسعر الصرف في التأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن القول أن كل من الانفاق العام و الكتلة النقدية يعتبران ذو أهمية نسبية كبيرة في تفسير التغيرات والتطورات التي تحدث في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، بينما يعتبر كل من معدل الخصم وسعر الصرف أقل أهمية في التأثير على الاستثمار الأجنبي.

6.2. دالة الاستجابة لردة الفعل:

يعني هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة، التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج. وسيتم التركيز على استجابة الاستثمار الأجنبي لأي صدمة في الانفاق العام، الكتلة النقدية، معدل الخصم، سعر الصرف، وذلك بفترة ثقة مقدارها انحرافين معياريين (الملحق رقم (5)).

فبالنسبة لاستجابة الاستثمار الأجنبي للتغير في الانفاق العام كانت ايجابية وبمعدلات متزايدة خلال السنة الأولى قبل أن تبدأ بالانخفاض التدريجي بدأ من السنة الثالثة. أما بالنسبة للتغير في الكتلة النقدية فكانت الاستجابة موجبة لكن بمعدلات منخفضة تدريجيا كذلك، أما بالنسبة للتغير في معدل الخصم فقد كانت الاستجابة ايجابية وبمعدلات متناقصة خلال السنوات الثلاث الأولى قبل أن تصبح سلبية، في حين كانت الاستجابة للتغير في سعر الصرف فقد كانت ايجابية وبمعدلات متزايدة خلال السنتين الأولى والثانية قبل أن تبدأ بالانخفاض حتى تصبح غير معنوية عند السنة العاشرة.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية ودور كل من السياستين المالية والنقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2012). وقد توصلت الى:

- ♦ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤدي تدفقه إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ♦ محدودية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر رغم السياسات المتخذة الهادفة إلى جذبه، لأنه لا يمكن ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السياستين المالية والنقدية فقط، بل هناك عوامل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي ... الخ.
- ♦ خلال الفترة (1996-2000) كانت كل من السياسة المالية والسياسة النقدية انكماشيتين في الجزائر. ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012 أصبحت كلتا السياستين توسعية.
- ♦ عدم رشادة كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر طوال فترة الدراسة.
- ♦ وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية.
- ♦ وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العمومي.

من خلال ذلك يمكن إثبات أو نفي الفرضيات كما يلي:

- ♦ نعم، محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل السياستين المالية والنقدية المتبعين في الجزائر.
- ♦ لا تعد السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل العكس فالسياسة المالية هي أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من السياسة النقدية.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ♦ ترشيد السياستين المالية والنقدية في الجزائر، وضرورة خلق انسجام وتكامل بينهما بهدف تحقيق الأهداف المرجوة.
- ♦ توفير مناخ استثماري جذاب من خلال تحسين وإصلاح مختلف السياسات الاقتصادية بما فيها السياستين المالية والنقدية.
- ♦ تفعيل القوانين و منح صلاحيات أكثر للمؤسسات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، وتقديم ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب.
- ♦ انضمام الجزائر إلى تكتلات اقتصادية، مما يساعدها أو يسهل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الملاحق:

الملحق رقم 11: نتائج اختبار السببية لغرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 05/30/14 Time : 15 :39			
Sample : 1996 2012			
Lags : 1			
Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGG does not Granger Cause LOGINV	16	10.2686	0.0069
LOGINV does not Granger Cause LOGG		0.00387	0.9514
LOGM does not Granger Cause LOGINV	16	8.67101	0.0114
LOGINV does not Granger Cause LOGM		0.07528	0.7881
LOGDR does not Granger Cause LOGINV	16	7.45243	0.0172
LOGINV does not Granger Cause LOGDR		1.42772	0.2535
LOGER does not Granger Cause LOGINV	16	1.24092	0.2855
LOGINV does not Granger Cause LOGER		0.00094	0.9760
LOGM does not Granger Cause LOGG	16	1.84295	0.1977
LOGG does not Granger Cause LOGM		1.27997	0.2783
LOGDR does not Granger Cause LOGG	16	0.12568	0.7286
LOGG does not Granger Cause LOGDR		1.65459	0.2208
LOGER does not Granger Cause LOGG	16	0.01950	0.8911
LOGG does not Granger Cause LOGER		0.00641	0.9374
LOGDR does not Granger Cause LOGM	16	0.01921	0.8919
LOGM does not Granger Cause LOGDR		0.76177	0.3986
LOGER does not Granger Cause LOGM	16	0.18492	0.6742
LOGM does not Granger Cause LOGER		0.05981	0.8106
LOGER does not Granger Cause LOGDR	16	8.36018	0.0126
LOGDR does not Granger Cause LOGER		0.17235	0.6848

المصدر: مخرجات برنامج 7.eviews.

الملحق رقم 12: اختبار درجة التباطؤ.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables : LOGINV LOGG LOGM LOGDR LOGER						
Exogenous variables : C						
Date : 05/30/14 Time : 15 :47						
Sample : 1996 2012						
Included observations : 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	24.58782	NA	5.95 ^{e-08}	-2.448478	-2.207044	-2.436115
1	116.2031	114.5191*	1.74 ^{e-11} *	-10.77539*	-9.326785*	-10.70121*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE : Final prediction error						
AIC : Akaike information criterion						
SC : Schwarz information criterion						
HQ : Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: مخرجات برنامج 7.eviews.

الملحق رقم 13: جدول تحليل مكونات التباين.

Period	S.E.	LOGINV	LOGG	LOGM	LOGDR	LOGER
1	0.326273	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.401384	69.90972	18.44654	8.018885	3.578731	0.046122
3	0.405888	68.76232	18.94929	8.427937	3.805160	0.055297
4	0.411332	67.32093	18.45196	10.42588	3.711215	0.090006
5	0.415629	66.44692	18.12218	11.68117	3.638051	0.111682
6	0.419170	65.73291	17.97143	12.59812	3.579026	0.118517
7	0.422579	65.04290	17.90785	13.40983	3.521907	0.117506
8	0.425936	64.35858	17.92730	14.13072	3.466648	0.116756
9	0.429227	63.66854	18.03819	14.75646	3.413738	0.123072
10	0.432453	62.96827	18.23006	15.29850	3.363276	0.139894

المصدر: مخرجات برنامج 7.eviews.

الملحق رقم 14: تطور كل من: معدل الخصم، سعر الصرف، الكتلة النقدية، الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1996-2012).

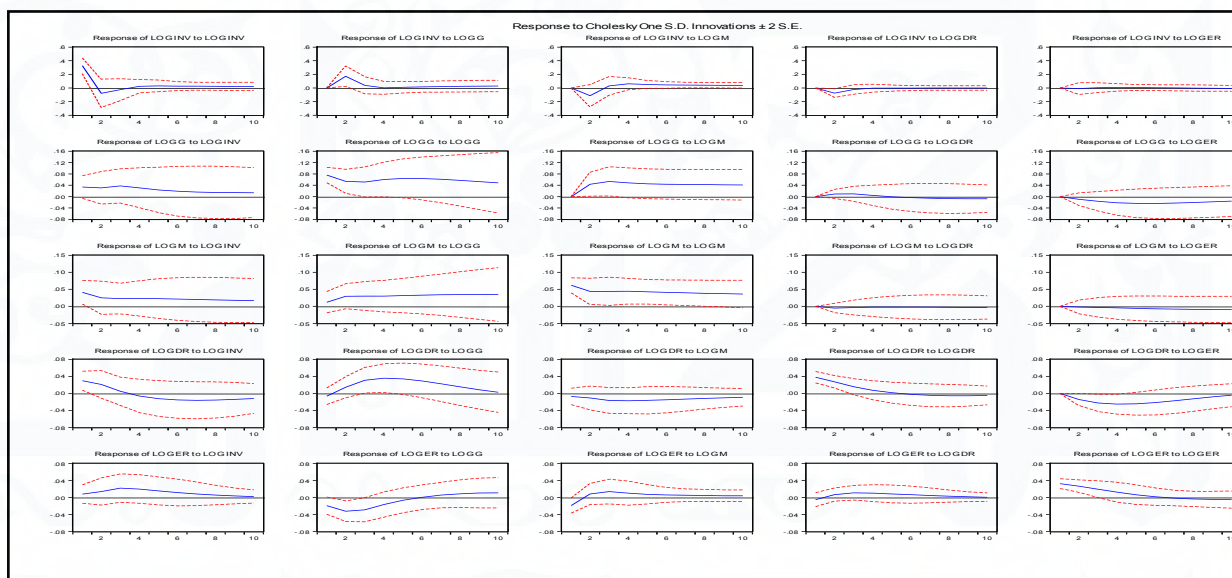
année	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
DR	13	11	9,5	8,5	6,5	6	5,5	4,5
ER	56,2	57,7	58,8	66,6	75,3	77,3	79,7	77,4
M	915,06	1081,5	1592,5	1789,5	2022,5	2473,5	2901,5	3354,4
INV	270	260	606,6	291,6	280,1	1107,9	1065	633,7
G	724,61	845,1	875,7	961,7	1178,1	1321	1550,6	1690,2

année	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
DR	4	4	4	4	4	4	4	4	4
ER	72,61	73,4	72,9	66,82	71,18	72,73	73,71	74,11	77,55
M	3738	4157,6	4933,7	5994,61	6956	7173,1	8280,74	9929,2	11013
INV	881,9	1081,1	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571	2600
G	1892	2052	2453	3108,5	4283,6	4389,1	4571,1	5958,7	7158

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2002، 2007، 2012.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير إحصائية، منشورة على الموقع: www.iaigc.org -

الملحق رقم 15: دوال الاستجابة لردة الفعل.



المصدر: مخرجات برنامج 7.eviews.

المراجع والإحالات :

1. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص37.
2. محمود سحنون، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في اقتصاد لا ربوي، رسالة دكتوراه، دون نشر، جامعة قسنطينة، 2001، ص117.
3. درواسي مسعود، السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1991-2014 -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 237.
4. محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 8.
5. درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 2.
6. عاطف وليم أندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية - خلال فترة التحول لاقتصاد السوق -مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005، ص 118.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 100.
8. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 53.
9. حسن عواضه، المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص 385.
10. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 269.
11. درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 159.
12. بلعزوز بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جوان 2006، ص 73.
13. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص20.
14. هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، 2010/2011، ص7.
15. سلمان حسين، مرجع السابق، ص21.
16. والي صفية، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، 2011/2012، ص46.
17. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 190-191.
18. *Unctad, world investment raport, Investment trade and International policy Arrangement, New York and Geneva, 1996b, p 88*.
- نقلا عن: خوازم حمزة، فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية -دراسة حالة الجزائر 2011_2111، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة الوادي، الجزائر، 2012-2013، ص 49.
19. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا -، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص7.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص11.

الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)

د. لخضر عدوكا
جامعة معسكر، الجزائر
ladouka@gmail.com

أ. محمد رملي
جامعة سعيدة، الجزائر
rmmed@hotmail.fr

Non-oil Exports and Economic Growth in Algeria

(An Empirical Study and Comparative with Morocco)

Mohamed RAMLI & Lakhdar ADOUKA

University of Saida; Algeria & University of Mascara; Algeria

Received: 17 Mar 2015

Accepted: 06 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

يدرس هذا البحث العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 وهذا بالموازاة مع التجربة المغربية. ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي احتوى على ثلاث متغيرات وهي الناتج الإجمالي المحلي والذي يمثل النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات غير النفطية والاستثمار الداخلي باستخدام أسلوبين أحدهما قديم والآخر حديث يعتمد على استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وعدمها بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة توازنه طويلة أو قصيرة الأجل بين مستويات النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية والاستثمار الداخلي في الجزائر على عكس المغرب.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، الاستثمار المحلي، اختبار جذر الوحدة، التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ.

رموز JEL: F00. O40. N10. C10

Abstract:

This research studies the relationship between the non-oil exports and economic growth in Algeria during the period 1970-2010 and this in conjunction with the Moroccan experience.

For this, there was an estimation of an econometric model it contains three variables, gross domestic product, which represents the economic growth, a non-oil exports variable and domestic investment, using two methods, one old and the other modern, which depends on the stationary of time-series and co-integration, and error correction model.

The study has showed the existence of a relationship between domestic investment and economic growth, as well as its inexistence between non-oil exports and economic growth, and the absence of any long-term relationship between levels of economic growth and non-oil exports and domestic investment in Algeria, unlike Morocco.

Key Words: Economic Growth, Non-Oil Exports, Domestic Investment, Unit Root Test, the Co-Integration, Error Correction Model.

(JEL) Classification: F00. O40. N10. C10.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي الشغل الشاغل لأي دولة تسعى إلى تحقيقه، وتختلف النظريات الاقتصادية حول محدداته وهذا نظرا لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الموارد الأساسية التي يتوفر عليها كل بلد، وبالتالي فإن تحديد أي مصدر للنمو يعتبر مهما لتفعيله والعمل على استمراره من خلال تبني سياسات اقتصادية محكمة. لهذا أصبح النمو الاقتصادي محور الكثير من الدراسات الاقتصادية فنراه أحيانا يهتم بالجانب التصديري ومرات أخرى يهتم بزيادة ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة التطور المالي، بينما ترجع بعض نماذج النمو الاقتصادي إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات في زيادة الانفاق الاستثماري وخلق مؤسسات اقتصادية جديدة سواء على القطاع العام أو الخاص.

الفوارق بين الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو في مستويات الدخل الوطنية وأمام الواقع الذي تواجهه الدول النامية من صعوبة في تحقيق الرفاهية لشعوبها من خلال ضعف الدخل الوطني والفردية أدت بالزيادة التركيز على تصدير المواد الخام بغية تحقيق أكبر من المداخل لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة، وفي مرحلة موالية أصبحت تفكر مليا بالانتقال إلى تركيبة جديدة من الصادرات غير صادراتها التقليدية. وتعتبر الجزائر إحدى هاته الدول أي أنها أحادية التصدير، فصادرات المحروقات تهيمن بنسبة 65% من الحجم الإجمالي للصادرات وهي مرهونة بالطلب الخارجي عليها، قد دفعت بالسلطات المحلية في التفكير في مرحلة ما بعد النفط. إذن، تحاول هذه الورقة البحثية بدراسة العلاقة الموجودة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها مع المغرب مع الخروج بمجموعة النتائج والخلاصات.

1. إشكالية البحث:

هل الصادرات غير النفطية لها تأثير مباشر على مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

- ♦ **الفرضية 1:** توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية.
- ♦ **الفرضية 2:** التغيير في النمو الاقتصادي ليس سببه التغيير في الصادرات غير النفطية.
- ♦ **الفرضية 3:** لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية.
- ♦ **الفرضية 4:** توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في المغرب.

3. أهداف البحث:

- ♦ تحديد دور المؤسسات العمومية والخاصة في العملية الإنتاجية خارج نطاق المحروقات.
- ♦ تحديد مكانة المؤسسات المصغرة والمتوسطة في عملية التصدير.
- ♦ استكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ♦ الاستفادة من التجربة المغربية خاصة في تنويع الصادرات.

♦ الخروج بمجموعة من الخلاصات المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

4. منهجية البحث:

تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام البيانات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد أجريت هذه الاختبارات في مستويات لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاستبعاد تأثيرات التضخم، وكما هو الشأن بالنسبة إلى مستويات الصادرات خارج المحروقات حتى يتبين لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استثمارها المحلي في عملية النمو الاقتصادي للفترة من 0641-0101، من خلال دراسة العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، وبالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بينهما في المدى القصير والطويل في الجزائر. وكذلك كما هو الشأن بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي المغربي.

أولاً: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري:

1. النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية¹. كما يعرف أيضاً على أنه بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتتظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً².

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها³، ولكن هدف أي الاقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة. ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائع في الاقتصاد العالمي الحالي⁴.

2. القطاع التصديري في الجزائر:

القطاع التصديري في الجزائر يتمثل في صنفين وهما الصادرات المثلة في المحروقات ومشتقاتها والصنف الثاني خارج المحروقات وحسب طبيعة معالجة الموضوع فإننا نقوم بمعالجة الصادرات غير النفطية.

1.2. إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات:

لقد بينت أزمة 0653 خطورة الاعتماد على تصدير المحروقات فشرعت السلطات الى الزيادة في تنويع الصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات لتشجيع التصدير والمتمثلة في:

1.1.2 التحفيزات المالية:

على ضوء قانون النقد والقرض والذي اعطى نصيب للتجارة الخارجية لاسيما جانب التصدير قواعد لتشجيع التصدير والمتمثلة في⁵:

- ♦ تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات.
- ♦ تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

تكمّن المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات في ثلاث عمليات يتركز عليها التصدير⁶:

- ♦ عملية البحث عن الأسواق الخارجية: فعملية البحث أحيانا تكون مكلفة وعليه تتم في إطار ترقية الصادرات بمنح مساعدات مالية للمؤسسات تمكنها من اكتشاف ذلك.
- ♦ عملية التحضير للتصدير: تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض عملية الصنع أو لتمويل استثمارات كخلق فروع بالخارج.

♦ عملية التصدير: تحتاج إلى دعم على شكل قروض والتي تسمى بقروض التصدير القصيرة أو طويلة الأجل.

2.1.2 التحفيزات المالية:

تمثلت في الاتي⁷:

- ♦ تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يشغلون في نفس النشاط.
- ♦ احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجبائية (الدخل/الأموال).
- ♦ تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات للأنشطة ذات الأولوية واستعمال الوسيلة الجبائية من أجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة.

فالفرض من هذه التحفيزات هو ترقية الصادرات عن طريق⁸:

- ♦ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع الموجهة للتصدير، وحتى شراء سلع أو استيراد بضائع من طرف مصدر بغرض إدخالها في عملية التصدير.
- ♦ الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات، لمدة 12 سنوات ابتداء من سنة 0110 على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير شرط إعادة استثمار الأرباح في عمليات التصدير.
- ♦ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق من التصدير.
- ♦ الإعفاء من الدفع الجزائي.

3.1.2 التحفيزات الجمركية:

كذلك هي تمثلت في الآتي⁹:

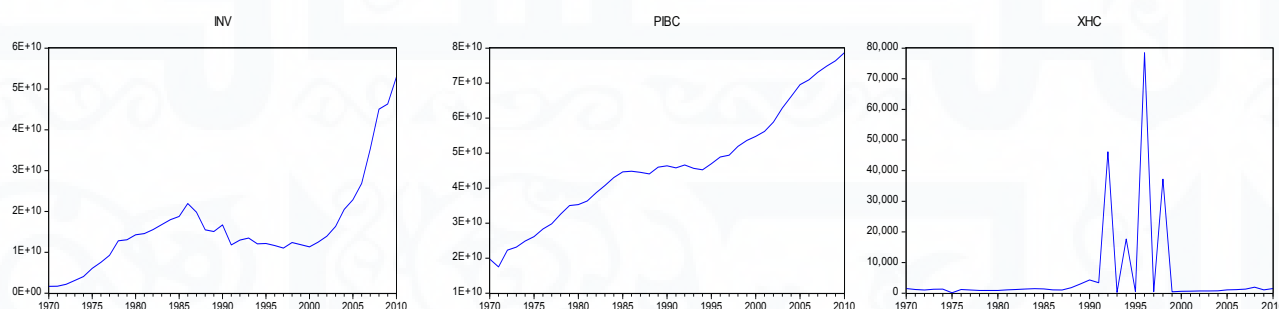
- ♦ تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفصل.
- ♦ تسهيلات مراقبة البضائع.
- ♦ تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم.

2.2. تطور الصادرات غير النفطية ومستويات النمو قبل وبعد تطبيق الاستراتيجية (0101-0641):

لقد شكل الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط عاملين مهمين في ارتفاع مستويات النمو خاصة في الآونة الأخيرة وهو ما فسر بوجود فائض في الميزان التجاري، إذ تحتل المحروقات نسبة 65% من إجمالي الصادرات. أما الصادرات غير النفطية سجلت تذبذبا ملحوظا تتراوح بين النمو والانخفاض. حيث بلغت 10 قيمتها 0202 مليون دينار جزائري سنة 0641 لتتراجع بعد سنة 0640 إلى مبلغ 0105 مليون دينار جزائري بمستوى نمو منخفض 0.56% وبعد 0641 يرتفع مستوى النمو بنسبة 1.4% لتبلغ قيمتها 0000 مليون دينار. ثم استمر هذا التذبذب على مدار سنوات الثمانينات بمستوى متوسط 0.42%، أما بالنسبة لسنة 0661 فقد سجلت الصادرات غير النفطية مبلغ 1010 مليون دينار بنسبة ارتفاع 10.56%. ونلاحظ خلال هذه الفترة أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الانخفاض الذي يرافقه الارتفاع الضعيف من سنة إلى أخرى، وذلك لأنه لم تكن برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية وحتى البرامج التي أعطيت لم تعط ثمارها.

أما بعد سنة 0660 تطورت الصادرات غير النفطية مرتفع ولم تعرف الانخفاض إلا بعض المرات، ورغم البرامج والدعم المقدم من السلطات إلا أنه لم تتجاوز نسبة 10%. فالحكومات المتوالية منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحالي عملت على تسطير برامج بغرض تنمية الصادرات غير النفطية واستهدفت مبلغ 0 مليار دولار إلا أن الهدف لم يتحقق وبقي مبلغ الصادرات خارج المحروقات يتراوح بين 211 إلى 511 دولارا¹¹، والأشكال التالية أدناه توضح كل من تطور الصادرات غير النفطية وتطور الناتج الداخلي الخام وحتى الاستثمار الداخلي.

الشكل 11: تطور الصادرات غير النفطية الشكل 12: تطور الناتج الداخلي الخام الشكل 13: تطور الاستثمار المحلي



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات "World Development Indicators (2012)"

3. القطاع التصديري في المغرب:

في إطار استراتيجيته الشمولية للانفتاح والتحرير، بادر المغرب خلال العقد الأخير إلى وضع إطار قانوني ملائم لتطوير علاقاته التجارية مع بعض شركائه المحتملين من خلال إبرام اتفاقات للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، ووقع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة مما يؤهله لجلب استثمارات للتصدير لسوق تقدر بمليار نسمة وساعده على ذلك موقعه الاستراتيجي. وقدر الناتج الداخلي الخام بأسعاره الجارية حوالي 60 مليار دولار سنة 0101، أي بمعدل 19060 دولارا للفرد. بأسعار الجارية ومعدل نمو للناتج المحلي الاجمالي بـ: 1.42%. ويعتبر القوة الاقتصادية السادسة في الدول العربية بعد السعودية والإمارات والجزائر ومصر والكويت والثاني بعد مصر إذا استثنينا الدول البترولية.

وقد أعاققت في الماضي الإصلاح الاقتصادي للمغرب عدة عوامل تشمل المعدل المرتفع للزيادة السكانية والبطالة وضخامة القطاع العام. كما تعرض الإنتاج الزراعي لموجات القحط والجفاف. يضاف إلى ذلك الاعتماد الزائد على تصدير سلعة واحدة هي الفوسفات والاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج، زيادة الى عجز الميزان التجاري المغربي بلغ حوالي 00 مليار دولار عام 0101.

لقد وضعت خطط التنمية المتعلقة بالقطاع الصناعي لتحقيق أهداف عدة تمثلت بسد حاجة السوق المحلية من عمل المغرب على تشجيع الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية، وإحلال الواردات لتوفير العملات الأجنبية وتحقيق تراكم رأسمالي يستخدم في تطوير القطاع الصناعي المغربي من خلال اسلوب التخطيط الاقتصادي الذي سطره من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ولذلك تدخلت الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال التسعير والدعم، لتحديد الأهداف الإدارية والفنية للمؤسسات التابعة لها، مع إعطاء إدارات تلك المؤسسات قدراً من المرونة لتحديد أهدافها على وفق تغييرات السوق وبلغ دعم القطاع العام نسبة 01% سنوياً من الميزانية العامة على شكل إعانات ومنح بلغت 1 بليون درهم، وقد كانت تلك الإعانات تمنح، في أغلب الأحيان، بسبب سوء الإدارة والاستثمار، فضلاً عن ضمان تقديم المنافع الاجتماعية أو سلع ومنتجات لها مساس بحياة المواطن المغربي. وقد أدى ذلك الى فشل المؤسسات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق الربحية التجارية، وعجزها عن تسديد التزاماتها من الضرائب مستحقة الدفع أو الأرباح غير المدفوعة تجاه الحكومة التي بلغت 063 مليون درهم عام 0650¹².

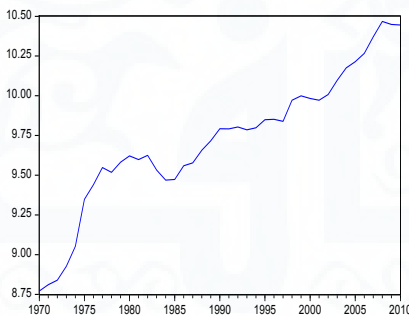
وقد توجهت جهود الحكومة المغربية خلال منتصف الثمانيات نحو تحرير المبادلات التجارية من خلال تشجيع الصادرات والخفض الانتقائي للواردات من جانب، وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة الصادرات والواردات من جانب آخر، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات عدة تمثلت بالآتي¹³:

♦ خفض القيود على الواردات وخفض التعريفة الجمركية إلى 02% في المرحلة الأولى ثم إلى 011% في مرحلة لاحقة. ففي عام 0653 تم إلغاء الحظر على الاستيراد وأصبح بالإمكان استيراد مختلف أنواع السلع. كما تم في السنة نفسها إلغاء رسوم التصدير على السلع الأساس باستثناء المحاصيل الغذائية مثل القمح والسكر والزيت.

♦ إعادة تنظيم الصناعات غير الكفؤة اقتصادياً على أساس ربط تصحيح القطاع الصناعي بتصحيح التجارة الخارجية بهدف خفض الحماية المفرطة التي تتمتع بها المشاريع وتشجيع السلع التصديرية. أما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد تحول اتفاقية GATT إلى منظمة التجارة العالمية عام 0661، فقد أصبحت المغرب ملزمة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، التي بدأ العمل بها في عام 0662. إذ لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية بهدف تقييد الواردات وتشجيع الصادرات، استناداً إلى تأثير عوامل القدرة التنافسية للسلع المغربية في السوق الدولية المتمثلة بالنوعية والجودة. كما قامت بإزالة القيود الكمية على الواردات وحولت نظام التجارة من نظام الحصص والأسعار الجبرية إلى نظام الرسوم الجمركية.¹⁴ وأمام ارتفاع نسبة الدين العام اتخذت السلطة النقدية في المغرب إجراءات عدة من خلال اتفاق الحكومة المغربية مع كل من فرنسا وإسبانيا على وضع آليات لتحويل جزء من الديون إلى استثمارات خاصة للإسهام في تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

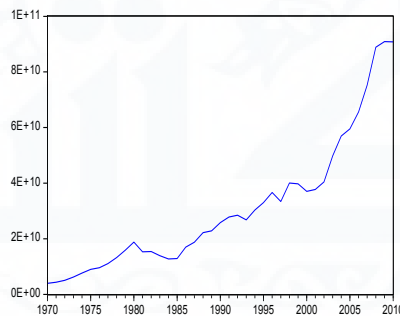
الشكل 16: تطور الاستثمار المحلي

INV



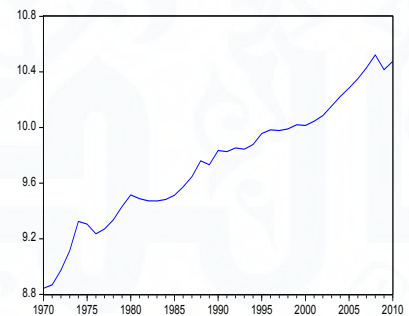
الشكل 15: تطور الناتج الداخلي الخام

PIBC



الشكل 14: تطور الصادرات

X



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات "World Development Indicators (2012)"

ثانيا: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة:

بعد تحديد علاقات النموذج في إطار هذا البحث ، سوف نقوم بإتباع منهجين مختلفين أحدهما :

♦ تقليدي في تحديد سلوك الطلب على الصادرات الكلية خارج المحروقات للجزائر والتي سوف نقدر من خلاله مرونة الطلب الكلية للصادرات خارج المحروقات بالنسبة للنمو الاقتصادي. وكما هو الشأن بالنسبة لسلوك الطلب على الصادرات الكلية للمغرب.

♦ أما المنهج الثاني فهو حديث والذي يعتمد على تحليل السلاسل الزمنية في تحديد درجة استقرارها ورتبها وتكاملها المشترك لأن استقرارية السلاسل الزمنية اقتصاديا تختلف عنها إحصائيا ، ولقد تم تحديد فترة الدراسة من 0101-0641.

1. النموذج والمنهجية:

نشير انه هناك عدة نماذج قياسية تم تناولها في تحليل العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات ، غير اننا في بحثنا هذا سنسعى بالاعتماد على ثلاث متغيرات اقتصادية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الداخلي PIB كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات خارج المحروقات XHC ومتغير الاستثمار كمتغير داخلي INV كمتغيرين مستقلين حسب الشكل التالي:

$$PIB = (INV, XHC)$$

$$PIB = \alpha XHC^{\beta_1} INV^{\beta_2} e^U$$

PIB: قيمة الناتج الداخلي الخام

INV: قيمة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ممثلا في الاستثمار المحلي.

XHC: قيمة الصادرات خارج المحروقات.

حيث الناتج الداخلي الخام هو دالة متزايدة للاستثمار والصادرات خارج المحروقات وعليه نستطيع كتابة

الدالة السابقة في شكلها الاحتمالي:

$$PIB = a + b_1 XHC + b_2 INV + U$$

حيث :

U: يمثل الأخطاء القياسية الناجمة عن عملية القياس

a: تمثل ثابت الانحدار.

وحسب التوقعات المسبقة لابد أن يكون أثر الصادرات غير النفطية وأثر الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي

أن يكون موجبا أي:

$$\frac{\partial PIB}{\partial INV} > 0 \text{ و } \frac{\partial PIB}{\partial XHC} > 0$$

من خلال هذه المعادلة سوف نسعى الى تقدير معلمتي هذا النموذج ويمكن لنا ان نقدره بالصيغة

اللوغاريتمية ، وفي هذه الحالة تتحول المعلمات من اثار حدية مطلقة الى اثار نسبية وبالتالي هي تعبر عن المورونات:

$$PIB = \alpha XHC^{\beta_1} INV^{\beta_2} e^U$$

$$LOG PIB = a + \beta_1 LOG XHC + \beta_2 LOG INV + U$$

وبالتالي تعبر:

β_1 عن مقدار التغير في الناتج الداخلي الخام عندما تتغير قيمة الصادرات خارج المحروقات بوحدة واحدة

β_2 تعبر عن مقدار التغير في الناتج الداخلي الخام عندما تتغير قيمة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

a يمثل الناتج الداخلي الخام المبدئي.

2. تقدير نموذج الدراسة

1.2. بالنسبة للجزائر

حسب المعطيات المتوفرة لدينا قمنا مباشرة بتقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

باستعمال البرنامج الاقتصادي EVIEWS 7 ، وقد حصلنا على النتائج التالية:

♦ النتائج الأولية لعملية التقدير (الملحق 0) نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لكل من المتغير INV أقل من 05%

وبالتالي هي قيمة معنوية ، أما بالنسبة للمتغير XHC ليس بمتغير معنوي ، وبالتالي نقوم بدراسة نموذج النمو المختار الثاني وهذا بحذفه.

♦ النتائج النهائية المحصل عليها من تقدير النموذج النهائي (الملحق 0) هي قيم معنوية أي أن قيمها

الاحتمالية أقل من القيمة الحرجة وبالتالي يمكننا أن نقبل بهذا النموذج للنمو والمكون من المتغير المفسر INV والمتغير التابع PIB .

$$\text{Log PIB} = 6.22 + 0.43 \text{Log INV}$$

كما توقعنا بأن مرونة الاستثمار بالنسبة إلى النمو الاقتصادي بأن تكون بإشارة موجبة والمساوية إلى 1.10 ،

وحجم الاستثمار يفسر النمو في الجزائر بنسبة 46% ، ويفسر تشتته بنسبة 45%.

2.2. بالنسبة للمغرب:

كذلك نقوم مباشرة بتقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى باستعمال البرنامج

الاقتصادي EVIEWS 7 ، وقد حصلنا على النتائج التالية (الملحق 0):

♦ القيمة الاحتمالية لكل من الإنتاج الداخلي الخام والصادرات والاستثمار الداخلي أقل من 05% وبالتالي

تعتبر هاته القيم بأنها قيم معنوية ، وبالتالي يمكننا أن نقبل بهذا النموذج للنمو والمكون من المتغيرين المفسرين

X ، INV والمتغير التابع PIB.

♦ هناك علاقة خطية قوية ما بين المتغيرات مفادها أن كل من الاستثمار الداخلي والصادرات تفسر نسبة النمو الاقتصادي المغربي بنسبة 66%.

$$\text{LogPIB} = 2.31 + 0.34\text{LogINV} + 0.48\text{LogX}$$

3. معالجة وتحليل السلاسل الزمنية:

بمأن متغيرات النموذج هي سلاسل زمنية تمتد من 0641 إلى 0101 وفي غالب الأحيان عند اخال متغيرات السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار تعطي نتائج مغالطة، كارتفاع معامل الارتباط والتحديد المعدل للجزائر ($\bar{R}^2 = 0.78, R^2 = 0.79$) وأيضا في المغرب ($\bar{R}^2 = 0.99, R^2 = 0.99$) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات والتي نصفها بالانحدار الزائف. لذلك وجب التأكد باستعمال الأساليب الحديثة من سكون هاته السلاسل الزمنية.

لاستعمال هاته الأساليب الحديثة لابد من المرور بمجموعة من التقنيات والمتمثلة في الاتي:

♦ **المرحلة الأولى:** نستعمل اختبار جذر الوحدة Unit Roots test والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من PIB, INV, XHC, X الخاصة بكل بلد والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا استخدمنا اختبار Augmented-Dickey-Fuller¹⁵⁻¹⁶

♦ **الفرضية العدمية:** $H_0: p-1=0$ أي يوجد جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة ولا يصلح استخدامها للتقدير.

♦ **الفرضية البديلة:** $H_1: |p-1| < 0$ السلسلة الزمنية مستقرة.

بعد إثبات أن السلاسل الزمنية للمتغيرات انها مستقرة ومن نفس الرتبة، نتحول إلى:

♦ **المرحلة الثانية:** أي اختبار التكامل المتزامن. وتم تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen وهذا لأهميته في نظرية التكامل المشترك بالنسبة إلى المزيج الخطي الذي يحدد معادلة التكامل المتساوي. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح Johansen and Juselius 1990¹⁷ اختبار إحصائيتين وهما:

♦ **اختبار الأثر Trace test** حيث يختبر فرضية العدم: عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة r يقل أو يساوي عدد المتغيرات m مقابل الفرض البديل $m=r$.

♦ **اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigenvalue** حيث يختبر فرضية العدم: بأن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بأنها تساوي $r+1$.

يمكن تمييز ثلاث حالات لمصفوف المزيج الخطي وهي:

♦ إذا كانت رتبة المصفوفة $r=0$ ، في هذه الحالة نرفض وجود التكامل المتساوي.

- ♦ إذا كانت رتبة المصفوفة $r=m$ ، في هذه الحالة رتبة المصفوفة تامة وتعني أن المتغيرات الأصلية ساكنة.
- ♦ إذا كانت: $0 < r < m$ ، نستنتج أنه هناك معادلة تكامل واحدة على الأقل مما تدل على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل.

الحالتين الأوليتين $r=0$ ، $r=m$ لا يمكن معهما استخدام نموذج VAR غير المقيد أو نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

- ♦ المرحلة الثالثة: نستعمل نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي هذا أن الاختبار له على القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.
- 1.3. المرحلة الأولى: اختبار جذر الوحدة:

في نموذجنا هذا نقوم بتطبيق اختبار ADF والذي تم الحصول عليه بالخطوات التالية:

- ♦ اختبار DF يعطى بالعلاقة التالية¹⁸:

$$\Delta Y_t = u + (\rho - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = u + \theta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث P يمثل عدد التأخرات في النماذج.

- ♦ إذا كان حد الخطأ يعاني ε_t من الارتباط الذاتي Autocorrelation فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطة وتصبح المعادلة كالآتي:

$$\Delta Y_t = u + \theta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهذه العلاقة التي تم توسيعها والتي يطلق عليها ADF بحيث تصبح غير مرتبطة ε_t ذاتيا.

من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى MCO لتقدير النماذج التالية وذلك حسب ترتيب

عدد التأخرات P المستعملة في كل نموذج والتي ستحدد في نموذجنا باستعمال معيار Schwarz info criterion:

- ♦ النموذج الأول: في حالة وجود قيمة الثابت:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j} + c + \varepsilon_t$$

- ♦ النموذج الثاني: في حالة وجود مركبة الاتجاه العام وقيمة الثابت:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t$$

- ♦ النموذج الثالث: في حالة عدم وجود قيمة ثابتة ومركبة الاتجاه العام:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j-1} + \varepsilon_t$$

باستعمال البرنامج الاقتصادي EViews يتم اختبار ADF عند القيمة الجدولية الحرجة $\alpha=05\%$ ، وبالتالي شرط الاستقرار لابد أن يكون متوفر لدينا من نفس الرتبة بالنسبة إلى كل المتغيرات وذلك على النحو التالي:

إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية $t\hat{\phi}_j$ المقدرة التي تخضع الى توزيع Student تتجاوز القيمة المطلقة الحرجة الجدولية عند مجال الخطأ $\alpha=05\%$ فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وبالتالي السلسلة الزمنية ساكنة ، وإذا كانت اقل من القيمة الحرجة الجدولية فانه لا يمكن رفض الفرضية العدمية H_0 ، أي هناك جذر احادي وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول ، وإذا كانت السلسلة غير ساكنة للفرق الأول نكرر الاختبار إلى الفرق الثاني.

1.1.3 بالنسبة إلى الجزائر: لقد كانت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث كالآتي (الملحق 4):

- ♦ متغير الناتج الداخلي الخام: سلسلته الزمنية غير ساكنة المستوى ومستقرة عند التفاضل الأول.
- ♦ متغير الصادرات خارج المحروقات: سلسلته الزمنية غير ساكنة المستوى ومستقرة عند التفاضل الأول.
- ♦ متغير الاستثمار المحلي: سلسلته الزمنية غير ساكنة المستوى ومستقرة عند التفاضل الأول.

عند اختبار ADF قمنا بالاعتماد على النموذج الثاني « مركبة الاتجاه العام والثابت » وذلك حتى يتبين لنا انه إذا كان هناك انحدار زائف أم لا والهدف من ذلك هو معرفة معادلات التكامل المتساوي CE ماذا كانت تحتوي على الثابت والاتجاه العام أم لا (افتراض حتمية اتجاه الاختبار لبرنامج EViews Diterministic Trend Assumption of Test وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 11: نتائج افتراض حتمية اتجاه الاختبار لبرنامج EViews بالنسبة للجزائر

سلسلة التفاضلات الأولى	اختبار السكون	Intercept الثابت	Trend الزمن	نتائج الاختبار
PIB	I(1) ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
XHC	I(1) ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
INV	I(1) ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي

المصدر: مخرجات 7 EViews

الجدول 0 يلخص نتائج هذا الاختبار والهدف منه هو معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات لها ثابت أو اتجاه عشوائي أو اتجاه خطي.

2.1.3 بالنسبة إلى المغرب: فكانت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث كالآتي (الملحق 2):

- ♦ متغير الناتج الداخلي الخام: سلسلته الزمنية غير ساكنة المستوى ومستقرة عند التفاضل الأول.
- ♦ متغير الصادرات: سلسلته الزمنية غير ساكنة المستوى ومستقرة عند التفاضل الأول.

♦ متغير الاستثمار المحلي: سلسلته الزمنية غير ساكنة المستوى ومستقرة عند التفاضل الأول.

نلخص نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية في الجدول الموالي:

الجدول 12: نتائج افتراض حتمية اتجاه الاختبار لبرنامج EViews بالنسبة للمغرب

سلسلة التفاضلات الأولى	اختبار السكون	Intercept الثابت	Trend الزمن	نتائج الاختبار
PIB	I(1) ساكنة	معنوي	غير معنوي	وسطها ليس صفري واتجاه عشوائي
X	I(1) ساكنة	معنوي	غير معنوي	وسطها ليس صفري واتجاه عشوائي
INV	I(1) ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي

المصدر: مخرجات 7 EViews

2.3. المرحلة الثانية: اختبار التكامل المتزامن:

1.2.3 بالنسبة للجزائر: نتائج اختبار التكامل المشترك (الملحق 3) تبين بأن اختبار الأثر بين لنا بأن قيمة الاحتمال للأثر اقل من القيمة المعنوية الجدولية وعليه نقبل بالفرضية العديمة H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا ما يؤكد اختبار القيمة العظمى بشكل قاطع، وبالتالي لا يوجد معادلة تكامل مشتركة واحدة مما يدل على عدم وجود توليفة خطية ساكنة بين المتغيرات الاقتصادية وليست هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، مما يعني أنها تبتعد عن بعضها كثيرا ولا تظهر سلوكا متشابه فيما بينها. أي بين معدلات الصادرات غير النفطية ومعدلات الاستثمار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وطالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ.

2.2.3 بالنسبة للمغرب: نتائج اختبار الأثر للفرض الصفري القائل بأن عدد معادلات التكامل المتساوي اقل من أو تساوي r مقابل فرض أن كل من السلاسل ساكنة، بين (الملحق 4) بأن قيمة الاحتمال للأثر المحسوب 03.13 أكبر من القيمة المعنوية الجدولية 02.06 وعليه نرفض الفرض الصفري ونقول بأنه توجد معادلة تكامل واحدة على الأقل، وحيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثاني والثالث. وبالتالي فإن عدد معادلات التكامل تساوي معادلة واحدة. وعلى ذلك يمكن القول طبقا لهذه النتيجة أنه توجد علاقة توازنه في الأجل الطويل بين المتغيرات PIB, INV, X وبهذا تؤكد صحة الفرضية الرابعة، ويمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ لأنه يتطلب وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

3.3. المرحلة الثالثة: نموذج تصحيح الخطأ:

1.3.3 بالنسبة للجزائر: طالما أن اختبار التكامل المتساوي لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ.

1.3.3 بالنسبة للمغرب: من هذا التقدير يمكننا الوصول إلى (الملحق 5):

♦ مرونة الأجل الطويل: إن مرونة الاستثمار للناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل معنوية ولكن بإشارة

سالبة -0.296285 وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وكذلك مرونة الصادرات معنوية ولكن بإشارة سالبة -0.102493 وهذا يتعارض أيضا مع النظرية الاقتصادية.

♦ معامل التصحيح في الأجل القصير: إن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الإنتاج الداخلي الخام معنوية¹ وسالبة وتساوي -0.882330، أي أن تقريبا 55% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الإنتاج الداخلي الخام يتم تصحيحه في السنة.

كما أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الاستثمار معنوية² وسالبة وتساوي -0.79091 أي تقريبا 46% من عدم التوازن في الاستثمار الداخلي في الأجل الطويل يتم تصحيحها في الأجل القصير.

سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الصادرات معنوية³ وسالبة وتساوي -0.893258 أي تقريبا 56% من عدم التوازن في الصادرات في الأجل الطويل يتم تصحيحها في السنة.

♦ مرونة الأجل القصير: وتتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطل لفترة واحدة ومن التقدير أعلاه يمكن تكوين الجدول التالي الذي يبين أن أثر التغير في الصادرات المغربية بدلالة الاستثمار المحلي المغربي على النمو الاقتصادي المغربي.

وتتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطل لفترة واحدة ومن التقدير أعلاه يمكن تكوين الجدول التالي الذي يبين أن أثر التغير في الصادرات المغربية بدلالة الاستثمار المحلي المغربي على النمو الاقتصادي المغربي:

الجدول 13: نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير للمغرب

المتغير التابع	D(LOGPIBC)	D(LOGINV)	D(LOGX)
المتغير المستقل			
D(LOGPIBC(-1))	0.500644	0.109345	1.249098
D(LOGINV(-1))	-0.032930	0.003774	-0.532145
D(LOGX(-1))	-0.069078	0.407708	-0.396442

المصدر: مخرجات 7 EViews

من خلال الجدول 0 نستطيع الحكم بأن مرونة كل من الإنتاج الداخلي الخام (0.500644) والاستثمار المحلي (0.109345) والصادرات (1.249098) في المدى القصير وما إذا تم التأخير بفترة متباطئة واحدة هي متغيرات مفسرة للنظرية الاقتصادية. أي أن أثر الصادرات والاستثمار على النمو الاقتصادي لا بد أن يكون موجبا على عكس المدى البعيد بأن أثر الصادرات والاستثمار له اتجاه عكسي على النمو الاقتصادي المغربي. كما نلاحظ بأن أثر الصادرات أكبر من أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي وهذا من خلال المرونات عند الفترة المتباطئة الأولى.

1. لأن $F_{Cal} = 4.257681 > F_{Tab} = 2.38$ عند معنوية $\alpha = 5\%$

2. لأن $F_{Cal} = 4.325085 > F_{Tab} = 2.38$ عند معنوية $\alpha = 5\%$

3. لأن $F_{Cal} = 4.257681 > F_{Tab} = 2.38$ عند معنوية $\alpha = 5\%$

خلاصة:

لقد كان الهدف الرئيسي من هذه المحاولة هو تبيان العلاقة الموجودة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (0101-0641) بالاعتماد على الأسلوب الانحداري وأسلوب التكامل المتزامن وتحديد اتجاه سلوك المتغيرات المتمثلة في الإنتاج الداخلي الخام والصادرات غير النفطية والاستثمار المحلي في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، ولقد دلت النتائج بالنسبة للأسلوب الانحداري بأن متغير الصادرات غير النفطية هو متغير غير معنوي عند مستوى القيمة الحرجة 2% مما تحتم اقضائه من نموذج الدراسة وأن النمو الاقتصادي للجزائر يتأثر فقط أو يعتمد بشكل مطلق على حجم الاستثمار المحلي، بينما اختبار السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات السابقة اثبت أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها مستقرة في فرق الأول عند مستوى 2%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، كما دل اختبار Johansen على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية والاستثمار المحلي وبالتالي لا يمكننا المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ لتبيان العلاقة القصيرة بين المتغيرات.

وحسب هذه النتائج تحقق الفرضية الثانية عن التغيير في النمو الاقتصادي ليس سببه التغيير في الصادرات غير النفطية، وتحقق كذلك الفرضية الثالثة بأنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية وحتى الاستثمار المحلي. وبالتالي فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، والتي تشكل نسبة 65% من الصادرات الأساسية، أي أن أمام هذه النسبة فإن الصادرات غير النفطية لا تؤثر أصلاً في نشاط التصدير ولا حتى على مستويات النمو الاقتصادي وهذا ظل غياب قاعدة صناعية وزراعية محلية تلبى الطلب المحلي المتزايد، أين يمكننا الحكم على دور المؤسسات العمومية والخاصة في العملية الإنتاجية خارج نطاق المحروقات لايزال جد محدود وغير قادرة على المنافسة الخارجية وهو ما يفسر زيادة ارتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

أما بالنسبة إلى المغرب فقد تم التوصل من خلال التقدير المباشر لدالة النمو الاقتصادي المغربية بأن كل متغير الصادرات والاستثمار لهما أثر مباشر وإيجابي وما يفسر بمعامل ارتباط بين المتغيرات بنسبة 99%، ومع ارتفاع هذه النسبة أحيانا قلنا بأنها تعطي نتائج مغالطة. ولهذا تم اللجوء إلى الأسلوب الحديث والذي بين فعلا أنه هناك علاقة توازنية تسلك فيما بينها سلوك متشابه إلى أن تم الفصل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الذي بين بأنه على المدى القصير فعلا يكون نموذج النمو المغربي محقق، وكذلك بين بأن أثر الصادرات أكبر من أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، مما يعني أن الصادرات في المغرب تحفز النمو الاقتصادي بدرجة أكبر من الاستثمارات المحلية وهذا يؤكد النتائج التي توصل إليها كثير من الباحثين¹⁹، ولكن أن كان على المستوى

البعيد فانه غير محقق وهذا ما اكده معامل الارتباط بنسب متوسطة أو أقل من المتوسط لكل من المتغيرات الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 16% ونسبة تشتت 05% ومتغير الاستثمار بنسبة 21% ونسبة تشتت 05% ومتغير الصادرات بنسبة 13% وتشتت بنسبة 00%.

وعليه، يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- ♦ الاستفادة من التجربة المغربية خاصة في زيادة وتشجيع التنوع الصادرات خارج المحروقات، والتي رأيناها على المدى القصير ناجحة.
- ♦ الاهتمام بالقطاع الصناعي والتكنولوجي والقطاعات الخدمية من خلال التكوين في الرأسمال البشري والاستثماري.
- ♦ زيادة تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والمتوسطة.

الملاحق:

الملحق 11: النتائج الأولية لتقدير معادلة متغير النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات بالنسبة للجزائر

Dependent Variable: LOGPIBC Method: Least Squares Date: 12/16/12 Time: 13:24 Sample: 1970 2010 Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGXHC	-0.054255	0.039163	-1.385376	0.1740
LOGINV	0.442551	0.035853	12.34336	0.0000
C	6.328469	0.367888	17.20218	0.0000
R-squared	0.800377	Mean dependent var	10.63767	
Adjusted R-squared	0.789870	S.D. dependent var	0.164877	
S.E. of regression	0.075579	Akaike info criterion	-2.256908	
Sum squared resid	0.217066	Schwarz criterion	-2.131525	
Log likelihood	49.26662	Hannan-Quinn criter.	-2.211250	
F-statistic	76.17930	Durbin-Watson stat	0.219355	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 12: النتائج النهائية لتقدير معادلة متغير النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات بالنسبة للجزائر

Dependent Variable: LOGPIBC Method: Least Squares Date: 12/16/12 Time: 13:25 Sample: 1970 2010 Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINV	0.436954	0.036042	12.12332	0.0000
C	6.223853	0.364273	17.08570	0.0000
R-squared	0.790294	Mean dependent var	10.63767	
Adjusted R-squared	0.784917	S.D. dependent var	0.164877	
S.E. of regression	0.076465	Akaike info criterion	-2.256416	
Sum squared resid	0.228029	Schwarz criterion	-2.172827	
Log likelihood	48.25652	Hannan-Quinn criter.	-2.225977	
F-statistic	146.9750	Durbin-Watson stat	0.124616	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 13: نتائج تقدير معادلة متغير النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات بالنسبة للمغرب

Dependent Variable: LOGPIBC Method: Least Squares Date: 12/27/12 Time: 14:10 Sample: 1970 2010 Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINV	0.343093	0.043368	7.911179	0.0000
LOGX	0.482717	0.042331	11.40352	0.0000
C	2.319265	0.102282	22.67521	0.0000
R-squared	0.993973	Mean dependent var	10.35868	
Adjusted R-squared	0.993656	S.D. dependent var	0.360920	
S.E. of regression	0.028748	Akaike info criterion	-4.190155	
Sum squared resid	0.031405	Schwarz criterion	-4.064772	
Log likelihood	88.89818	Hannan-Quinn criter.	-4.144498	
F-statistic	3133.404	Durbin-Watson stat	1.054664	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 14: نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر

الفرق الاول			المستوى			
مستوى الدلالة			مستوى الدلالة			
%01	%2	%0	%01	%2	%0	LOGPIB
-3.19	-3.52	-4.21	-3.19	-3.52	-4.20	
t-statistic= -7.61			t-statistic= -3.39			
-3.20	-3.53	-4.22	-3.19	-3.52	-4.21	LOGXHC
t-statistic= -4.65			t-statistic= -2.99			
-3.19	-3.52	-4.21	-3.20	-3.53	-4.22	
t-statistic= -3.93			t-statistic= -3.26			LOGINV

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 15: نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب

الفرق الاول			المستوى			
مستوى الدلالة			مستوى الدلالة			
%11	%2	%0	%01	%2	%0	LOGPIB
-3.19	-3.52	-4.21	-3.19	-3.52	-4.20	
t-statistic= -4.78			t-statistic= -2.64			
-3.19	-3.52	-4.21	-3.19	-3.52	-4.20	LOGXHC
t-statistic= -5.38			t-statistic= -3.20			
-3.19	-3.52	-4.21	-3.19	-3.52	-4.21	LOGINV
t-statistic= -4.16			t-statistic= -3.08			

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 16: نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة للجزائر

قيمة	القيمة	إحصائية القيمة			قيمة	القيمة	إحصائية		
الاحتمال	الحرارة 2%	العظمى	H ₁	H ₀	الاحتمال	الحرارة 2%	الأثر	H ₁	H ₀
1.0033	02.50	00.25	r≥1	r=0	1.1660	10.60	06.46	r=1	r=0
1.0310	06.05	02.24	r≥2	r≤1	1.0660	04.00	04.00	r=2	r=1
1.6532	00.20	0.30	r≥3	r≤2	1.6532	00.20	0.30	r=3	r=2

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 17: نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب

قيمة الاحتمال	القيمة الحرجة 2%	إحصائية القيمة العظمى			قيمة الاحتمال	القيمة الحرجة 2%	إحصائية الأثر		
			H ₁	H ₀				H ₁	H ₀
1.0011	00.06	04.12	r≥1	r=0	1.1110	02.06	03.13	r=1	r=0
1.0631	02.56	00.50	r≥2	r≤1	1.1403	01.03	06.10	r=2	r=1
1.0036	6.03	4.05	r≥3	r≤2	1.0036	6.03	4.05	r=3	r=2

المصدر: مخرجات 7 EViews

الملحق 18: نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة بالنسبة للمغرب

Vector Error Correction Estimates
Sample (adjusted): 1973 2010

Cointegrating Eq:	CointEq1		
LOGPIBC(-1)	1.000000		
LOGINV(-1)	-0.296285 (0.09550) [-3.10245]		
LOGX(-1)	-0.102493 (0.19813) [-0.51731]		
C	-6.178338		
Error Correction:	D(LOGPIBC)	D(LOGINV)	D(LOGX)
CointEq1	-0.882330 (0.18741) [-4.70811]	-0.790917 (0.27321) [-2.89490]	-0.893258 (0.24613) [-3.62921]
D(LOGPIBC(-1))	0.500644 (0.23529) [2.12777]	0.109345 (0.34302) [0.31877]	1.249098 (0.30902) [4.04215]
D(LOGPIBC(-2))	0.740980 (0.26710) [2.77412]	0.253590 (0.38940) [0.65124]	0.935140 (0.35080) [2.66572]
D(LOGINV(-1))	-0.032930 (0.14081) [-0.23386]	0.003774 (0.20529) [0.01838]	-0.532145 (0.18494) [-2.87743]
D(LOGINV(-2))	-0.296192 (0.15436) [-1.91882]	0.063255 (0.22504) [0.28109]	-0.438451 (0.20273) [-2.16273]
D(LOGX(-1))	-0.069078 (0.15393) [-0.44876]	0.407708 (0.22440) [1.81684]	-0.396442 (0.20216) [-1.96101]
D(LOGX(-2))	-0.197574 (0.16640) [-1.18737]	0.453604 (0.24258) [1.86990]	-0.211359 (0.21854) [-0.96715]
C	0.015414 (0.00953) [1.61755]	-0.010200 (0.01389) [-0.73423]	0.030894 (0.01252) [2.46850]
R-squared	0.498359	0.502286	0.461804
Adj. R-squared	0.381310	0.386153	0.336225
Sum sq. resids	0.039557	0.084071	0.068231
S.E. equation	0.036312	0.052937	0.047690
F-statistic	4.257681	4.325085	3.677394
Log likelihood	76.56480	62.24026	66.20671
Akaike AIC	-3.608674	-2.854751	-3.063511
Schwarz SC	-3.263919	-2.509996	-2.718756
Mean dependent	0.032967	0.042253	0.039536
S.D. dependent	0.046165	0.067567	0.058536
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.92E-09		
Determinant resid covariance	1.93E-09		
Log likelihood	219.4957		
Akaike information criterion	-10.07872		
Schwarz criterion	-8.872078		

المصدر: مخرجات 7 EViews

المراجع والإحالات:

1. عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 0113، ص 035.
0. سيدي محمود ولد سيدي محمد، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 0662، ص 61.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 0110، ص 00.
4. أوسري منور، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - الاستراتيجيات والإبعاد**، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي، العدد 10، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
5. مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر** -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 0116-0114، ص 54.
6. ايزام خالد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الاجراءات - الوسائل - الهداف خلال العشرية 1991-2111**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 0111، ص 12-15.
7. مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 61.
8. نفس المرجع، ص 61-60.
6. نفس المرجع، ص 60.
10. بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1971-2116**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 0116-0115، ص 025.
11. براق محمد، عبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الرابع، ص 004.
12. القطاع العام برسم البيع، **مجلة الاقتصاد والاعمال**، الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام، حزيران: 0655، السنة التاسعة، ص 00.
00. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 0111، ص 064.
14. إكرام عبد العزيز، **الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 0111، ص 040.
15. Wang Peijie, *Financial Econometrics: Methods and Models*, Routledge, USA, 2003, P 16.
16. Vialar Thierry, *Complex and Chaotic Nonlinear Dynamics: Advances in Economics and Finance, Mathematics and Statistics*, Springer, Berlin, 2009, PP 265-266.
17. Bourbonnais Régie, *Économétrie : Manuel et Exercices Corrigés*, 4ème Édition, Dunod, Paris, 2002, P 293.
- 18 Wang Peijie, *Op.Cit*, P16.
19. عابد بن عابد العبدلي، **تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية**، قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، عدد 04 السنة التاسعة، (0112/0103 م)، ص 03.

أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية للفترة 1997-2013

نصر حميداتو

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي/الجزائر

Nasr-Hamidotou@yahoo.fr

د. محمد الناصر حميداتو

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي/الجزائر

nacer_inps@yahoo.fr

The impact of tourist activity in Algeria on economic growth An Empirical Study for the period 1997-2013

Hamidotou Mohamed Nacer & Nasr Hamidotou

University of Echahid Hamma Lakhdar / Eloued – Algeria

Received: 21 June 2015

Accepted: 22 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

يعد أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي، خلال الفترة (1997- 2013)، مهما مقارنة بإيراد قطاع الطاقة المتمثل في المحروقات، لأن تركيبة الاقتصاد الجزائري هكذا، مما يتحتم على الحكومة الجزائرية العمل على تحريك عجلة التنمية بقطاع السياحة الداخلية والخارجية، وذلك بزيادة العرض السياحي الذي يعد غير كافٍ لحد الآن. و التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين لتقوية وتحسين البنية التحتية، من طرقات ومطارات وموانئ وفنادق...، لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب.

الكلمات المفتاحية: النشاط السياحي، النمو الاقتصادي، العرض السياحي، الاستثمار، السياح الأجانب.

رموز JEL: O1.

Abstract:

The impact of tourist activity in Algeria on economic growth, during the period (1997-2013) Negligible compared with the hydrocarbon sector, because the composition of the Algerian economy like this, it must on Algeria work to develop the tourism sector internal and external, and by increasing the tourist offer, which is inadequate so far. What we should go about investing in this vital sector and encourage foreign and local investors to strengthen and improve the infrastructure of roads, airports, ports and hotels ..., to attract the largest possible number of foreign tourists.

Key words: tourism, economic growth, tourist offer, investment, foreign tourists.

(JEL) Classification : O1.

تمهيد:

لقد أصبحت السياحة نشاطا اقتصاديا رئيسا للعديد من الدول النامية يعمل على توفير العملات الأجنبية، كما تعتبر في الوقت ذاته إضافة إلى قيمة الصادرات، وهو ما يترتب عليه زيادة الدخل القومي، كما أن إنبعاش السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقات التشابكية والتكاملية مع القطاع السياحي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام. لذا تعد قضية الاهتمام بتطوير النشاط السياحي في الجزائر من القضايا الرئيسية التي يجب دراستها من جميع الجوانب وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي، لما تتمتع به من مقومات سياحية، التاريخية منها أو الطبيعية، التي تؤدي إلى تنوع الطلب السياحي العالمي. كما تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم لأثر النشاط السياحي في الجزائر في النمو الاقتصادي ومدى إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. وقد غطت الفترة الزمنية من سنة 1997 إلى 2013. واستخدمت المنهج التحليلي المستند إلى القياس الكمي لدراسة أثر النشاط السياحي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري وحجم الاستثمارات، وذلك لتقييم أثر النشاط السياحي من خلال الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي في وجود بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة، ليتم اختبار فرضية الدراسة التي تتمثل بوجود أثر إيجابي للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي.

وانطلاقا مما سبق تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما أثر النشاط السياحي في الجزائر خلال الفترة (1997- 2013) على النمو الاقتصادي؟

ولإجابة على هذا التساؤل سننتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في الجزائر.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة القياسية.

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية.

أولاً: الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في الجزائر:

تركز الاهتمام الأساسي في الدراسات السياحية منذ ثلاثينيات القرن الماضي حول الإشارة إلى أهمية السياحة كمصدر للنقد الأجنبي. أما مساهمة السياحة وأثرها على التنمية والمتغيرات الاقتصادية الكلية فلم تناقش إلا مؤخراً. ولم يكن هناك أدنى شك من كون السياحة هي محرك أساسي لاقتصاديات الدول، وأن لها آثارها الإيجابية الملحوظة على الاقتصاد عالمياً، وقومياً، ومحلياً، ورغم أن السياحة لها سلبياتها التي تدرج إلى جانب الإيجابيات فيما يخص النواحي الاجتماعية والبيئية، إلا أن آثارها الاقتصادية هي دائماً إيجابية، فيما عدا تأثيرها على الأسعار، والذي نادراً ما تناولته الدراسات السابقة بالبحث والتحليل.

1. الأثر على تدفق السياح:

أضحت السياحة إحدى الصناعات المهمة في العالم في الوقت الحاضر، إذ فاقت معدلات نمو الزراعة والصناعة، كما تجاوزت أهميتها الصناعات التحويلية والخدمية جميعها، كما يحتل النشاط السياحي مكاناً مهماً في الاقتصاد العالمي، سجلت منظمة السياحة العالمية عام 2012 زيادة في عدد السياح تقارب 10% مقارنة بعام 2011، وهذا بعد أن توصلت الجزائر إلى مليوني سائح في العامين 2010 و 2011، والجدول (01) يوضح التدفق السياحي إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2012)، وذلك بحسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية¹.

الجدول رقم 10: تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2009-2012.

السنة	9119	9101	9100	9109
الجزائريون المقيمون في الخارج	1.255.696	1.415.509	1.493.245	1.652.101
نسبة التطور %	3.35	12.73	5.49	10.64
السياح الأجانب	655.810	654.987	901.642	981.955
نسبة التطور %	17.80	0.13-	37.66	8.91
المجموع	1.911.506	2.070.496	2.394.887	2.634.056
نسبة التطور %	7.89	8.32	15.67	10

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية (2013)

2. الأثر على الناتج المحلي الخام:

تتبع الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تحقيقها بعض المنافع للدول، ويمكن ذكر بعض منها

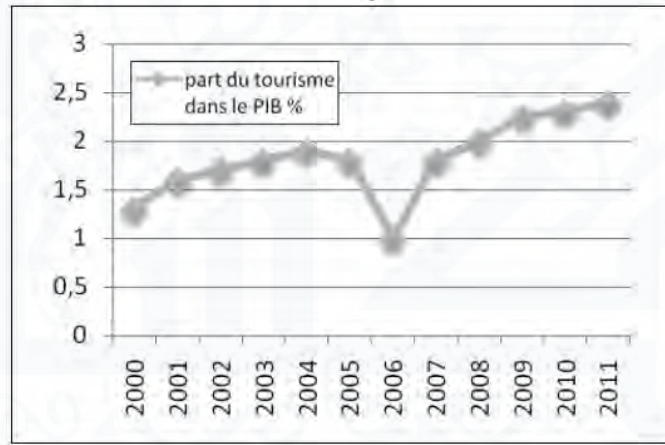
في ما يلي:

♦ السياحة تعد أحد مصادر الدخل القومي، وتساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق)، والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلد، وفروق تحويل العملة، والإنفاق اليومي للسائحين على السلع والخدمات السياحية.

♦ للسياحة دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تعتبر من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.

♦ للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في الناتج الوطني الخام (PIB) واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة 2.3% من حصة السياحة في الناتج المحلي الخام لعام 2011، والشكل 01) يوضح تطور حصة الناتج الوطني الخام خلال الفترة (2000-2011)².

الشكل رقم 10: حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (PIB) للجزائر خلال الفترة 2011-2000

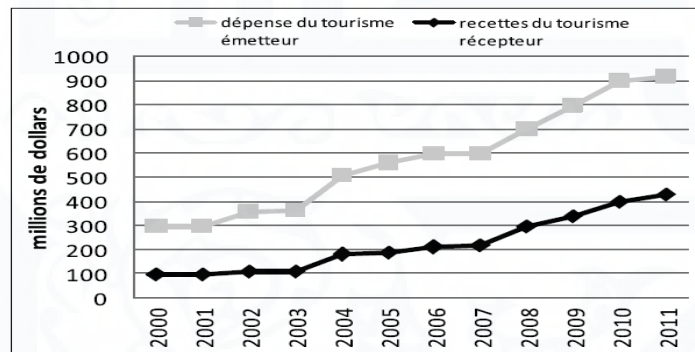


المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية (2012).

3. الأثر على ميزان المدفوعات:

تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث أنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع وعلى الخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلعة والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التوقع بوفورات اقتصادية، وبهذا يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات، والشكل 02) يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2011-2000).

الشكل رقم 19: ميزان المدفوعات الجزائري لقطاع السياحة خلال الفترة 2011-2000



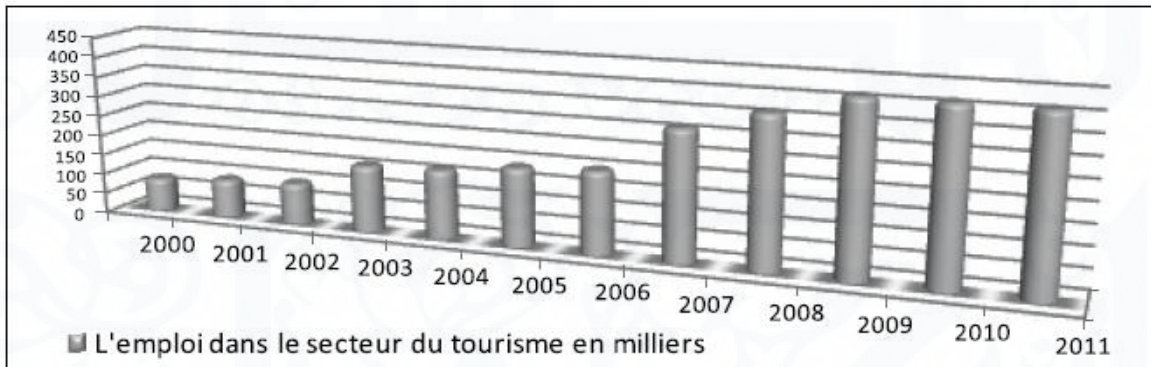
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية (2012).

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل حيث تستوعب نحو 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، كما أنه من المتوقع طبقاً لإحصائيات مجلس السفر والسياحة العالمي أن تستوعب السياحة 11.8% تقريباً من التوظيف الكلي في العام 2014. كما تساهم في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها، فهي تعمل على توليد عمالة مباشرة وغير مباشرة، دائمة ومؤقتة، وعمالة محفزة ناتجة من الإنفاق السياحي، وتمتد إلى عدة أنشطة كالفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر والقطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالصناعات التقليدية والزراعية وغيرها.

4. الأثر على العمالة:

تشكل فرص العمل التي تخلقها معظم الأنشطة السياحية نتاجاً مختلطاً من الطلب السياحي الدولي والمحلي، فتتميز هذا القطاع بتؤدي دوراً مهماً في خفض نسب البطالة من خلال توفير مناصب الشغل، والشكل (03) يوضح تطور العمالة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2000-2011.

الشكل رقم 13: تطور العمالة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2000-2011



المصدر: نفس المرجع السابق

♦ وتؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظاً في التنمية، ما يحقق قدراً من التوازن الإقليمي في التنمية، وهذا يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية.

♦ تعمل السياحة على نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث تساهم، وخاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في المشاريع السياحية، في نقل التقنية سواء أكانت بصورة معارف ومهارات أم بصورة آلات ومعدات، وكما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم السلع والخدمات السياحية وبيعها.

♦ من خلال ما سبق ، يمكن القول بأن الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي ترجع إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدرا مهما للدخل بصفة عامة، وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وهو يساهم في الناتج المحلي وتنمية التوازن الاقتصادي والاجتماعي للسكان، أي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة³.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة القياسية:

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية، فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات النقل، والفنادق ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي، وغيرها، وهو ما يجعل السياحة تلعب دورا مهما في التأثير في الدخل القومي بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك على النحو التالي:

يقسم الاقتصاديون الأثر المتولد عن السياحة إلى قسمين الأثر المباشر، الأثر غير مباشر⁴.

1. الأثر المباشر للنشاط السياحي:

ويتمثل هذا التأثير في حجم الدخل القومي وذلك لأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة، وبالتالي فالمنتج السياحي يتداخل في العناصر كافة، وفي ذلك ترى النظرية الكينزية أن الاستثمار هو المتغير الرئيس المؤثر في النظام الاقتصادي. ووفقا لهذه النظرية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعمل فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يعتبر محفزا على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية، وغيرها من المشروعات، نظرا إلى العلاقات المتشابكة بينهما.

وينظر إلى أثر الإنفاق السياحي في الدخل القومي على أنه مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي، وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف السياحي، الذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة. وتختلف قيمة المضاعف السياحي من دولة إلى أخرى طبقا لدرجة الترابط بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعتبر المضاعف السياحي من الطرق الكثيرة الاستخدام لتقدير آثار الدخل السياحي في الاقتصاد القومي، حيث لا يقتصر دور الدخل السياحي في الدخل القومي على الزيادة الأولية في الدخل السياحي، إنما يمتد إلى زيادات متتالية في المجتمع ناتجة من الدخل السياحي⁵. إلا أن هيكس يرى أن نظرية كينز أهملت أثر المعجل، حيث أن التغيرات في حجم الدخل تؤدي إلى تغيرات في حجم الاستثمار التابع في الاتجاه نفسه؛ أي وجود علاقة طردية بين حجم الدخل وحجم الاستثمار⁶. كما يرى صامويلسون في نظريته⁷ أن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى سلسلة لا نهائية من التغيرات في: الدخل، الإنتاج؛ الاستهلاك. وتتوقف هذه التغيرات على الطريقة التي يتداخل فيها عمل المضاعف والمعجل. وبناء على هذه

النظرية في زيادة مستوى الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الاستثمار السياحي من خلال المعجل، بالإضافة أن إنفاق الأجانب على شراء المنتج السياحي يعتبر في حد ذاته زيادة في الصادرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة في الدخل القومي.

ووفقا لنظرية الدورة الاقتصادية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار التابع للقطاع السياحي وغيره من القطاعات التي تقدم خدماتها إليه؛ حيث أن ارتفاع مستوى الدخل السياحي يعد حافزا لرجال الأعمال والمستثمرين لزيادة الاستثمار في هذا القطاع.⁸

2. الأثر غير المباشر للنشاط السياحي:

يتمثل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق، نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في الطلب من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي كذلك من خلال علاقات التشابك مع القطاعات الأخرى.

كما يمكن استنتاج تأثير الإيرادات السياحية في الدخل القومي من خلال تطبيق نظرية هكشر- أولين في التجارة الخارجية، حيث ترى النظرية أن الدول التي تمتلك عناصر الجذب السياحي، وذات الكثافة العالية لعنصر العمل، عليها أن تخصص في إنتاج المنتج السياحي، ومبادلتها مع السلع ذات الكثافة في عنصر رأس المال.⁹ ونتيجة لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم، فإن أهميتها تظهر من خلال تمكّنها من إشباع الحاجات التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق التبادل التجاري الدولي بين البلدان. وتسجل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، وتعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة.

فكلما زادت الإيرادات السياحية على الإنفاق السياحي زاد الأثر الإيجابي في ميزان المدفوعات، ومن ثم يخضع النشاط السياحي لنظرية العرض والطلب، حيث يعتبر سوق السياحة مزيجا من سوق السلع وسوق الخدمات السياحية. كما أن للسياحة تأثيرا إيجابيا في ميزان المدفوعات، وذلك عندما تفوق الإيرادات السياحية الإنفاق السياحي وهو ما يدفع الدول إلى محاولة تعظيم إيراداتها السياحية، ومحاولة تقليل التسرب إلى أدنى الحدود حتى يكون النشاط السياحي ذا أثر إيجابي في ميزان المدفوعات وفي الدخل القومي.¹⁰

ثالثا: الدراسة التطبيقية:

افتترضت الدراسة وجود أثر إيجابي للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي الذي يتمثل بالناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعد النمو الاقتصادي بجانب تأثيره الإيجابي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الميزان التجاري وحجم الاستثمارات.

وفي هذا الإطار التطبيقي يمكن توضيح تأثير الإيرادات السياحية في النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: إجمالي الاستثمارات سواء محلية أو

أجنبية، وصافي الميزان التجاري الذي يمثل درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وإجمالي الاستثمارات.

وتحقيقا لهدف الدراسة في تقييم أثر النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، تم صوغ ثلاثة نماذج :
تمثل النموذج الأول بأثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع). وتمثل النموذج الثاني بمصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)، والمتغيرات الاقتصادية السابقة، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد (متغير مستقل). وتمثل النموذج الثالث بتقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات.

وفي طريقة تقدير النموذج، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد؛ اعتمادا على المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتم تجريب ثلاثة نماذج من الصيغ الرياضية: الخطية (Linear)، واللوغاريتمية (Log). وبعد إجراء عدة محاولات، ومن خلال البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS)، الإصدار 21 على الصيغتين، وجد أن الصيغة الأكثر ملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة اللوغاريتمية؛ معتمدين على دالة كوكب دوغلاس وذلك للحد من المشاكل التي تنشأ عادة عن استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة.

1. النموذج الأول : أثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي:

1.1. تقدير النموذج الأول:

نمثل أثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي

بنموذج الدالة التالية:

$$\text{Lny}_t = B_0 + B_1 \text{Lnx}_1 + B_2 \text{Lny}_{t-1} + E \dots \dots \dots (01)$$

وبناء على الجداول ذوات الأرقام 02، 03، و04 على التوالي، تبين أن:

$$R^2 = 99.2 \%$$

$$F = 943.602$$

$$d.w = 2.508$$

الجدول رقم 19: Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error				Tolerance	VIF
1	(Constant)	1,466	,315	4,657	,000		
	LNX1	,345	,041	8,478	,000	,344	2,910
	lny2	,726	,040	18,109	,000	,344	2,910

a. Dependent Variable: LNY

الجدول رقم 13: Model Summary b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,997a	,993	,992	,04962	,993	943,602	2	13	,000	2,508

a. Predictors: (Constant), lny2, LNX1

b. Dependent Variable: LNY

الجدول رقم 14: ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,646	2	2,323	943,602	,000b
	Residual	,032	13	,002		
	Total	4,678	15			

a. Dependent Variable: LNY

b. Predictors: (Constant), lny2, LNX1

2.1. التفسير الإحصائي للنموذج الأول:

لقد أشارت النتائج إلى أنه يوجد ارتباط معنوي موجب بين الناتج المحلي الإجمالي (Y_t)، وكل من الإيرادات السياحية (X_1) والناتج المحلي الإجمالي ($Y_{t-1} = y_2$) بفترة إبطاء عام واحد عند مستوى معنوية (0.001)، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 99.2% ، كما أن الباقي (0.08) يعزى لعوامل أخرى. إن قيمة إختبار (F) 943.602 دالة عند مستوى معنوية (0.001)، وبمعامل تحديد فعلي مقداره (99.3%)، وهو ما يدل على جودة توفيق نموذج الانحدار الخطي اللوغاريتمي المصحوب بفترة إبطاء عام واحد، كذلك فإن قيمة ($Durbin-Watson$) (2.508)، التي هي أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية؛ ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما تبدو قيمة معامل تضخم التباين VIF لكل من المتغيرات المستقلة (الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد) أقل من القيمة 10 ، ما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. وعليه نكتب النموذج كالتالي:

$$Lny_t = 1.466 + 0.345 Lnx_1 + 0.726 Lny_2 \dots \dots \dots (2)$$

$$y_t = e^{1.466} \cdot x_1^{0.345} \cdot y_2^{0.726} \dots \dots \dots (3)$$

3.1. التفسير الاقتصادي للنموذج الأول:

حسب النموذج يفسر وجود تأثير إيجابي كبير للإيرادات السياحية (X_1) في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود فترة إبطاء عام واحد للناتج المحلي الإجمالي وفي حالة وضع المتغيرات الأخرى في النموذج. مرونات المتغيرين المفسرين للنموذج (الإيراد السياحي) (X_1)، الناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد (Y_2) لها علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي (Y_T)، وأكثرهما تأثيرا على النمو الاقتصادي هو متغير الناتج (y_2).

2. النموذج الثاني: مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) والإيرادات السياحية مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: في سبيل تقييم أثر الإيرادات السياحية مع مجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي، تم الاستعانة بنموذج الانحدار المتعدد، لتقدير تلك العلاقة اعتمادا على دراساتي كل من بارو ولي (Barro et lee)، وليفاين ولوايازا وبك (Levine, Loayza et Beck¹¹)، اللتين أعادتا استخدام نموذج صولو (Solo) للنمو بعد تعديله ليتناسب مع الدراسة، وقد تضمن هذا النموذج المصادر المتفق عليها للنمو الاقتصادي، وهي:

الاستثمار الاسمي في رأس المال المادي، ورأس المال البشري، ومقياس مقدار الانفتاح على العالم الخارجي والإيرادات السياحية، كما هو موضح في النموذج التالي :

$$Y = F (TOUR, BC, INV) \dots\dots\dots (04)$$

حيث أن:

Y: تعبر عن الناتج المحلي الاجمالي

TOUR: تعبر عن الإيرادات السياحية x_1 .

BC: تعبر عن الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم التعبير عنه بصافي الميزان التجاري x_2 .

INV: تعبر عن مقدار الاستثمار في رأس المال المادي الذي تم التعبير عنه بإجمالي الاستثمارات x_3 .

والدالة التالية تعبر عن تلك العلاقة احصائيا:

$$\text{Lny} = B_0 + B_1 \text{Ln}x_1 + B_2 \text{Ln}x_2 + B_3 \text{Ln}x_3 + E \dots\dots\dots (05)$$

1.2. نتائج تقدير النموذج الثاني:

تشير نتائج تقدير المعادلة السلوكية إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لها، حيث يتضح من مصفوفة الارتباط في الجدول (05) معنوية معاملات الارتباط بين معظم المتغيرات بعضها ببعض، فعلى سبيل المثال يوجد ارتباط طردي قوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، الإيرادات السياحية (x_1)، إجمالي الاستثمارات (x_3) وبلغت قيمته على التوالي: (0.865)، (0.983).

كما يتضح وجود ارتباط فوق المتوسط بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (Y) والانفتاح التجاري (x_2) والذي بلغت قيمته (0.658). وكذلك بين الإيرادات السياحية (x_1)، الانفتاح التجاري (x_2) وقوي مع إجمالي الاستثمارات (x_3)، حيث بلغت قيمته على التوالي: (0.693)، (0.809).

ويتمثل تقدير النموذج كما يلي:

$$\text{Lny} = 4.088 + 0.079 \ln x_1 + 0.085 \ln x_2 + 0.669 \ln x_3 \dots\dots\dots (06)$$

$$y = e^{4.088} \cdot x_1^{0.079} \cdot x_2^{0.085} \cdot x_3^{0.669} \dots\dots\dots (07)$$

الجدول رقم 15: Correlations

		LNy	LNx1	LNx2	LNx3
LNy	Pearson Correlation	1	,865**	,658**	,983**
	Sig. (2-tailed)		,000	,004	,000
	N	17	17	17	17
LNx1	Pearson Correlation	,865**	1	,693**	,809**
	Sig. (2-tailed)	,000		,002	,000
	N	17	17	17	17
LNx2	Pearson Correlation	,658**	,693**	1	,541*
	Sig. (2-tailed)	,004	,002		,025
	N	17	17	17	17
LNx3	Pearson Correlation	,983**	,809**	,541*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,025	
	N	17	17	17	17

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الجدول رقم 16: Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	R	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
						R Change	Square F Change	df1	df2	Sig. Change	
1	,996a	,992	,990		,05741	,992	522,834	3	13	,000	1,379

a. Predictors: (Constant), LNX2, LNX3, LNX1

b. Dependent Variable: LNY

الجدول رقم 17: Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error				Tolerance	VIF
(Constant)	4,088	,235		17,430	,000		
LNX1	,079	,042	,093	1,861	,085	,253	3,948
LNX3	,669	,035	,829	19,371	,000	,345	2,899
LNX2	,085	,020	,146	4,173	,001	,518	1,929

الجدول رقم 18: ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,169	3	1,723	522,834	,000b
	Residual	,043	13	,003		
	Total	5,212	16			

a. Dependent Variable: LNY

b. Predictors: (Constant), LNX2, LNX3, LNX1

2.2. التفسير الإحصائي للنموذج الثاني:

يتضح من بيانات الجدول (08) معنوية نموذج الانحدار المقدر، حيث أن قيمة اختبار F (522.834) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.001)، كما يتضح من الجدول (07) معنوية معامل الانحدار بما فيها الحد الثابت ما عدا معامل الإيرادات السياحية (X_1) غير معنوي أي ($t_{x1} = 1.861$) أقل من القيمة الجدولية ويمكن اعتباره معنوياً عند مستوى معنوية 10%، وهذا يفسر بالمساهمة الضعيفة للإيراد السياحي (X_1) في الناتج المحلي الإجمالي (Y). أي، أن أي زيادة في الإيرادات السياحية تؤدي إلى زيادة طفيفة جداً في الناتج المحلي الإجمالي.

أما قيمة Durbin-Watson فقد بلغت (1.379) وهذه أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل $H_0: \rho=0$ أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، إذن فالنموذج يفسر 99% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي كما تظهره قيمة R^2 في الجدول ذاته. وبالرغم من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي كما يظهر في الجدول (06) أن VIF أقل من القيمة عشرة.

3.2. التفسير الاقتصادي للنموذج الثاني:

♦ المتغيرات المستقلة (الإيرادات السياحية) X_1 ، صافي الميزان التجاري X_2 (إجمالي الاستثمارات) X_3 لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.

♦ مرونتها المختلفة لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، وأكثرها تأثيراً في النمو هي إجمالي الاستثمارات (X_3) (أي B_1, B_2, B_3) (تساوي) 0.669، 0.085، 0.079 (على الترتيب).

♦ يظهر تأثير الإيراد السياحي (X_1) ضعيف ومعنويته تقبل عند 10%، وهذا راجع لتركيبه الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة تفوق 95%.

3. النموذج الثالث: تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات:

يمثل النموذج التالي تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات، والتي تظهر مدلولاتها

من الجداول (09)، (10)، (11).

حيث يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي: (08) $\ln X_{1(t)} = B_0 + B \cdot t + E$

ومنه نجد أن: (09) $X_{1(t)} = e^{B_0} \cdot e^{B \cdot t}$

بتعويض قيم كل من B و B_0 من الجدول (10) في المعادلة نجد:

(10) $X_{1(t)} = e^{3.957} \cdot e^{0.117 \cdot t}$

الجدول رقم 19: Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,872a	,760	,744	,34181	,760	47,565	1	15	,000	2,011

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: LNX1

الجدول رقم 01: ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,557	1	5,557	47,565	,000b
	Residual	1,753	15	,117		
	Total	7,310	16			

a. Dependent Variable: LNX1

b. Predictors: (Constant), T

الجدول رقم 00: Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error				Tolerance	VIF
1	(Constant)	3,957	,173		22,820	,000		
	T	,117	,017	,872	6,897	,000	1,000	1,000

a. Dependent Variable: LNX1

حيث يظهر من الجداول (10، 09، 08)، وباستخدام السلسلة الزمنية المتوفرة في الظاهرة محل الدراسة - تقدير قيمة الإيرادات السياحية خلال خمس سنوات - وعند معامل تحديد (R^2) 74.4% عند مستوى معنوية (0.001)، ووفقاً لبيانات الجدول (10)، وبالتعويض في المعادلة (02) بعدد السنوات المقدرة نحصل على البيانات التالية:

الجدول رقم 09: التنبؤ بالإيرادات السياحية (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة (t)	الإيرادات السياحية $X_{1(t)}$
2014	429.7
2015	483
2016	542.9
2017	610.3
2018	686.1

يلاحظ من الجدول (12) تزايد قيمة الإيرادات السياحية، والتي حسب قيمتها بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2013، خلال فترة مستقبلية تبلغ خمس سنوات أي خلال الفترة (2014-2018)، وفيه توقع زيادة الإيرادات السياحية من عام لآخر حيث توقعت الزيادة من 326 مليون دولار عام 2013 نهاية فترة الدراسة إلى 429.7 مليون دولار عام 2014، ثم توقعت زيادات متتالية في السنوات الباقية كما هو مبين في الجدول (12)، حتى وصلت إلى 686.1 مليون دولار عام 2018. وتبقى هذه الإيرادات جد شحيحة مقارنة بالقطاعات الأخرى مع وجود إمكانية مضاعفة هذه الإيرادات إذا اهتم أكثر بالسياحة في الجزائر.

الخاتمة:

إن تسليط الضوء على أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تأثير الإيرادات السياحية، وإجمالي الاستثمارات، وصافي الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2013)، كان هو الهدف الرئيس من هذه الدراسة. وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد؛ اعتمادا على المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وتم اعتماد النموذج الرياضي اللوغاريتمي (Log) معتمدين على دالة كوكب دوغلاس.

حيث أكدت النتائج على وجود تأثير إيجابي لكل من إجمالي الاستثمارات وصافي الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، بينما ظهرت عدم معنوية الإيرادات السياحية في حدود 0.05، التي يمكن قبولها في حدود درجة معنوية 0.10، وهذا يفسر بصغر نسبة مساهمة الإيراد السياحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

وتقودنا هذه النتائج إلى القول بالحاجة الملحة إلى إعادة النظر في سياستنا السياحية كدعامة اقتصادية (نفط لا ينضب)، بدل تضييع فرصة الاستفادة من هذا القطاع الهام. ولكي تكون السياحة في الجزائر مبادرة للدعم الاقتصادي وقطاعا اقتصاديا موازيا لقطاع النفط، لا بد من التركيز على الاستدامة والتخطيط المسؤول، وتشجيع الاستثمارات السياحية المحلية منها والأجنبية، واعتبار السياحة صناعة تنافسية ومحرك رئيسي للأنشطة والقطاعات الأخرى.

المراجع والاحالات:

1. زرزاز العياشي و مداحي محمد، "السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والآفاق"، مجلة "المستقبل العربي"، 433، مارس 2015، ص43.
2. نفس المرجع، ص44.
3. نفس المرجع، ص44-46.
4. عبلة عبد الحميد محمد بوخاري، "أثر السياحة في التنمية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (2010-1991)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص837.
5. زينب توفيق السيد عليوة، "تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، القاهرة، 2014، ص69-70.
6. John R.Hicks, *The teory of Wages*, London: Macmillan, 1932
7. Paul A. Samuelson, *Interaction Between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration*, *Review of Economics and Statistics*, Vol.21, 1939, p66
- 8- Roy F. Harrod, *The trade Cycle: An Essay*, New York: M. Kelley, 1961, P.209.
9. جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1982، ص99.
10. عادلة رجب وهالة صقر، سياسات الإصلاح الجديدة وأثرها على التنمية السياحية في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية، 37، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 2007، ص8.
11. Robert J. Barro Jon-Wha lee, «Sources of Economic Growth», Paper presented at Carnegie Rochester Conference on Policy (1994), pp.1-46.

معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية

أ. الأخضر بن عمر
جامعة الوادي، الجزائر
Lakhdar_ben82@yahoo.fr

د. محمد حمشاوي
جامعة الجزائر 3.
Mhachmaoui@yahoo.fr

Obstacles Arab agricultural exports access to foreign markets

Dr: HACHEMAOUI Mohamed & Prof: BENAMOR Lakhdar
University of ALGER3 & University of El-OUED; Algeria

Received: 17 June 2015

Accepted: 08 Oct 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تعتبر الصادرات الزراعية أحد المؤشرات الهامة الدالة على حركية التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية لأي دولة، لذا فإن الاهتمام بها وجعلها ضمن أولويات إستراتيجية التنمية الزراعية الشاملة يعد أمرا ضروريا في وقتنا الحاضر، وهو ما حاولت الدول العربية القيام به خلال عقود من الزمن عبر سياسات ومشاريع زراعية، بهدف التقليل من حجم التبعية الغذائية للخارج، إلا أن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة سواء على مستوى الإنتاج الزراعي، أو على مستوى درجة نمو الصادرات الزراعية. تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على أهم المعوقات التي تعترض حركة الصادرات الزراعية العربية بالرغم من امتلاك البعض منها قدرات تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الزراعية، التنمية الزراعية، الميزة التنافسية، الانفتاح التجاري.

رموز JEL: F10. F13. Q13.

Abstract:

Agricultural exports are a key indicator of foreign trade in agricultural products of any country, so the interest in them and make them among the priorities of the overall agricultural development strategy is essential in the present day. Which is what the Arab states tried to do over the decades through agricultural policies and projects, in order to reduce the size of the food dependency of the outside, but that did not achieve the desired results, both on the level of agricultural production, or at the level of the degree of agricultural export growth. This paper is trying to stand on the most important obstacles that hinder the movement of Arab agricultural exports in spite of owning some of them a competitive edge in many agricultural products.

Key Words agricultural exports, agricultural development, competitive advantage, opening up trade.

(JEL) Classification : F13. F10. Q13.

تمهيد:

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتحضى الموازين التجارية للمنتجات الزراعية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية.

وتشير مؤشرات وبيانات التنمية الزراعية في الدول العربية أن العديد منها وخاصة التي يحتل فيها القطاع الزراعي مكانة هامة في الناتج المحلي الإجمالي، تتمتع بقدرات تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على حجم وقيمة الصادرات الزراعية العربية نحو الأسواق الخارجية، بالرغم من المجهودات والسياسات الاقتصادية التي بذلتها معظم الدول العربية لدعم وتشجيع الإنتاج الزراعي سواء في شكل دعم مباشر، أو من خلال تقديم إعفاءات وامتيازات ضريبية وغيرها، إضافة إلى الدعم المقدم للمصدرين، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد عملت الدول العربية على إتباع سياسات انفتاحية وتحررية على الأسواق الخارجية، سواء بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو الدخول في شراكات اقتصادية سواء في شكل ثنائي أو في إطار إقليمي، ومنها اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومتوسطة أملا منها في أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص تدفق صادراتها إلى الأسواق العالمية ومنها الصادرات الزراعية.

إن هذا الإشكال يدعونا لطرح التساؤل التالي: ما هي المعوقات التي حالت دون تطور حجم الصادرات

الزراعة العربية إلى الأسواق الخارجية ٩.

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولاً: مؤشرات الصادرات الزراعية العربية.

ثانياً: الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.

ثالثاً: معوقات الصادرات الزراعية العربية.

رابعاً: أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الزراعية العربية.

خامساً: سبل تطوير الصادرات الزراعية العربية في ظل الانفتاح التجاري.

أولاً: مؤشرات الصادرات الزراعية العربية:

1. التطور الكلي للصادرات الزراعية العربية:

ازدادت قيمة الصادرات الزراعية العربية من نحو 5,4 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 7,8 مليار دولار عام 2003 (10)، لتصل إلى حوالي 19,2 مليار دولار عام 2012، محققة زيادة بنسبة 0,6% عن العام السابق ونسبة 11,4% خلال الفترة 2000-2012، ويرجع هذا الارتفاع إلى تطور الصادرات الزراعية للدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية، حيث سجلت الصادرات الزراعية البحرينية والإماراتية زيادة بنسبة 19,2% و 12,5% على التوالي من جراء ارتفاع حركة إعادة تصدير السلع الزراعية عبر تلك الدول إلى الدول الأخرى، وسجلت الصادرات الزراعية للعراق زيادة بنسبة 15,8%، وبنسبة 20,1% في ليبيا وبنسبة 15,2% للمغرب، وللجزائر بنسبة 14,7%، ولجيبوتي بنسبة 12,2% وللصومال بنسبة 11,3%، أما بقية الدول العربية التي حصلت فيها زيادة في الصادرات فقد ارتفعت إلى ما دون 10% وهي الأردن والسعودية وعمان وفلسطين وقطر وجزر القمر والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن، وفي المقابل سجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وسوريا وتونس تراجعاً بنسبة 17% و 35,2% و 2,9% على التوالي، ويرجع ذلك إلى الأحداث الداخلية التي شهدتها تلك الدول.

هذا وتحتل كل من السعودية والإمارات المرتبة الأولى والثانية بين الدول العربية في تصدير المنتجات الزراعية بقيمة بلغت حوالي 3,6 مليار دولار و 3,5 مليار دولار على التوالي عام 2012، تليهم كل من مصر والمغرب بقيمة بلغت حوالي 2,5 مليار دولار و 2,1 مليار دولار على التوالي، وتحتل هذه الدول الأربعة ما نسبته 61% من قيمة الصادرات الزراعية العربية، كما هو موضح في الجدول رقم (01).

كما انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية للدول العربية من نحو 2,5% عام 2003 ثم إلى نحو 1,4% عام 2012، ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات الكلية للدول العربية وخاصة النفطية منها وبنسب أكبر بكثير من زيادة الصادرات الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات الكلية من حوالي 308,2 مليار دولار عام 2003¹⁰ إلى حوالي 1462 مليار دولار عام 2012 متزايدة بحوالي خمس أضعاف، بينما نمت الصادرات الزراعية العربية بحوالي 2,5 مرة خلال نفس الفترة.

أما الصادرات الغذائية العربية فازدادت هي الأخرى من نحو 4,1 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 16,8 مليار دولار عام 2012، متزايدة بأكثر من أربعة أضعاف، وكما هو الحال بالنسبة للصادرات الزراعية فقد انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية من نحو 1,35% عام 2003 إلى نحو 1,15% عام 2012.

الجدول رقم 10: الصادرات الزراعية العربية (1995 و 2000 - 2012)

(مليون دولار)

الدولة	0991	0111	0111	0101	0100	0100	معدل النمو السنوي (%)	
							0100-0111	0100-0100
مجموع الدول العربية	1755	170.3	652	1.113	1.187	1.267	12,9	6,7
الأردن	536	294	652	1.113	1.187	1.267	12,9	6,7
الإمارات	570	822	2.396	3.048	3.066	3.449	12,7	12,5
البحرين	68	33	47	293	320	383	22,7	19,8
تونس	779	429	963	1.160	1.357	1.318	9,8	2,9 -
الجزائر	118	33	95	125	148	170	14,6	14,7
جيبوتي	12	3	16	77	81	90	32,8	11,3
السعودية	452	476	1.267	3.114	3.553	3.632	18,5	2,2
السودان	492	408	514	460	395	328	1,8 -	17 -
سوريا	177	658	848	2.562	2.537	1.644	7,9	35,2 -
الصومال	35	110	112	165	185	208	5,4	12,2
العراق	8	6	30	41	43	50	19,3	15,8
عمان	160	335	418	804	921	932	8,9	1,2
فلسطين	-	80	53	55	51	52	3,5 -	2
قطر	163	9	31	21	23	25	8,9	8,4
القمر	-	6	13	12	12	12	6,2	3,3
الكويت	35	54	57	127	141	148	8,8	5,1
لبنان	84	128	292	518	539	566	12,5	5
ليبيا	47	55	7	7	2	2	23 -	0
مصر	457	518	1.169	2.451	2.406	2.495	14	3,7
المغرب	877	695	1.353	1.962	1.852	2.134	9,8	15,2
موريتانيا	247	13	16	43	42	45	11	8,2
اليمن	60	68	144	162	189	205	9,6	8,5

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص: 68.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، مرجع سابق، ص: 364.

وتعطي الأرقام السابقة دلالات واضحة على ضعف القطاع الزراعي في الدول العربية من الناحية التصديرية، حيث تشكل الصادرات الزراعية والغذائية ما نسبته 1,4% و 1,15% على التوالي من إجمالي الصادرات الإجمالية، وتمثل هذه الظاهرة سببا كافيا وراء الأهمية القليلة التي تعطيها أغلب الدول العربية للقطاع الزراعي ضمن أولوياتها الإستراتيجية في رسم السياسات الاقتصادية.

أما بالنسبة للتركيب السلعي للصادرات الزراعية فيلاحظ تطور الصادرات الزراعية العربية من المجموعات السلعية حسب القيمة بنسبة 13,5% وحسب الكمية بنسبة 9% للفترة 2000-2012، وتعتبر منتجات الفاكهة

والخضر و الأسماك والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر الخام والحبوب والدقيق والأغنام والماعز الحي من أهم المنتجات الزراعية التصديرية العربية من حيث القيمة، حيث تشكل صادراتها مجتمعة نحو 72% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية و 81,5% من قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية عام 2012، هذا وتحتل صادرات الفواكه والخضر المرتبة الأولى والثانية من حيث الأهمية في الصادرات الزراعية العربية، حيث أسهمت صادراتهما بما نسبته 17% و 14,5% على التوالي من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية و 19% و 16,5% على التوالي من قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية عام 2012.

يلي الفواكه والخضر في الأهمية صادرات الأسماك التي احتلت صادراتها المرتبة الثالثة من حيث حجم المساهمة في إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية والبالغة نحو 12,7% وما نسبته 14,5% من قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية، هذا وتحتل منتجات الزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر الخام والحبوب والدقيق والأغنام والماعز الحي المراتب المتتالية.

ومن جانب الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية سجلت هذه الصادرات عام 2012 مقارنة بعام 2000 زيادة بنسبة 13,5% من حيث القيمة، وبنسبة 9% من حيث الكمية، ويعود سبب هذا النمو بدرجة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من السكر الخام والألبان ومنتجاتها والخضروات والفواكه والبقوليات والزيوت النباتية والحبوب والدقيق بنسبة 29,6% و 20,3% و 15,2% و 13,4% و 14,7% و 12,5% و 10,8% من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال نفس الفترة، كما حققت الصادرات من السلع الغذائية الأخرى تطورات ايجابية، إذ ارتفعت الصادرات من الأسماك والبيض واللحوم والأغنام والماعز الحية والأبقار والجواميس الحية، وتراوحت الزيادة بين 4,7% و 25,2% من حيث القيمة، وتتصدر الفاكهة والخضروات والأسماك والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها و السكر الخام قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث تمثل حوالي 80% من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية في عام 2012 (13).

2. مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، وبالتالي عدم الوقوع في اختلال هيكل التجارة الخارجية، والذي يترك آثار سلبية على اتجاهات النمو، وفي موازين المدفوعات، ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي: إجمالي قيمة الصادرات / إجمالي قيمة الواردات. ويلاحظ من هذا المؤشر انه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات، كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج (المديونية)، مما يشكل خطرا على النمو باعتبار أن المديونية الخارجية يترتب عليها خدمات سنوية، وتمثل عائقا للتعاملات المالية الدولية (عائق الملاءة المالية) (1)، وهو ما قد يؤدي إلى حصول أزمة اقتصادية خانقة كما حدث في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

ويبين الجدول التالي أنه وبالرغم من التحسن الذي سجلته الصادرات الزراعية العربية عام 2012 بمعدل نمو بلغ 3,6% عن العام السابق و10,2% خلال الفترة 2000-2012، إلا أن الميزان التجاري الزراعي للدول العربية زاد عجزه من حوالي 22,7 مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 70,5 مليار دولار في عام 2012، ولم تحقق كل الدول العربية فرادى فائضا في ميزانها التجاري الزراعي.

ويتفاوت هذا العجز من دولة عربية لأخرى، إذ يبلغ في السعودية حوالي 25,6% من إجمالي العجز في الدول العربية تليها الإمارات بنسبة 12,8% ثم الجزائر بـ10,5%، ثم العراق بـ9,9% ثم مصر بـ9,2%، أما باقي الدول العربية فإن عجز الميزان التجاري الزراعي فيها يقل عن هذه النسب.

الجدول رقم 10: الميزان التجاري الزراعي العربي.

(مليون دولار)

البيان	0991	0111	0111	0101	0100	0100	معدل النمو (%) 0100-0100
الواردات الزراعية	23.447	27.911	39.807	83.687	86.470	89.592	3,6
الصادرات الزراعية	5.377	5.243	10.493	18.320	19.050	19.155	0,6
الميزان التجاري الزراعي (العجز)	18.070	22.668	29.314	65.367	67.420	70.437	4,5
معدل التغطية (%)	22,93	18,78	26,35	21,89	22,03	21,38	2,95(

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص: 364.

يشير معدل التغطية من الجدول أعلاه إلى ضعف الصادرات الزراعية العربية في قدرتها على الوفاء بحاجات الدول العربية من الواردات الزراعية، إذ لم يتجاوز 22,93% عام 1995، لينخفض إلى ما دون 18,78% سنة 2000 ليرتفع ارتفاعا طفيفا إلى حوالي 21,38% عام 2012. إن هذه الأرقام تبين الفجوة العميقة بين حجم الصادرات الزراعية وحجم الواردات الزراعية وهو ما يدل على حجم التبعية الغذائية للخارج، ويرجع ذلك بالأساس إلى تدني مستويات الإنتاج الزراعي في الدول العربية وضعف كفاءته ومردوديته، وعدم إعطاء القطاع الزراعي مكانته ضمن خطط التنمية الاقتصادية، على الرغم من توافر الكم الهائل من الموارد الزراعية في العديد من الدول العربية.

ثانيا: الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية:

تختلف الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من قطر لآخر، وعلى الرغم من أن مؤشرات القدرة التنافسية تعتبر من الأمور التي تخضع لكثير من الاجتهاد، واختلاف التقديرات والقياسات، بينت بعض الدراسات القطرية حول إمكانات التكامل الزراعي العربية (11)، أن دول المغرب العربي عامة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحمضيات والبطاطا والثروة السمكية، بينما تتميز دول وادي النيل في منتجات الثروة الحيوانية والقطن والبطاطا والبقول السوداني والأرز، أما دول المشرق العربي، فتتمثل ميزتها

النسبية في إنتاج القمح وبعض أصناف الخضروات والفواكه والزهور، بينما تتميز دول الخليج العربية في إنتاج الأسماك وبعض أصناف الخضروات والتمور، إضافة إلى تربية الأغنام والدواجن (10).

الجدول رقم 13: المنتجات الزراعية التي لها ميزة تنافسية في الدول العربية.

الدولة	المنتجات الزراعية التي لديها ميزة تنافسية
الأردن	زيوت الطعام، والمعلبات الغذائية، والخضر والفواكه، والحلويات، والألبان، والعسل، وبيض التفريخ، واللحوم المصنعة، وزيت الزيتون، والزيتون والمخللات.
الإمارات	تشكل الصادرات الزراعية لدولة الإمارات العربية والتي هي في الغالب عبارة عن عمليات إعادة تصدير من محاصيل الحبوب والزيوت النباتية والخضر والفواكه والأغنام والأسماك والألبان ومنتجاتها.
البحرين	الزيوت النباتية، والأسماك، وإعادة تصدير الخضر والفواكه.
تونس	زيت الزيتون، والتمور، والحمضيات، والألبان والأسماك
الجزائر	الخضر والفواكه، والتمور، والزيتون وزيت الزيتون.
السعودية	الحيوانات الحية، واللحوم، والألبان ومنتجاتها، والأسماك، والخضر والفواكه، والتمور والزيوت النباتية.
السودان	الحبوب الزيتية، والحيوانات الحية، واللحوم الحمراء، والفاول السوداني، والسكر، والجلود والقطن.
سوريا	القطن، والمعلبات، والألبان، والعسل، والحلويات السكرية بأنواعها، والمخللات، والزيتون وزيت الزيتون، والحمضيات، والخضر والفواكه الطازجة المجففة، والدرنيات، والمربيات.
عمان	التمور، والأسماك، بعض أنواع الخضر والفواكه، والأغنام الحية.
فلسطين	الخضر والفواكه، وزيت الزيتون، والزيوت النباتية، والحلويات، واللحوم المصنعة.
المغرب	الخضر والفواكه، والحمضيات، والتمور، والزيتون وزيت الزيتون، والأسماك والألبان.
لبنان	الخضر والفواكه، والعصائر، والمشروبات، والحلويات، والمعلبات والمربيات، والألبان.
ليبيا	الخضر والفواكه، والفاول السوداني، والتمور، وزيت الزيتون، والجلود والصوف، والعسل.
مصر	الزيوت النباتية، والخضر والفواكه، والمعلبات، والألبان، والمربيات، والعصائر، والحلويات، والسكر، والدرنيات، واللحوم صناعية، والأرز، والفاول السوداني، والقطن والجلود.
اليمن	الأسماك، والخضر والفواكه، والبطاطا، والبن.
موريتانيا	الحيوانات الحية، والأسماك.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 46، 47.

كما يبين مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية على المستوى العالمي احتلال غالبية الدول العربية المراتب المتأخرة لصادراتها الزراعية من حصة الصادرات الزراعية العالمية، باستثناء بعض الدول العربية الزراعية، والتي يحتل فيها القطاع الزراعي مكانة هامة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحتل كل من مصر والمغرب والسودان والإمارات وتونس على التوالي المراتب: 48، 53، 82، 85، 99 من ترتيب 180 دولة، أما بقية الدول العربية فيأتي ترتيبها بعد الرتبة 100، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية والأغذية الصناعية عام 2012.

الأغذية المصنعة			المنتجات الزراعية			السدول
ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	الحصة من صادرات العالم (%)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	الحصة من صادرات العالم (%)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	
117	0,01	62.7	132	0,02	116.7	الأردن
53	0,21	1.534	85	0,08	590.3	الإمارات
131	0	34.376	160	0,0	25.205	البحرين
85	0,05	363	99	0,05	359.1	تونس
93	0,04	270.57	151	0,01	49.576	الجزائر
-	-	-	162	0	24	جيبوتي
78	0,07	478	119	0,02	151.3	السعودية
115	0,0	68	82	0,1	734.2	السودان
-	-	-	134	0,01	103	الصومال
156	0	5.1	140	0,01	82.3	العراق
70	0,11	815.7	104	0,04	312.1	عمان
155	0	5.5	173	0,0	5.4	قطر
158	0	4.9	158	0	31.2	القمر
143	0	10.8	176	0,0	3.3	الكويت
81	0,06	432.7	116	0,03	189.6	لبنان
44	0,3	2.168	48	0,35	2.659	مصر
54	0,21	1.522	53	0,31	2.337	المغرب
81	0,06	432.7	116	0,03	195	موريتانيا
124	0,01	50.7	133	0,01	103.1	اليمن
002			021			عدد دول العالم بالترتيب

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص: 430.

وتتفاوت الدول العربية في درجة اعتمادها على الأسواق العالمية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تميل دول المغرب العربي إلى الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تصدير منتجاتها الزراعية بدرجة كبيرة، في حين تقل نسب الاعتماد على الأسواق العالمية في دول حوض وادي النيل ودول المشرق العربي التي ترتفع فيها معدلات التجارة الزراعية البينية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية التي تربط دول المغرب العربي بدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي وكذلك درجة تقدم النظام التسويقي للمنتجات الزراعية في دول المغرب العربي، وعليه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة اعتمادها على الأسواق العربية والعالمية:

1. المجموعة الأولى:

وتشكل الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تتراوح نسبة صادراتها الزراعية إلى الأسواق العربية من إجمالي صادراتها الزراعية من 50 إلى 80 % وتضم كلا من الأردن وسوريا والسودان ولبنان واليمن، حيث شكل المعدل السنوي للصادرات الزراعية البينية لهذه الدول للفترة 2000-2002 ما نسبته 78% و65.5% و61% و55% و70% من إجمالي الصادرات الزراعية على التوالي.

2. المجموعة الثانية:

وتتضمن الدول التي تعتمد اعتماداً متوسطاً على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية وتتراوح نسبة صادراتها الزراعية البينية إلى إجمالي صادراتها الزراعية ما بين 20 إلى 40 %، وتشمل كلا من البحرين وتونس وعمان والكويت ومصر، حيث شكل المعدل السنوي لصادراتها الزراعية البينية ما نسبته 23.1% و19% و20.9% و40% و31.3% من إجمالي الصادرات الزراعية لكل منها على التوالي لذات الفترة (15).

3. المجموعة الثالثة:

وتتضمن الدول التي لا تشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة إلى صادراتها الزراعية، حيث تقل نسبة صادراتها الزراعية عن 10% من إجمالي صادراتها الزراعية، وتضم كلا من الجزائر وفلسطين وقطر وليبيا والمغرب وموريتانيا، ومن الجدير بالذكر أن كافة الدول الواردة في هذه المجموعة باستثناء المغرب تعتبر من الدول ذات الحجم التصديري المنخفض حيث لا يزيد المعدل السنوي لإجمالي صادراتها الزراعية عن 129 مليون دولار سنوياً.

ثالثاً: معوقات الصادرات الزراعية العربية:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل ترقية صادراتها الزراعية، إلا أن العديد من العقبات والعراقيل ما زالت تحد من انسياب المنتجات الزراعية نحو الأسواق الخارجية ويحد من إمكانية تنمية التجارة الزراعية العربية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

1. على الرغم من التباين الكبير في الموارد الزراعية العربية، إلا أن التباين في الإنتاج الزراعي محدود بدرجة كبيرة، حيث أن بعض الدول العربية لا تؤهلها مواردها بمقاييس الميزة النسبية من إنتاج منتجات معينة وعلى الرغم من ذلك تنتج هذه المنتجات بدلاً من استيرادها من دولة عربية أخرى أو من خارج الدول العربية، وتلجأ لحماية إنتاجها هذا بكافة إجراءات الحماية الممكنة وتلجأ لكافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية. (12)

2. يعتبر ضعف قاعدة الإنتاج وضيق السوق وأحادية التركيب القطاعي لياكل الإنتاج وتجانسها في الدول العربية من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية، أما على مستوى

التجارة البينية للمنتجات الزراعية في الدول العربية فيعتبر التماثل في القاعدة الإنتاجية وضعفها سببا لسياسات التنمية المتبعة في بعض الدول العربية بعيدا عن التنسيق والتكامل العربي.

3. من أهم معوقات الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية، هو تخلف الهياكل التسويقية لمعظم الدول العربية، حيث أن برامج التنمية في معظم الدول العربية لم تهتم بتحديث وتطوير المؤسسات التسويقية، وباستثناء عدد محدود من الدول وبدرجات مختلفة، فإن أنظمة التسويق وهياكلها المتخلفة في غالبية الدول العربية، تعد أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية، وعجز المنتجات الزراعية العربية عن المنافسة في الأسواق العالمية، وكذلك في الأسواق العربية، ويتضح تخلف الهياكل التسويقية العربية في بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملائمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة وكفاءة التعبئة وطرق الحفظ والتبريد، ونقص وعدم كفاءة الوكالات المحلية وقصور علاقاتها بالوكالات العالمية، وضعف تدفق وتوافر المعلومات التسويقية، وبدائية وضعف أساليب الدعاية والإعلان وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر في تسويق المنتجات الزراعية.

4. يعتبر التخلف في الهياكل الإدارية العربية من أهم معوقات التبادل التجاري الزراعي في الدول العربية، حيث أن هذا التخلف الإداري يؤدي إلى عزوف رجال الأعمال عن ممارسة التجارة الخارجية، وإن كانت الدول العربية تتفاوت فيما بينها بخصوص هذه الإجراءات حيث يتوقف ذلك على مدى تقدم أو تخلف الجهاز الإداري الحكومي ومدى فاعلية الأجهزة المسؤولة عن التبادل التجاري.

5. من أهم معوقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية، هو اتجاه بعض الدول العربية بتحويل بعض سلعها التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية حتى لو كانت الأسواق العربية بحاجة إلى هذه السلعة وقادرة على استيعابها، ويرجع السبب في هذا الاتجاه إلى الحصول على العملات الأجنبية لافتقار بعض الدول العربية ذات الأسواق إلى العملات لتسديد قيمة السلع المستوردة، كما يرجع أيضا الاهتمام بالمحافظة على الأسواق العالمية لبعض السلع التصديرية خارج المنطقة العربية لتثبيت استمرارية هذه السلع بالأسواق العالمية، وإلى تنفيذ صفقات ثنائية متفق عليها مع الدول الأجنبية، والتي تلزمها بالاستمرار في تصدير سلعها لهذه الدول يضاف إلى ذلك أن هناك بعض الدول العربية الحاصلة على قروض من الدول الأجنبية تضطر إلى تسديد قروضها منها بمنتجات وطنية تصدرها إليها.

6. من الملاحظ أن مواسم الاستثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المتضمنة في الرزنامة، فالرزنامة الزراعية خاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفواكه، عملت كثيرا على الحد من الآثار الموجبة للتصدير، وحدت كثيرا من توجيه الإنتاج وفقا للميزة النسبية، ومن ثم فإن لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة البينية وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية لمجموعة كبيرة من الدول العربية الزراعية (19).

7. ومن المتوقع أيضا أن ترتفع تكاليف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تتمثل في تكاليف التكيف مع النظام العالمي الجديد، ذلك أن اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار الجات هي نتاج مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، بينما لم يكن هناك للدول النامية ومن بينها الدول العربية أي دور في صياغة بنودها، لذا فإن الدول العربية مطالبة بإصلاح قطاعها الزراعي، والقيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وقانونية داخلية كبيرة للتمكن من المنافسة الأجنبية.

ولعل أحد أهم تكاليف التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تكلفة إدخال نظم مقاييس واختيارات عالية المستوى، حيث تركز أنظمة التجارة العالمية الآن على أنظمة الجودة الشاملة يصعب على الدول العربية تليبيتها بالنسبة للمنتجات الزراعية (والصناعية) دون تكلفة عالية.

8. من العقبات الهامة التي تعترض الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية، المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول المستوردة عند تلخيص المنتجات الزراعية العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف، وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة (01).

9. تعثر مفاوضات انضمام العديد من الدول العربية ومنها الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي يمكن أن يتيح لها الاستفادة من مختلف التفضيلات والامتيازات والإعفاءات الممنوحة للمنتجات الزراعية في للدول النامية وهو ما سينعكس إيجابا على تزايد حجم الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق العالمية.

10. تعد دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لغالبية الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي، لذلك أبرمت معظمها اتفاقيات تعاون وشراكة اقتصادية وغير اقتصادية معه، عرفت باتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطة، إلا أن الملاحظ من تلك الاتفاقيات التي كانت أحد أهدافها زيادة حجم الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية، لم تحقق ذلك الهدف وهو ما يعكسه حجم الصادرات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولعل ذلك راجع إلى:

♦ أن اتفاقيات الشراكة تحمل بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية بالمقارنة مع المعاملة التي يولها الاتحاد الأوروبي لباقي دول العالم على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

♦ إن نطاق تغطية اتفاقيات الشراكة جزئي ومحدود إلى درجة كبيرة في بعض الحالات سواء من حيث شمول أصناف المنتجات الزراعية المؤهلة للمعاملة التفضيلية أو للمواسم الزراعية التي يسمح لها بدخول الأسواق الأوروبية خلالها.

♦ إن التخفيض الجمركي يمس الرسوم القيمية، والتي هي أصلا منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا، مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية، ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية العربية.

♦ استخدام الاتحاد الأوروبي لما يسمى بسعر الدخول والكميات المرجعية التي يحددها سلفا بهدف تقييد المنافسة من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار المستوردات وكمياتها عند المعابر الحدودية، وبما يضمن دعم المنتجين الأوروبيين وعدم مزاحمة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية وخاصة الفاكهة والخضار، وتعتبر هذه الممارسة من أكثر الممارسات المشوهة للتجارة على الإطلاق وقد حاربتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفها أدوات دعم وحماية مباشرة تعود إلى عهود قديمة، إلا أن اتفاقيات الشراكة تحفل بمثل هذه النصوص الحمائية في الملاحق الخاصة بالزراعة والتي تقف عائقا كبيرا أمام تنمية الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية.

11. تشدد الاتحاد الأوروبي في المواصفات الفنية والعوائق التي تسببها للتجارة الزراعية والعوائق الأخرى غير الجمركية وخاصة تلك التي ترتبط بالبيئة واستخدام المبيدات وغيرها والتي ستساهم بشكل آخر في تقييد الصادرات الزراعية من الدول العربية إلى الأسواق الأوروبية، ومن المعروف مثلا أن مواصفات النوعية الإلزامية بالنسبة للفواكه والخضار التي يطبقها الاتحاد الأوروبي بشكل متحيز على مستورداته من هذه المنتجات والتي لا تنطبق في كثير من الحالات على المنتجات المحلية، وخاصة المتعلقة بحجم المنتجات ووزنها، كان لها أثر كبير في تقييد المستوردات من الخارج.

وعليه يمكن القول إلى أن الصادرات الزراعية العربية بوضعها الراهن لا تعكس الإمكانيات الحقيقية للتبادل التجاري بسبب المعوقات التي تعترض التبادل التجاري البيني، ولذلك فإن معالجة هذه المعوقات هو أساس لعملية تطوير التجارة البينية العربية في المجال الزراعي للاستفادة من التغيرات التي تجري على الصعيد العالمي، وانفتاح الأسواق العالمية أمام المنتجات القادرة على المنافسة، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من الاتفاقيات العربية الداعية إلى تسهيل انسياب السلع والخدمات، وخاصة المنتجات الزراعية بين الدول العربية، ومن أهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن تطبيق هذه الاتفاقية تفتح مجالا واسعا للمنتجات الزراعية العربية، ويدعم قدراتها التنافسية فضلا عن اكتساب القدرة التفاوضية العربية في مواجهة التجمعات الاقتصادية العالمية والإقليمية المرتقبة، وتأكيد الحفاظ على مصالح الدول العربية الاقتصادية.

رابعاً: أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الزراعية العربية :

تعاني الموازين التجارية الزراعية العربية من عجز مستمر نتيجة لضعف الصادرات الزراعية العربية، وزيادة الواردات وهذا كله مرده إلى ضعف الإنتاج الزراعي العربي، وبالتالي فإن تحرير تجارة المنتجات الزراعية سوف تكون له آثار مباشرة على الصادرات الزراعية للدول العربية.

1. آثار المنظمة العالمية للتجارة على الصادرات الزراعية:

لقد وافقت الدول العربية التي تعتبر كجزء من الدول النامية الانخراط في اتفاقيات الجات ومن ثم في عضوية المنظمة العالمية للتجارة أملا منها في تحسين قدرتها التصديرية والتي من بينها المنتجات الزراعية التي تملك فيها بعض الدول العربية قدرة تنافسية، واعتقدت أن ذلك ممكنا في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، إلا أن الدول

العربية واجهت مشاكل الدعم المحلي للزراعة، ودعم الصادرات الزراعية، وارتفاع التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة مما حرمها من الاستفادة من فرص أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

وبالرجوع إلى جدول الصادرات الزراعية العربية، نلاحظ أن الدول العربية التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال عامي 1995 و1996، لم تزد صادراتها الزراعية إلا بنسب ضعيفة فقد زادت الصادرات الزراعية التونسية لمتوسط الفترة 1995-2004 بنسبة 8,2% والمغرب بنسبة 0,2% ومصر بنسبة 11,7% والإمارات بنسبة 3,7% ويمكن اعتبار هذه الزيادة التي تحققت لبعض الدول العربية زيادة طبيعية تحققت للدول العربية غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، إن هذه الأرقام تعطينا دلالات واضحة لضعف زيادة الصادرات الزراعية للدول العربية المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى الأسواق العالمية، ويرجع ذلك في الأساس إلى المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الزراعية العربية والتي أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد" والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية، إضافة إلى ذلك انتشار القمم التعريفية (معدل التعريف الذي يزيد ثلاثة أضعاف عن متوسط التعريف) والتعريفات التصاعدية حيث ترتفع التعريف المطبقة مع زيادة درجة التحويل والتصنيع في المنتج الزراعي (00)، إن وجود هاتين الظاهرتين في الهياكل التعريفية للدول المتقدمة يعتبر من أهم المعوقات الجمركية أمام صادرات الدول العربية من المنتجات الزراعية وبالتالي إلى تضاؤل فرص النفاذ إلى الأسواق، وإذا ما اقترنت ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ما يقدم من دعم للمزارعين في الدول المتقدمة، سيؤدي ذلك إلى تشويه هياكل الإنتاج والأسعار ويتسبب في إحداث اختلالات تجارية عميقة تعمل في غير صالح المصدرين الزراعيين من الدول العربية كتونس والمغرب ومصر.

وعلى الرغم من الحد الكبير للدعم في المجال الزراعي الذي حققته اتفاقية الجات، إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول المتقدمة في صوره المختلفة، والدعم المحلي المسموح به (غير المشوه للتجارة) لا تزال نسبته مرتفعة في تلك الدول، وقد قدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لمزارعيها بحوالي مليار دولار في اليوم الواحد (00)، كما لا تزال الدول المتقدمة تقوم بدعم كبير لصادراتها الزراعية، فالاتحاد الأوروبي مثلاً ينفق أكثر من 3,4 مليار يورو سنوياً على دعم الصادرات الزراعية فقط، منها 1,6 مليار يورو لدعم صادرات السكر (03)، ويبلغ عدد الدول التي تدعم صادراتها الزراعية وتحديد المنتجات التي التزمت بتخفيض دعمها 25 دولة من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، أما الدول التي لم تقدم التزاماً بذلك فلا يمكنها دعم صادراتها الزراعية، كما هو موضح في الجدول التالي:

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
استراليا	5	البرازيل	16	بلغاريا	44
كندا	11	كولومبيا	18	قبرص	9
جمهورية التشيك	16	الاتحاد الأوروبي	20	سلوفاكيا	17
آيسلندا	2	إندونيسيا	1	إسرائيل	6
المكسيك	5	نيوزيلندا	1	النرويج	11
بنما	1	بولندا	17	رومانيا	13
هنغاريا	16	جنوب إفريقيا	62	سويسرا	5
الولايات المتحدة الأمريكية	13	أوروغواي	3	تركيا	44

ويلاحظ من هذا الجدول عدم وجود أي دولة عربية ضمن قائمة الدول التي تستطيع دعم صادراتها الزراعية بمقتضى اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، ذلك أن الدول العربية لم تكن مشاركة في مفاوضات تحرير التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة في مفاوضات جولة الأوروغواي باستثناء مصر من جهة، وإلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية من جهة ثانية، إن هذه المؤشرات تؤكد أنه ليس هناك مجال للدول العربية من منافسة المنتجات الزراعية للدول المتقدمة نتيجة الدعم الكبير الذي تقدمه لصادراتها الزراعية وامتلاكها قدرة تكنولوجية عالية غير متاحة في الدول العربية، وهو ما يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (10).

كما سيؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فقدان الامتيازات التي كانت تجنيها الدول العربية من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأول للدول العربية في المعاملات التجارية، إذ تعتمد الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية على الاتفاقات التفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومن بينها اتفاقات الشراكة لكل من الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان ومصر والمغرب مع الاتحاد الأوروبي، تقرر لهذه الدول أنواعاً من المزايا، منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى، ولا شك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها سيؤدي إلى ضعف المركز التنافسي للدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة في مواجهة الدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات، وبالتالي إلى حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة، بالنتيجة النهائية تتضرر صادرات الدول العربية التي لا تملك منتجاتها الزراعية قدرة تنافسية عالية (01).

إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات واعتبارها سلعا صناعية مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها، يأتي لغير صالح الدول العربية، ذلك أن الأسماك على رأس قائمة المنتجات الزراعية القليلة التي لدى الدول العربية فوائض تصديرية منها خاصة موريتانيا والمغرب (100).

تلك إذا أبرز الآثار السلبية التي قد تتعرض لها الصادرات الزراعية العربية في حال انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة والتزامها بتطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، لكن وفي المقابل يفتح هذا الانضمام إيجابيات أمام الصادرات الزراعية العربية، وفرصة للاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

لقد أقرت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض الدعم الموجه للمنتجين ودعم الصادرات الزراعية، وذلك من أجل إعطاء فرص متساوية في مجال القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية للدول النامية التي عانت كثيرا من حجم الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي للدول العربية في إمكانية زيادة نفاذ صادراتها الزراعية إلى الأسواق العالمية، وخاصة القدرة على المنافسة بسبب المزايا النسبية التي تملكها بعض الدول العربية في إنتاج بعض المنتجات الزراعية، كالحبوب والخضر والفواكه والتمور والقطن والثروة الحيوانية والسمكية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها، كما يعطي فرصا أوسع للدول العربية المصدرة الرئيسية للمنتجات الزراعية كتونس ومصر والمغرب لزيادة صادراتها الزراعية، وبالتالي زيادة إيرادات الصادرات الزراعية العربية من جراء إزالة الحواجز، وهو ما سيقصص العجز المتواصل للميزان التجاري الزراعي العربي (705)

2. آثار اتفاقيات الشراكة بشأن نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية:

بالرغم من دخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ في بعض الدول العربية مثل تونس 1998، والمغرب 2000 إلا أن الصادرات الزراعية لمعظم الدول العربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لا زالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية والتي بلغت عام 2002 حوالي 62 مليار يورو (02)، ويرجع ذلك إلى:

- ♦ اتساع استخدام الاتحاد الأوروبي للمعاملة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية يجعل تلك المعاملة التفضيلية تتضاءل بشكل كبير وتتحصر في نطاق الكميات المسموح بها.

- ♦ هناك شيوع لاستخدام الاتحاد الأوروبي تدابير الوقاية الخاصة، إذا ما تجاوزت الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي على مستوى العالم أكبر مستخدم لآليات الوقاية الخاصة وكل ذلك من أجل حماية المنتجين المحليين، ومن المعروف أن هذه التدابير تشمل تقييد المستوردات باستخدام طرق مثل: إلغاء التفضيل الجمركي وإعادة فرض رسوم جمركية أو تضيق حصص الاستيراد أو التوقف تماما عن الاستيراد من ذلك المنتج أو فرض ازدواج من هذه الإجراءات تستخدم في نفس الوقت، وهذه التدابير من شأنها بالإضافة إلى ما هو أصلا موجود من آليات حمائية، حصر أي أمل بزيادة صادرات الدول العربية الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس فوق المستويات القائمة، لأن ذلك وإن تم فستواجه تلك الصادرات بآليات الحماية والوقاية المنصوص عليها.

إن الأثر النهائي لمجموع الاعتبارات السابقة سيتمثل في عدم إيجاد أفق للتنمية حقيقية للصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية في ظل نصوص اتفاقيات الشراكة القائمة، والتي في أحسن الأحوال توفر منفذا ضيقا لحجم قليل من الإنتاج الزراعي العربي، بسبب أشكال الدعم والحماية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن على الدول العربية إعادة النظر في إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام والتكامل الزراعي بشكل خاص في ضوء هذه المتغيرات الدولية، وبالتالي إيلاء الجهد لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تفعيلها، والالتزام بها التزاما كاملا، مما قد يساهم في توفير فرص نفاذ حقيقية للصادرات الزراعية العربية.

خامسا: سبل تطوير الصادرات الزراعية العربية في ظل الانفتاح التجاري:

1. يجب أن تهتم الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص للحاصلات والمنتجات الزراعية، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الزراعية، بما يسمح بالتخصص والذي يعتبر أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وقاعدة هامة ورئيسية لازمة وضرورية من أجل رفع حجم وقيمة الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية.
2. الاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد، من أجل التعريف بالمنتج المحلي وإكسابه ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتقاء بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخليا وخارجيا.
3. العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية والعمل على تطوير قواعد المنشأ، وإعادة النظر في الإنتاجية الزراعية والسياسات المتبعة، بحيث تكون أسعار المنتجات الزراعية العربية منافسة لأسعار مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، والاستمرار في إصلاح القطاع الزراعي من خلال الإطار المؤسسي والتشريعي.
4. الاهتمام بتدريب وتأهيل المصدرين والمستوردين والعاملين في التجارة الخارجية الزراعية في القطاعين العام والخاص على اتفاقات وقضايا النظام التجاري العالمي الجديد، حتى يكونوا على بينة من التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية.
5. اعتماد نظام مرن في مجال المدفوعات يمكن من تحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات التجارية إلى مقابلها من العملات الصعبة (09).
6. تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وخاصة في الأرياف وفي الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة كالسودان مثلا، وكذا الاهتمام بالتصنيع الزراعي والغذائي، وذلك من خلال منح القروض بفوائد قليلة تنخفض مع الزمن، مع فترات سداد مريحة لإقامة المشاريع الزراعية الضرورية وفق دراسات علمية متخصصة تخضع لمعايير دراسة الجدوى الاقتصادية.

7. الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات والاتصالات، حيث أن ضعفه وتخلفه من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في معظم الدول العربية وتخلفها عن مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وعدم قدرتها على تنمية القدرات الوطنية لإنتاج واستغلال المعرفة التكنولوجية والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الزراعي بأبعاده الكمية والكيفية، مع التأكيد على الأهمية الحيوية للتكامل في مختلف مجالات البحث العلمي عربيا، وتبادل تعميم الاستفادة بنتائج البحوث العلمية الزراعية فيما بين الدول العربية.

8. إعادة هيكلة نمط الإنتاج في القطاع الزراعي بما يتماشى مع مستلزمات العصر، وذلك عن طريق دعم تكاليف الإنتاج الزراعي ومنح المساعدات للمزارعين وفق دراسات علمية متخصصة رفيعة المستوى وذات نزاهة عالية تشرف على ذلك، وكذا استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تساعد على زيادة إنتاجية وتنويع المحاصيل الزراعية.

9. التنسيق بين الدول العربية في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه، ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية يمكن تخفيض حدة التنافس في الأسواق العربية، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية.

10. الإسراع بخطى التكامل الاقتصادي العربي لأنه السبيل الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، وذلك لما له من تأثيرات إيجابية على التجارة الخارجية، واستغلال الموارد المتاحة وحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، لذلك لا بد من انجاز خطوات جدية في سبيل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وزيادة معدل التبادل البيني العربي في مجال التجارة الزراعية.

11. الاستمرار في مشاركة الدول العربية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وذلك بعد التنسيق بين مختلف الدول العربية الأعضاء في المنظمة لتشكيل كتلة تفاوضية واحدة تشكل قوة ضغط داخل المفاوضات التجارية، مع تدعيم لجان التفاوض بخبرات زراعية أكثر خبرة وممارسة وقدرة على تحديد المواقف وتقييم الآثار.

12. إعادة النظر في المفاوضات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بما يخدم مسار التنمية الزراعية في الدول العربية، ومن أجل الحصول على امتيازات ومساعدات أكبر، ذلك أن فرص التبادل التجاري بين الطرفين في مختلف المجالات غني متكافئة.

خلاصة:

تعكس مؤشرات الصادرات الزراعية في الدول العربية ضعفها الشديد، وبالتالي أثرها السلبي على وضعية الميزان التجاري الزراعي الذي زاد تفاقم عجزه من حوالي 18 مليار دولار عام 1995 ليرتفع إلى أكثر من 70,3 مليار دولار عام 2012، وهو ما يعكس بالمقابل الارتفاع الحاد في قيمة الواردات لنفس المدة الزمنية، كما

يعكس مؤشر التغطية ضعف الصادرات الزراعية العربية على الوفاء بالتزامات الدول العربية من الواردات الزراعية، حيث لم يتعدى هذا المؤشر نسبة 22,38% عام 2012.

إن ضعف مؤشر الصادرات الزراعية في الدول العربية يرجع في الأساس إلى الأهمية القليلة التي توليها أغلب الدول العربية للقطاع الزراعي ضمن أولوياتها الإستراتيجية في رسم السياسات الاقتصادية، حيث يلاحظ ضعف الهياكل والأنظمة التسويقية الزراعية، وضعف الإرشاد الزراعي والتسويقي الموجه لخدمة توسيع الأسواق التصديرية، وقلة الشركات التصديرية المتخصصة، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية، وضعف أنظمة المعلومات التسويقية الزراعية والأنظمة الرقابية على الصادرات والواردات، إضافة إلى ما تواجهه معظم الدول العربية من صعوبات وعوائق في الأسواق الخارجية، والمتمثلة في التقييد الكمي أو الموسمي أو المغالاة في شروط ومواصفات الجودة وعناصر السلامة الصحية والبيئية، إضافة إلى إهمال الدول العربية لمفاوضات الزراعة على المستوى متعدد الأطراف، حيث يلاحظ غياب المقترحات التفاوضية المقدمة من هذه الدول.

إن الحد أو التقليل من المشاكل والمعوقات السابقة يعتبر التوجه الصحيح الموصى به من أجل رفع مستوى الصادرات الزراعية للدول العربية كمية وقيمة، وذلك بإعادة هيكلة نمط الإنتاج في القطاع الزراعي بما يتماشى مع مستلزمات العصر الحديث، وذلك عن طريق دعم تكاليف الإنتاج الزراعي ومنح المساعدات للمزارعين وفق دراسات علمية متخصصة رفيعة المستوى وذات نزاهة عالية، وكذا استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تساعد على زيادة إنتاجية وتوزيع المحاصيل الزراعية، والعمل على تطوير قواعد المنشأ، والاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج، من أجل التعريف بالمنتج المحلي وإكسابه ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتقاء بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخليا وخارجيا.

المراجع والإحالات:

1. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2006، ص 53.
2. نفس المرجع، ص: 14.
3. نفس المرجع، ص 57.
4. موسى معمري، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من 0929-0119**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص: 23.
5. تم الاعتماد للوصول إلى هذه النتائج على استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، والذي يعتبر من أحد المؤشرات الكمية التقديرية لقياس الصورة التقريبية للآفاق التصديرية للدول، لكونه يعبر عن نصيب الدولة في الصادرات العالمية من سلعة معينة منسوبا إلى نصيبها الإجمالي في جملة الصادرات العالمية، وحسب هذا المؤشر تتمتع الدول بميزة نسبية ظاهرة إذا حصلت على قيمة مؤشر أكثر من واحد صحيح، وتكون عكس ذلك إذا حصلت على قيمة أقل من الواحد أو الوحدة.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 44.
7. نفس المرجع، ص 44.
8. جامعة الدول العربية، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر، 2002، ص 67.
9. نفس المرجع، ص 69.
10. باكير عامر وآخرون، **تطور التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**، الجامعة الأردنية، 20-22 سبتمبر 2004، ص 67.
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة...**، مرجع سبق ذكره، ص 48.
12. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاوض والتشاور، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الثاني ماي 2005، ص 72.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة...**، مرجع سبق ذكره، ص 27.
14. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2004، ص 59.
15. www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10/10-22-1.htm.le 25/04/2012.
16. السيد عاطف، **الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص 196.
17. صفوت قابل محمد، **الدول النامية والعملة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004/2003، ص 91.
18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 69.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر 2001، ص 74-75.
20. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2014، ص 364.

انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية

د. بوشول السعيد

جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر

said_bouchoul@yahoo.fr

أ. محمد الأمين مصباحي

جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر

mesbahi2011@gmail.com

Impact of the oil shock in 2014 on the performance of the GCC stock markets

Said Bouchoul & Mohamed Lamin Mousbahi

University of Echahid Hamma Lakhdar, El-Oued – Algeria

Received: 25 Apr 2015

Accepted: 07 Sep 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تهدف الورقة البحثية بعنوان : انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ، إلى محاولة التعرف تاريخ الصدمات النفطية ، والتي من خلالها نستطيع أن نقارن بين الصدمة النفطية الأخيرة و الصدمات النفطية السابقة ، في محاولة للباحث في قراءة لأسباب حدوث الصدمة النفطية 2014 ، وبعدها سنحاول التعرف على مدى تأثير اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، باعتبارها من بين الدول المصدرة وذات وزن في الساحة النفطية العالمية ، ونحاول في الأخير تبين مدى انعكاسات الأزمة النفطية على أداء الأسواق المالية الخليجية ، ولقد خلص البحث إلى أن الانخفاض الحاد و المستمر في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 ، قد ساهم في التأثير على اتجاه أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي ، بسبب التأثير المعنوي والسيكولوجي ، ويعود إلى أن قرارات شراء أي أصول مالية وبيعها من المستثمرين الماليين ، غالبا ما ترتبط بعنصر التوقعات حول أوضاع السوق المستقبلية وتغيراته.

الكلمات المفتاحية: الصدمة النفطية ، دول مجلس التعاون الخليجي ، أسواق الأوراق المالية الخليجية .

رموز JEL : G1, G01, F4, F62 .

Abstract:

This study, which entitled "Reflections oil shock in 2014 on the performance of the GCC stock markets", Aims to try to identify the history of the oil shocks. Through which we can compare the recent oil shock and the previous oil shocks, in a bid for the researcher to read the reasons oil shock occurred in 2014. Then we will try to identify the vulnerability of the economies of the Gulf Cooperation Council (GCC), as some of the exporting countries and the same weight in the international oil arena. We are trying in the last to show the extent of the implications of the oil crisis on the performance of the GCC financial markets. In addition, has research found that the sharp decline and continued in oil prices during the second half of 2014, it has contributed to the impact on the direction of stock markets in the Gulf Cooperation Council (GCC). Because of the moral and psychological impact, and the decisions to buy any financial assets and sale of financial investors, often associated with the element of expectations about the future and the changing of the market.

Key words: Oil shock, The Gulf Cooperation Council, GCC stock markets.

(JEL) Classification : G1, G01, F4, F62 .

تمهيد:

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى، فهي سلعة استراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن، تعتبر أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق، وهذا باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتد عليها الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره و إن الدول المنتجة للنفط لا تعتبره فقط مصدر للطاقة، بل المحور الأساسي والاستراتيجي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، إن اكتشاف النفط في دول الخليج العربية أدى إلى إحداث طفرة نوعية في مستويات الدخل مما سمح في إحداث تنمية اقتصادية، ومن الملاحظ دول مجلس التعاون ما زالت تعتمد على النفط كمكون أساسي للدخل القومي وإيرادات الحكومة، وحيث أن أسعار النفط تتسم بعدم الاستقرار، فإن تقلبات هذه الأسعار تؤدي إلى تقلبات مماثلة في معدلات النمو لهذه الدول يرتبط إنتاج النفط في المقام الأول بالاعتبارات الخارجية السوق العالمية، فالنفط، سلعة معظم مخزونها وإنتاجها في بلدان لا تستهلك معظمه، لذلك يبقى هو اللاعب الرئيسي في التجارة الدولية، وعندما بدأ عصر تفوق مساهمة النفط ضمن بدائل الطاقة في العقد الثاني من القرن العشرين، لازمه غلبة توفق عامل العرض في التأثير في حركة أسعاره، وصاحبه تفوق مصالح المستهلك على مصالح المنتج المصدر في تحديد مستوى الأسعار، عام 2014 لم يسلم من تقلبات في أسعار النفط، حيث وصلت هذه التقلبات إلى وقوع صدمة نفطية انهارت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وصلت إلى مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في أوائل جانفي 2015، منخفضة عن 50 % عن ذروتها في منتصف شهر جوان 2014، وسيكون هذا الانخفاض لأسعار النفط آثار وعواقب واسعة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .

السؤال المطروح : ما هي آثار الصدمة النفطية الأخيرة (2014) على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ؟

سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال التطرق إلى النقاط التالية :

أولا : نظرة تاريخية حول الصدمات النفطية:

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، و سنبرز أهم هذه المراحل:

1. الأزمة النفطية الأولى 1973:

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70 %¹.

2.الأزمة النفطية الثانية 1979:

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد الحكم الشاه في سنة 1979 ، ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى ، ووصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980 ، ثم بعد ذلك تابعت الاسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985².

3.الأزمة النفطية العكسية 1986:

فقد كانت بفعل فاعل و بعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام ، و النفط بشكل خاص ، وشجعت كل مصادر خارج أوبك بما خفض إنتاج وبالتبعية صادرات نفط أوبك إلى نحو النصف ، وبحلول منتصف عام 1986 ، هبط سعر برميل النفط إلى حافة الـ 11.575 دولار اميركي للبرميل رغم سعي الحرب العراقية الإيرانية (1970-1988)، ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صايف دائنة إلى صايف مدينة³.

4.الأزمة البترولية الرابعة 1990-1991:

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية السبعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية و التي ارتفعت الأسعار على اثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل .

5.الأزمة النفطية 1998 أزمة الآسيوية :

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوربك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول للصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل .

6.ثورة أسعار البترول ابتداء من سنة 2004:

عرفت العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004 ، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل ، وبقيت في ارتفاع مستمر ، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 للبرميل خلال الربع الأول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الزمة المالية العالمية و الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية .

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى، فهي سلعة استراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن، تعتبر أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق، وهذا باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتد عليها الاقتصاد

العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره و إن الدول المنتجة للنفط لا تعتبره فقط مصدر للطاقة، بل المحور الأساسي و الاستراتيجي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية⁴.

ثانيا : الصدمة النفطية الأخيرة 2014: قراءة في أسباب الأزمة:

تخضع تغيرات سعر النفط لعدة عوامل مترابطة و متشابكة، منها ما هو اقتصادي الطابع ويتعلق بآلية العرض و الطلب و التفاعل بينهما، إذ يتأثر حجم المعروض العالمي من النفط بالقدرات الانتاجية وتوزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين العالمين من داخل الأوبك وخارجها (جانب العرض)، وفي المقابل، يتأثر مستوى الطلب العالمي على النفط بمستويات أداء الاقتصاد العالمي ونشاطه (مكونات الطلب)، كما تؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط، من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج، وكميات المعروض العالمي، وفي مستوى الطلب أيضا، ذلك أن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج، أو طرق النقل و التوزيع، أو أماكن الاستهلاك، تؤثر في أسعار النفط، كما تتأثر الأسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط، ويضاف إلى هذه العوامل جملة عوامل أخرى يمكن توصيفها بالسلوكية، ونعتقد أنها ذات شأن مهم جد في تقلبات أسعار النفط، كونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين والمستثمرين الماليين في ما يخص قرارات شراء عقود النفط والغاز أو بيعها (المتعددة آجال)، اعتماداً على عوامل الثقة والتوقع والمضاربة والرغبة في تحقيق الأرباح، وغالبا ما تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية وبالتوقعات حول اتجاه تغيرات الاسعار صعوداً أو هبوطاً⁵.

قد كان للمخاوف بشأن تباطؤ ويرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الامتدادات و تباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسا في استمرار تراجع الأسعار خلال شهر جانفي 2015، وفي الوقت ذاته، كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة و ارتفاع الدولار مدعومات بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع⁶.

شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 44.4 دولار في جانفي عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008، الموقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولار في ديسمبر 2008)، والجدول التالي يوضح التغير في اسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق، و بالشهر المماثل من العام السابق.

الجدول رقم 10: التغير في أسعار سلة أوبك مقارنة بالشهر السابق ، و بالشهر المماثل من العام السابق

4102	4102												
جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
44.4	59.5	75.6	85.1	96	100.8	105.6	107.9	105.4	104.3	104.2	105.3	104.7	سعر سلة أوبك
-15.1	-16.1	-9.5	-10.9	-4.8	-4.9	-2.3	2.5	1.1	0.1	-1.2	0.7	-3	التغير عن الشهر السابق
-60.3	-48.2	-29.4	-21.6	-12.7	-6.8	1.2	6.9	4.7	3.2	-2.2	-7.4	-4.6	التغير عن الشهر المماثل من العام السابق

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية و الدول الأعضاء ،

مارس 2015 .

لفهم أسباب انهيار أسعار النفط تتطلب منا تحليل النقاط التالية :

1. جانب الطلب و العرض:

يوضح الجدول رقم 02 أسفله الأولوية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر جانفي 2015 إلى انخفاضه بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 1.5 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 93.2 مليون برميل يوميا ، وهو مستوى مرتفع بحوالي 0.8 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق .

انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية خلال شهر جانفي 2015 بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 2.6 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 45.5 مليون برميل يوميا ، مرتفعاً بحوالي 0.2 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي ، كما انخفض طلب بقية العالم بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 0.4 % بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 47.7 مليون برميل يوميا ، مرتفعاً بحوالي 0.6 مليون برميل مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي. بينما تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الكميات المعروضة من النفط خلال شهر جانفي 2015 بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا أي بنسبة 0.1 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 96.6 مليون برميل يوميا ، وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.8 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. وتظهر البيانات الأولية لمستوى الطلب والعرض من النفط العام خلال شهر جانفي 2015 فائضا قدره 3.4 مليون برميل ، مقارنة بفائض قدره 1.9 مليون برميل خلال الشهر السابق ، وفائضا قدره 0.4 مليون برميل يوميا خلال الشهر المماثل من العام السابق.

الجدول رقم 14: موازنة العرض و الطلب على النفط

جانفي 4102	ديسمبر 4102	التغير عن ديسمبر 4102	جانفي 4102	التغير عن جانفي 4102	
45.5	46.7	-1.2	45.3	0.2	طلب الدول الصناعية
47.7	47.9	-0.2	47.1	0.6	باقي دول العالم
93.2	94.6	-1.4	92.4	0.8	إجمالي الطلب العالمي
37.1	37.2	-0.1	36	1.1	إمدادات أوبك
30.3	30.5	-0.2	29.6	0.7	نفط الخام
6.8	6.7	0.1	6.4	0.4	سوائل الغاز و مكثفات
57.2	57	0.2	54.4	2.8	إمدادات من خارج أوبك
2.3	2.3	0	2.4	-0.1	عوائد التكرير
96.6	96.5	0.1	92.8	3.8	إجمالي العرض العالمي
3.4	1.9		0.4		الموازنة

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، نفس المرجع السابق .

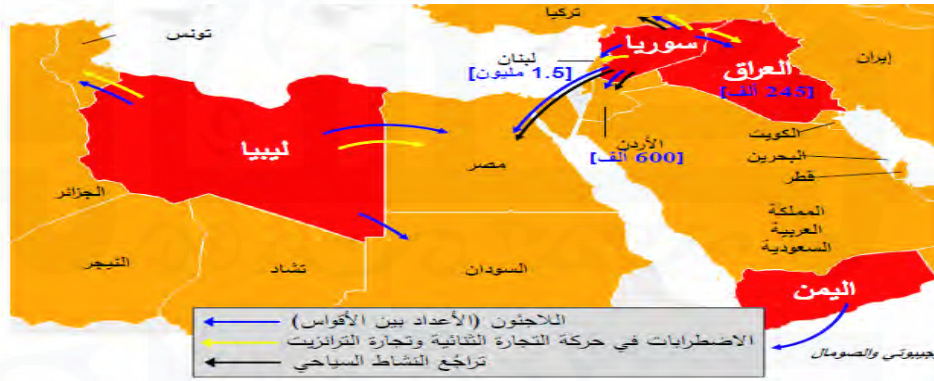
ويعزى انهيار أسعار النفط إلى أسباب متعلقة بجانب العرض حيث حدث زيادة في إنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسية منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها في السوق⁷. بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب، فإن انخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35 %) ما بين جوان إلى ديسمبر 2014، يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي⁸:

- ♦ ركود في أوروبا؛
- ♦ تراجع في الصين بعدة فترة من الأداء القوي؛
- ♦ ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم؛
- ♦ ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود ، في أمريكا و غيرها من الدول المتقدمة ؛
- ♦ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا و اليابان) .

2. جانب الإضطرابات الأمنية و النزاعات:

يظهر الشكل أسفله حالة عدم الاستقرار التي اكتتفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي، و الصراعات و أعمال الإرهاب و الاضطرابات الأمنية ذات الصلة تشكل مصدر قلق معتاد في المنطقة، مما أبقّت الأسعار مرتفعة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض و الطلب على أرض الواقع، فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا من المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة، فأدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار، حيث أن الصراعات المستمرة تؤثر سلبا على الثقة و النشاط الاقتصادي في المنطقة .

الشكل رقم 10: الصراعات و الاضطرابات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط



المصدر : صندوق النقد الدولي ، النفط و الصراعات وفترات التحول، 5 ماي 2015 .

3. رفع العقوبات على إيران:

إن إلغاء العقوبات عقب التوصل إلى الاتفاق النووي يوم 14 يوليو 2015 و انفتاح الاقتصاد الإيراني سيؤثر على أسعار النفط العالمية إن طرح مليون برميل إضافية في أسواق النفط، فقد تنخفض أسعار النفط العالمية 14%، وبافتراض أن سعر النفط في العقود الآجلة للتسليم في ديسمبر 2015 يبلغ 66 دولار للبرميل، فإن الوضع الجديد سيخفض إلى 56 دولار⁹.

ثالثا: اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي و انخفاض أسعار النفط:

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الرغم من اعتماد الناتج الإجمالي على القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة ممثلا في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي، حيث ما تزال مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة بشكل واضح ، إذا يشكل إنتاج وتصدير النفط الخام المكون الاساسي للإيرادات والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى في حالة تقلب مستمر تبعا لتقلبات الطلب العالمي على النفط، إن اقتصاديات دول المجلس هي اقتصادات مكشوفة تختلف درجة انكشافها من دولة إلى أخرى¹⁰. لقد تضررت اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط، إذ يدر النفط أكثر من نصف إيرادات ميزانياتها و عائدات صادراتها، لكن في بلدان مجلس التعاون الخليجي في وضع أفضل كثير للتغلب على آثار انخفاض أسعار النفط بفضل ما لديها من احتياطات مالية وفيرة . سوف تساعد الوفورات الرسمية الكبيرة، مع انخفاض مستويات المديونية الحكومية، وسلامة النظم المصرفية، دول مجلس التعاون الخليجي على التغلب على تدهور أسعار النفط، وسوف تمول العجزات المالية بسحب من الوفورات و برما إصدار ديون، وسوف تساعد الجهود للحفاظ على الانفاق الحكومي على نمو القطاع غير نفطي، غير أن تخفيضات الإنفاق سيكون لها أثر أكبر في عمان و البحرين حيث أن موارد النفط و الوفورات أقل قوة، وتعاني الميزانيات بالفعل من العجزات ، وقد يؤدي ذلك إلى إحداث الركود في الاقتصادين¹¹.

الجدول رقم 10: مدى انكشاف دول المجلس التعاون الخليجي على انخفاض أسعار النفط 2014

البحرين	القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	القطاع النفطي إلى الصادرات (%)	سعر النفط التوزني للميزانية	سنوات الاحتياط النفط عند معدلات الانتاج	صناديق الثروة السيادية
26	73	127	11	10.5	
50	66	89	21	19	
45	86	84	66	762.5	
63	94	52	91	548	
54	92	59	106	256	
39	31	81	81	1078.5	

المصدر: خالد بن راشد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

أما فيما التدابير المالية العامة المعلنة في البلدان المصدرة للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي)، فقد أعلنت السلطات في البحرين عن رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم لأغراض الصناعية (11 %) ورسوم التأمين الطبي على الموظفين في مطلع عام 2015 وفي الكويت: تتوقع موازنة 2016/2015 تخفيضاً في الإنفاق نسبته 18%، وتحسين الإنفاق الرأسمالي و. في جانفي 2015 قامت الحكومة برفع أسعار الديزل و الكيروسين (05 %)، ووضعت آلية لمراجعة الأسعار شهرياً، أما في عمان تتضمن موازنة 2015 تخفيض نفقات وتحسين الإنفاق الرأسمالي، وقطر لم يعلن عن تدابير جديدة على مستوى المالية العامة، وتواصل قطر سياستها في كبح النفقات الجارية، ارتفعت أسعار الديزل في ماي 2014 بنسبة 5 %، بدأ تحسين استخدام تكنولوجيا تحلية المياه، وزيادة الوعي باستخدام الطاقة على نحو قابل للاستمرار، وفي السعودية أعلن في فيفري 2015 عن مجموعة كبيرة من التدابير على مستوى السياسة المالية العامة بقيمة تبلغ حوالي 4 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفي الإمارات لم يعلن عن تدابير جديدة على مستوى السياسة العامة، وتواصل الإمارات الاتجاه في مسار ضبط الأوضاع المالية العامة بالتدريج. قامت أبو ظبي في جانفي 2015 برفع تعرفه المياه 170 % و الكهرباء 40 %¹².

رابعاً: سوق الأوراق المالية مفاهيم ومرتكزات:

1. تعريف سوق الأوراق المالية:

سوق الأوراق المالية هي السوق بالمفهوم الاقتصادي للسوق، على اعتبار انه مكان يلتقي فيه البائعون و المشترون من خلال السماسرة لتبادل ساعة هي الأسهم و السندات، وتعرف باسم سوق المال طويل الأجل، وهي أقرب ما يكون من السوق الكاملة، إذ يتحدد سعر واحد للسهم أو السند في وجود عدد كبير من المشتريين، ومع سهولة الاتصال بينهم، وتجانس وحدات السلعة و هي الاسهم والسندات، ومع سهولة نقلها من مكان إلى آخر، وعنصر الجذب الوحيد هو السعر بالنسبة للبائع و المشتري، وهي أيضا سوق المنافسة الكاملة يتحدد فيها السعر بفعل قوى العرض والطلب¹³.

2. مؤشرات نشاط سوق الأوراق المالية:

المؤشر: هو قيمة عددية يقاس بها التغيير في الأسواق المالية، من حيث الأسعار وحجم التداول ويعبر عن المؤشر كنسبة مئوية للتغيير في زمن ما مقارنة مع زمن أساس، الأمر الذي يعكس الأسعار في السوق المالية واتجاهها، ويقوم المؤشر على عينة من أسهم المنشآت التي يتم تداولها في السوق المالية، وغالباً ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها السوق، ومن أهم المؤشرات العالمية¹⁴:

- ♦ **Dow-Jones**: يحتوي هذا المؤشر على ثلاثين ورقة مالية تمثل 30% من بورصة نيويورك.
- ♦ **S&p500**: يحتوي على مئة ورقة مالية تمثل 80% من القيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة نيويورك.
- ♦ **FT-30**: يحتوي هذا المؤشر ثلاثين من الأوراق المالية الأكثر أهمية في بورصة لندن.
- ♦ **CAC40**: يتكون من 40 ورقة مالية للشركات الأكثر أهمية في بورصة باريس.
- ♦ **DAX**: تحوي على 30 ورقة مالية تمثل 70% من بورصة ألمانيا.
- ♦ **Nikkei**: يحتوي على 225 ورقة مالية تمثل حوالي 70% من رسملة بورصة طوكيو.
- ♦ **MSCI**: مؤشرات مورغن ستانلي للأسواق الناشئة.
- ♦ **AMF-COM**: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.

3. كفاءة السوق المالية:

وفقاً لمفهوم الكفاءة، يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جدية ترد إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة للسهم، وتتجه أسعار الأسهم هبوطاً أو صعوداً تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت إيجابية أو لا، وفي سوق تمتاز بالكفاءة، يعكس سعر السهم الشركة المعلومات المتاحة عنها، سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية أو معلومات تتعلق بأنشطتها تبثها وسائل الإعلام، أو تتعلق بالسجل التاريخي لسعر سهم أو غيرها من تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة لأداء المؤسسة، والذي يتضمن مستويات العوائد الفعلية، ورسملة الأرباح ورقم الأعمال وغيرها. ولكي تتحقق كفاءة السوق لابد من توافر الشروط التالية¹⁵:

- ♦ أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف.
- ♦ عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات والضرائب...
- ♦ للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريد من الأسهم دون شروط وبسهولة ويسر.
- ♦ وجود عدد كبير من المستثمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم.
- ♦ اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها.

خامسا: خصائص أسواق الأسهم العربية¹⁶:

تم في هذا العدد تسليط الضوء على أهم السمات التي تميز الأسواق العربية عن الأسواق المتطورة بهدف تحديد أوجه القصور ومواضع ضعف هذه الأسواق، فيما يلي استعراض لهم خصائص أسواق الاسهم العربية :

1. تتسم الأسواق العربية بضيق النطاق المتمثل في انحصار الاوراق المالية المتداولة في الأسهم العادية فقط، دون وجود لأوراق مالية أخرى في عمليات التداول، هذا بجانب انخفاض عدد الشركات المدرجة في الاسواق و ارتفاع نصيب القطاع العام في ملكية الشركات العامة المدرجة للتداول فيها ، هذا بجانب ضآلة دور المستثمر المؤسسي في الأنشطة الاستثمارية، الذي لا يتجاوز 30 % في اسواق الاسهم العربية مقارنة بنسبة 75 % في الأسواق المتطورة، كل ذلك من شأنه أن يسهم في انخفاض العرض من الاوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق .

2. ارتفاع درجة تركيز التداول:

تتسم أسواق الأسهم العربية أيضا بقلّة الأسهم العربية أيضا بقلّة الأسهم النشطين، حيث نجد قليلا من الأسهم المدرجة يحظى بإقبال المستثمرين عليها، بينما ينخفض الطلب على بقية الأسهم، ومن أهم أسباب ارتفاع درجة تركيز التداول في الأسواق العربية ضيق نطاق الاقتصاديات العربية المتمثل في هيمنة قطاعات محدودة جدا على نشاط الاقتصاد الكلي، هذا بجانب طبيعة سلوك المستثمر في هذه الأسواق، الذي تحكمه في الغالب سياسة القطيع و الانجراف وراء الشائعات و المعلومات الغير صحيحة .

3. تقلبات الأسعار الشديدة :

ترجع اهم أسباب التذبذبات المفاجئة و الغير مبررة التي تتسم بها الأسواق العربية إلى ضآلة الدور الذي يلعبه المستثمر المؤسسي في أنشطة هذه الأسواق، وعدم ارتباط أسعار الأسهم بالمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي و ازدياد التكامل المشترك للأسواق العربية مع الأسواق العالمية والإقليمية، الأمر الذي يزيد من حساسية هذه الاسواق للمستجدات الاقليمية و العالمية معا .

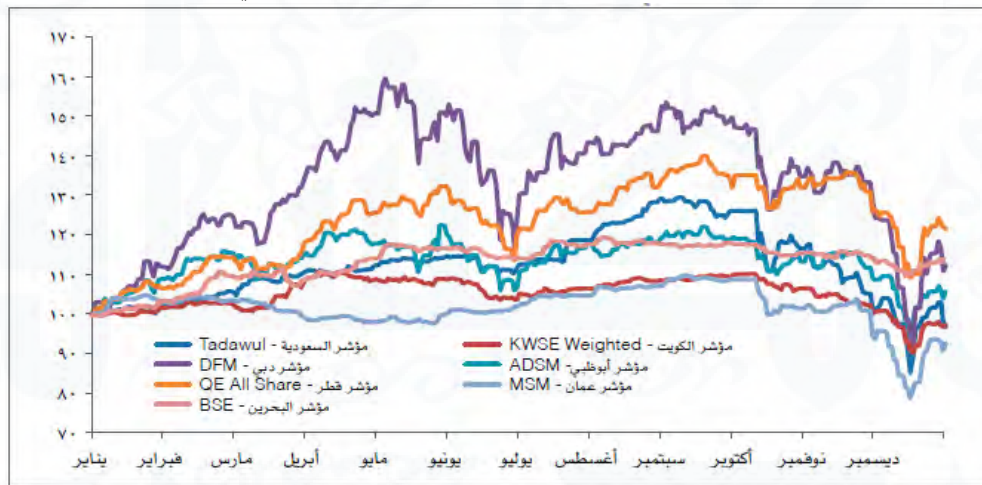
سادسا: انعكاسات انهيار أسعار النفط على أداء الأسواق الخليجية:

1. نظرة عامة لانعكاسات انهيار النفط على أداء الأسواق الخليجية :

اتصف أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في بداية عام 2014 بنشاط قوي في معظم الأسواق ،ولقد أفضت دعائم الاقتصاد الكلي القوية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومدعومة بالسياسات الاقتصادية التوسعية و ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من عام 2014، إلى زيادة الإنفاق العام في أنحاء المنطقة . وعلى الرغم من التطورات الجيو سياسية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، إلا أن الأسس القوية لأسواق مجلس التعاون الخليجي قد قللت من الأثر السلبي لتلك التطورات كما يوضحه الشكل رقم 02. لهذا فقد تميز النصف الأول من العام بعوائد قوية في معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة سوقي دبي و أبو ظبي والسوق القطري،

ويعزي هذا النشاط إلى عدة عووامل منها انتعاش سوق العقارات والمشاريع الانشائية الكبرى في دبي وذلك من أجل الاستعداد لاستضافة المعرض العالمي (إكسبو 2020)، إضافة إلى حماس المستثمرين في أبو ظبي و المستمد من قوة الإقتصاد في أبو ظبي وخطط الإنفاق متوسط الأجل، بينما استمرت الحكومة القطرية في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية مما يساهم في تعزيز أداء سوق الأسهم¹⁷. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت الأسواق الخليجية تراجعاً حاداً خلال الربع الرابع من العام، حيث تسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وضعف فعالية سياسات الاقتصاد الكلي في أوروبا والصين في تعثر الأسواق في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي و ومحو معظم عوائدها لهذا العام.

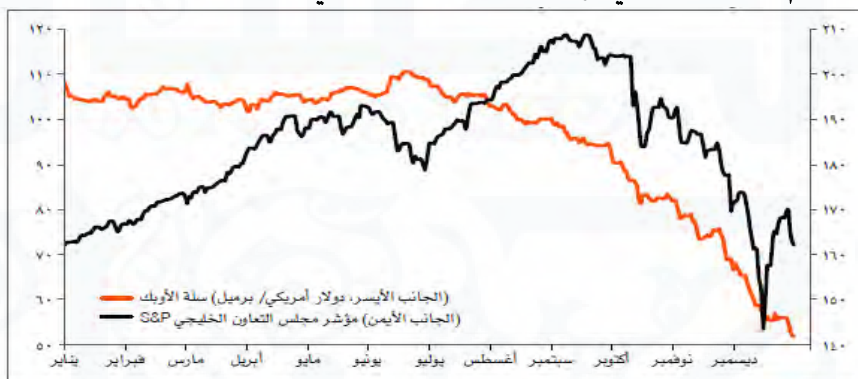
الشكل رقم 14: مؤشرات أداء دول مجلس التعاون الخليجي 4102



المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، التقرير السنوي والحسابات القومية 2014، ص 30.

يوضح الشكل رقم 03) مدى الارتباط بأداء النسبي لمؤشر مجلس التعاون الخليجي S&P مقابل أسعار النفط، حيث أن الانخفاض الحاد و المستمر في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، قد ساهم في التأثير على اتجاه أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وكما يتضح من انخفاض المؤشر المركب S&P) خلال الشهور الستة الأخيرة من عام 2014.

الشكل رقم 10: الأداء النسبي لمؤشر مجلس التعاون الخليجي S&P مقابل أسعار النفط 4102



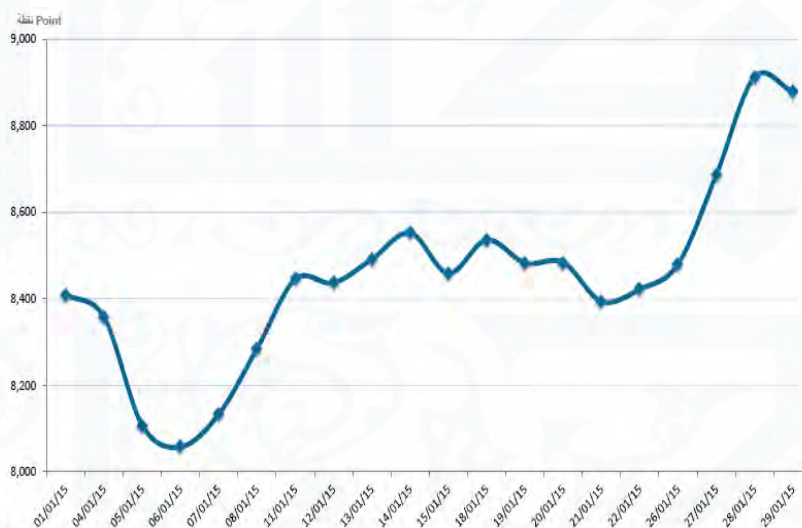
المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2. نظرة تفصيلية لانعكاسات إنهيار النفط على أداء الأسواق الخليجية .

1.1. السوق المالية السعودية (تداول) – جانفي 2015 .

في نهاية شهر جانفي 2015 أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية عند مستوى 878.54 , 8 مرتفعا 545.24 نقطة 6.54 % مقارنة بالشهر السابق . بلغت القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة لشهر جانفي 2015 43.33 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض بلغت نسبته 19.98 % عن الشهر السابق . وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة لشهر جانفي 2015 ، 6.74 مليار سهم مقابل 7.74 مليار سهم تم تداولها خلال الشهر السابق ، وذلك بانخفاض بلغت نسبته 12.87 % ، أما إجمالي عدد الصفقات المنعقدة خلال شهر جانفي 2015 ، فقد بلغ 3.07 مليون صفقة مقابل 3.82 مليون صفقة تم تنفيذها خلال شهر ديسمبر ، وذلك بانخفاض بلغت نسبته 19.80 % . والشكل التالي يوضح مؤشر تداول لأسهم جميع الشركات خلال شهر جانفي 2015 .

الشكل رقم 12 : مؤشر تداول لأسهم جميع الشركات خلال شهر جانفي 4102.

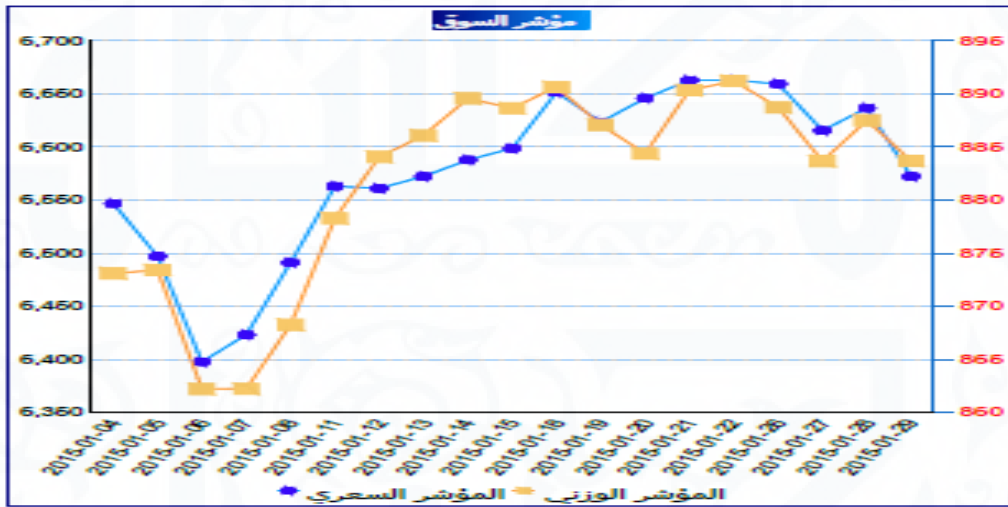


المصدر : السوق المالية السعودية (تداول) ، التقرير الإحصائي الشهري جانفي 2015 ، <http://www.tadawul.com.sa> .

2.2. سوق الكويت للأوراق المالية – جانفي 2015:

بلغ مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية في نهاية يوم الخميس الموافق لـ 2015/01/29 6,572.26 نقطة مسجلا بذلك ارتفاعا وقدره 36.54 نقطة عن الاقفال المسجل بتاريخ 2015/01/01 . كما شهدت حركة التداول خلال شهر جانفي انخفاضا في حجم التداول حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة 5,769,968,575 سهما بانخفاض قدره 05 % بقيمة إجمالية 511,031,319 دينار كويتي بانخفاض قدره 27 % موزعة على 131,279 صفقة بانخفاض قدره 23.13 % مقارنة بالفترة السابقة له .

الشكل 12: مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر جانفي 4102

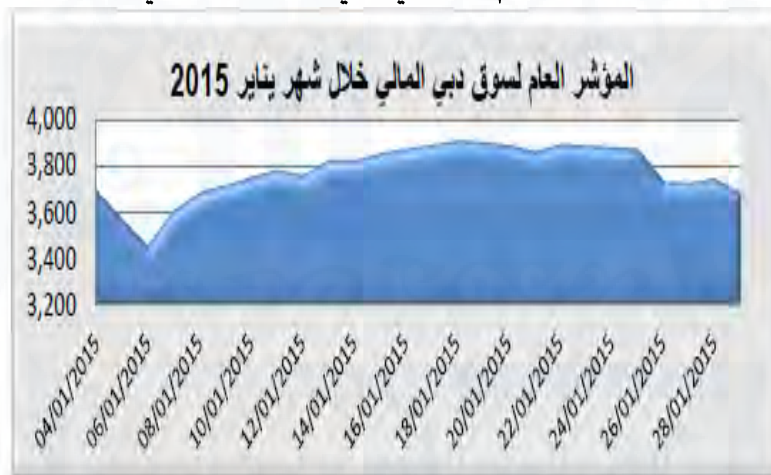


المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية، تقرير شهر جانفي 2015، إدارة التداول / <http://www.kuwaitse.com>

3.2. سوق سوق دبي المالي DFM □ جانفي 2015:

سجل مؤشر سوق دبي المالي في نهاية شهر يناير من هذا العام انخفاضا بلغت نسبته 2.6 % ليبلغ 3674.4 نقطة مقابل 3774 نقطة في نهاية شهر ديسمبر 2014. وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد ارتفعت في نهاية هذا الشهر بنسبة 1.8 % لتبلغ نحو 328.3 مليار درهم مقارنة مع 322.6 مليار درهم في نهاية ديسمبر. وبالنسبة لأحجام التداول فقد انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 34.1 % لتبلغ حوالي 15.3 مليار درهم مقارنة مع 23.2 مليار درهم سجلت خلال شهر ديسمبر الماضي، وانخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 28.2 % ليبلغ 8.9 مليار سهم خلال هذا الشهر مقابل 12.3 مليار سهم تم تداولها خلال شهر ديسمبر، وانخفض عدد الصفقات المنفذة بنسبة 24.2 % ليبلغ نحو 159.2 ألف صفقة مقابل 210.2 ألف صفقة نفذت خلال الشهر الماضي.

الشكل 10: المؤشر العام لسوق دبي المالي، خلال شهر جانفي 4102

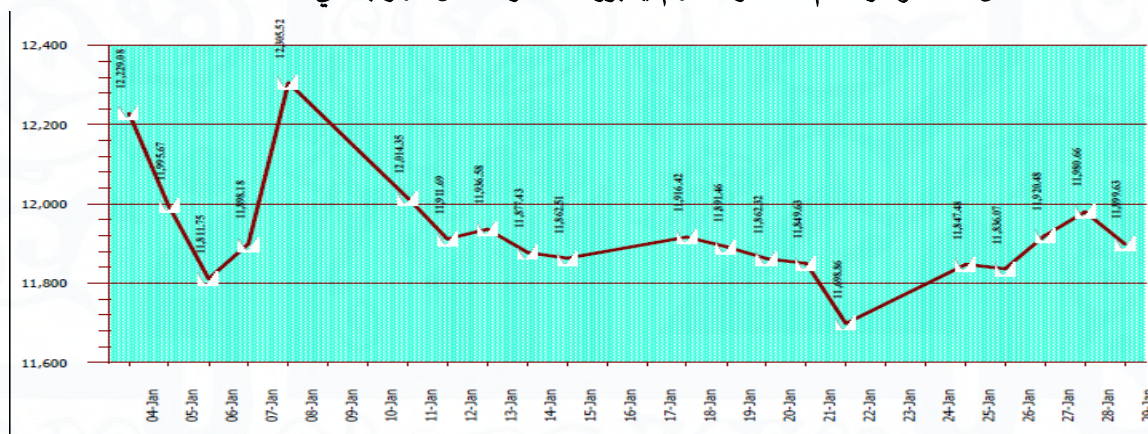


المصدر: سوق دبي المالي، النشرة الشهرية جانفي 2015، <http://www.dfm.ae/Default.aspx>

4.2. سوق سوق لبورصة قطر □ جانفي 2015:

سجل مؤشر بورصة قطر خلال شهر جانفي 2015 مقارنة بشهر ديسمبر 2014 انخفاضا بلغ 386.15 نقطة، أو ما نسبته 3.14 % ليغلق في نهاية الشهر عند 11,899.63 نقطة. بالنسبة لحركة التداول، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم خلال شهر جانفي 2015 بنسبة 38.94 % لتصل إلى 10,167,322,308,96 ريال قطريا خلال شهر ديسمبر 2014، كما انخفضت عدد الأسهم المتداولة بنسبة 43.34 % ليصل إلى 207,915,374، و انخفض عدد العقود المنفذة بنسبة 27.19 % ليصل إلى 126.765 عقدا، مقابل 174.101 عقداً .

الشكل 10: المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة قطر، خلال شهر جانفي 4102



المصدر: بورصة قطر ، النشرة الشهرية لبورصة قطر جانفي 2015 ، إدارة عمليات السوق و المراقبة . <http://www.qe.com.qa>

5.2. سوق مسقط للأوراق المالية □ جانفي 2015:

سجل مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (MSM30) خلال شهر جانفي 2015 مقارنة بشهر ديسمبر ارتفاعا بلغ 215.24 نقطة، أي ما نسبته 3.39 % ليغلق في نهاية الشهر عند 6,558.46 نقطة . كما انخفضت قيمة الأوراق المالية المتداولة بنسبة 46.92 % لتصل على 105.24 مليون ريال مقابل 198.27 مليون ريال خلال شهر السابق. وقد بلغ المعدل اليومي لقيمة التداول 5.54 مليون ريال مقارنة مع 8.62 مليون ريال خلال الشهر السابق ، وانخفضت عدد الأوراق المالية المتداولة بنسبة 30.76 % لتصل إلى 392.18 مليون ورقة مالية مقابل 566.42 مليون ورقة مالية خلال الشهر السابق . وانخفضت عدد الصفقات بنسبة 23.74 % لتصل إلى 28.736 صفقة مقابل 37.683 صفقة خلال الشهر الماضي .

الشكل 10: حركة مؤشر سوق مسقط 01، خلال شهر جانفي 4102

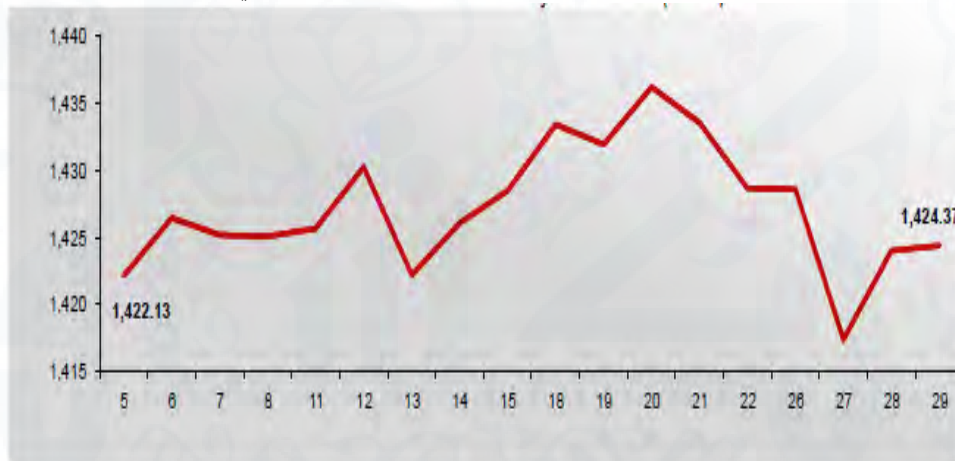


المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية، النشرة الشهرية جانفي 2015، شركة مسقط للمقاصة والايدياع .
<https://www.msm.gov.om>

6.2. سوق بورصة البحرين للأوراق المالية □ جانفي 2015:

أقفل مؤشر البحرين العام بنهاية شهر جانفي عند مستوى 1,424.37 نقطة، مسجلا انخفاضا بنسبة 0.15% مقارنة بالشهر السابق، أما القيمة السوقية فقد ارتفعت مقارنة بالشهر السابق بنسبة 0.03% لتصل إلى 8.33 مليار دينار بحريني . اما قيمت الاسهم فقد انخفضت بنسبة 57.14% لتصل إلى 3.53 مليون دولار، وقد انخفضت كمية الأسهم بنسبة 54.34% لتصل إلى 14.28 مليون سهم، أما عدد الصفقات فقد انخفضت بنسبة 41.05% ليصل إلى 626 صفقة .

الشكل 10: أداء بورصة البحرين للأوراق المالية □ جانفي 4102



المصدر: بورصة البحرين للأوراق المالية، نشرة التداول الشهرية جانفي 2015. <http://www.bahrainbourse.net> .

الخلاصة:

شهد عام 2014 عدداً من الأحداث الديناميكية التي أثرت على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ونجم عنها تراجع في النمو إضافة إلى تأثر الأسواق المالية بحالة من القلق وعدم اليقين، ولعل أبرز هذه الأحداث هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث انخفض سعر برميل خام الأوبك من 107.9 دولار أمريكي للبرميل شهر جوان 2014 ليصل إلى 44.4 دولار أمريكي للبرميل شهر جانفي 2015 منخفضة عن 50 % عن ذروتها في منتصف شهر جوان 2014 للمرة الأولى منذ ماي 2009، شدة الهبوط في أسعار النفط لم يسبب لها مثيل تقريباً، إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008، وترجع أسباب انهيار أسعار النفط إلى حدث زيادة في إنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسية منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها في السوق، و تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب ببطء النمو الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى الصراعات و الاضرابات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، والاجتماع حول الملف النووي الذي أسفر عنه رفع العقوبات على إيران، ولقد شهدت الأسواق الخليجية تراجعاً حاداً خلال الربع الرابع من العام، على الرغم من ضعف ارتباط أداء مؤشر مجلس التعاون الخليجي المركب و أسعار النفط خلال النصف الاول من العام وكما كان عليه الوضع خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الانخفاض الحاد و المستمر في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، قد ساهم في التأثير على اتجاه أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي .

ويعود تأثير تراجع أسعار النفط في أسواق الأسهم الخليجية، إلى الانفعالية وناتج عن «صدمة» تأثير معنوي وسيكولوجي أكثر من أن يكون تأثيراً فعلياً أو مباشراً، وحالة خوف سادت أوساط المستثمرين أن عمليات المضاربة، أي قرارات شراء أي أصول مالية وبيعها -أسهم، سندات أو أوراق مالية أخرى، من المستثمرين الماليين، غالباً ما ترتبط بعنصر التوقعات حول أوضاع السوق المستقبلية وتغيراته، إن التغيرات الحادة التي حصلت في أسعار النفط، هي مرآة لعامل التوقعات لدى المستثمرين الماليين في السوق العلمية الذين أصابهم الهلع، بعد قرار عدم تخفيض الإنتاج اليومي، ودفع بهم إلى بيع أصولهم المالية ذات العلاقة بالنفط. تأثير انخفاض النفط.

المراجع والاحالات:

1. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير، الجزائر : جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 73 .
2. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الشلف، 2008-2009، ص 93
3. جاسم السعدون، الأزمة المالية العالمية و النفط توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة و تأثيرها في النفط، ورقة بحث مقدمة إلى منتدى التنمية، بعنوان: **الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص: 107.
4. قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص104.
5. أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 17 .
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء**، مارس 2015 .
7. البنك الدولي، انخفاض أسعار النفط، منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، **الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، العدد الربع، جانفي 2015.
8. خالد بن راشد، **تحديات انهيار أسعار النفط والتتبع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أوت 2015 .
9. ليلي منقي وآخرون، الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران ، **البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، العدد : 05، جويلية، 2015 .
10. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينة في دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد: 41، 2008، ص54.
11. مجموعة ساميا المالية، **الخرائط الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي**: تحديث، المملكة العربية السعودية، جانفي 2015 .
12. صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**، ماي 2015 .
13. بوكساني رشيد، **معوقات اسواق الاوراق المالية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006/2005، ص44 .
14. بن عمر بن حاسين، **فعالية الاسواق المالية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، الجزائر : جامعة تلمسان، 2013/2012، ص: 64.
15. حسان خضر، تحليل الأسواق المالية، الكويت : المعهد العربي للتخطيط، **سلسلة جسر التنمية**، العدد 27، 2004، ص : 09.
16. ابراهيم أونور، خصائص أسواق الأسهم العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **سلسلة جسر التنمية**، العدد الثامنون، فبراير 2009، السنة الثامنة .
17. مؤسسة الخليج للإستثمار، التقرير السنوي والحسابات الختامية، 2014، الكويت، ص : 22 .

اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر

دراسة قياسية للفترة 3124-3122

أ. جمال قدام

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف / الجزائر
Keddams_djamel2002@yahoo.fr

أ.د. محمد زيدان

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف / الجزائر
mohamedzidane@yahoo.fr

The choice of the capital structure of listed companies on the stock exchange of Algiers: econometric study of the period 2011-2013

Mohamed ZIDDAN & Djamel KEDDAM

University of Hassiba Benbouali, Chlef – Algeria

Received: 27 Apr 2014

Accepted: 02 Dec 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

يتأثر اختيار الهيكل المالي المثالي الذي يسمح بتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتخفيض تكلفة التمويل بالعديد من المتغيرات المتعلقة بالخصائص المالية للمؤسسة حسب ما تفترضه نظرية العلاقة التوازنية TOT، في حين تفترض نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل POT أنها ترجع للعجز التمويلي. من خلال عينة مكونة من المؤسسات الأربعة المسجلة في بورصة الجزائر ولفترة ثلاث سنوات (3122 إلى 3124) توصلت الدراسة إلى أن السياسة التمويلية لهذه المؤسسات تتأثر بالاستثمارات حيث تركز عليها من أجل الحصول على القروض، كما يفسر العجز التمويلي الزيادة التي تحدث في نسبة الديون المالية. كما توصلت الدراسة إلى أن الجمع بين النظريتين (TOT و POT) يسمح بتفسير أكثر جودة للهيكل المالي للمؤسسات العينة.

الكلمات المفتاحية: نسبة الاقتراض، هيكل مالي، محددات الهيكل التمويلي، نظرية العلاقة التوازنية، نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل.

رموز JEL: G32 .C01

Abstract :

Choosing the ideal capital structure, which allows maximizing the company's market value and reducing the financing cost, is influenced by a set of factors related to the company's financial characteristics as assumed by the Trade Off Theory (TOT), while the Pecking Order Theory (POT) assumes that it is due to the financing deficit. Through a sample of four companies listed on the stock exchange in Algeria for a period of three years (2011 to 2013), the study shows that the financing policy of these companies is influenced by investments where it is rely on these investments in order to get loans, as financing deficit explains the increase occurring in the financial debt ratio. The study also shows that the combination between the two theories (TOT, POT) allows more effective quality interpretation of the capital structure of the sample.

Keywords : debt ratio, capital structure, determinants of the capital structure, Trade Off Theory, Pecking Order Theory.

(JEL) Classification: C01 .G32

تمهيد:

تتوزع مصادر التمويل يتيح للمؤسسة الاختيار بين مجموعة من البدائل التمويلية ويعتبر الاقتراض من أهم هذه البدائل، فالوفرات الضريبية التي يمنحها تجعل منه المصدر الأقل تكلفة لذلك يفضل على باقي مصادر التمويل. غير أن الاعتماد المتزايد عليه من شأنه أن يرفع من مخاطره (تكاليفه) إلى أن تتساوى مع المزايا الضريبية التي يحققها، عند هذه النقطة نكون أمام المستوى الأمثل للاقتراض والذي يعتبر القرار المثالي للتمويل.

ورغم أن محاولات تفسير اختيار الهيكل التمويلي أسال الكثير من الحبر منذ محاولات (Modigliani 2:69, Miller, &) إلا أنه لا توجد حتى الآن نظرية توافقية حول هذا الموضوع، مما دفع (Brealey & Myers, 2:92) إلى صياغة قائمة بعشر أسئلة ليس لها حل في مالية المؤسسة، من بينها السؤال السابع والذي جاء: "كيف يمكن تفسير هيكل تمويل المؤسسات؟".

ويرى كل من (Trahan & Gitman, 1995) أن النظريات المالية الخاصة بالاقتراض لم تكن تتوافق مع الواقع في معظم الحالات، ولا يوجد حتى الآن توافق ما بين المنظرين الماليين حول العوامل المحددة لاختيار المؤسسات لهيكلها المالي. وهو ما توصل إليه (Charreaux, 1997) والذي أكد التباعد الكبير ما بين النظرية والتطبيقات المالية.

بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي المحددات الأكثر تأثيرا على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل، إلى التساؤلات الفرعية التالية:

♦ ما هي أهم النظريات المفسرة لصياغة الهيكل المالي للمؤسسة؟

♦ ما هي المحددات المؤثرة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نتبنى الفرضيات التالية:

- ♦ يوجد تأثير إيجابي لمردودية المؤسسة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي؛
- ♦ يوجد تأثير إيجابي للضمانات على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي؛
- ♦ يوجد تأثير سلبي للمخاطر العملية على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي؛
- ♦ يوجد تأثير سلبي للوفرات للضريبة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي؛
- ♦ يوجد تأثير إيجابي للسيولة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي؛
- ♦ يوجد تأثير إيجابي للعجز التمويلي على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

توفر الأدبيات الكلاسيكية نظريتين متنافستين وهما نظرية العلاقة التوازنية (Trade Off Theory-TOT)

ونظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل (Pecking Order Theory-POT) وتعتبران المرجعان الأساسيان لتفسير

قرارات التمويل، ويهدف هذا المقال إلى اختبار قدرة هذين النظريتين على تفسير القرارات التمويلية للمؤسسات الجزائرية، من أجل فهم الأسس والمحددات التي تتخذ على أساسها هذه الأخيرة قراراتها التمويلية.

أولاً: نظريات الهيكل المالي

1. نظرية العلاقة التوازنية (Trade Off Theory-TOT)

من خلال المقال الذي نشر سنة 2:69 درس كل من (Modigliani & Miller, 2:69) صياغة الهيكل المالي في ظل فروض السوق الكامل أي عدم وجود ضرائب وتكلفة للإفلاس ولا تكلفة للمعاملات، وأسس الباحثان هذا المدخل على مجموعة من الافتراضات الخاصة، فبالإضافة إلى افتراضات السوق الكامل يفترض الباحثان أنه يمكن تقسيم المؤسسات إلى مجموعات متجانسة من المخاطر وسوف تعتبر المؤسسة منتمية لنفس درجة المخاطر إذا كان لإيراداتها المتوقعة نفس صفات الخطر. وعليه فإن المؤسسات التي تعمل في نفس الصناعة تكون طبقة متجانسة تواجه نفس المخاطر.¹ كما يفترض أن سعر الفائدة على كافة القروض ثابت وموحد وهو أمر ينسجم مع عالم التأكد.

وفي ظل الاقتراح الأول الذي قدمه كل من (Modigliani & Miller, 2:69) فإن القيمة السوقية للمؤسسة مستقلة تماماً عن هيكل رأسمالها² وبعبارة أكثر دقة فإن: «القيمة السوقية لأي مؤسسة -مقتضة أو غير مقتضة - لا علاقة لها بالهيكل المالي، فقيمة المؤسسة تتحدد برسملة العائد المتوقع على أساس معدل رسملة (متوسط تكلفة الأموال) يتمثل في معدل العائد على الاستثمار للسهم العادي لمؤسسة من ذات فئة المخاطر ولكنها تعتمد فقط على أموال الملاك».³

ويخلص الباحثان إلى أن قيمة المؤسسة تتحدد بقيمة أصولها، بصرف النظر عن الكيفية التي تم بها تمويل تلك الأصول، فمهما كان خليط التمويل (أموال خاصة أو قروض) فلن يكون له تأثير على قيمة المؤسسة بمعنى أن هذه الأخيرة تبقى ثابتة. وكما شرح ذلك (Miller) عندما تقلد جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2:69 حيث قال:

« La taille d'une Pizza ne dépend pas de la façon dont on la coupe »

أما الاقتراح الثاني فينبثق من الاقتراح الأول ويشير إلى أن: "المعدل المتوقع أن يتولد عن السهم العادي لمؤسسة يتكون رأسمالها من قروض وأموال خاصة، يتمثل في معدل الرسملة الملائم للتدفق النقدي المتاح لملاك مؤسسة أخرى مماثلة، تنتمي لنفس فئة المخاطر ولكنها تعتمد بالكامل على الأموال خاصة في التمويل يضاف إلى ذلك مكافأة للتعويض عن المخاطر المالية للمؤسسة الناشئة عن وجود القروض في الهيكل المالي.⁴ وتقاس الأسهم العادية بالعلاقة التالية:⁵

$$Kc = K + (K - Kd) \cdot \frac{D}{S}$$

والنقطة الهامة في هذه النظرية هو أن تكلفة الأموال K تظل ثابتة لا تتغير ولا تتأثر بمكونات هيكل رأس المال وتساوي في نفس الوقت معدل العائد على أموال الملاك في مؤسسة مماثلة تنتمي لنفس شريحة الخطر ولا تعتمد على الاقتراض في هيكل رأسمالها.⁶

1.1. أثر وجود الضرائب على الهيكل المالي للمؤسسة:

تم تعديل النموذج الأول (Modigliani & Miller, 2:74) والذي اهتم بدراسة الهيكل المالي في ظل غياب الضرائب، حيث تم إدراج التأثير الضريبي في التحليل من خلال المقال الذي نشر سنة 2:74 وتوصل فيه الباحثان إلى أن استخدام القروض في ظل وجود ضرائب على الشركات يترك أثرا إيجابيا على القيمة السوقية للمؤسسة.⁷ إن افتراض وجود ضريبة على أرباح الشركات وهو واقع معظم الاقتصاديات في العالم سيسمح بتفضيل القروض كمصدر للتمويل لأن الفوائد المدفوعة للدائنين تطرح من الأرباح قبل الضريبة، على عكس التوزيعات التي لا تطرح من الأرباح قبل الضريبة فالمساهمون يحصلون على عوائدهم بعد تسديد الضريبة.⁸ وتسمح هذه الضرائب المفروضة على أرباح الشركات بتحقيق وفورات ضريبية تقدر قيمتها بقيمة الفوائد مضروبة في معدل الضريبة. وعليه في حالة خضوع المؤسسات لضريبة على الأرباح فإن القيمة السوقية للمؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من قروض والأموال الخاصة، تزيد عن القيمة السوقية لمؤسسة مثيلة يتكون هيكلها المالي من الأموال الخاصة فقط وذلك بمقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية لفوائد القروض.⁹ ويمكن التعبير عن النظرية الأولى بالمعادلة التالية:¹⁰

$$V = V^* + T.D$$

حيث:

V : القيمة السوقية لمؤسسة مقترضة.

V^* : قيمة مؤسسة غير مقترضة.

D : قيمة القرض.

T : معدل الضريبة.

أما القيمة $T.D$ (فتمثل القيمة الحالية للوفورات الضريبية، والتي تم حسابها بالمعادلة التالية:

$$VAFE = \frac{D \times Kd \times T}{Kd} = D.T$$

والملاحظ أن القيمة السوقية للمؤسسة سوف تزداد باستمرار مع زيادة الاقتراض في الهيكل التمويلي طالما كان معدل الضريبة على دخل المؤسسة موجبا. وإذا كان الأمر كذلك فإن الهيكل المالي المثالي هو ذلك الذي

تكون عنده نسبة الاقتراض أكبر ما يمكن أي نسبة 211% بشرط أن تحقق المؤسسة أرباح ولا تستفيد من إعفاءات ضريبية.

كما يرى (Modigliani & Miller, 1963) أن هناك علاقة إيجابية بين التكلفة الوسطية المرجحة للأموال ونسبة الرفع المالي، ويرى أيضا أن تكلفة الأموال الخاصة للمؤسسة المقترضة ينبغي أن تساوي تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة غير مقترضة مضافا إليها مكافأة عن المخاطر المالية تتحدد على أساس الفرق بين تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة غير مقترضة وتكلفة الاقتراض التي يفترض الباحثان أنها ثابتة لكافة المؤسسات، كما تتحدد على أساس معدل الضريبة على أرباح المؤسسة ونسبة الأموال المقترضة إلى الأموال الخاصة في الهيكل المالي للمؤسسة.¹¹

وتلخص هذه المعادلة أبعاد هذه النظرية:¹²

$$K = K^* + (K^* - Kd)(1 - T) \cdot \frac{D}{S}$$

حيث: K^* تمثل تكلفة الأموال لمؤسسة غير مقترضة

2.1. أثر وجود تكلفة الإفلاس على الهيكل المالي للمؤسسة:

تتفرد المؤسسات المقترضة بتحملها نوع من المخاطر تسمى بالمخاطر المالية، بسبب احتمالات فشلها في تسديد ما عليها من قروض أو فوائد القروض أو كليهما في تواريخ الاستحقاق. ويترتب على الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسات تحمل هذه الأخيرة لبعض التكاليف التي يطلق عليها تكاليف الإفلاس، جزء من تلك التكاليف مباشر وهي المصروفات الإدارية والقانونية بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن بيع الأصول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية. والجزء الآخر تكاليف غير مباشرة تتمثل في الخسائر أو الهبوط في الأرباح نتيجة لانخفاض كفاءة عمليات المؤسسة قبيل وقوع الإفلاس.¹³

لهذا يجب أن تأخذ تكاليف الإفلاس المباشرة والغير مباشرة في الحسبان، ويضيف (Brigham & al) أن مخاطر الإفلاس تزداد، وتزداد معها التكاليف المصاحبة لها كلما زادت نسبة الأموال المقترضة.¹⁴ ولكي يتجنب المقرضون مثل هذه المخاطر إذا ما وقعت فهم يقومون من البداية بنقل هذه التكاليف إلى الملاك تحسبا لوقوع الإفلاس ويأخذ ذلك شكل ارتفاع معدل العائد الذي يطلبونه للاستثمار في سندات الشركة أو ارتفاع معدل الفائدة على القروض التي يقدمونها للمؤسسة، ما يعني أن الانخفاض في القيمة السوقية للسندات قد يتم تغطيته كليا أو جزئيا من خلال المعدل المرتفع لسعر الفائدة.¹⁵

ومن هنا يدرك الدائنون جيدا أنهم عرضة لتحمل جزء من تكلفة الإفلاس إذ قد لا تكفي أموال التصفية لسداد مستحقاتهم بالكامل لذا فإنهم يقومون (المقرضون) بنقل تكاليف الإفلاس إلى الملاك تحسبا لوقوعه وبالطبع تزداد هذه التكاليف مع زيادة احتمال حدوث الإفلاس.¹⁶

إن قيام الدائنين بنقل تكلفة الإفلاس إلى الملاك يعني أنهم أصبحوا يتحملون وحدهم مخاطر الإفلاس لذلك يطالبون بمعدل أعلى على استثماراتهم لتعويضهم عنها. هذا يعني وجود علاقة غير مباشرة بين زيادة الاقتراض وبين العائد المطلوب من قبل الملاك، وهذا بحد ذاته ارتفاع في تكلفة الأموال المرجحة مما يؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة.

وعليه يترتب على زيادة نسبة الاقتراض إلى الأموال الخاصة أثرين متضادين على تكلفة الأموال؛ فزيادة نسبة الاقتراض يترتب عليه تخفيض تكلفة الأموال بسبب الزيادة في الوفرات الضريبية كما يترتب عليها - بعد نقطة معينة - ظهور مخاطر الإفلاس وما يصاحبها من تكاليف مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال، وبالطبع تتوقف تكلفة الأموال في النهاية على حجم كل من الوفرات الضريبية وتكلفة الإفلاس المترتبة على قرار الاقتراض.

أما فيما يخص قيمة المؤسسة فإنها في المرحلة الأولى ترتفع كنتيجة للزيادة في مستوى المديونية بما يحقق للمؤسسة وفورات ضريبية لكن مع زيادة مخاطر الإفلاس بسبب ارتفاع مستوى الرفع المالي إلى حد معين يترتب على ذلك إلغاء تكاليف الإفلاس للميزة الجبائية للديون. بعد ذلك إذا استمرت المؤسسة في زيادة نسبة الرفع المالي فستفوق تكاليف الإفلاس قيمة الوفرات الضريبية، وعليه فكلما زادت نسبة القروض كلما زادت تكلفة الإفلاس ويسبب ذلك استمرار الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة.¹⁷ وبالتالي تصبح القيمة السوقية للمؤسسة تعتمد في هيكلها المالي على القروض إلى جانب الأموال الخاصة مساوية للقيمة السوقية لمؤسسة مماثلة يتكون هيكلها المالي من الأموال الخاصة فقط مضاف إليها القيمة الحالية للوفرات الضريبية مطروحا منها القيمة الحالية لتكلفة الإفلاس.¹⁸

وهو ما توضحه المعادلة التالية:

$$V = V^* + VAFE - VACF$$

ونحصل على نسبة الاقتراض المثلى عندما تتساوى القيمة الحالية للوفرات الضريبية مع القيمة الحالية

لتكلفة الإفلاس.¹⁹

3.1. أثر تكلفة الوكالة على الهيكل المالي للمؤسسة:

قد ينص في عقد القرض على ضرورة الرجوع إلى المقرضين قبل اتخاذ الإدارة لبعض القرارات التي قد يكون لها تأثير على مصالحهم، مثل قرارات شراء أصول جديدة والقرارات الخاصة بإجراء توزيعات للأرباح، وقرارات رفع مرتبات المديرين وما شابه ذلك. وعادة ما ينص عقد القرض على إعطاء الحق للدائنين في المطالبة فوراً بقيمة القرض إذا ما تجاهلت الإدارة الشرط المنصوص عليه في عقد الاقتراض والذي يقضي بضرورة الرجوع إلى الدائنين قبل اتخاذ القرارات المشار إليها.²⁰

ويمكن تعريف تكلفة الوكالة بأنها التكاليف والمساوئ التي تنجر عن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الأشخاص الذين لا يسمح لهم القانون بمراقبة المؤسسة.²¹

وتشير كتابات الإدارة المالية إلى مصدرين أساسيين لتكلفة الوكالة؛ ينشأ المصدر الأول كنتيجة للتعارض بين مصالح حملة الأسهم العادية ومصالح المديرين. أما المصدر الثاني فينشأ نتيجة التعارض بين مصالح حملة الأسهم العادية ومصالح حملة السندات أو الدائنين.²²

وكما هو الحال بالنسبة لتكلفة الإفلاس فإن الدائنين عادة ما ينقلون تكلفة الوكالة إلى الملاك، وذلك برفع معدل الفائدة على الأموال التي يقرضونها، وهو أمر يضطر الملاك إلى رفع معدل العائد الذي يطلبونه على الاستثمار والنتيجة ارتفاع تكلفة الأموال وانخفاض القيمة السوقية للمؤسسة بالتبعية.

ويعد تصرف الدائنين على هذا النحو مقبول على أساس أن الإدارة تسعى في المقام الأول لخدمة مصالح الملاك وليس مصلحة الدائنين. ففي نظرية المؤسسة التي قدمها (Jensen & Meckling, 2:87) يتوقع أن يؤدي الاقتراض إلى تشجيع الإدارة على اتخاذ قرارات استثمارية تتطوي على قدر كبير من المخاطر مما قد يكون له أثر إيجابي على ثروة الملاك، وأثر عكسي على ثروة الدائنين الحاليين. فإذا ما قامت الإدارة بالتخطيط لتنفيذ اقتراحات استثمارية تتطوي على مخاطر تفوق مخاطر الاستثمارات القائمة، ثم حاولت تمويل ذلك الاقتراح من خلال إصدار سندات فإن محاولتها قد تبوء بالفشل ما لم تحمل تلك السندات معدلات فائدة أعلى من سابقتها. وإذا ما تحقق ذلك يصبح من المتوقع هبوط القيمة السوقية للسندات القائمة مما يلحق الضرر بالدائنين القدامى.²³

وإذا تم تنفيذ الاقتراح المذكور وأسفر عن أرباح غير عادية فإن المستفيد الوحيد هم الملاك طالما أن نصيب الدائنين محدد سلفاً بنسبة الفوائد. أما إذا فشل تنفيذ الاقتراح وأدى ذلك إلى تصفية المؤسسة فإن جانب من الخسائر الناجمة عن ذلك قد يتكبده الدائنون الجدد والقدامى على حد سواء. غير أن شرط التعاقد الذي يعطى للدائنين الحق في وضع قيود على قرارات الإدارة لن تقتصر تكلفته (تكلفة الوكالة) على المصروفات الإدارية والقانونية، بل تمتد لتشمل التكلفة الناجمة عن انخفاض الكفاءة في إدارة عمليات المؤسسة بسبب تلك القيود.

إن ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على النسبة المثلى للاقتراض التي في ظلها تعظم القيمة السوقية للمؤسسة. وبالتالي تصبح القيمة السوقية لمؤسسة مقترضة مساوية للقيمة السوقية لمؤسسة غير مقترضة مضاف إليها القيمة الحالية للوفرات الضريبية وتطرح منها القيمة الحالية لتكلفة الإفلاس والوكالة. وهذا ما توضحه المعادلة التالية:

$$V = V^* + VAFE - VACF - VACA$$

حيث VACA: تمثل القيمة الحالية لتكلفة الوكالة.

وكما هو الحال بشأن تكلفة الإفلاس تنخفض قيمة المؤسسة بمقدار القيمة الحالية لتكلفة الوكالة، وتصل القيمة السوقية للمؤسسة إلى أقصى قيمة لها عندما تتعادل كل من القيمة الحالية للوفرات الضريبية مع القيمة الحالية لكل من تكلفة الإفلاس والوكالة.

ويضيف (Brigham & Gapenski) أنه وإن كانت نظرية العلاقة التوازنية لا تزودنا بتحديد كمي للهيكل المالي المثالي، إلا أنها تزودنا بثلاث مؤشرات تضمن سلامة اتخاذ القرار بشأن الهيكل المالي. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

♦ المؤسسة التي تتعرض لمستوى عالا من مخاطر الأعمال ينبغي أن تنخفض فيها نسبة الأموال المقترضة. فالتقلب الكبير في العائد يحمل في طياته احتمال أكبر لتعرض المقترض لمخاطر الإفلاس. لهذا يجب أن تتوقف هذه المؤسسة عن الاقتراض قبل أن تصل إلى النقطة التي تتعادل فيها قيمة الوفرات الضريبية مع تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة؛

♦ المؤسسات التي تستخدم أصولا ملموسة في عملياتها وتلك التي تميل إلى استخدام تركيبات إنتاجية نمطية يمكنها التوسع في الاقتراض بدرجة أكبر مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على أصول غير ملموسة كشهرة المحل أو تعتمد على تركيبات إنتاجية أقل. يعود هذا إلى أن إفلاس المؤسسات من النوع الثاني عادة ما ينتهي بحصيلة ضئيلة من أموال التصفية، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة الإفلاس والوكالة وبالمقابل تخفيض نسبة الاقتراض المثالية؛

♦ المؤسسات التي تتمتع بمستوى عال من الربحية وتخضع بالتالي لشريحة ضريبية مرتفعة، يكون من صالحها التوسع في الاقتراض مقارنة بمؤسسة مماثلة تخضع لشريحة ضريبية منخفضة. أما السبب فيرجع إلى أن الخضوع لشريحة ضريبية مرتفعة يعني ارتفاع حجم الوفرات الضريبية، وهو ما يكفي لتغطية مستوى عالا من تكلفة الإفلاس والوكالة.

2. نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل (Pecking Order Theory-POT)

أجرى (Donaldson, 2:72) دراسة ميدانية حول الكيفية التي ترتب على أساسها المؤسسات مصادر تمويلها، وخرج بنظرية لترتيب أفضلية مصادر التمويل من وجهة نظر المؤسسات أسماها "Pecking Order Theory" طورت بعدها من طرف (Myers & Majluf, 1984; 1984 Myers). فيما أن لكل مصدر تمويل مزاياه وسلبياته فإن هذا يسمح للمؤسسة بالمفاضلة في اختيار مصدر التمويل المناسب، هذه المفاضلة تؤكد على أن المؤسسات تتبع سلمية في اختيار مصادر تمويلها. وتتلخص أبعاد هذه النظرية في النقاط التالية:

- ♦ تفضل المؤسسات الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي المتمثلة في التمويل الذاتي؛
- ♦ تضع المؤسسات نسب مستهدفة للتوزيعات بناء على توقعاتها بشأن الفرص الاستثمارية المتاحة وتوقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية؛
- ♦ تتبع المؤسسات سياسة ثابتة بشأن التوزيعات بمعنى أنها تتجنب أي تغييرات مفاجئة، خاصة تلك التي تتطوي على التخفيض في قيمة التوزيعات. وإذا ما أخذنا في الحسبان احتمال حدوث تقلب في الأرباح وفي الفرص الاستثمارية المتاحة فإن ثبات سياسة التوزيعات يعني أن الأرباح المحتجزة إضافة إلى مخصصات الإهلاك قد تزيد أو تقل عن الاحتياجات الاستثمارية. وفي حالة وجود فائض يمكن أن يوجه لسداد جزء من ديون المؤسسة، أو يوجه للاستثمار في أوراق مالية سهلة التسويق. أما في حالة حدوث عجز في حجم الموارد اللازمة لتمويل استثمارات يصعب تأجيلها، حينئذ تتجه المؤسسات لاستخدام جزء من الرصيد النقدي المتاح (أموال الخزينة) أو تتصرف بالبيع في جزء من الأوراق المالية سهلة التسويق؛
- ♦ إذا لم تكفي الموارد الذاتية إضافة إلى حصيلة بيع الأوراق المالية التي يمكن توفيرها لمواجهة الاحتياجات المالية حينئذ تتجه المؤسسة أولاً نحو الاقتراض بإصدار سندات أو الاقتراض من المؤسسات النقدية. يأتي بعد ذلك إمكانية إصدار أوراق مالية هجينة، ثم في النهاية يأتي دور إصدار أسهم عادية.

ونلاحظ أن المؤسسات تتبع سلمية في التمويل تتطابق مع سلمية المخاطر، حيث تعتمد على الأرباح المحتجزة وهي الأقل مخاطر بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى، تأتي بعد ذلك القروض المضمونة وبعدها القروض الغير مضمونة وإذا لم تحصل المؤسسة على ما يلزمها من تمويل فإنها تلجأ إلى الأوراق المالية الهجينة وهي أكثر مخاطر من القروض وأقل من الأسهم العادية، وتأتي هذه الأخيرة في المرتبة الأخيرة من حيث أفضلية التمويل نظرا لارتفاع مخاطرها.²⁴

بالإضافة إلى هذا يرجع الترتيب السلمي في مصادر التمويل إلى أن المؤسسة تحاول تخفيض مجهوداتها في الحصول على التمويل لهذا جاء التمويل الذاتي في المرتبة الأولى، كذلك رغبة المؤسسة في تخفيض تكاليف

الوساطة والعمليات لهذا جاءت عملية إصدار الأسهم العادية في المرتبة الأخيرة والتي عادة ما تكون لديها تكاليف عمليات كبيرة.²⁵

كما يمكن الخروج بنتيجة أساسية أخرى من خلال هذه النظرية وهي أن إصدار المؤسسات للأوراق المالية، يفسر كإشارة للسوق المالي حول الحالة المالية للمؤسسة لذلك فعملية إصدار أسهم عادية جديدة يفسر على أن قيمة هذه الأسهم مغالا فيها، والمؤسسة تسعى إلى استغلال المستثمرين المحتملين لخدمة المالك القدامى هذا في ظل عدم تماثل المعلومات يعتبر إشارة سلبية للسوق المالي. على عكس إصدار السندات الذي يعطي صورة على أن المؤسسة قادرة على تسديد الأعباء المالية الإضافية الناتجة عن الاقتراض مما يعطي إشارة جيدة للسوق المالي حول الصحة المالية للمؤسسة وهذا ما يفسر الترتيب السلمي في التمويل.²⁶

3. نظرية الإشارات المالية (La théorie des signaux)

ترتكز هذه النظرية على مفهوم عدم تماثل المعلومات وينشأ هذا الأخير عن نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى أن نفس المعلومات لا يتم تقاسمها بين الجميع ذلك أن إدارة المؤسسة تمتلك معلومات لا يمتلكها المستثمرون. والنقطة الثانية أنه حتى وإن تم اقتسام المعلومات بين الجميع فإن نفس المعلومات لا يتم تفسيرها بنفس الطريقة بين جميع الأطراف. إذن فمن غير المعقول أن نظن أن المعلومات الموجودة لدى الإدارة موجودة لدى المستثمرين بمعنى أنها متماثلة كما جاء في مفهوم السوق الكامل ولكن العكس تماما فعدم تماثل المعلومات هي القاعدة العامة.

وعليه تلجأ إدارة المؤسسة إلى إصدار إشارات مالية تعطى للمستثمرين تصور بأن التدفقات النقدية ستكون أحسن وأن المخاطر ستكون أقل مما يسمح للمستثمر بتوقع تحقيق أرباح رأسمالية، فالمستثمر دائم البحث عن إشارات مالية تسمح له بالتنبؤ بمردودية أكبر أو مخاطر أقل.²⁷

من بين الإشارات المالية التي يمكن أن تصدرها الإدارة نجد السياسة التمويلية وسياسة التوزيعات. يرى (Ross, 1983) أنه من الواضح أن أي تغيير في السياسة التمويلية للمؤسسة سيقود إلى تغيير في اقتسام الأرباح التي تحققها المؤسسة وتوزعها على أصحاب مصادر التمويل (المستثمرين) ومن هنا يعطي التغيير في السياسة التمويلية للمؤسسة إشارة للسوق المالي.

وبما أن زيادة الاقتراض يرفع من تكلفة الأموال الخاصة فزيادته تعطي إشارة للسوق المالي على أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، وأنها قادرة على دفع الأعباء المالية الإضافية وتسديد هذا القرض بدون صعوبة، فزيادة القروض سيرفع في القيمة السوقية للمؤسسة مما يسمح للإدارة بالحصول على مكافآت.²⁸

وعلى النقيض من الاقتراض فإن إصدار أسهم عادية جديدة يعتبر إشارة سلبية للسوق المالي عادة ما تؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم المتداولة في البورصة، وتشير الدراسات إلى أن هذا الانخفاض يصل في المتوسط إلى 4%

من القيمة السوقية لأسهم المؤسسة. وبالمقابل التمويل الذاتي أو الاقتراض بقروض مضمونة (دون مخاطر) لن يؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة في حين الاقتراض بواسطة قروض غير مضمونة (ذات مخاطر) يرفع من القيمة السوقية للمؤسسة.²⁹

كما أن بيع مسير لحصته من أسهم المؤسسة يمثل إشارة سيئة للسوق المالي، هذه الإشارة تفسر بوجود معلومات داخل المؤسسة على أن التدفقات المالية المستقبلية تحمل مخاطر أكبر مما يبشر بانخفاض في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة. وعلى العكس من ذلك فإن قيام مسير بزيادة حصته من أسهم المؤسسة يعطي إشارة مالية جيدة للسوق المالي حول تحسن التدفقات المالية المستقبلية للمؤسسة مما يعني إرتفاع أكبر في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة.

وبالتالي فتخلي المساهمين الحاليين عن أسهمهم يشير إلى توقع هؤلاء انخفاض في قيمة هذه الأسهم، وهنا نفهم كذلك لماذا يقوم المسيرون في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بإشهار سنوي لما يمتلكونه من أسهم، فهذا الإشهار يمنح إشارة للسوق المالي للتنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسة.³⁰

ولم تمنح هذه النظرية طريقة علمية تمكن من تحديد نسبة الاقتراض المثلى، ولكن يرى (Ross, 1983) أن قيمة المؤسسة ترتفع مع كل زيادة في الرفع المالي، غير أن وجود تكلفة الإفلاس تخفض من نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

ثانيا: دراسة قياسية لمحددات الهيكل المالي للمؤسسات المسجلة في بورصة الجزائر

1. فرضيات الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير محددات (الخصائص المالية للمؤسسة) الهيكل المالي التي تحدد نسبة الاقتراض، وعليه سيتم اختبار الفرضيات التالية:

1.1. الفرضية الأولى: حسب نظرية TOT المؤسسات التي لديها مردودية تستعمل القروض بقوة لأن لديها فوائد تخصم من النتيجة، بالإضافة إلى أن لديها قدرة أكبر على تسديد هذه الديون وهو ما أكدته الدراسات (Wald, 1999) ; (Fama & Franck, 2002, 2005 Ozkan, 2001). أما نظرية POT فتفترض وجود علاقة سلبية بين المردودية ونسبة الاقتراض؛ حيث ترى أنه كلما ارتفعت مردودية المؤسسة فإن درجة الاعتماد على التمويل الذاتي يرتفع في حين ينخفض التمويل الخارجي. وعليه نتبنى في هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد تأثير إيجابي لمردودية المؤسسة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

2.1. الفرضية الثانية: من المنطقي جدا أن الأصول المادية تمثل ضمانات للدائنين في حالة الإفلاس، كما يحافظ هذا النوع من الأصول أكثر على قيمته في حالة التصفية مقارنة بالأصول المعنوية، وعليه توجد حسب نظرية TOT علاقة إيجابية بين الضمانات ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي. أما نظرية POT فتري أن المؤسسات التي تمتلك

حجم أقل من الأصول الثابتة المادية أكثر حساسية لعدم تماثل المعلومات. لذلك تلجأ إلى الاقتراض الذي يعتبر مصدر تمويل أقل عرضة لعدم تماثل المعلومات مقارنة بالأسهم. وهو ما أكدته دراسات (Harris & Raviv, 1991 ; Rajan & Zingales, 1995). وعليه نتبنى في هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد تأثير إيجابي للضمانات على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

3.1. الفرضية الثالثة: حسب كل من نظرية TOT و POT يؤدي الاقتراض إلى التدبذب في النتيجة الصافية لهذا توجد علاقة سلبية ما بين المخاطر العملية (le risque opérationnel) ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي. وعليه نتبنى في هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد تأثير سلبي للمخاطر العملية على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

4.1. الفرضية الرابعة: حسب نظرية TOT وبغض النظر عن الوفورات الضريبية الناتجة عن الاقتراض، وبما يتوافق مع الدراسات التي قام بها كل من (Delcome, 2004 ; 3115; Ozkan, 2001 ; Titman & Wessels, 1998) Chen, يعتبر جزء كبير من الوفورات الضريبية الناتجة عن الاستثمارات مصدر للتمويل، وعليه كلما ارتفعت أدى ذلك إلى تقليص الاقتراض. وعليه نتبنى في هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد تأثير سلبي للوفورات للضريبية على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

5.1. الفرضية الخامسة: حسب (Ozkan, 2001) المؤسسات التي لديها نسبة سيولة مرتفعة تستفيد من قدرة كبيرة على مواجهة الديون قصيرة الأجل وبالتالي ترفع من مستوى المديونية، هذا حسب نظرية TOT. وعليه سنفترض في هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد تأثير إيجابي للسيولة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

6.1. الفرضية السادسة: ترتكز نظرية POT على ترتيب سلمي لاختيار مصادر التمويل في مواجهة احتياجات المؤسسة، وبالتالي لا تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق نسبة إقتراض مستهدفة بل يكون الاقتراض نتيجة عجز قدرة التمويل الذاتي على مواجهة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة وهو ما يسمى بالعجز التمويلي. وحسب (Shyam-Sunder 2000 ; Frank & Goyal, 2003 ; & Myers, 2003) قرار الاقتراض يفسر بالعجز التمويلي. وعليه نفترض في هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد تأثير إيجابي للعجز التمويلي على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

2. اختيار العينة ومدة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من المؤسسات الجزائرية المسجلة في بورصة الجزائر وهي أربع مؤسسات والتي

يوضحها الجدول التالي:

الجدول 10: المؤسسات الجزائرية المسجلة في بورصة الجزائر

عدد المساهمين	تاريخ التسجيل في بورصة الجزائر	رأس المال
19.288	28 جويلية 2011	2.500.000.000 دج
21911	25 فيفري 3111	1.500.000.000 دج
5.653	18 مارس 3122	2.205.714.180 دج
33	14 جوان 3124	849.195.000 دج

المصدر: من إعداد الباحثين

تم الحصول على المعلومات المالية والمحاسبية من ميزانيات وجداول حسابات النتائج والتقارير المالية المتعلقة بهذه المؤسسات من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر حيث تم استخراج القوائم المالية لهذه المؤسسات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة. وتم استعمال المعلومات المحاسبية والمالية المتاحة في التقارير المالية من أجل حساب المؤشرات والنسب المالية التي تحتاجها الدراسة، وقد كان لتوفر المعلومات دور كبير في تحديد مدة الدراسة حيث لا تتوفر القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة إلا بداية من تاريخ إدراجها في البورصة. لذلك جاءت مدة الدراسة محصورة ما بين 3122 إلى 3124، كما أن المعلومات المالية محسوبة على أساس سنوي.

3. النماذج القياسية (Les modèles économétriques) :

1.3. النموذج القياسي للنظرية التوازنية TOT:

تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير محددات الهيكل التمويلي على نسبة الاقتراض، النموذج الساكن يختبر فرضية (Modigliani & Miller) التي تنص على أن نسبة الاقتراض هي متغير عشوائي (variable aléatoire) ويقدم النموذج وفق الصياغة التالية:

$$DTG_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 RENT_{it} + \alpha_2 ECOIMP_{it} + \alpha_3 LIQ_{it} + \alpha_4 GAR_{it} + \alpha_5 RISQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

الجدول 10: المتغيرات المستقلة والتابعة وطريقة قياسها بالنسبة للنموذج القياسي لنظرية TOT

المتغيرات	تعريف المتغيرات	قياس المتغيرات
DGT	نسبة الاقتراض الإجمالية للمؤسسة i في السنة t	DGT = مجموع القروض / مجموع الأصول
RENT	المردودية الاقتصادية للمؤسسة i في السنة t	RENT = النتيجة قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
ECOIMP	الوفرات الضريبية الغير مرتبطة بالديون للمؤسسة i في السنة t	ECOIMP = مخصصات الاهتلاكات والمؤونات / مجموع الأصول
LIQ	سيولة المؤسسة i في السنة t	LIQ = الأصول الجارية / الخصوم الجارية
GAR	الضمانات للمؤسسة i في السنة t	GAR = مجموع الأصول المادية / مجموع الأصول
RISQ	مخاطر المؤسسة i في السنة t	RISQ = الانحراف مربع ما بين مردودية المؤسسة والمردودية المتوسطة
ε	تمثل البواقي erreurs résiduels للمؤسسة i في السنة t	

المصدر: من إعداد الباحثين

تم حساب النتائج باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO وبالاعتماد على برنامج البرمجة Logiciel .Matlab

2.3. النموذج القياسي لنظرية سلمية ترتيب مصادر التمويل POT;

حسب (Shyam-Sunder & Myers, 1999 ; Frank & Goyal, 2003) إختبار نظرية ترتيب أفضلية مصادر

التمويل يتم من خلال معادلة خط الانحدار التالية:

$$\Delta D_{it} = \alpha + bDEF_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

الشكل القوي لنظرية سلمية ترتيب مصادر التمويل يقوم على أن القيم المنتظرة في المعادلة هي 1 لـ α و 2 لـ b ، أما الشكل متوسط القوة لهذه النظرية ينتظر فيه قيمة لـ b قريبة من 2. ويشير النموذج رقم (2) لنظرية POT إلى أن التغير في الديون المالية ينشأ عن التغير في العجز التمويلي، هذا الأخير يرجع إلى قدرة التمويل الذاتي على تغطية استخدامات المؤسسة والمتمثلة في الاستثمارات الصافية، والاحتياجات في رأس المال العامل، وتوزيعات الأرباح ويحسب العجز التمويلي بالعلاقة التالية:

$$DEF_{it} = DIV_{it} + I_{it} + \Delta W_{it} + CAF_{it}$$

وهناك علاقة رياضية ثانية يتم من خلالها ربط تغير القروض بمختلف المتغيرات المفسرة المشكلة للمتغير

DEF، وتكتب الصياغة الثانية لهذه النظرية كما يلي :

$$\Delta D_{it} = a + b_1 DIV_{it} + b_2 I_{it} + b_3 \Delta W - b_4 CAF_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

ويمثل ΔD_{it} التغير في نسبة الديون المالية (الديون طويلة الأجل) للمؤسسة خلال السنة ويحسب بالعلاقة

التالية:

$$\Delta D_{it} = \frac{\Delta \text{ Dettes financières à long terme}}{\text{Total actif}}$$

الجدول 10: المتغيرات المستقلة والتابعة وطريقة قياسها بالنسبة للنموذج القياسي لنظرية POT

المتغيرات	تعريف المتغيرات	قياس المتغيرات
DIV	توزيعات الأرباح للمؤسسة i خلال السنة t والخاصة بالسنة (t-1)	DIV = النتيجة الصافية للسنة (t-1) - Δ (الاحتياطات ومرحل من جديد)
I	الاستثمارات الصافية للمؤسسة i خلال السنة t	ΔI = الاستثمارات (المعنوية + المادية + المالية) - التنازل عن الاستثمارات
ΔW	التغير في الاحتياجات في رأس المال العامل للمؤسسة i خلال السنة t	ΔW = تغير الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال.
CAF	قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة i خلال السنة t	CAF = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات + القيمة المحاسبية الصافية للأصول المتنازل عنها - سعر التنازل عن الأصول - استرجاع المؤونات - إعانات الاستثمار المحولة إلى النتيجة

المصدر: من إعداد الباحثين

4. تحليل نتائج الدراسة

1.4. تحليل نتائج النموذج القياسي للنظرية التوازنية TOT

يختبر هذا النموذج العلاقة بين الخصائص المالية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة ونسبة الاقتراض

في هيكلها المالي، ويوضح الجدول رقم (5) النتائج المتوصل إليها.

الجدول 10: نتائج اختبار النموذج الرياضي للنظرية التوازنية TOT

Nombre d'observations : 12				
$R^2=0.943758$				
$R^2 \text{ ajusté}= 0.896890$				
Wald (Joint) signification : $F(5,6)= 20.136476$				
p-value=0.0011				
Variable dépendante: ΔD				
Variable indépendante	Coefficient	ErreurStd	Statistique	p-value
RENT	-0.68383	0.21724	-3.1478	0.020**
ECOIMP	1.50860	0.76448	1.9734	0.096*
LIQ	-0.10800	0.02715	-3.9781	0.007***
GAR	0.17571	0.06530	2.6909	0.036**
RISQ	-3.38076	3.29534	-1.0259	0.344
CONST	0.64738	0.09949	6.5071	0.001***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Matlab

تشير النتائج التي تم التوصل إليها والتي يوضحها الجدول رقم 5) والتي تختبر العلاقة بين الخصائص المالية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة ونسبة الاقتراض في هيكلها المالي إلى أن 5.48% من التغيرات التي تحدث لنسبة الاقتراض تفسرها المتغيرات المستقلة التي أخذ بها النموذج، في حين 16.74% تعود لمتغيرات لم يأخذ بها النموذج. وهذا يدل على معنوية النموذج وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في نسبة الاقتراض.

بالنسبة لمتغير المردودية لديه تأثير سلبي ذو معنوية عند مستوى معنوية 6% على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، وكلما ارتفعت مردودية المؤسسة ينخفض استعمال القروض كمصدر للتمويل. ويرجع ذلك إلى أنه كلما ارتفعت الأرباح والمردودية تلجأ المؤسسة إلى احتجاز جزء أكبر من هذه الأرباح من أجل استعمالها كمصدر لتمويل (مصدر مفضل) الاستثمارات المتاحة، مما يقلص من استعمال المؤسسة لمصادر التمويل الأخرى وهذا ما يتوافق مع نظرية سلمية ترتيب مصادر التمويل التي ترى بوجود تأثير سلبي لمردودية المؤسسة على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي وبالتالي ننفي صحة الفرضية الأولى. المردودية لها تأثير سلبي بـ 1.79 في تقدير نسبة الاقتراض.

أما متغير الضمانات فلديه تأثير إيجابي وذو معنوية عند مستوى معنوية 6% على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، وعليه كلما ارتفعت قيمة الأصول الثابتة المادية التي تمتلكها المؤسسة كلما ارتفعت نسبة الاقتراض. ويرجع ذلك إلى أن المقرضين لديهم الضمانات الكافية لاسترجاع أموالهم حتى ولو أقلست المؤسسة، ففي هذه الحالة يمكن تحصيل أموالهم من قيمة الأصول الثابتة المادية التي تحافظ على قيمتها أكثر من باقي الأصول وهذا ما يتوافق مع النظرية التوازنية وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية. الضمانات لها تأثير إيجابي بـ 1.28 في تقدير نسبة الاقتراض.

متغير المخاطر لا يفسر التغيرات التي تحدث لنسبة الاقتراض في الهيكل التمويلي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، هذا يعني أن التذبذب في النشاط الاقتصادي والنتيجة لا يؤثر على قرار الاقتراض. الوفرات الضريبية الغير مرتبطة بالديون لها تأثير ايجابي ذو معنوية عند مستوى معنوية 10% على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، وهذا ما يتوافق مع ما تفترضه النظرية التوازنية والتي ترى أن ارتفاع الوفرات الضريبية الناتجة عن الاستثمارات والناتجة أساسا عن الاهتلاكات التي تعتبر مصدر للتمويل الذاتي، وإذا ارتفع هذا الأخير أدى ذلك إلى تقليص المؤسسة لباقي مصادر التمويل بما في ذلك القروض وعليه يتم نفي صحة الفرضية الرابعة. هذا المتغير له تأثير إيجابي ب 2.6 في تقدير نسبة الاقتراض. أما السيولة فلها تأثير سلبي ذو معنوية عند مستوى معنوية 2% على نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، وعليه كلما ارتفعت نسبة السيولة أدت إلى انخفاض استخدام القروض، وهذا عكس ما توصل إليه (Ozkan, 2001)، فارتفاع السيولة لا يحفز المؤسسات الجزائرية على استخدام أكبر للقروض بل بالعكس يدفعها إلى تقليصها أي استخدام السيولة الزائدة في تسديد ما عليها من التزامات (عادة قصيرة الأجل)، وهذا عكس ما توصلت إليه النظرية التوازنية وعليه ننفي صحة الفرضية الخامسة. للسيولة تأثير سلبي يقدر ب 1.2 في تقدير نسبة الاقتراض.

من خلال هذا التحليل نستنتج أن حجم الضمانات التي توفرها الأصول الثابتة المادية وكذا الوفرات الضريبية الناتجة عن هذه الأخيرة هما المتغيران الأساسيان اللذان يرفعان من نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة وهذا يدل على أن هذه الأخيرة والبنوك التجارية الجزائرية تركزان كثيرا على هذين المتغيرين من أجل منح القروض لهذه المؤسسات. في حين يشير كل من متغير المردودية والسيولة إلى وجود علاقة عكسية مع الاقتراض وهذا عكس ما توصلت إليه نظرية TOT، أما المخاطر العملية فلا تفسر تماما نسبة الاقتراض في الهيكل التمويلي. وعليه النموذج القياسي لنظرية TOT لديه قدرة معتبرة في تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة.

2.4. تحليل نتائج النموذج الرياضي لنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل POT:

ينقسم النموذج الرياضي لنظرية POT إلى نموذجين؛ يدرس النموذج رقم (2) العلاقة ما بين العجز التمويلي والتغير في الديون المالية. في حين يفصل النموذج رقم (3) العجز التمويلي إلى المتغيرات الأربعة المكونة له ويدرس أثرها على التغير في الديون المالية.

4. 2. 1 تحليل نتائج النموذج الرياضي رقم (2) لنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل POT

يختبر هذا النموذج العلاقة بين العجز التمويلي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة ونسبة الاقتراض

في هيكلها المالي، ويوضح الجدول رقم (6) النتائج المتوصل إليها.

الجدول 10: نتائج اختبار النموذج الرياضي رقم (0) لنظرية POT

Nombre d'observations : 12				
$R^2 = 0.384180$				
$R^2 \text{ ajusté} = 0.322599$				
Wald (Joint) signification : $F(1,10) = 6.238524$				
p-value = 0.0316				
Variable dépendante: ΔD				
Variable indépendante	Coefficient	ErreurStd	Statistique	p-value
DEF	$3.88401e^{-13}$	$1.55503e^{-13}$	2.4977	0.032**
CONST	$1.21542e^{-02}$	$1.82892e^{-02}$	0.6646	0.521

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Matlab

تشير نتائج الجدول رقم (6) للنموذج رقم (2) لنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل التي تختبر العلاقة بين

العجز التمويلي الناتج عن عدم تمكن قدرة التمويل الذاتي على تغطية الاحتياجات التمويلية والتغير في الديون

المالية إلى أن 49.52% من التغيرات التي تحدث في الديون المالية يفسرها العجز التمويلي الذي أخذ به النموذج

وهذه النسبة منخفضة نوعا ما، في حين 72.7% تعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

ويفسر معامل العجز التمويلي DEF التغيرات التي تحدث في الديون المالية ΔD فهو معنوي عند درجة معنوية

6% ويشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. فإذا لم تستطع المؤسسات الجزائرية تغطية احتياجاتها المالية

لتمويل الاستثمارات الصافية والاحتياجات في رأس المال العامل بالإضافة إلى توزيعات الأرباح بسبب انخفاض قدرة

التمويل الذاتي الذي يفضل في تمويل هذه الاستخدامات (المرتبة الأولى في التمويل) فإنها تلجأ إلى استخدام

الديون المالية لتغطية هذا العجز وهو ما يتفق مع نظرية POT، وهذا ما يعني أن المؤسسات الجزائرية المسجلة في

البورصة تأخذ بتوصيات نظرية POT وعليه نثبت صحة الفرضية السادسة. العجز التمويلي له تأثير إيجابي يقدر

$3.884e^{-13}$ في تقدير التغير في نسبة الديون المالية.

4. 2. 2 تحليل نتائج النموذج الرياضي رقم (0) لنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل POT:

وللتأكد من العلاقة الإيجابية للنموذج الرياضي رقم (1) قمنا باختبار العلاقة رقم (3) للنموذج الرياضي

لنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل، أين قمنا بتفكيك متغير العجز التمويلي إلى المتغيرات الأربعة المكونة له

واختبار تأثيرها على التغير في الديون المالية، ويوضح الجدول رقم (7) النتائج المتوصل إليها.

الجدول 10: نتائج اختبار النموذج الرياضي رقم 0) لنظرية POT

Nombre d'observations : 12				
$R^2=1.7: 8134$				
$R^2 \text{ ajusté}= 1.6349: 4$				
Wald (Joint) signification : $F(4,7)= 5.137122$				
p-value=1.1638				
Variable dépendante: ΔD				
Variable indépendante	Coefficient	ErreurStd	Statistique	p-value
CAF	$6.54272e^{-12}$	$2.14216e^{-11}$	0.3054	0.769
DIV	$-3.72401e^{-11}$	$2.34984e^{-10}$	-0.1585	0.879
I	$5.11893e^{-13}$	$1.51894e^{-13}$	3.3701	0.012**
ΔW	$-8.23663e^{-11}$	$3.36928e^{-11}$	-2.4446	0.044**
CONST	$1.45801e^{-02}$	$2.32157e^{-02}$	0.6280	0.550

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Matlab

يوضح الجدول رقم 7) نتائج اختبار النموذج رقم 3) لمعادلة خط الانحدار لنظرية POT والتي تربط التغير في الديون المالية بمختلف المتغيرات المفسرة والتي تتمثل في توزيعات الأرباح، الاستثمارات الصافية التغير في احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى قدرة التمويل الذاتي. ويشير معامل الارتباط الذي يساوي 1.7:8 إلى أن 7:8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أي التغير في الديون المالية تفسرها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المفسرة للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة وهي نسبة مرتفعة وتدل على معنوية النموذج الرياضي، أما النسبة المتبقية أي 41.4% فتعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

أما معاملات النموذج فتشير النتائج إلى معنوية معاملين وهما الاستثمارات الصافية والتغير في الاحتياجات في رأس المال العامل، في حين لا تفسر التغيرات التي تحدث في توزيعات الأرباح وكذا قدرة التمويل الذاتي التغير الذي يحدث في الديون المالية.

معامل توزيعات الأرباح غير معنوي ولا يفسر التغير في الديون المالية، وبالتالي لا توجد علاقة ذات معنوية بين توزيعات الأرباح والتغير في الديون المالية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، كما أن هذه الأخيرة لا تقتض من أجل تمويل عملية توزيع الأرباح. وهذا عكس نتائج نظرية POT التي ترى بوجود علاقة طردية بين توزيعات الأرباح والتغير في الديون المالية.

كما أن معامل قدرة التمويل الذاتي غير معنوي ولا يفسر التغير في الديون المالية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، ما يعني أن هذه الأخيرة لا تقتض من أجل مواجهة الانخفاض في مصادر التمويل الذاتية (تعويض نقص التمويل الذاتي بالاقتراض) وهذا عكس ما تشير إليه نظرية POT والتي ترى أنه في حالة عدم قدرة التمويل الذاتي على تمويل الاستخدامات المختلفة للمؤسسة (استثمارات، احتياجات في رأس المال العامل، توزيعات

الأرباح) على اعتبار أن هذا المصدر هو المفضل بالنسبة للمؤسسة، فإن هذه الأخيرة تلجأ لمواجهة هذه الاحتياجات بواسطة القروض المالية (المرتبة الثانية من حيث التفضيل).

أما معامل الاستثمارات الصافية فهو معنوي عند درجة معنوية 6% ويفسر التغيرات التي تحدث في الديون المالية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة. ويشير إلى علاقة طردية بين المتغيرين ما يعني أن المؤسسات الجزائرية تقوم بتغطية (تمويل) استثماراتها من خلال الديون المالية في حالة عجز قدرة التمويل الذاتي، وهذا ما يتوافق مع نظرية POT والتي ترى أنه إذا كانت قدرة التمويل الذاتي غير كافية فإن الاستثمارات الصافية والاحتياجات في رأس المال العامل يتم تمويلها (دينار بدينار) من خلال إصدار قروض جديدة. الاستثمارات الصافية لها تأثير إيجابي يقدر بـ $5.1189e^{-13}$ في تقدير التغير في نسبة الديون المالية.

معامل التغير في الاحتياجات في رأس المال العامل معنوي أيضا عند درجة معنوية 5% ويفسر التغيرات التي تحدث في الديون المالية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، غير أنه يشير إلى علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث يشير إلى أن انخفاض الاحتياجات في رأس المال العامل يؤدي إلى زيادة الديون المالية وهذا عكس ما تشير إليه نظرية POT التي ترى أن ارتفاع الاحتياجات في رأس المال العامل ستؤدي إلى ارتفاع العجز التمويلي مما يرفع الديون المالية في حالة عدم وجود تدفقات مالية ذاتية كافية. الاحتياجات في رأس المال العامل لها تأثير سلبي يقدر بـ $-8.2366e^{-11}$ في تقدير التغير في نسبة الديون المالية.

وعليه يمكن القول أن سلمية تمويل المؤسسة وفق ما توصي به نظرية POT لا تأخذ بها المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، فمن بين المتغيرات الأربعة المفسرة لتغير الديون المالية، الاستثمارات الصافية فقط التي تحرك الديون المالية من أجل تمويلها، أما العلاقة العكسية بين قدرة التمويل الذاتي والديون المالية فلم تتحقق في هذه الدراسة ما يعني أن المؤسسات الجزائرية لا تدرس التدفقات النقدية الصافية عند اتخاذ قرار الاقتراض. كما أن توزيعات الأرباح التي تضعف من قدرة التمويل الذاتي لا تؤدي إلى زيادة الديون المالية في حين توصلت الدراسة إلى علاقة عكسية بين التغير في الاحتياجات في رأس المال العامل والديون المالية وهذا عكس ما توصي به نظرية POT.

خلاصة:

يبين الاختبار التجريبي لنظرية العلاقة التوازنية TOT أن المتغيرات الخمسة التي تم الأخذ بها تفسر جزء كبير من نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة. فمن بين الخمس متغيرات التي أخذ بها النموذج الرياضي لنظرية TOT أربع متغيرات تفسر السلوك الاقتراضي لهذه المؤسسات. وتشير النتائج المتوصل إليها أن هذه الأخيرة تركز كثيرا على حجم الأصول الثابتة المادية والتي تمثل الضمانات في حالة الإفلاس بالإضافة إلى الوفورات الضريبية الناتجة عنها لطلب القروض لدى البنوك التجارية. وأن هذه الأخيرة لا

تركز كثيرا على المردودية بقدر تركيزها على الضمانات المادية، كما أن المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة تفضل استخدام السيولة في تسديد ما عليها من قروض.

وأسفر الاختبار التجريبي لنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل POT عن نتيجة مفادها أن العجز التمويلي DEF في النموذج رقم 2) يفسر السلوك الاقتراضي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، فعجز قدرة التمويل الذاتي على تمويل استخدامات هذه المؤسسات يؤدي إلى الزيادة في نسبة استخدام القروض في الهيكل المالي. وعند التفصيل في متغير العجز التمويلي DEF توصلنا إلى عدم وجود علاقة بين متغيرين هامين من متغيرات العجز التمويلي وهما قدرة التمويل الذاتي وتوزيعات الأرباح، فالمؤسسات الجزائرية لا تقتصر عند ضعف قدرة التمويل الذاتي، ولا تقتصر عند ارتفاع توزيعات الأرباح، في حين تقتصر عند قيامها بمشاريع استثمارية وهو المتغير الأكثر تفسيراً للسلوك الاقتراضي لهذا المؤسسات التي عادة ما تعتمد على القروض من أجل تمويل استثماراتها نظراً لضعف قدرة التمويل الذاتي لديها. أما الاحتياجات في رأس المال العامل لا تدفع لزيادة القروض بل العكس تماماً تدفع لتخفيض القروض.

في الأخير يمكن القول أن السياسة الاقتراضية للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة مرتبطة أساساً بالاستثمار (الأصول الثابتة المادية)، فمن جهة تركز عليها من أجل الحصول على القروض فهي تمثل الضمانات (وفق نظرية TOT)، ومن جهة المقابلة تمثل السبب الرئيسي الذي يدفعها للاقتراض (وفق نظرية POT). وما يستخلص أن النظريتين سواء TOT أو POT لا تفسران بنسبة 211% السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة لذلك لا يمكن تفضيل نظرية على أخرى في تفسير هذا السلوك، وأن الجمع بين النظريتين هو الذي يعطينا تفسيراً أكثر جودة للقرارات التمويلية لهذه المؤسسات. ورغم الصعوبات المنهجية والإحصائية المرتبطة خاصة بمحدودية عينة الدراسة (عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر) إلا أننا استطعنا تفسير ولو جزئياً السلوك الاقتراضي والتمويلي لهذه المؤسسات.

وبما أن الدراسة ارتكزت على الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، فإن إدخال متغيرات أخرى متعلقة خاصة بالاقتصاد الكلي يفتح مجالات أوسع لتطوير نتائج الدراسة. بالإضافة إلى استعمال نظريات مالية أخرى على رأسها نظرية (Market Timing Theory-MTT) يمكن أن يفسر أكثر السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة.

الملاحق:

الجدول 10: مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الرياضي لنظرية TOT

	DTG	RENT	ECOIMP	LIQ	GAR	RISQ
DTG	1					
RENT	-0.5904	1				
ECOIMP	0.0350	0.1573	1			
LIQ	-0.8932	0.4234	-0.1924	1		
GAR	0.3451	-0.0754	-0.7739	-0.1514	1	
RISQ	0.0227	-0.4979	-0.0231	-0.0147	-0.1440	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

الجدول 10: مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الرياضي رقم 0) لنظرية POT

	ΔD	DEF
ΔD	1	0.6198
DEF	0.6198	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

الجدول 10: مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الرياضي رقم 0) لنظرية POT

	ΔD	CAF	DIV	I	ΔW
ΔD	1				
CAF	0.2806	1			
DIV	-0.1156	-0.8764	1		
I	0.6206	0.2706	-0.1768	1	
ΔW	-0.2332	0.2412	-0.3718	0.3954	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

المراجع والاحالات:

1. عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، **أساسيات الاستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 3111، ص 587.
2. Pierre Verniment, **Finance d'Entreprise**, 5ème Edition, Dalloz, Paris, 2002, P 664.
3. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2:9، ص 2:2.
4. نفس المرجع، ص 321.
5. Mondher Bellalah, **Finance Moderne d'Entreprise**, 2ème Edition, Economica, Paris, 2003, PP 60-61.
6. محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية: مدخل القيمة وإتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 3113، ص 456.
7. Modiglian, F., and Mille, M-H, "Corporate Income Taxes and the Cost of Capital, a Correction", *American Economic Review*, Vol. 53, No. 3, 1963, PP 433-443.
8. Michel Albouy, **Financement et Coût du Capital des Entreprises**, 2ème Edition, Eyrolles, Paris, 1994, P 20.
9. Mondher Bellalah, *Op.Cit*, P 62.
10. Farber A and al, **Finance**, Pearson Education, Paris, 2004, P 198.
11. محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص 349.
12. Mondher Bellalah, *Op.Cit*, P 64.
13. محمد صالح الحناوي و إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2:3، ص 512.
14. فرد ويستون و يوجين برجام، ترجمة: عبد الرحمن دعاللة و عبد الفتاح النعماني، مراجعة: نبيل عبد الهادي، **التمويل الإداري**، الجزء الثاني، دار المريخ، الرياض، 2:4، ص ص 324-325.
15. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 3115، ص 925.
16. محمد صالح الحناوي و إبراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره. ص 512.
17. Samira Rafiki et Abdessadek Sadaa, "La structure Financière de la Firme a-t-elle une Influence sur sa Valeur?" *Problèmes Economique Revue du Financier*, n° 2728, 2001, PP 26-27.
18. Michel Albouy, *Op.Cit*, P 21.
19. Farber A and al, *Op.Cit*, P 202.
20. منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255.
21. Jean-Marie Gagnon et Nabil Khoury, **Traité de Gestion Financière**, 2ème Edition, Gaétan Morim Editeur, Quebec, 1981, PP 348-349.
22. Zvi Bodie et Robert Merton, **Finance**, Pearson Education, Paris, 2001, P 349.
23. منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 257.
24. نفس المرجع، ص ص 412-413.
25. Pierre Verniment, *Op.Cit*, P 683.
26. Aswath Damodaran, **Finance d'Entreprise: Théorie et Pratique**, Traduction sous la direction de: Gerard Hirigoyen, 1ère édition, De Bæck, Bruxelles, 2004, P 763.
27. Pierre Verniment, *Op.Cit*, PP 680-601.
28. Mondher Bellalah, *Op.Cit*, PP 93-94.
29. Ibid, P 94.
30. Pierre Verniment, *Op.Cit*, P 682.

تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج

التحليل والتنبؤ "دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر"

أ. عبد المالك مهري
جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر
asilious@ymail.com

أ.د. شريف غياط
جامعة 8 ماي 5991، قالمة - الجزائر
cghiat@yahoo.fr

The Analyse of the causes and dimensions of the failure of the financial performance of the investment projects And prediction using analysis and forecasting models

"An Empirical Study on some of the projects proposed at the level of the national agency to support youth employment in Algeria"

Ghiat Cherif & Mahri Abdelmalek

Univ of 8 mai 1945 – Guelma & Univ of Elaarbi Eltebessi – tebessa , Algeria

Received: 28 May 2014

Accepted: 28 Sep 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية توظيف واستخدام أهم نماذج قياس وتحليل الفشل المالي وتبيان مدى أهمية الاعتماد عليها في تحليل أسباب وأبعاد إخفاق أو فشل الأداء المالي لهذه المشاريع الاستثمارية بغية تجنبه مستقبلا عن طريق التنبؤ به. وهذا من خلال دراسة تطبيقية أجريت على ثلاثة مشاريع في قطاعات مختلفة اقترحت على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية التقييم بحد ذاتها مهمة ومطلوبة للمشروع، على أن تكون وفق دراسات علمية دقيقة ومتطورة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المشروع الاستثماري، الفشل المالي، التنبؤ، التحليل المالي، النسب المالية.

رموز JEL: C5, E37, G2, M1

Abstract :

This study comes in an attempt to highlight how the recruitment and use of the most important measurement models and analysis of financial failure and show how important it is relied upon to analyze the causes and dimensions of the failure of the financial performance of these investment projects in order to avoid failure in the future through predictable. This is applied through a study of three projects in different sectors proposed to the National Agency to support youth employment in Algeria.

On the basis of the results obtained suggest to all entrepreneurs investors and the National Agency to support youth employment and banks who assist in granting investment loans adoption of standard and predictive mathematical models to study processes, diagnosis, follow-up and prediction of risk causing the financial performance of the investment projects fail

Key Words: financial performance, investment project, financial failure, forecasting, financial analysis, financial ratios.

(JEL) Classification : C5, E37, G2, M1

تمهيد:

يعتبر المشروع الاستثماري أهم وحدة اقتصادية منتجة ويرجع السبب في ذلك عند البعض لسلامة منطقته ودقة تحليلاته، حيث أصبح يمثل في وقتنا الحالي حقيقة اجتماعية واقتصادية ذات بناء متكامل ومتناسق، وهذا نظرا لارتباط المشروعات الاستثمارية بالهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية في أي دولة، باعتبارها أداة فعالة لإنشاء ومضاعفة الثروات، حيث يعتبر المشروع النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني ومحور اهتمام رئيسي في التحليل الاقتصادي لكافة المجتمعات. فبالنسبة للاقتصاد الوطني يعتبر المشروع الاستثماري المحرك الرئيسي لهذه العملية، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه في رفع مستوى معيشة الأفراد نتيجة لرفع مستوى التوظيف والتشغيل وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية.

هذا ويعد موضوع دراسة وتحليل مالية المشروعات من الموضوعات الهامة التي نالت إهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي. باعتبارها تتناول العديد من الجوانب المهمة فيه والتي يعد الفشل المالي أهمها، فهذا الأخير يعتبر حصيلة الأزمة المالية للمشروع والذي يعرف بشكل عام على أنه: انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمشروع على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط المشروع.

كما يحظى فشل المشروعات الاستثمارية في الجزائر بأهمية كبيرة لما لها من مساهمة كبيرة في زيادة الدخل الوطني ودفع عجلة التنمية، نظرا لكون أغلب هذه المشروعات يعمل في بيئة وظروف محفوفة بالمخاطر تهدد وجودها وتزيد من احتمال تعرضها للفشل، الأمر الذي ينتج عنه آثار سلبية على كل من المجتمع والاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

من هذا المسعى، يركز الباحثان على ضرورة وأهمية وجود دراسات نظرية وعملية موسعة ومعمقة تركز على تحليل أسباب وأبعاد الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية* والتنبؤ به باستخدام أدوات التحليل المالي ومنها النسب المالية للتقليل من آثارها وحدتها على المشروع بصفة خاصة والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، خاصة تلك التي تتبنى أسلوب الإدارة بالمشاريع**، وذلك لأن فشل هذه المشروعات ماليا سوف يقود بالضرورة الى عجز وفشل مالي للمؤسسة.

1. مشكلة الدراسة:

تأسيسا على ما سبق، وبهدف التعرف أكثر على الجوانب المختلفة المتعلقة بتحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية، ومن ثم التنبؤ به من خلال استخدام نماذج القياس والتنبؤ الموافقة لذلك في هذا الشأن. يطرح السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تحليل وقياس الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية ؟ وما هي النماذج المستخدمة في التنبؤ بفشلها

المالي ؟

وهذا السؤال، يمكن أن يفضي بدوره إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ♦ فيما تتمثل النماذج التي يمكن الاعتماد عليها في قياس والتنبؤ بالأداء المالي للمشاريع بشكل عام ومشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكل خاص ؟
 - ♦ هل هذه النماذج كافية للاعتماد عليها كمؤشرات لقياس وتقييم الوضعية المالية للمشاريع الاستثمارية الموافق عليها من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟
2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب وأبعاد الفشل المالي. ومن ثم وضع مجموعة من المقترحات، التي تمثل أدوات التنبؤ بالفشل المالي الكامل قبل وقوعه أو حدوثه، مما يتيح لإدارة المشروع إمكانية اتخاذ القرارات اللازمة والملائمة في الوقت المناسب لمعالجة هذا الفشل وتجاوزه، بما يضمن بقاء المشروع واستمراره.

3. أهمية الدراسة:

لا ريب في أن للموضوع محل الدراسة والموسوم بـ تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ، والمراد معالجته يكتسي أهمية بالغة لدى المسيرين خاصة الفئة التي تتولى الوظيفة المالية للمؤسسة، على أساس أنه يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات، التي يمكن استعمالها في تحليل وتقييم الأداء المالي للمشروعات التي تمارسها المؤسسة وكذا الأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن، زيادة على تبيانها لكيفية تطبيق هذه المؤشرات ميدانيا بهدف الوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمشروعات الاستثمارية، وبالتالي المؤسسة التي تتبناها، ومن ثم تحديد نقاط القوة لتفعيلها وتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها وتقادها مستقبلا.

كما ترجع أهمية هذا الموضوع أيضا إلى ضرورة إعادة النظر في الوضعية السيئة لأغلب المشاريع الاستثمارية الجزائرية سيما ما ارتبط بتسييرها المالي. لذا فإن دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية بالإمكان الإعتماد عليها في تحسين الأداء المالي، وبالتالي تجنب فشل هذا الأداء ومنه ضمان تجنب التعثرات المالية في المستقبل.

4. فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا، ولإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر نماذج القياس والتنبؤ بالفشل المالي مؤشرات أساسية، ضرورية وكافية لتقييم والتنبؤ بالأداء المالي للمشاريع الاستثمارية.

- إن اختبار صحة هذه الفرضية يتجلى من خلال البرهان على مدى صحة الفرضيات الجزئية التالية:
- ♦ تقييم الأداء المالي وسيلة تقدم المعلومات اللازمة لتحليل الوضعية المالية للمشاريع المختارة.

- ♦ يعتمد تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي على عدة وسائل وأدوات تساعد على فحص الحالة المالية للمشروع، وهي تساهم بدرجة كبيرة جدا في الحكم على نوعية وجودة أدائه المالي.
- ♦ هناك العديد من النماذج التي يمكن الإعتماد عليها في تقييم والتنبؤ بالأداء المالي للمشاريع الاستثمارية.

5. الدراسات السابقة:

دراسة ونوغي (Ouennoughi) (2011)، "الكشف المبكر لمخاطر الإفلاس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، سعى الباحث من خلال دراسته إلى معرفة شروط الكشف المبكر لمخاطر الإفلاس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشملت الدراسة عينة مكونة من 330 مؤسسة باستخدام أسلوب التحليل العاملي لفيشر، وأعتمد الباحث على 31 نسبة مالية و 9 متغيرات نوعية مثلت في مجملها المتغيرات المستقلة للدراسة، وتوصلت الدراسة للنموذج التالي:

$$Z = 5,144 S_4 + 3,99 S_7 - 0,97 G_4 - 9,38 G_7 + 0,7 R_2 + 1,64 C_2 + 1,02 AGE - 6,03 Forme - 11,65 Qltmeg$$

وكذلك قام الباحث بحساب احتمال الإفلاس وأظهرت النتائج قدرة النموذج على الكشف المبكر لمخطر الإفلاس، وخلصت الدراسة إلى: ضرورة الاعتماد على المتغيرات الكمية والنوعية لكفاءة أكبر ولفعالية في تحليل خطر الإفلاس.

دراسة محمود جلال أحمد وطلال الكسار (2009)، "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"، أشارت هذه الدراسة الى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقييم الأداء للشركات وأيضا في إحساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد منها وذلك في سبيل تجنب فشلها، ولمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتوصل الباحثان الى نتائج مهمة منها تقارب النتائج بين قيمة الأداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها.

دراسة شاهين ومطر (2011)، هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إقتراح نموذج يساعد على التنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين والتميز بينها وبين غير المتعثرة منها، وذلك بالوصول إلى جملة النسب المالية القادرة على ذلك، بعد إستخدام التحليل التمييزي متعدد المتغيرات لعينة مكونة من 8 بنوك نصفها متعثرة، تم التوصل للنموذج التالي:

$$Z = 326,940 A_8 + 37,810 A_{11} - 14,905 A_1 - 7,221 A_{22} - 2,347$$

وقد تم اختبار النموذج وأظهرت النتائج أن له قدرة على التنبؤ بالتعثر بدقة 75% في السنة الأولى والثالثة و 93,2% في السنة الرابعة.

دراسة قريشي (2012)، هذه الدراسة هدفت للوصول إلى معرفة مدى قدرة النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي لعينة مكونة من 7 شركات منها 9 مفلسة و 1 سليمة، واعتمدت الدراسة على 51 نسبة مالية منها 7 نسب من قائمة التدفق النقدي.

ولتحليل النسب استخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزي لفيشر وتوصل إلى:

♦ نسب التدفقات النقدية ذات أهمية بالغة في التنبؤ بالإفلاس المالي وذلك لتمثيلها 50% من إجمالي 1 نسب ذات القدرة على التنبؤ ملخصة في دالة التمييز القانونية التالية:

$$Z = 1,445 X_1 - 0,411 X_5 + 0,013 X_6 + 5,637 X_8 - 0,316 X_{11} + 0,294 X_{12} - 2,279$$

6. منهجية وهيكل الدراسة:

تحقيقاً لهدف البحث، ومن أجل الإجابة عن أسئلته وكذا إختبار صحة الفرضيات المذكورة سالفاً، إعتد الباحثان في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، بإعتباره يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية في الدراسة، وتبيان أهميتها وتأثيراتها، فضلاً عن كونه مناسباً أيضاً لتحليل الوثائق والمعلومات الخاصة بكل من المشاريع الاستثمارية وبيانات ووثائق الأداء المالي محل الدراسة التطبيقية، مع ملاحظة أنه تم الإعتماد على المقابلة والملاحظة الشخصية كأداة من الأدوات المعروفة لجمع المعلومات.

على ضوء ما تقدم وتحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد تم تقسيمها الى أربعة محاور رئيسية، حيث شمل المحور الأول: التأصيل النظري للمشروعات الاستثمارية، أما المحور الثاني فقد عالج: تقييم الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية باستخدام النسب المالية، بينما تناول المحور الثالث: قياس وتحليل الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية، في حين خصص المحور الرابع والأخير: لدراسة تطبيقية لبعض المشروعات المقترحة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر.

أولاً: التأصيل النظري للمشروعات الاستثمارية

تعتبر المشروعات الاستثمارية من بين الأدوات الهامة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والضرورية لمقتضيات الانتقال من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والتطور، فلهذه المشروعات أهمية كبيرة سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي. وعليه سيتم في هذا الخصوص التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع الإستثماري، وذلك من خلال محاولة تعريفه وكذا تحديد الخصائص أو السمات التي يتميز بها، علاوة على إبراز عوامل نجاحه لتدعيمها.

1. تعريف المشروع الاستثماري

لما من الصعوبة بمكان الوقوف عند تعريف واحد وموحد للمشروع الاستثماري وذلك بسبب تعدد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والأشكال التي يتخذها، زيادة على الجوانب التي يمسها. وبناء على ذلك ارتأينا التركيز على بعض التعاريف، نذكر منها:

المشروع الاستثماري هو:

- ♦ " مجهود جماعي لتحقيق هدف معين من خلال مجموعة من المهام".¹
- ♦ " تجميع للموارد التي تنظم لتحقيق هدف معين".²
- ♦ " كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره، أو يديره منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة".³
- ♦ " وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنيا، أو خليط من الأنشطة التي تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التي يفترض أن تكون أكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من أجلها".⁴
- ♦ " مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية أو عوائد الاستثمار تحت تأثير العناصر العامة للمشروع".⁵
- ♦ " هو مجموعة متجانسة من الأنشطة والموارد التي ينتظر منها تحقيق عوائد نقدية وغير نقدية".⁶
- ♦ على ضوء التعاريف السابقة فإنه يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه: كل نشاط يتم إنجازه، له بداية ونهاية، يهدف إلى تقديم منتج أو خدمة، وتتطلب إدارته مشاركة طرف أو أطراف كثيرة، يعمل على إنجازه شخص أو آلاف الأشخاص، فترة إنجازه قد تكون أياما وقد تمتد إلى سنوات، قد يحتاج إلى معدات معقدة وتكنولوجيا عالية، أو معدات بسيطة.

2. خصائص المشروع الاستثماري

رغم الاختلافات الموجودة بين المشروعات الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد، إلا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة، أهمها:

- ♦ يتكون المشروع الاستثماري من عمليات عديدة معتمدة على بعضها البعض وفي نفس الوقت منفردة وتسمى أنشطة وتساهم جميعها في تحقيق النتيجة المرجوة؛
- ♦ للمشروع هدف محدد يمكن قياسه والتعرف على مدى تحقيقه عند إنتهائه؛
- ♦ للمشروع هيكل زمني محدد، والوقت عامل هام في قياس مدى نجاح المشروع؛
- ♦ المشروعات تكون ديناميكية حيث تميل دوما إلى التغيير والتعديل والنمو وتتصرف أحيانا بطريقة لا نتوقعها، لذا يجب الأخذ في الحسبان الأحداث غير المتوقعة؛⁷

♦ تعتبر المشروعات نشاطات مؤقتة، حيث يتم إجراء تنظيم مؤقت لمجموعة من الأفراد والمواد والمرافق لإنجاز هدف ضمن إطار زمني مبرمج، ويتم تفكيك هذا التنظيم بمجرد تحقيق الهدف أو التحول للعمل على تحقيق هدف جديد؛⁸

♦ يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي، فالربح أو العائد على الاستثمار، كهدف مسيطر لا يمنع من وجود أهداف أخرى؛

♦ نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا؛⁹

3. عوامل نجاح المشروع الاستثماري

إن عوامل نجاح المشروع الاستثماري هي تلك العوامل المرتبطة بالإستراتيجية المستخدمة لتحقيق نشاطه، وتشتمل على الأدوات والتقنيات التي تساعد على تحديد خطة المشروع وتنفيذه وإتمامه في الوقت المحدد، ووفقا للميزانية الموضوعة، وتشتمل هذه العوامل على ما يلي:¹⁰

- ♦ أهداف المشروع ونتائجه وأرباحه؛
 - ♦ تعيين كفيل والتزامه بدعم المشروع وتأييده؛
 - ♦ يتم تشكيل فريق مناسب، وإستخدام المهارات المناسبة؛
 - ♦ يتم وضع جدول زمني دقيق مع مراعاة تحديثه؛
 - ♦ الحفاظ على دقة هيكل تجزئة العمل أثناء تنفيذ مراحل خطة العمل؛
 - ♦ مراجعة ومراقبة مخاطر المشروع باستمرار؛
 - ♦ وضع تدابير إعداد التقارير وإقامة علاقات اتصال والتأكد من سير العمل؛
- إذا وبناء على العوامل السابقة، يمكن حصر عوامل نجاح المشروع ضمن ثلاث نقاط رئيسة تتمثل في:¹¹
- ♦ صلاحية الإدارة.
 - ♦ صلاحية المشروع.
 - ♦ صلاحية البيئة.

ثانيا: تقييم الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية باستخدام النسب المالية

يحتل تقييم الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية مكانة بالغة الأهمية في غالبية الإقتصاديات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، لهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، على أساس أنه يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المشروع لأهدافه. ومهما يكن من أمر، فإن ذلك يقودنا في هذا المحور الى الحديث عن تقييم أداء المشاريع الإستثمارية ومنه تعريف تقييم الأداء، وبالتالي الوقوف على طريقة قياس الأداء المالي لهذا النوع من المشاريع.

1. عموميات حول تقييم أداء المشاريع الاستثمارية

لا يمكن تناول تحليل وتقييم أداء المشاريع الاستثمارية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء، لذا نرى من الضروري بمكان التطرق أولاً لتعريف الأداء بشكل عام ليليه بعد ذلك تقييم أداء المشروعات الاستثمارية.

1.1. تعريف الأداء

يرى بارتولي (Bartoli) بأنه يمكن تعريف أداء المؤسسة، من خلال العناصر الثلاثة التالية: نتائج، موارد، أهداف، والتي يمكن تلخيصها كما في الشكل رقم 15). والذي من خلاله، يمكن إستخلاص الأبعاد التالية:

♦ بعد الموازنة: يهتم ببرمجة الموارد المختلفة بغية تتبع الأهداف وتحقيقها.

♦ بعد الفعالية: يمكننا تعريف فعالية المؤسسة بأنها "العلاقة بين النتائج المحققة من قبل نظام معين والأهداف المسطرة، حيث أنه كلما كانت النتائج قريبة من الأهداف المسطرة كلما كان النظام فعالاً، إذ بإمكاننا التعبير عن درجة الفعالية لوصف أداء ما.¹²

♦ بعد الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يوسع الدراسة، من خلال تقييم الثنائية (موارد نتائج)، دون الأخذ بعين الاعتبار لأهداف المؤسسة.

2.1. مفهوم تقييم أداء المشروعات الاستثمارية وأهميته

بعد التطرق الى كل من مفهوم الأداء والعناصر المكونة له، وكما سبق أن أشرنا، فإنه سيتم فيما يلي دراسة تقييم أداء المشروعات الاستثمارية محاولين تغطية جميع الجوانب المتعلقة به من ماهيته، أهميته، أسسه ومراحله.

1.2.1. مفهوم تقييم أداء المشروعات الاستثمارية

يمكن تعريف تقييم الأداء للمشروع الاستثماري على أنه "القياس للتأكد من أن الأداء الفعلي لعمل المشروع يوافق معايير الأداء المحددة، ويعتبر التقييم مطلب ضروري لكي يحقق المشروع أهدافه بناء على المعايير الموضوعية، فهو عملية دورية تهدف الى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خطط له المشروع سابقاً".¹³

وينظر إلى عملية تقييم أداء المشروع الاستثماري كذلك على أنها "شكل من أشكال الرقابة تركز على النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية".¹⁴

بالاستناد إلى التعريفين السالفين نستنتج أن: تقييم أداء المشروعات الاستثمارية يركز على دراسة الأهداف المرسومة المحددة مسبقاً وتلك المحققة فعلاً، وإيجاد الانحرافات بينها ووضع الحلول لتصحيح هذه الانحرافات. أي هو أداة تستخدم للتعرف على نشاط مشروع معين مستهدفاً قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً بغية التعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز تلك

الإنحرافات، حيث غالبا ماتكون المقارنة بين ماهو محقق فعلا وماهو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة. هذا ويمكن تقسيم تقييم الأداء إلى قسمين¹⁵:

♦ أولها تقييم الأداء من ناحية الأهداف، مما يعني دراسة الأهداف المقررة، والأهداف المحققة وهو ما تم الإشارة له سابقا.

♦ أما القسم الثاني فيتخصص بالجانب الوظيفي، الذي يتصل بكفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع طبيعية كانت أو بشرية، أو مالية.

تتسنى مقارنة مستوى الأداء للمشروع الواحد من وقت لآخر للوصول إلى مدى التقدم أو التخلف في مستويات أدائه مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف، التي مرت بها كل فترة، والبحث عن أسباب التخلف ومحاولة تجنبها.

2.2.1 أهمية

يمكن تلخيص أهمية تقييم أداء المشروعات الاستثمارية في النقاط الموجزة الآتية¹⁶:

- ♦ توجيه العاملين في أداء أعمالهم.
- ♦ توضيح سير العمليات الإنتاجية.
- ♦ تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمشروع، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التمويل، أو التسويق.
- ♦ يساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام المشروعات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.¹⁷
- ♦ تحقيق معايير الجودة للإنتاج على أساس المواصفات المحددة للإنتاج.

3.2.1 أسس ومراحل تقييم أداء المشروعات الاستثمارية

أ. أسس تقييم أداء المشروعات الاستثمارية: هناك مجموعة من الأسس العامة التي يجب اعتمادها في تقييم أداء المشروعات الإستثمارية نستعرضها حسب تسلسلها وأهميتها من حيث التطبيق كما يلي¹⁸:

- ♦ تحديد أهداف المشروع.
- ♦ تحديد الخطط التفصيلية لإنجاز المشروع.
- ♦ تحديد مراكز المسؤولية وحدودها.
- ♦ تحديد معيار الأداء.
- ♦ وجود جهاز مناسب للقيام بتقييم الأداء.
- ب. مراحل تقييم أداء المشروعات الاستثمارية: فيما يخص مراحل تقييم أداء المشروعات الإستثمارية، فيمكن تلخيصها

على النحو التالي:

- ♦ التعرف على البرامج، أي خطة التنفيذ.
- ♦ التعرف على معايير أو مقاييس الأداء.
- ♦ مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

- ♦ تحديد الانحرافات مع تحديد مراكز المسؤولية.
- ♦ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات وتحقيق الأهداف المسطرة.

2. تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/ النشاط التشغيلي... الخ) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بفشله المالي المحتمل. ومن الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي، استخدام الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس آثارها على الأداء الإداري للمشروع. والشكل رقم 2) يوضح الإطار العام للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للمشروع.

3. طريقة قياس الأداء المالي للمشروع الاستثماري

لقياس الأداء المالي لأي مشروع استثماري، يتم تصنيف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات، الأولى متعلقة بنسب الربحية، والثانية بنسب الأداء الإداري، والثالثة بنسب المديونية والسيولة، وهي مجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصيغة التالية¹⁹:

$$\text{الأداء المالي للمشروع الاستثماري} = \text{معدل نسب الربحية} + \text{معدل نسب الأداء الإداري} + \text{معدل نسبة المديونية والسيولة.}$$

ويتم إيجاد معادلة الخط المستقيم لقيمة الأداء المالي بإعتماد طريقة تحليل العوامل بالرجوع إلى المجموعة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) وفقا للخطوات التالية:

- ♦ حساب القيمة الفعلية للنسب المالية المختارة.
- ♦ إيجاد الارتباط بين هذه النسب.
- ♦ تحديد العوامل غير المتعاقبة للمصفوفة، وعدد هذه العوامل يساوي النسب المالية المختارة.
- ♦ مرحلة التعاقب للعوامل حيث أن العوامل غير المتعاقبة لا تمثل عوامل بناء مفيدة، وبالتالي يتم تحويل العوامل غير المتعاقبة إلى عوامل متعاقبة ذات نفع أكبر باستخدام برنامج رياضي يتم فيه تحويل العوامل إلى عدد محدد قابل للاحتساب.

وعلى ضوء ذلك يتم تحديد معادلة حساب القيمة النهائية للأداء المالي كما يلي:

$$FP(Y) = C_1 R_1 + C_2 R_2 + C_3 R_3 + \dots + C_n R_n + C$$

حيث أن:

$$Y = \text{الأداء المالي للمشروع.}$$

$$C_1 = \text{وزن النسبة الأولى المحتسب.}$$

R_1 = النسبة الأولى.

n = عدد النسب.

C = مقدار ثابت.

إن هذا المحور كما سبق وأن رأينا عالج أو بالأحرى تناول النسب المالية كأداة من أدوات قياس وتقييم الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية، إلا أن هذا الأسلوب وحده غير كافٍ للحكم على مدى جودة المشروع الأمر الذي يتطلب إجراء عملية قياس وتحليل للفشل المالي المحتمل للمشروع موضوع الدراسة والتحليل. لذا يتناول المحور الموالي وبمزيد من التحليل لكيفية قياس وتحليل الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية وكذا التعرف على أكثر النماذج استعمالاً في ذلك.

ثالثاً: قياس وتحليل الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية:

تتعدد المفاهيم المشابهة للفشل المالي للمشروعات الاستثمارية من خلال إستعمالاتها في الأبحاث، وتختلف المعايير المحددة لها من مالية وقانونية واقتصادية بالرغم من استعمالها لتحديد نفس الغرض فنجد التعثر، العسر، الفشل والإفلاس للمشاريع الاستثمارية.

فبالرغم من اختلافاتها تفيد نفس المعنى في غالب الأحيان وهذا ما دفعنا إلى البحث عن حقيقة هذا المفهوم والعمل على التحكم الجيد ومحاولة تقديم الإضافة التي من شأنها المساهمة في إيجاد الحلول.

1. مفهوم الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية:

هناك تعاريف متعددة للفشل المالي، فمن الخبراء من يراه "عدم مقدرة المشروع على سداد إلتزاماته القصيرة الأجل عندما يستحق موعد تسديد هذه الإلتزامات"²⁰، في حين إستخدم الباحث جون أرجنتي (Argenti) في العام 5981 مصطلح الفشل المالي في عمله وعرفه على أنه "العملية التي يكون فيه المشروع قد بدأ بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي"²¹. وذهب فريق ثالث إلى أن الفشل المالي هو توقف المؤسسة عن دفع توزيعات الأسهم الممتازة. أما آخرون فأطلقوا على هذه العملية بالتعثر المالي²²، وفي دراسة أخرى يعرف الفشل المالي بأنه "عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم القدرة على سداد الإلتزامات والحصول على التزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي".

مما سبق يمكن القول أن الفشل المالي ينصب على حالة واحدة وهي أن المشروع يعاني من عسر مالي وعدم مقدرة سداد الإلتزامات الجارية في وقتها المحدد، بل وإن هناك إشارات على أن المشروع يعاني من مشاكل.

2. أسباب الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية

من أهم الأسباب التي تؤدي الى الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية نجد²³:

- ♦ قلة رأس المال.
- ♦ قلة المراقبة في التسيير.
- ♦ العراقيل الحكومية.
- ♦ تذبذبات التجارة.
- ♦ الغش والتزوير.
- ♦ الإهمال وقلة الخبرة في المجال مثل قلة خبرة التسيير.
- ♦ الكوارث الطبيعية.
- ♦ عدم الكفاءة.
- ♦ أسباب أخرى غير معروفة.

إلا أنه من الضروري هنا الإشارة إلى أن هناك الكثير من حالات التعثر تحدث كنتيجة لتضافر كل من الأسباب الخارجية والأسباب الداخلية، وذلك على اعتبار أن الأسباب الخارجية هي بمثابة العارض الذي يمتحن قدرة إدارة المشروع على تجاوز الصعوبات الخارجية والاستمرار في النشاط الاقتصادي بصورة عادية وطبيعية. كما أن هناك حالات تعثر نادرة جدا قد تحدث وتكون فيها إدارة المشروع ذات كفاءة عالية ولكنها تفشل نتيجة للظروف الخارجية الحرجة، أو تلك التي تكون فيها كفاءة الإدارة فيه متدنية ولكنها تستطيع الإستمرار بسبب ظروف خارجية تحمل الفرص المناسبة لها.

3. نماذج قياس والتبؤ بالفشل المالي للمشاريع الاستثمارية

هناك نماذج متعددة لقياس والتبؤ بالفشل المالي للمشروعات الاستثمارية وأغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الارتباط والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر، بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية، وكل ذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية من مشروع إلى آخر وبالتالي فإن النموذج الذي ينطبق على مشروع معين ليس بالضرورة أن ينطبق على المشروع الآخر، وهذه من ضمن السلبيات التي يؤخذ عليها نماذج التبؤ بالفشل المالي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية كمقياس للأداء في آن واحد، وهذا يعد من إيجابيات هذه النسب لأنه يختصر الكثير من النسب المالية في نموذج واحد لذا فهو يسمى بتحليل التمايز (Discriminate Analysis)²⁴، لذا فعلى المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيق هذه النماذج وأن يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة. يذكر أن التعامل مع هذه النماذج، يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية، لكن هذه النماذج يستفاد منها في مجال معرفة المقدرة المالية للمؤسسة والتي تستفيد منه البنوك على سبيل المثال عند منحها القروض للمشاريع الأخرى. فلكي تعرف هذه البنوك مقدرة المشروع المزمع إعطائه قرضا تقوم بعدة إجراءات منها: القيام بإجراء بعض نماذج التبؤ بالفشل المالي. فبالإضافة إلى هذا الجانب يمكن الاستفادة من هذه النماذج في المجال الرقابي كأحد أدوات الرقابة

القبلية أو الوقائية، أي معرفة الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية وتصحيح موقفها المالي قبل حدوث أي إنحراف. فعلى سبيل المثال فإن نموذج ألتمان تكون نسبة التوقع بحدوث الفشل المالي للمؤسسة قبل سنتين عالية، ولكن نسبة التوقع هذه تصبح أقل قبل ثلاث سنوات أو أربع وحتى الخامسة، وبالتالي تعتبر هذه النماذج مفيدة في مجال الرقابة سيما الرقابة القبلية.

وعموما فإن من أهم هذه نماذج قياس والتنبؤ بالفشل المالي للمشاريع الاستثمارية ولا على سبيل الحصر

نجد:

1.3. نموذج Althman & Mccough

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.999 X_5$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون المشروع.

X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول.

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات هي:

♦ **القسم الأول:** تنتمي إليه المشاريع الناجحة وتكون فيه قيمة Z تساوي (2.99) أو أكثر.

♦ **أما القسم الثاني:** تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وقيمة Z فيه أقل من (1.81).

♦ في حين تنتمي إلى القسم الثالث: المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة Z محصورة بين (1.81 و 2.99).

2.3. نموذج Kida

وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وهو مؤشر الإفلاس وفقا للمعادلة التالية⁵²:

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 + 0,42 X_3 + 0,463 X_4 + 0,271 X_5$$

حيث أن:

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$$

وطبقا لهذا النموذج فإن قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالمشروع جيد وبعيد عن التعثر، أما

إذا كانت النتيجة سالبة فالمشروع مرجح للإفلاس.

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية⁵²:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3,5X_3 + 20X_4 + 1,2X_5 + 0,1X_6$$

حيث أن :

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_4 = \text{صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X_6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة}$$

ويصنف المشروع كما يلي:

قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	الفئة أو القسم	درجة المخاطرة
$Z \geq 25$	الأولى	قروض ممتازة
$25 > Z \geq 20$	الثانية	قروض قليلة المخاطرة
$20 > Z \geq 5$	الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة
$5 > Z \geq 5-$	الرابعة	قروض عالية المخاطرة
$Z < 5-$	الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً

4. طرق وإجراءات معالجة الفشل المالي للمشروعات الإستثمارية:

تختلف طرق معالجة المشروعات التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها. فإذا كانت الآفاق المستقبلية للمؤسسة أو المشروع ما زالت واعدة، وهناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون معه للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية. تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة، أو مزيج الاثنين معاً. أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المشروع لان قيمتها كمشروع مستمر أكبر من قيمته

التصفوية، فإن الحل يكون بإعادة التأهيل من خلال إعادة التنظيم. وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأس المال لتخفيض نسبة المديونية وبالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية.

أخيرا إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية إستعادة المشروع لربحيته والتغلب على مصاعبه المالية وكانت قيمته التصفوية أكبر من قيمته كمشروع مستمر، فإن الحل عادة يكون بإنهائه.

ومن أهم طرق واجراءات معالجة الفشل المالي للمشاريع الاستثمارية نذكر: طريقة تحليل المؤشرات المالية للسيولة كأداة للإنذار المبكر للفشل المالي للمشروعات الاستثمارية.

يساعد تحليل السيولة للمؤشرات المالية المستخدمة في قياس الفشل المالي والتي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر للفشل المالي فيلاحظ من ذلك أن هناك إتجاهين في تحليل السيولة:⁵²

♦ **الاتجاه الأول:** يركز على العلاقة المباشرة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة، حيث يفترض هذا الاتجاه اعتبار الأصول المتداولة المصدر الرئيسي لسداد المطلوبات القصيرة، أي أن السداد لا يتيسر إلا بتصفية هذه الأصول أو جزء كبير منها. وهذا الاتجاه يتناقض مع استمرارية نشاط المشروع وتحقيق الأرباح. ذلك أن تحقيق الأرباح يعتمد على الأصول المنتجة ومنها المتداولة، فإذا افترضت تصفيتها فيعني ذلك تعارض السيولة مع استمرارية المشروع.

♦ **الاتجاه الثاني:** يستند إلى أن من الوظائف الرئيسية للإدارة المالية للمشروع تقدير الاحتياجات المالية لنشاط مشروع ما وتوفير مصادر التمويل اللازمة واستثمارها بما تحقق هدف المشروع في تحقيق الأرباح وبالتالي استمرارية المشروع.

وللوقوف على الخلل في التوازن بين هذه العناصر الذي يؤدي إلى الفشل المالي، لابد من إعادة النظر في المفهوم الضيق للسيولة الذي يربط العلاقة المباشرة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة. فلا بد من قياس آثار الربح في الإيفاء بالمطلوبات المتداولة، ومدى مساهمة الأصول المتداولة في تغطية التكاليف التشغيلية النقدية دون الاعتماد على مصادر التمويل القصيرة الخارجية، علاوة على ذلك لا بد في تحليل مدى مساهمة الأصول المتداولة في تغطية إجمالي المطلوبات، والوزن النوعي للمطلوبات المتداولة إلى إجمالي الأصول.

إنطلاقا مما سبق، ومن خلال ما تم نشره وتحليله نظريا في قياس وتحليل الفشل المالي للمشروعات الاستثمارية ومعرفة أهم النماذج المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي للمشاريع، سيتم فيما يلي إسقاط ذلك على ثلاثة مشاريع مقترحة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر.

رابعا: دراسة تطبيقية على بعض المشروعات المقترحة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر

سنقوم في هذا المحور بعملية إسقاط نظري لما سبق وتناولناه في المحاور الثلاثة حول مؤشرات قياس الأداء المالي للمشروعات وكذا نماذج التنبؤ بفشلها المالي قصد تفاديته في المستقبل على مجموعة من المشاريع المختارة ضمن برنامج وجدول دعم تشغيل الشباب الذي اقترحه وتبنته الحكومة الجزائرية سابقا وزادت من تكثيفه

مؤخرا، حيث وقع الإختيار على ثلاثة مشاريع تمس ثلاثة قطاعات مختلفة هي القطاع الصناعي ممثلا بمشروع صناعة مواد التعبئة والتغليف المختلفة، وكذا مشروع تربية الدواجن من أجل انتاج البيض ممثلا للقطاع الفلاحي، في حين سيتم تناول أيضا مشروع خدماتي ممثل في نقل وتوصيل البضائع لمختلف المسافات.

حيث يؤخذ على هذه المؤسسة العمومية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) إقتصار دراستها للمشاريع المقترحة من طرف الشباب الراغب في الاستثمار على دراسة جدواها الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، وكون أن مصدر تمويل هذه المشروعات الجزء الكبير منه مقدم ومدعم من خزينة الدولة الجزائرية ممثلة في القروض التي تقدمها الوكالة بالاشتراك مع البنوك والمصارف العمومية، فإن هذه الوكالة لا تعتمد على مؤشرات تحليل وقياس الأداء المالي للمشروعات المقترحة، كما لا تدرس إمكانية فشلها وتعرها مستقبلا الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى غلق وإفلاس أغلب المشاريع الموافق عليها بعد مرور سنة أو سنتين على أقصى تقدير.

وفيما يلي عرض ودراسة لكيفية التنبؤ بالفشل المالي لهذه المشروعات المختارة بعد سنة من تشغيلها باستعمال النماذج الأكثر شيوعا والتي سبق التعرض إليها، كون أنه تمت الموافقة عليها من طرف الوكالة بعد تقييم جدواها ماليا.

1. مشروع نقل وتوصيل البضائع لجميع المسافات

تعتبر خدمة النقل للبضائع والمنتجات من الأعمال الأكثر إنتشارا خاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب بشكل أساسي لزيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات، خاصة إذا علمنا أن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج أو/و تباع صناعاتها المتنوعة كالصناعات الهندسية والصناعات الغذائية، التي تحتاج إلى خدمات النقل لتوصيل منتجاتهم إلى الزبائن المنتشرين عبر مختلف النقاط والأماكن.

ولقد حصل المستثمر على موافقة الوكالة على مشروعه هذا وتم الشروع فيه، لذا سنقوم فيما يلي باختبار أدائه وفشله المالي مستقبلا باستخدام النماذج التالية، علما أن الأرقام المأخوذة تخص السنة الأولى من عمر المشروع وهذا باعتبار أن التنبؤ سيخص السنوات التالية للمشروع:

1.1. اختبار المشروع وفقا لنموذج Althman & Mecough

وفقا لهذا النموذج وبناءً على العمليات الرياضية المنجزة والمبينة كالاتي:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.999 X_5$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول.}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول.}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول.}$$

$$X_4 = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} / \text{القيمة الدفترية لديون المشروع.}$$

$$X_5 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول.}$$

ومن الاطلاع على الوثائق والبيانات الخاصة بالمشروع نجد أن:***

$$X_1 = 50000.00 / 1732411.59 = 0.028$$

$$X_2 = 0 / 1732411.59 = 0$$

$$X_3 = 102425.25 / 1732411.59 = 0.059$$

$$X_4 = 17324.12 / 1715087.47 = 0.01$$

$$X_5 = 1001000.00 / 1732411.59 = 0.58$$

ومنه فإن قيمة Z المحصل عليها تكون:

$$Z = 0.012(0.028) + 0.014(0) + 0.033(0.059) + 0.006(0.01) + 0.999(0.58)$$

وحيث أن $Z = 0.58$ فإن هذا المشروع الذي وافقت عليه الوكالة ينتمي إلى فئة المشاريع الفاشلة لأن قيمة Z

أقل من 585. مما يعني أن هذا المشروع ولد ميتا لأنه حسب النتيجة المتحصل عليها وفقا لهذا النموذج فإنه غير

قادر لا على المنافسة ولا على التأقلم مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

2.1. إختبار المشروع وفقا لنموذج Kida :

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 + 0,42 X_3 + 0,463 X_4 + 0,271 X_5$$

طبقا لهذا النموذج فإن:

حيث أن:

$$X_1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_1 = X_1 = 102425.25 / 1732411.59 = 0.059$$

$$X_2 = 17324.12 / 1715087.47 = 0.01$$

$$X_3 = 0$$

$$X_4 = 1001000.00 / 1732411.59 = 0.58$$

$$X_5 = 50000.00 / 1732411.59 = 0.028$$

$$Z = 1,042 (0.059) + 0.42 (0.01) + 0.42 (0) + 0.463 (0.58) + 0.271 (0.028) = 0.34 \quad \text{ومنه:}$$

بما أن: قيمة $Z = 189$ ، وهي قيمة موجبة، إذا فالمشروع جيد وبعيد عن التعثر المالي. وبالتالي فإنه ووفقا للنموذج، بعيد عن التعثر والفشل المالي. وهو ما يتنافى مع ما تم التوصل إليه في النموذج السابق، إذا من خلال النتيجة المتوصل لها، يتضح أن المشروع قادر على الإستمرار والتوسع ومنافسة بقية المشروعات المماثلة.

3.1. اختبار المشروع وفقا لنموذج Sherrod :

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3,5 X_3 + 20 X_4 + 1,2 X_5 + 0,1 X_6$$

وفقا لهذا النموذج فإن:

حيث أن :

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_4 = \text{صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

$$X_6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة}$$

$$X_1 = 50000.00 / 1732411.59 = 0.028$$

$$X_2 = 0 / 1732411.59 = 0$$

$$X_3 = 17324.12 / 1732411.59 = 0.01$$

$$X_4 = 102425.25 / 1732411.59 = 0.059$$

$$X_5 = 1682411.59 / 1715087.47 = 0.98$$

$$X_6 = 17324.12 / 1682411.59 = 0.01$$

$$Z = 17 (0.028) + 9 (0) + 3.5 (0.01) + 20 (0.059) + 1.2 (0.98) + 0.1 (0.01) = 2.87 \quad \text{ومنه:}$$

وجدنا أن Z تدرج ضمن التصنيف الرابع من نموذج Sherrod، لأن Z محصورة بين قيمتي -1 و $+1$ ، أما

درجة المخاطرة فهي تدرج ضمن القروض عالية المخاطرة.

بعد عملية تقييم مشروع نقل وتوصيل البضائع عبر كافة المسافات باستخدام المعايير السابقة، فإن كل

المؤشرات تدل على أن هذا المشروع لن يستمر طويلا فهو ينتمي إلى فئة المشاريع الفاشلة حسب نموذج Althman &

Mecough، لكن في المقابل نجد هذا الأمر مخالف تماما للنتيجة المتوصل إليها باستعمال نموذج Kida الذي

حسبه فإن هذا المشروع بعيد عن التعثر والفشل المالي، كما أنه ينتمي إلى فئة القروض عالية المخاطرة وهذا

حسب نموذج Sherrod.

2. مشروع تربية الدواجن لإنتاج البيض:

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة مختصة في تربية الدواجن لإنتاج البيض، حيث من المقرر أن يساهم هذا المشروع في توفير نشاط تجاري خاص بإنتاج وبيع البيض، بالإضافة إلى المساهمة في خلق مناصب شغل مباشرة، ومحاولة تغطية الإستهلاك المحلي والجهوي على الأقل في المديين القصير والمتوسط. كما يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأرباح وإعادة استثمارها، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية خاصة الدواجن.

1.2. اختبار المشروع وفقا لنموذج Althman & Mecough:

$$X_1 = 678\,600.00 / 5\,740\,021.70 = 0.12$$

$$X_2 = 0 / 5\,740\,021.70 = 0$$

$$X_3 = 719\,775.37 / 5\,740\,021.70 = 0.13$$

$$X_4 = 114\,800.43 / 5\,625\,221.27 = 0.02$$

$$X_5 = 4290000 / 5\,740\,021.70 = 0.75$$

$$Z = 0.012(0.12) + 0.014(0) + 0.033(0.13) + 0.006(0.02) + 0.999(0.75) = 0.76 \quad \text{ومنه:}$$

وجدنا أن: قيم $Z = 0.76$ ، ومنه فإن هذا المشروع الذي وافقت عليه الوكالة ينتمي إلى فئة المشاريع الفاشلة

لأن قيمة Z أقل من 5885، وهو ما يشبه نتيجة مشروع نقل وتوصيل البضائع لجميع المسافات.

2.2. اختبار المشروع وفقا لنموذج kida :

$$X_1 = 719\,775.37 / 5\,740\,021.70 = 0.13$$

$$X_2 = X_2 = 114\,800.43 / 5\,625\,221.27 = 0.02$$

$$X_3 = 0$$

$$X_4 = 4290000 / 5\,740\,021.70 = 0.75$$

$$X_5 = 678\,600 / 5\,740\,021.70 = 0.12$$

$$Z = 1.042(0.13) + 0.42(0.02) + 0.42(0) + 0.463(0.75) + 0.271(0.12) = 0.52 \quad \text{ومنه:}$$

تم التوصل إلى أن: $Z = 182$ ، وهي قيمة موجبة. فالمشروع جيد وبعيد عن التعثر المالي، مما يعني أن لهذا

المشروع قيمة مضافة في المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، بإعتباره وحسب هذا النموذج مشروع

سليم من الناحية المالية وبعيد عن الفشل المالي.

3.2. اختبار المشروع وفقا لنموذج Sherrod :

$$X_1 = 678\,600 / 5\,740\,021.70 = 0.12$$

$$X_2 = 0 / 5\,740\,021.70 = 0$$

$$X_3 = 114\,800.43 / 5\,740\,021.70 = 0.02$$

$$X_4 = 719\,775.37 / 5\,740\,021.70 = 0.13$$

$$X_5 = 5\,740\,021.70 / 5\,625\,221.27 = 1.02$$

$$X_6 = 114\,800.43 / 5\,061\,142.17 = 0.022$$

$$Z = 17(0.12) + 9(0) + 3.5(0.02) + 20(0.13) + 1.2(1.02) + 0.1(0.022) = 5.94 \quad \text{ومنه:}$$

وجدنا أن: $Z = 5.94$ ، وهي تدرج ضمن التصنيف الثالث من نموذج Sherrod لأنها محصورة بين قيمتي 1 و21، أما فيما يخص درجة المخاطرة فهي تدرج أيضا ضمن القروض متوسطة المخاطرة، وهو مؤشر جيد لاسترجاع القرض مقارنة بالمشروع السابق، الأمر الذي يشجع الوكالة على زيادة الاهتمام بمثل هذا النوع من المشروعات باعتبار أنها ستحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من جهة، كما أنها مشروعات مطمئنة من ناحية إمكانية استرجاع القروض الممنوحة لتمويل نشاطها من جهة أخرى.

3. مشروع إنتاج مواد التعبئة والتغليف للمواد الغذائية:

تعتبر صناعة البلاستيك (اللدائن) إحدى الصناعات الهامة التي تلبي إحتياجات التعبئة والتغليف لكثير من المنتجات، خاصة الغذائية منها فهي توفر العديد من العبوات والأكياس التي تستخدم في تغليف المواد الغذائية وحفظها. فهذا المشروع يهدف إلى إنتاج مواد التعبئة والتغليف من عبوات وأكياس بلاستيكية تصلح للعديد من الصناعات الغذائية، مما سينعكس بالضرورة على التصميمات المقترحة والمناسبة لطبيعة هذه الإستخدامات، ويتم ذلك بإستعمال تجهيزات محلية تتميز بقدرتها على إنتاج العديد من الأشكال الملونة والشفافة.

1.3. اختبار المشروع وفقا لنموذج Althman & Mecough:

$$X_1 = 80\,000.00 / 9\,813\,923.98 = 0.008$$

$$X_2 = 0 / 9\,813\,923.98 = 0$$

$$X_3 = 666\,234.13 / 9\,813\,923.98 = 0.07$$

$$X_4 = 186\,278.48 / 9\,127\,645.5 = 0.02$$

$$X_5 = 4\,290\,000.00 / 9\,813\,923.98 = 0.44$$

$$Z = 0.012(0.008) + 0.014(0) + 0.033(0.07) + 0.006(0.02) + 0.999(0.44) = 0.44 \quad \text{ومنه:}$$

وجدنا أن قيمة $Z = 0.44$ ومنه فإن هذا المشروع الذي وافقت عليه الوكالة ينتمي كذلك إلى فئة المشاريع الفاشلة لأن قيمة Z أقل من 585، وهو ما يتوافق مع ما تم التوصل اليه بتطبيق هذا النموذج على المشروعين

السابقين، إذا وفقا لهذا النموذج فكل المشروعات التي تم إخضاعها للدراسة والتقييم تنتمي إلى فئة المشاريع الفاشلة والتي لا جدوى من القيام بها لأنها لن تحقق إضافة للإقتصاد الوطني.

2.3. إختبار المشروع وفقا لنموذج Kida :

$$X_1 = 666\,234.13 / 9\,813\,923.98 = 0.07$$

$$X_2 = 186\,278.48 / 9\,127\,645.5 = 0.02$$

$$X_3 = 0$$

$$X_4 = 4\,290\,000.00 / 9\,813\,923.98 = 0.44$$

$$X_5 = 30\,000.00 / 9\,813\,923.98 = 0.003$$

$$Z = 1.042(0.07) + 0.42(0.02) + 0.42(0) + 0.463(0.44) + 0.271(0.003) = 0.29 \quad \text{ومنه فإن:}$$

وجدنا أن: $Z = 1829$ ، وهي قيمة موجبة فالمشروع جيد وبعيد عن التعثر المالي، وهو ما يتناقض مع ما تم

التوصل إليه في النموذج السابق، الذي وفقا له فالمشروع فاشل مالياً أو يؤول إلى الفشل والتعثر المالي.

3.3. إختبار المشروع وفقا لنموذج Sherrod :

$$X_1 = 80\,000.00 / 9\,813\,923.98 = 0.008$$

$$X_2 = 0 / 9\,813\,923.98 = 0$$

$$X_3 = 186\,278.48 / 9\,813\,923.98 = 0.02$$

$$X_4 = 666\,234.13 / 9\,813\,923.98 = 0.07$$

$$X_5 = 9\,813\,923.98 / 9\,127\,645.5 = 1.07$$

$$X_6 = 186\,278.48 / 9\,733\,923.98 = 0.02$$

$$Z = 17(0.008) + 9(0) + 3.5(0.02) + 20(0.07) + 1.2(1.07) + 0.1(0.02) = 2.89 \quad \text{ومنه:}$$

وجدنا أن $Z = 2.89$ ، وبذلك فهذا المشروع يدرج ضمن التصنيف الرابع من نموذج Sherrod لأن Z محصورة

بين قيمتي 1- و 1+، أما درجة المخاطرة فهي تدرج أيضا ضمن القروض عالية المخاطرة، الأمر الذي يستدعي من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضرورة أخذ الحيطة والحذر في تمويل هذا النوع من المشروعات لضعف إمكانية استرداد القروض الممنوحة لتمويلها، لذا نرى أنه من الضروري على الوكالة إعادة النظر في نوعية الضمانات المطلوبة للموافقة على التمويل.

خلاصة

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة فشل الأداء المالي للمشاريع الإستثمارية والتنبؤ به

باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ مركزين فيها على قدرة هذه النماذج في تمييز هذه الظاهرة.

فقد أشارت هذه الدراسة بشكل واضح إلى استعمال النسب المالية في حساب قيمة الأداء المالي للمشروعات

الإستثمارية ليتم على أساسها قياس الفشل المالي والتنبؤ به مستقبلا باستخدام جملة من النماذج المختارة لذلك.

فلا ريب أنه بات تسيير المشاريع الإستثمارية بشكل عام والتسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف الرئيسية في المشروعات، حيث بواسطته يستطيع المشروع أن يحقق أهدافها العامة واستقراره بأكبر فعالية، وذلك إذ بني على قرارات سليمة ودراسات معمقة ودقيقة تأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يمر بها هذا المشروع حاضرا ومستقبلا، وحتى يتم الوصول إلى هذا المستوى من التسيير لابد من تقييمه باستمرار، وتعد نماذج التحليل والتنبؤ إحدى أهم أدوات وطرق التقييم المعتمدة، بإعتبارها تسمح بمعرفة الحالة المالية الحالية للمشروع بشكل دقيق والتنبؤ بضعيته المالية وكذا مركزه المالي مستقبلا، وبالتالي العمل على التحسين المستمر للمردودية المالية والاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية خاصة تلك التي تتبنى أسلوب الإدارة بالمشاريع بإعتبار أن مستقبلها مرهون بمدى تحقيقها للنجاحات في المشاريع الإستثمارية التي تتبناها.

وتأسيسا على ما تقدم، وبالرجوع إلى الموضوع محل البحث والدراسة ومن خلال العملية التطبيقية، فإنه يمكن تأكيد عدم صحة الفرضية الرئيسية للبحث، حيث برهنت نتائج التحليل على عدم صحة هذه الفرضية القائلة بأن نماذج القياس والتنبؤ بالفشل المالي مؤشرات أساسية، ضرورية وكافية لتقييم والتنبؤ بالأداء المالي للمشاريع الاستثمارية. فبالفعل فهي مؤشرات أساسية وضرورية لتحليل وتقييم الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية، إلا أنها غير كافية، لذا وجب تدعيمها بمؤشرات وأدوات أخرى أكثر فعالية وأكثر دعما، ونذكر من بينها:

♦ **مؤشرات التوازن المالي:** والتي تدرس من خلال رأس المال العامل للمشروع، إحتياج رأس المال العامل، خزينة المشروع.

♦ **مؤشرات السيولة واليسر المالي:** ويدرس من خلال المقارنة بين الأصول السائلة والإلتزامات قصيرة الأجل للمشروع الاستثماري، والمقارنة أيضا بين التدفقات النقدية والإلتزامات طويلة الأجل.

♦ **مؤشرات المردودية:** ويدرس من خلال مقارنة النتائج بالوسائل المستخدمة في تحقيقها.

♦ **مؤشرات إنشاء القيمة:** ويدرس عموما بما يسمى بالقيمة الاقتصادية المضافة للمشروع الاستثماري.

فكل هذه المؤشرات أو المعايير بالرغم من أنها تحتوي على بعض العلاقات، التي يمكن التعبير عنها في شكل نسب مئوية إلا أنها تحتوي أيضا معايير وجداول وبيانات أخرى أكثر دعما، حتى تكون في نهاية المطاف دراسة متجانسة ومتكاملة وبالتالي يمكن الإعتماد عليها.

هذا وقد تأكدت صحة الفرضيات الجزئية والمتمثلة في:

♦ **تقييم الأداء المالي فعلا هو وسيلة،** تقدم المعلومات اللازمة لتحليل الوضعية المالية للمشروع، وتمكن صاحبه من التنبؤ بمدى نجاح أو فشل المشروع مستقبلا.

♦ يعتمد تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي على عدة وسائل وأدوات تساعد على فحص الحالة المالية للمشروع، وتعد نماذج التحليل والتنبؤ أهمها وأبرزها وهي تساهم بدرجة كبيرة جدا في الحكم على نوعية وجودة أدائه المالي، من خلال ما توفره من نتائج غنية ومتنوعة. فضلا على أنها مختلفة ومتباينة بتباين أنواع المشروعات الاستثمارية. فما قد يصلح لمشروع خاص يعتمد تمويله على الاموال الخاصة والذاتية، قد لا يصلح لمشروع عام تمويله الدولة من خزينتها.

♦ يوجد العديد من النماذج، التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم والتنبؤ بالأداء المالي للمشاريع الاستثمارية، وإن تم الاختيار والتركيز على أهم ثلاث نماذج Althman & Mecough و Kida ونموذج Sherrod، باعتبارها الأكثر نجاحا وفعالية. ومع ذلك فقد إتضح وأنها في غالب الحالات كانت النتائج المتوصل لها متناقضة، مما يوحي بأن هذه النماذج غير صالحة لكل المشاريع. فما يصلح لمشروع ما قد لا يصلح لمشروع آخر.

في الأخير وعلى ضوء النتائج المتوصل لها، فقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من التوصيات نوجزها في الآتي:

♦ ضرورة تعميم قواعد الحساب واستخدامها أكثر مما يساعد المستثمرين في الجزائر على اختيار المشروعات بشكل أفضل، حيث يعتبر هذا القياس وسيلة جيدة ومفيدة لكل من المشروع والمستثمر على حد سواء.

♦ على كل من المستثمرين أصحاب المشاريع والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنوك الجزائرية المساعدة في منح قروض الاستثمار في الجزائر اعتماد النماذج الرياضية القياسية والتنبؤية في عمليات الدراسة، التشخيص، المتابعة والتنبؤ بالمخاطر المتسببة في فشل الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية.

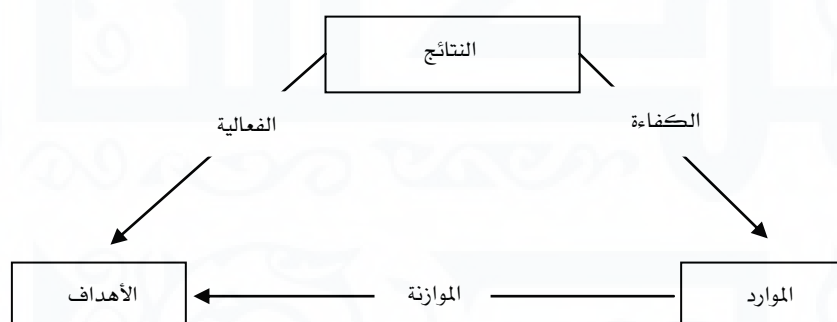
♦ التأسيس لأطر تنظم دراسة وتمويل المشاريع الاستثمارية وإدارة مخاطر تمويلها على مستوى كل من البنوك والمؤسسات الجزائرية.

♦ ضرورة تحديث وتطوير الأساليب الخاصة بحساب وقياس الفشل المالي للمشاريع الاستثمارية والتنبؤ به مستقبلا وذلك في سبيل تحسين وتطوير أدائها الحالي والمستقبلي حتى تكون أكثر قدرة على الاستثمارية والنمو.

♦ ضرورة الاستمرار والتوسع في مثل هذا النوع من الدراسات وذلك لأن أغلب البحوث تتناول تحليل وقياس فشل الأداء المالي للمؤسسات والشركات الاقتصادية وليس للمشاريع الاستثمارية دون الأخذ بعين الاعتبار أن هناك اختلافات كبيرة وجذرية بين مالية المشروع ومالية المؤسسة أو الشركة.

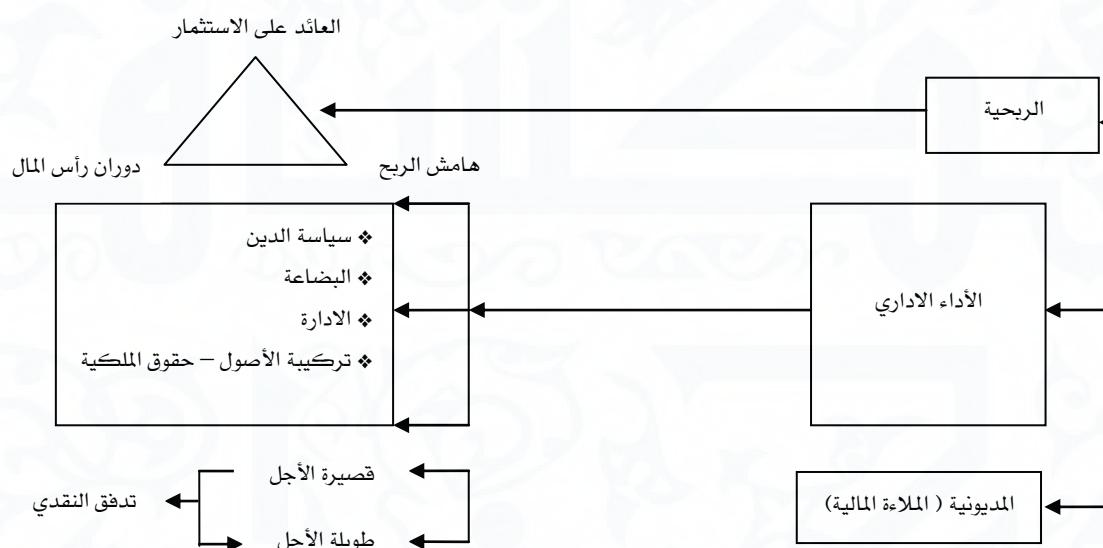
ملحق الأشكال البيانية:

الشكل 10: العناصر المكونة للأداء حسب (Bartoli)



Source: Bartoli Annie: le management dans l'organisation publique, édition dunod paris 1997, p 79

الشكل 15: الإطار العام للنسب المالية مطور من قبل (Courtis)



المصدر: محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، 2019، ص 17.

الإحالات والمراجع:

* Investment Projects

** Management by projects

- 81 محمد الفيومي محمد، إدارة المشروعات، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2115، ص 5.9.
- 82 سعد صادق البحيري، إدارة المشروعات باستخدام الكمبيوتر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2112، ص 5.
- 83 عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2112، ص 59.
- 84 عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2119، ص 5.
- 85 عمر توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2111، ص 59.
- 86 خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، ط 1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، 2118، ص 8 ..
- 87 محمد الفيومي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.9.
- 88 نعيم نصير، إدارة وتقييم المشروعات، المنظمة العربية للتنمية، الأردن، 2111، ص 5.
- 89 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 59.
- 90 1 تريقول يونج، ترجمة بهاء شاهين، المرجع في إدارة المشروعات: السياسة والتدابير الفعالة، ط 1، مجموعة النيل العربية، مصر، دون تاريخ، ص 291.
- 91 5 سعد صادق البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- 12 Boisland H.M, *Gestion des ressources humaines dans la petite et moyenne Entreprise, Economica, paris, P 39.*
92. السالم مؤيد، الصالح عادل، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، 2111، ص 102.
- 93 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الورق، 2000، ص 81.
- 94 عبد الباري ابراهيم، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات، منشورات المنظمة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 15.
- 95 موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2119، ص 58.
- 96 فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، ط 1، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2115، ص 92.
- 97 مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2119، ص 1 ..
- 98 محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة 2119، ص 52.
- 99 1 الحيالي وليد. الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط 1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2119، ص 299.
- 100 الشريف ربحان، مسألة كفاءة النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، الجزائر، الجندول، العدد 1، 2111، (<http://www.ulum.nl/b186.htm>)
- 22.Ghassane Ben Chaabane , *la prévision de la détresse financier horizonne prévisionnel, mémoire de fin d'étude en sciences de gestion, université international de Tunis, 2010, P 04.*
- 25.S.Ben Amor - N.khoury - M.Savor, *Modèle prévisionnel de la défaillance financière des PME québécoises, Journal of Small Business and Enterprenurship 22, no.4, 2009, PP.517-534.*
- 101 الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 2111، ص 91.
- 102 1 الحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص 212.
- 103 نفس المرجع، ص 211.
- 104 محمود جلال أحمد، طلال الكسار، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- *** 8 ملاحظة: إن الأرقام والبيانات المعتمدة في عملية حساب قيم النماذج تم الحصول عليها من الوثائق المسلمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تبسة -الجزائر - والخاصة بدراسة هذه المشاريع.

إدارة المخاطر في شركات التأمين

دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين

أ. الطاهر العمودي

المركز الجامعي تمنراست، الجزائر
taher.lamoudi@yahoo.com

أ. أيمن زيد

المركز الجامعي تمنراست، الجزائر
Zeid28000@gmail.com

Risk management in insurance companies

An Empirical Study on the application of the Algerian Insurance Company

Taher lamoudi & zeid aymen

University Center Tamanrasset, Algeria

Received: 23 Apr 2015

Accepted: 18 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

على مستوى الجزائر فالتحول الذي يشهده قطاع التأمين في مختلف جوانبه التنظيمية والهيكلية والتشريعية، أدى إلى حدوث تطور متدرج فيه، خاصة بعد الإصلاحات التي طرأت عليه، بداية بفتح المجال للخواص، وخلق شركات جديدة وشبكات وسطاء موزعة على مختلف مناطق الوطن، والعمل على تنوع المنتجات التأمينية، وصولاً إلى العمل على جلب الشركات الأجنبية، هذا الوضع يدفع شركات التأمين الجزائرية للوقوف على مستوى أدائها ومدى موافقتها بين حقوقها والتزاماتها، ومعرفة المخاطر التي تتعرض لها والمحيط بها من مختلف الجوانب وفي ميادين نشاطاتها، والتركيز على مخلفات هذه المخاطر في مختلف الجوانب، وذلك بدراستها وتقييمها ومحاولة التنبؤ بها، قصد التخلص أو التخفيف من آثارها إن أمكن ذلك، قبل تحمل ما يجب تحمله. وتسلط هذه الدراسة الضوء على عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين، وقد ارتكزت على عملية نمذجة دالة إدارة الخطر في الشركة الجزائرية للتأمين، من خلال تقدير نموذج قياسي يربطها بمختلف المتغيرات التي تعتبر من أهم محدّداتها.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، إدارة المخاطر، الشركة الجزائرية للتأمين.

رموز JEL: G22. G32.

Abstract:

For Algeria transformation witnessed by the insurance sector in the various organizational, structural and legislative aspects, led to a graded the evolution, especially after the reforms that have taken place him, he began to open the way for the properties, and the creation of new companies and networks of brokers distributed to various home areas, and work on the diversity of insurance products, right down to work to attract foreign companies, this situation pushes the Algerian insurance companies to determine the level of performance and the extent of consent between rights and obligations, and know the risks and the surrounding of the various aspects in the fields of activities, and focus on the remnants of these risks in various aspects, and it studied and evaluation and attempt to predict, in order to get rid or mitigation, if possible, before carrying what must be endured.

Key Words : Insurance, insurance companies, and risk management, the Algerian Insurance Company

(JEL) Classification: G22. G32.

تمهيد:

إن شركات التأمين كباقي شركات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية تسعى دائما إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة، لكن بالمقابل هناك عوائق ومخاطر جمة تعترضها، سواء على مستوى النشاطات الحالية أو المستقبلية، وبما أن شركات التأمين جزء من شركات الأعمال المنسوبة للمؤسسات المالية المتواجدة في أي اقتصاد، ونظرا للمكانة التي تتحملها من خلال الأدوار التي تلعبها في تأمين الأخطار التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، فإن المخاطر التي تواجهها تشكل مصدر تهديد دائم، يدفعها إلى الاهتمام بها من خلال اللجوء إلى إدارتها حسب الظروف التي تعيشها والمحيط بها وبالوسائل المتوفرة لديها. لذا تعد إدارة المخاطر من أهم الانشغالات الحالية التي تعمل المؤسسات المالية على تأسيسها، وشركات التأمين هي أيضا تسعى غالبا في هذا الاتجاه بإقامة ما يناسبها من أنظمة لإدارة مخاطرها، بغرض تحقيق الهدف العام المتمثل في السعي من أجل البقاء والاستثمار في النمو والتطور.

بالنسبة للجزائر فالتحول الذي يشهده قطاع التأمين في مختلف جوانبه التنظيمية والهيكلية والتشريعية، أدى إلى حدوث تطور متدرج فيه، خاصة بعد الإصلاحات التي طرأت عليه، بدأ من فتح المجال للخواص، وخلق شركات جديدة وشبكات وسطاء موزعة على مختلف مناطق الوطن، والعمل على تنوع المنتجات التأمينية، وصولا إلى العمل على جلب الشركات الأجنبية، هذا الوضع يدفع شركات التأمين الجزائرية للوقوف على مستوى أدائها ومدى موافقتها بين حقوقها والتزاماتها، ومعرفة المخاطر التي تتعرض لها والمحيط بها من مختلف الجوانب وفي ميادين نشاطاتها، والتركيز على مخلفات هذه المخاطر في مختلف الجوانب، وذلك بدراستها وتقييمها ومحاولة التنبؤ بها، قصد التخلص أو التخفيف من آثارها إن أمكن ذلك، قبل تحمل ما يجب تحمله.

أولا: مفاهيم عامة حول شركات التأمين

1. تعريف شركات التأمين

عرف قطاع التأمين في السنوات الأخيرة، وفي ظل التوجيهات الاقتصادية الراهنة التي تشهدها البلاد، اهتماما كبيرا وتحولات عميقة من الناحية التشريعية والقانونية، نظرا للدور الذي يقوم به باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الهامة وأحد مصادر الادخار الرئيسية

ولهذا قررت الحكومات إعطاء الاستقلالية لهذا القطاع، من خلال قوانين ومراسيم تلغي احتكار الدولة للعمليات التأمينية، حيث كانت تحكمه قوانين يعود ميلادها إلى سنة 83-9484 والتي لا تتماشى مع التطورات الاقتصادية.

إن شركات التأمين تعتبر جزءا هاما من النشاط المالي المتعلق بالتمويل المحلي خاصة، وسمه جوهريه لاقتصاديات الأمم الراقية ممن خلال ما تلعبه من دور مزدوج، "حيث يمكن اعتبار تطور شركات التأمين مرآة

تعكس النمو في الجانب الهيكلي والمالي في مختلف الاقتصاديات، وبالتالي فشرركات التأمين تلعب دور الوسيط المالي وذلك من خلال نوعين من التدفقات: توزيع الدخل، وتكوين رؤوس الأموال فضلا عن الحماية التأمينية¹ فهي إذا شركة تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها بغية تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن له وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع، إضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد من توفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الادخاري.

كما أنها مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال أو جذب المدخرات على شكل أقساط، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

شرركات التأمين يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح لاعتمادها أسس علمية سليمة وقيامها بتحليل ودراسة البيانات الخاصة بالمؤمن لهم أي العملاء، حيث يمكنها ذلك من تحديد أو تقدير الأقساط بصورة عادلة، كما السعي لتوزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من الشرركات العالمية والمحلية وهو ما يسمى بإعادة التأمين "re-insurance" والاشتراك في التأمين "Co-insurance" من العوامل المساعدة أيضا على تحقيق الربح للشرركات، "حيث وفي ظل العولة يمكن لدور الوساطة الدولية توزيع مخاطر عملية واحدة على العديد من الشرركات وفي دول مختلفة كما يمكن لمعهد تأمين في دولة ما قبول المخاطر من وسطاء في دولة أخرى ويكون رأس المال الذي يعززه في دولة ثالثة، والمستفيد من عملية التأمين في دولة رابعة"².

هذا وقد تأخذ شرركات التأمين شكل الشركة المساهمة كما قد تأخذ شكل صندوق الاستثمار كما سنرى فيما بعد.

2. خصائص شركات التأمين:

تعد شرركات التأمين من الوحدات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الربح وذلك عند تقديم خدمة التأمين إلى عملائها، وتختلف عن أنواع المنشآت الأخرى (صناديق التأمين الخاصة، صناديق التأمين النقابات وما شابه، مؤسسات التأمين الحكومية..) التي لا تستدعي لتحقيق الربح بقدر ما يكون هدفها تضامني.

وإذا أردنا تقسيم منشآت التأمين من حيث هدف النشاط فإن هناك:

♦ التأمين التجاري وتمارسه شرركات التأمين وإعادة التأمين؛

♦ التأمين الحكومي وتعتبر نوعا من التأمين الاجتماعي؛

♦ تأمين التكافل الاجتماعي مثل صناديق الزمالة والصناديق الخاصة.

وستساعدنا دراسة خصائص شركات التأمين في فهم طبيعة النشاط وأهم هذه الخصائص:

1.2. تعدد فروع نشاط شركات التأمين

تبعا لنوع المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص وممتلكاتهم، تتعدد أنواع التأمين -وقد تم التطرق لها سابقا -وبتنوع التأمين تتنوع وثائق التأمين، حيث يتضمن النوع الواحد أشكالا متعددة من عقود التأمين وذلك بما يتناسب مع إمكانيات المؤمن لهم بجلب أكبر عدد من الوثائق، وزيادة حجم النشاط خاصة وأن تحقيق شركات التأمين للأرباح يعتمد بدرجة أساسية على زيادة حجم معاملاتها استنادا إلى احتمالات الحياة أو حدوث الأخطار³.

نظرا لممارسة شركات التأمين أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة، وهما تأمينات الحياة وتكوين الأموال وتأمين الممتلكات والمسؤوليات ولأغراض تقييم الأداء، فإنه يتم إمسك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدى، بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة.

2.2. شركات التأمين من المنشآت المالية:

تختص المنشآت المالية بإدارة حركة الأموال، ويطلق عليها أحيانا (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالا أساسيا للتعامل فتقوم بتجميع الأموال من جهة وتوظيفها أو استثمارها من جهة أخرى، ويتحقق بذلك عائد لأصحاب الأموال وللمنشآت المالية نفسها. هذا يعني أن شركة التأمين تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة، بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب، وتتلخص العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في:

- ♦ تجميع المدخرات؛
- ♦ الائتمان: وذلك عن طريق الإقراض بضمانات رهن الوثيقة لشركة التأمين ويكون بشكلين:
- ♦ الاستثمار: وهو يعبر عن جوهر النشاط في شركات التأمين، ويعتبر الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على حقوقهم من شركات التأمين، وتؤدي بصفة مباشرة إلى بسط مبلغ الأقساط وذلك تبعا لقوة القسط الاستثماري في هذه الشركة.
- وتتنوع استثمارات الشركات تبعا لتنوع المخاطر، وتتناسب مع اختلاف طبيعة وثائق التأمين، ولذلك فإننا نجد أن الاستثمار يشمل:

- ♦ إنشاء وشراء عقارات؛
- ♦ تقديم القروض بضمانات الوثائق؛
- ♦ الاستثمار في شراء أوراق مالية بأنواعها؛

♦ الودائع النقدية في البنوك لأجل مختلف⁴.

من خلال معرفة مختلف الاستثمارات التي تستثمرها شركات التأمين يمكن تحديد الدور الاقتصادي الذي تساهم به هذه الشركات في الاقتصاد، من خلال حل بعض المشكلات الاجتماعية كالإسكان... وغيرها. شركة التأمين منشأة مالية، إلا أنها مختلفة عن نظيرتها كالبنك مثلا، ذلك أنها تقوم بتجميع مدخرات المؤمن لهم في شكل أقساط وتستخدمها في تعويض الأخطار المؤمن ضدها، وتستخدم الفائض لديها في الاستثمارات المختلفة ومن بينها القروض، إلا أننا نجد وظائف البنوك متمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان فقط، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية وشراء وبيع العملات الأجنبية وغيرها.

3.2. اختلاف طبيعة الإيرادات والمصروفات:

أ. الإيرادات: تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية (قروض)، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية، وتتمثل إيرادات شركات التأمين في:

♦ إيرادات الوثائق؛

♦ إيرادات الاستثمار؛

♦ إيرادات أخرى (رسوم إصدار وتعديل الوثائق).

ب. المصروفات: وتشمل:

♦ التعويضات: تعويضات الحياة والوفاء وتعويضات التأمينات العامة لاسترداد الجوائز بالسحب توزيعات الأرباح؛

♦ العمولات؛

♦ المصروفات العمومية والإدارية؛

♦ مصروفات أخرى والتي لا تدخل تحت أي بند من البنود السابقة؛

♦ مصروفات المركز الآلي؛

♦ المخصصات وتكون لأغراض مثل مواجهة نقص الأصول والتزامات غير محدودة.

كما تتميز شركات التأمين بخصائص أخرى أهمها:

♦ يتمثل المنتج النهائي للشركة في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية.

♦ لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها وخسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية، ويرجع

إلى سببين الأول أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها، والثاني أن مقدار

الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود.

3. الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركة التأمين:

باعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه شركة التأمين، فإلى جانب النشاط التأميني البارز الذي تجند له السواد الأعظم من عمال الشركة فهناك النشاط الاستثماري، أو وظيفة الاستثمار وهي النشاط الأقل وضوحاً، هذا الدور الذي انعكس على تنظيم وإدارة تلك الشركات، يركز "يغورستيز" (مختصان في هذا المجال) على أربعة وظائف رئيسية تضطلع بها إدارة شركة التأمين وهي: إدارة العمليات، إدارة النشاط التسويقي، وتحديد قيمة قسط التأمين (الأنشطة الاكتوارية) ثم إدارة الاستثمار (إدارة الأصول والخصوم).

4. الدور الاقتصادي والاجتماعي في شركات التأمين:⁵

1.4. الأهمية الاقتصادية:

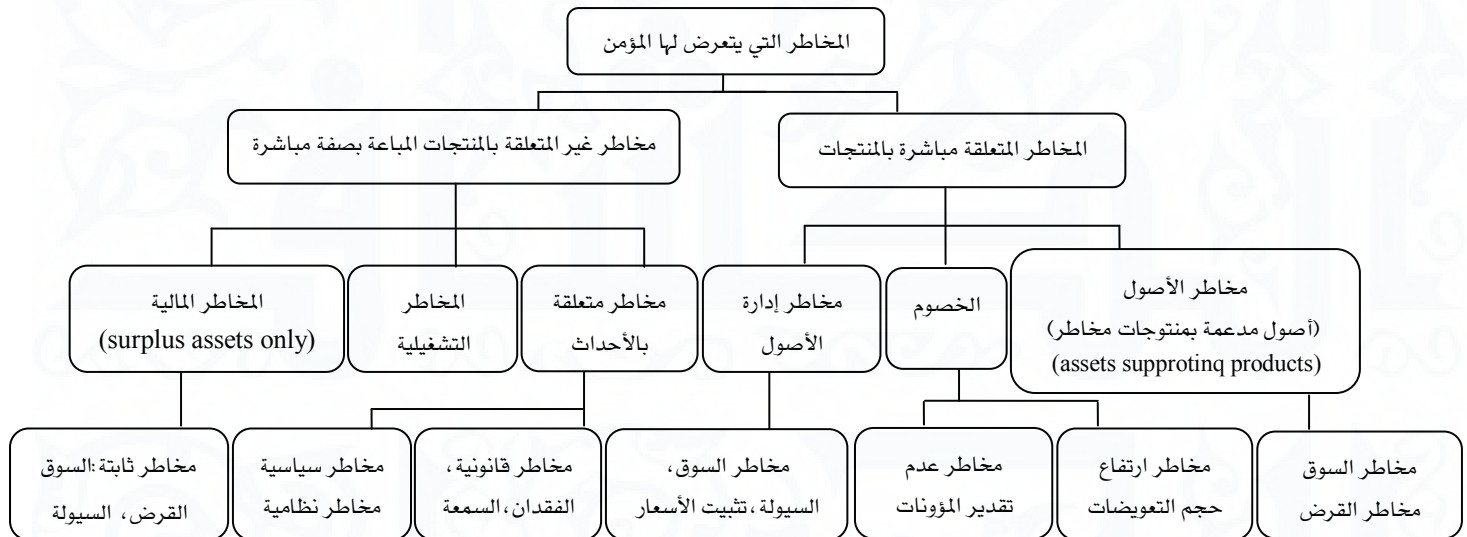
- ♦ يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار؛
- ♦ العمل على زيادة الإنتاج؛
- ♦ تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية؛
- ♦ العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية؛
- ♦ المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة.

2.4. الأهمية الاجتماعية:

- ♦ تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة؛
- ♦ تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث.

ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وكيفية إدارتها

الشكل 10: أنواع المخاطر التي تواجه شركات التأمين حسب لجنة بازل



Source: Paul Embrechts, Insurance Risk Management in the Light of Basel, ETH Zurich and London School of Economic, Nccessed in August, 2004 , P8

نظرا لتشعب وكثرة أنواع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، سنركز على أهم أربع المخاطر، وهذا لا يمنع الإشارة إلى المخاطر الأخرى.

1. مخاطر الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية لمكونات المحفظة الاستثمارية
تتعلق هذه المخاطر بميدان استثمار أموال شركات التأمين، أو بمعنى آخر هي مخاطر متعلقة بالأصول، حيث تعتبر جزءا من المخاطر التي تتسبب فيها مخاطر نسب الفائدة، إضافة لمخاطر إعادة التمويل وإعادة الاستثمار.

2. مخاطر زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع
هي مخاطر تقنية، تتركز أساسا في جانب الخصوم لأنها ترتبط بصفة مباشرة وبصفة غير مباشرة بقواعد تقنية أو اكتوارية لحساب الأقساط والمؤنات التقنية.

ثالثا: دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية SAA.

دراسة التأمين (من 0222 إلى 0294) الخاص بشركة SAA وتحليلها إحصائيا.

1. تقدير دالة إدارة الخطر في شركات التأمين.

تتمثل عملية نمذجة دالة إدارة الخطر في شركات التأمين في تقدير نموذج قياسي يربطها بمختلف المتغيرات التي تعتبر من بين أهم محدداتها، ويكون ذلك انطلاقا من طريقة الانحدار البسيط التي تسمح لنا بتقدير معالم هذا النموذج، كما سنعتمد في دراستنا على مستوى معنوية 5%.

1.1. صياغة النموذج محل الدراسة

1.1.1. عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لدالة النموذج في الجزائر.

إن أهم العوامل التي تأثر في نظام التأمين في الجزائر، مع أخذ بعين الاعتبار التأمينات على السيارات كمحل دراسة، حيث جاءت الدراسة في شركة التأمين الوطنية SAA: مبلغ التعويض، قسط التأمين، عدد الحوادث، عدد المؤمنين، والجدول التالي يبين العلاقة المتوقعة بين مختلف المتغيرات.

الجدول 10: العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نظام التأمين على الودائع في الجزائر

المتغير	الرمز	الإشارات المتوقعة
مبلغ التعويض	mtremb	
عدد الحوادث	nmbraccid	+
عدد المؤمنين	nmbrassure	+
قسط التأمين	annitassur	+

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على صياغة النموذج.

يمكن تقدير دالة نظام التأمين على الودائع من خلال العلاقة الدالية التالية:

$$mtremb = f(nmbraccid, nmbrassurer, annitassur) \dots (1)$$

حيث أن التقدير يتضمن النموذج في شكل احتمالي، وبافتراض أن الخطأ العشوائي في سلوك دالة نظام التأمين في الجزائر مسئول عن انحرافات هذه الدالة بقيمة متوقعة تساوي صفراً وبتباين ثابت فإن المعادلة رقم 9)، يمكن إعادة صياغتها على النحو التالي:

$$mtremb_{nj} = b_0 + b_1 nmbraccib + b_2 nmbrassure_i + b_3 annitassur + e_i \dots (2)$$

حيث أن:

j: عدد فروع شركات التأمين محل الدراسة في الجزائر؛

n: عدد السنوات محل الدراسة (0222-0294)؛

b_0 = الثابت؛

b_1, b_2, b_3 = معاملات المتغيرات المستقلة؛

e_i = الخطأ العشوائي.

2. تعيين النموذج

لتقدير دالة الخطر نظام التأمين في الجزائر، تم القيام بتجميع بيانات سلسلة زمنية للفترة من سنة (0222-0294)، من خلال الإحصائيات المنشورة وبالاتصال بالجهات المسؤولة ذات العلاقة، وتوصيف العلاقة المذكورة، ثم تعريف المتغيرات المختلفة على النحو التالي:

1.2. متغيرات النموذج

إن أهم العوامل التي تؤثر في مبلغ التعويض هي: عدد المؤمنين، عدد الحوادث، قسط التعويض، التي تسعى من خلال هذا النموذج القياسي إلى معرفة مدى ارتباط هذه المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع.

1.1.2 المتغير التابع: تسعير نظام التأمين ($mtremb$).

2.1.2 المتغيرات المستقلة: يتم تعريف المتغيرات المستقلة باختصار .

3. تعيين النموذج ومتغيرات الدراسة

يتم ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح السلسلة الزمنية محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على مجموع البيانات المأخوذة من الشركة الجزائرية للتأمينات من سنة 0222 إلى غاية 0294.

الجدول 10: بيانات النموذج المقترح

الوحدة: الدينار الجزائري

المتغير	Mtremb	nmbreadcrid	Nmbrassure	annitassur
0222	6200000000	290000	1350000	4500
0229	4600000000	250000	1460000	4500
0220	4900000000	260000	1540000	4500
0228	6400000000	300000	1570000	4500
0222	5000000000	290000	1600000	4500
0225	5800000000	320000	1580000	4500
0222	6000000000	350000	1610000	4500
0222	6800000000	410000	1680000	4500
0223	7000000000	450000	1630000	5200
0224	8000000000	520000	1745000	5200
0292	9000000000	570000	1890000	5200
0299	10200000000	620000	1940000	5200
2012	10280000000	670000	1980000	5200
2013	10350000000	800000	2000000	5200
2014	10400000000	850000	2500000	5200

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسة الميدانية.

1.3. نماذج الانحدار ذات الصيغة الخطية:

باعتبار أننا لا نعرف صيغة نموذج الانحدار الخاص بنظام التأمين والعوامل المؤثر فيها، فإننا سنفترض أنها خطية. إن النموذج المقدر هو الذي يضم المتغيرات التي افترضنا أنها من بينهم محددات علاقة نظام التأمين في الجزائر.

وننتج التقدير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 10: نتائج التقدير للنموذج الخطي.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Beta
	B	Std. Error	Sig.		
(Constant)	9,751E7	5,425E7		1,798	,110
nmbreadcrid	190,724	43,996	1,430	4,335	,002
nmbrassure	-24,802	22,479	-,243	-1,103	,302
annitassur	-13525,012	10177,444	-,276	-1,329	,221

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفقا للجدول، كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$mtremb = 9,75 + 190.727 * nmbreadcrid - 24,802 * nmbrassure - 13525,012 * annitassur$$

1.1.3. الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي: نلاحظ من خلال ما سبق ما يلي:

♦ بالنسبة لمعامل عدد البنوك (b_1): نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة الطردية بين المتغير التابع (قسط نظام التأمين) والمتغير المفسر ($nmbreadcrid$)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير $nmbreadcrid$ بوحدة واحدة، فإن قسط التأمين سيتغير بـ 190.727 وحدة، إذن معامل (b_1) لها معنوية اقتصادية.

♦ بالنسبة لمعامل عدد البنوك (b_2): نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة العكسية بين المتغير التابع (قسط نظام التأمين) والمتغير المفسر (nmbrassure)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير nmbrassure بوحدة واحدة، فإن قسط التأمين سيتغير بـ 24,802 وحدة، إذا معامل (b_2) لها معنوية اقتصادية.

♦ بالنسبة لمعامل عدد البنوك (b_3): نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة العكسية بين المتغير التابع (قسط نظام التأمين) والمتغير المفسر (annitassur)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير annitassur بوحدة واحدة، فإن قسط التأمين سيتغير بـ 13525,012 وحدة، إذا معامل (b_3) لها معنوية اقتصادية.

♦ الدراسة الإحصائية: يتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الدقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F و R_2 معامل التحديد.

أ. اختبار معنوية المعالم: تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$H_0 = b_0 = b_1 = 0 \quad \text{♦ فرضية العدم:}$$

$$H_1 \neq b_0 \neq b_1 \neq 0 \quad \text{♦ فرضية البديلة:}$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي، الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة t_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية t_{tab} وذلك عند مستوى معنوية 5%، القيم الجدولية t_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

الجدول 10: نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي الأول

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	لقرار الإحصائي
الثابت	C	1,798	1.96	قبول فرضية العدم
Nmbraccid	b1	4,335	1.96	قبول فرضية العدم
Annitassur	b1	-1,103	1.96	قبول فرضية العدم
Annitassur	b1	-1,329	1.96	قبول فرضية العدم

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

♦ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (b_0)، نلاحظ أن القيم المحتسبة t_{cal} أقل من القيمة الجدولية t_{tab} أي: نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن b_0 ليس معنوي، ما يدل على أنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0% عند مستوى معنوية 5%؛

♦ بالنسبة لمعامل (b_1)، نلاحظ أن القيم المحتسبة t_{cal} أكبر من القيمة الجدولية t_{tab} أي: $t_{cal} > t_{tab}$ ، وبهذا سنرفض بفرضية العدم H_0 ، أي أن b_1 معنوي، وحيث أن أدنى مستوى معنوية ما يدل على أنه يمكن قبول (b_1) في النموذج بخطأ قدره 0%

عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول أن b_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير نظام التأمين خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (nmbaccid) يؤثر في المتغير التابع (قسط نظام التأمين).

♦ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت b_2 ، نلاحظ أن القيم المحتسبة t_{cal} أقل من القيمة الجدولية t_{tab} أي: نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن b_0 ليس معنوي، ما يدل على أنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0% عند مستوى معنوية 5%؛
♦ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت b_3 ، نلاحظ أن القيم المحتسبة t_{cal} أقل من القيمة الجدولية t_{tab} أي: نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن b_0 ليس معنوي، ما يدل على أنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0% عند مستوى معنوية 5%؛
ب. اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F للاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من الجدول رقم 5).

الجدول 10: اختبار معنوية الكلية للنموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,970a	,942	,920	4,78908E6

المصدر: من إعداد الباحثين.

♦ معامل التحديد R^2 : إن القيم المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2=0.422$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 42% من المتغيرات التي تحدث على قسط نظام التأمين، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جداً بين قسط نظام التأمين والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 0,03% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في الخطأ العشوائي.

♦ اختبار فيشر: يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:⁶

♦ فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي: $H_0 = b_0 = b_1 = 0$

♦ فرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي: $H_1 \neq b_0 \neq b_1 \neq 0$

الجدول 10: اختبار معنوية النموذج الخطي الأول عند مستوى معنوية 5%

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2,965E15	3	9,885E14	43,099	,000a
Residual	1,835E14	8	2,294E13		
Total	3,149E15	11			

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتم مقارنة القيم المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ 43,099 مع القيم الجدولية F_{tab} ، حيث يتم استخراجها من جدول

فيشر F، مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، كما هو مبين في العلاقة التالية:

، ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، $F_{*tab}^{\alpha} = F_{n-k-1}^{0.05} = F_9^{0.05} = 3,63$

وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الثابت، ونقبل

بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه توجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

ج. اختبار السلسلة الزمنية: نستعمل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من الجدول رقم 2).

الجدول 10: يوضح مقاييس الإحصائية

	Mean	Std. Deviation	N
Mtremb	6,6583E7	1,69194E7	12
Nmbraccid	385833,3333	1,26883E5	12
Nmbraccid	1,6329E6	1,65728E5	12
Annitassur	4733,3333	344,65617	12

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي مرتفع جداً لمختلف متغيرات الدراسة، مما يدل على عدم وجود فروقات بين مختلف متغيرات الدراسة، في حين نجد أن الانحراف المعياري منخفض مما يدل على عدم وجود تشتت بين مختلف مكونات السلسلة الزمنية.

من خلال كل ما سبق نتوصل إلى أنه لا يوجد تشتت بين السنوات 99 الأخيرة وأن الحوادث في زيادة مستمرة مما يزيد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

خلاصة:

إن أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين هي المخاطر التشغيلية المتمثلة في نقص تكوين موظفي الشركة وتحول الإطارات ذات الكفاءات إلى القطاع الخاص وهذا مرتبط بمستوى إدارة الموارد البشرية لأن هذه الموارد هي رأس المال الحقيقي للشركة، أما البعض الآخر فيرى أن المخاطر المتعلقة بالسوق هي أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين سواء من الناحية التنافسية أو الدخول المرتقب لشركات جديدة، أو من ناحية المخاطر الاستثمارية للأموال المجمعة لديها ومحاولة المزج الأمثل للمحفظة الاستثمارية وليس الاعتماد على التنويع البسيط لإدارتها. أما البقية منهم فتعتقد أن أهم المخاوف أو المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين هي فقدان المزيد من ثقة عملائها بها واهتزاز صورتها.⁷

إلا أن حقيقة الأمر هي أن الشركة تتعرض لدرجات متفاوتة من الخطر، وانخفاض حجم مبيعاتها وارتفاع حجم التعويضات وانخفاض القيم السوقية لمحفظتها الاستثمارية، فشركات التأمين تتعامل مع المخاطر السابقة الذكر حسب حجم الخسارة المحتملة دون النظر للمخاطر والخسائر الممكن تحملها في المستقبل، وعدم ربطها بين أسباب ونتائج هذه المخاطر فيما بينها وهذا يدل على أسلوب التسيير التقليدي الذي تنتهجه الشركة في ميادين عدة.

لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته: هو أنه رغم ضخامة هذه الشركة ومكانتها في سوق التأمين الجزائرية، إلا أنها لا تولي اهتمامها كبيرا لتأسيس برنامج أو حتى خلية لإدارة المخاطر المتعرض لها على الأقل، وانعدام أية ثقافة لدى معظم موظفيها للمخاطر، ومعرفة بهم بها هي مجرد اعتقادات أو تفسيرات للمشاكل التي تواجهها، ومن خلال المحادثة المنجزة في فروع الاستثمارات والمالية والمحاسبة لشركة التأمين، يمكن استنتاج عدم وجود إدارة إستراتيجية لما سيواجه الشركة بشكل دقيق، وإنما مجرد عموميات يتم التعامل بها في المخطط الإستراتيجي الذي رُفِض طلبنا الإطلاع عليه ولو بإلقاء نظرة.

باعتبار أن التأمين يعد لدى البعض نظاما يُصمم ليقفل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن لهم وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن (شركة التأمين) الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن الخسارة المالية التي يتكبدها أو جزء منها، فإن إرساء إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المؤمن يعد أيضا نظاما مصمما لتحمل أو تفادي هذه المخاطر أو لنقل عبئها إلى أطراف الأخرى. لهذا فإن تحمل شركات التأمين للمخاطر يرجع ببساطة لسببين:

♦ أولا: لأنه يمكن تحقيق أرباح من خلالها؛

♦ ثانيا: لا خيار لديها في ذلك لأنها جزء من الأعمال التي تقوم بها.

على ضوء الدراسة التي قمنا بها على شركة التأمين العامة، تمكنا من الخروج بهذه الاقتراحات والتوصيات:

زرع ثقافة التأمين في الزبائن الحاليين والمرتقبين، عبر الاستغلال الأمثل للأدوات والوسائل الإشهارية المتوفرة لدى هذه الشركة: القنوات التلفزيونية، الجرائد، القنوات الإذاعية، لافتات. الاهتمام بإكتوارية التأمين، عن طريق خلق إدارة أو قسم خاص بها يتسنى للشركة إنجاز دراسات ذاتية انطلاقا من واقع وظروف الخدمات التأمينية في الجزائر.

تكوين الموظفين في مجال إدارة المخاطر وتزويدهم بالمعلومات المستجدة والمتعلقة بالمخاطر بانتظام.

بناء علاقات بين العملاء وشركة التأمين.

خلق روح المبادرة والتعاون في التسيير في شكل عام بين مختلف الإدارات والأقسام المتواجدة في الشركة، والبط بين المديريات بخلق شبكات وقواعد معلومات داخلية، لتسهيل عملية التشاور والمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة لصالح الشركة.

قيام كل من الجامعات وشركات التأمين بربط البحوث والدراسات المنجزة في كل منها، بهدف التعاون في طرح المشاكل التي تواجهها هذه الشركة وإيجاد الحلول المناسبة لها قصد تطوير هذا القطاع في الجزائر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

♦ ملحق الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نظام التأمين على الودائع في الجزائر	29
22	بيانات النموذج المقترح	20
23	نتائج التقدير للنموذج الخطي	28
24	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي الأول.	22
92	اختبار المعنوية الكلية للنموذج	25
99	اختبار معنوية النموذج الخطي الأول عند مستوى معنوية 5%.	22
90	توضيح مقاييس الإحصائية	22

♦ ملحق الأشكال

رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
29	أنواع المخاطر التي تواجه شركات التأمين حسب لجنة بازل في نظام التأمين على الودائع في الجزائر	25

المراجع والإحالات:

I. Messoud Boualem Tafiani, *Le Contrôle de gestion dans une Entreprise algérienne d'assurance*, Algérie, O.P.U, 1986, P 17.

0. مجلة التجارة العربية البريطانية، "حي المال والأعمال - سوق التأمين في لندن"، مجلة التجارة العربية البريطانية، (بدون مكان نشر)، مارس 9443، ص 92.
8. نضال فارس العرييد، محاسبة شركات التأمين، الأردن، الطبعة الأولى، 9444، ص ص92-92.
2. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، كلية التجارة، الدار الجامعية، 0228، ص ص93-94.
5. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 0228، ص 22.
2. علي أحمد شاكر، التأمين أصوله العلمية وأساسه العملية، ط1، 9432.
2. عيسى عبده، التأمين الأصيل والبديل، دار البحوث العلمية، بيروت، 9840هـ/9420م.

التنبؤ بالمبيعات بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة-

دراسة مقارنة باستخدام طريقتي التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters ومنهجية Box-Jenkins في التنبؤ بالمبيعات

أ.د. جمال خنشور

جامعة محمد خيضر بسكرة
khenhour_djamel@yahoo.fr

أ. سهيلة عتروس

جامعة محمد خيضر بسكرة
dr.souheila@yahoo.com

Sales forecasting in Mills company Ziban El-Kantara –Biskra-: Comparative study through the use of two methods the triple exponential smoothing of Holt-Winters and methodology of Box-Jenkins in sales forecasting

Atrous Souheila & Kenchour Djamel

University Mohamed Khider ; Biskra

Received: 11 May 2015

Accepted: 22 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية التنبؤ بالمبيعات التي تعتبر عملية هامة وأساسية خاصة في المؤسسات الاقتصادية، وكذا توضيح وتقريب المفاهيم الأساسية الخاصة بمنهجية Box-Jenkins والتمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters في التنبؤ بالمبيعات ومقاييس اختيار أجودها أي الأكثر دقة. طبقت هذه الدراسة على السلسلة الزمنية لمبيعات منتج السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة-، وتوصلنا إلى أن تطبيق كلا المنهجين يؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة لكن منهجية Box-Jenkins نتائجها أكثر دقة (أقرب إلى الواقع) من التمهيد الأسّي الثلاثي في التنبؤ بمبيعات المؤسسة وبالتالي فهي الأفضل.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ بالمبيعات، أساليب التنبؤ بالمبيعات، منهجية Box-Jenkins، أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters، جودة التنبؤ.

رموز JEL: C53. C22

Abstract :

This study aims to highlight on the sales forecasting process which is considered very important especially in the economic companies as well as to clarify and bring the basic concepts of methodology of Box-Jenkins and the triple exponential smoothing of Holt-Winters and indicators of forecasting quality. This study was applied on the sales time series of semolina of Mills company Ziban El-Kantara –Biskra-, and we concluded that both of the methods gave very satisfactory results, but the Box-Jenkins methodology gave results more quality than the triple exponential smoothing of Holt-Winters and Closest to reality, that which was the best.

Key Words: forecasting sales, forecasting sales techniques, exponential smoothing of Holt-Winters, Methodology of Box-Jenkins, forecasting accuracy.

(JEL) Classification: C22. C53

تمهيد:

تتشط المؤسسات اليوم في محيط يتسم بديناميكية كبيرة وتطور سريع، لهذا فهي في سعي دائم لتطوير أساليبها لمواجهة منافسيها والحفاظ على استقراريتها واستمراريتها من خلال ترشيد قراراتها خاصة تلك المتعلقة بالمبيعات. ذلك أن هذه الأخيرة تعتبر العصب المحرك والأساسي لجميع الوظائف التسييرية. فالمؤسسات اليوم تهدف دائما إلى بناء تنبؤات قريبة من الواقع إما عن طريق أساليب نوعية (مبنية على الخبرة والحدس) أم عن طريق أساليب كمية مبنية على أسس علمية وعلاقات رياضية. ومن بين هذه الأساليب نجد أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters ومنهجية Box-Jenkins. وعليه فمن أجل الإحاطة أكثر بمختلف جوانب الموضوع، جاء هذا البحث للإجابة على إشكالية أساسية مفادها:

كيف يمكن اختيار النموذج الملائم للتنبؤ بمبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة ؟-

انطلاقا من الإشكالية السالفة الذكر وبغرض الإلمام أكثر بأهم الجوانب الخاصة بهذا البحث، ارتأينا إلى تجزئة الإشكالية الأساسية إلى عدد من الأسئلة الفرعية كالآتي:

♦ ما هي أسس التطبيق منهجية Box-Jenkins في التنبؤ بالمبيعات؟

♦ كيف يمكن الاعتماد على أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters في التنبؤ بالمبيعات؟

♦ أي الأسلوبان يحقق أفضلية في تحقيق جودة التنبؤ بالمبيعات؟

كما يقوم هذا البحث على فرضيات أساسية نوجزها فيما يلي:

♦ استخدام كل من منهجية Box-Jenkins والتمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters يؤدي إلى

تحسين جودة التنبؤ بمبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة -.

♦ يؤدي تطبيق أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters للتنبؤ بمبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان

القنطرة - بسكرة - إلى إعطاء تنبؤات ذات جودة أكثر من منهجية Box-Jenkins.

في الأخير يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة تهدف في مجملها إلى توضيح كيفية تطبيق كلا الأسلوبين

على مبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة وانتقاء الأنسب من خلال مؤشرات جودة التنبؤ.

أولا: مفهوم التنبؤ بالمبيعات وأساليبه:

يعرف التنبؤ بصفة عامة على أنه فن وعلم محاولة معرفة الأحداث المستقبلية¹، أما التنبؤ بالمبيعات فيعرف على أنه محاولة لمعرفة مستوى المبيعات المستقبلية وذلك باستخدام المعلومات المتوافرة عن الماضي والحاضر². تلجأ المؤسسة إلى القيام بعملية التنبؤ بالمبيعات لجملة من الأسباب نذكر أهمها فيما يلي³: المساعدة في وضع الخطط البيعية المستقبلية، المساعدة في تخصيص الموارد المتاحة للمؤسسة من أجل بذل الجهود المطلوبة للعملية البيعية، المساهمة في تحديد المهام الخاصة بالوظائف الأخرى للمؤسسة وضمان استمرارها (تحديد جداول الإنتاج، تحديد

حجم المخزون وبرامج التخزين، تحديد مشتريات المواد الخام...)، يستخدم كأداة لتقييم الأداء في المستقبل وأخيرا محاولة توضيح الصعوبات والعقبات التي يمكن أن تقابل النشاط البيعي في المستقبل.

يتم التنبؤ بالمبيعات من خلال أساليب مختلفة، حيث تعرف أساليب التنبؤ على أنها الإجراءات الواضحة التي تتضمن تحويل البيانات المتحصل عليها من البيئة المحيطة إلى نتائج مستقبلية⁴. ويمكن تقسيم أساليب التنبؤ إلى مجموعتين أساسيتين هما الأساليب الكمية والأساليب النوعية:

1. الأساليب النوعية (الكيفية):

وتستخدم في حالات محددة مثل عدم توافر بيانات رقمية أو تاريخية أو عندما لا يمكن تحديد عدد المتغيرات الكمية التي يحتاجها التنبؤ. عموما فإنه إذا كان الموقف يتطلب حكما شخصا من المدير فإنه من الأفضل الاعتماد على الطرق الكيفية للتنبؤ⁵ التي نذكر منها آراء رجال الإدارة، تنبؤات مندوبي البيع، طريقة دلفي وغيرها.

2. الأساليب الكمية:

وهي تعبر عن النماذج الرياضية أو الكمية التي من خلالها يتم تنظيم كافة مفردات المشكلة الإدارية أو الاقتصادية والتعبير عنها بعلاقات رياضية، فهي تهدف إلى تفسير مفاهيم ومشاكل الإدارة من خلال الأدوات أو العلاقات الرياضية والكمية المختلفة، وهذا من أجل تحديد حلول معينة للمشاكل التي تواجه المؤسسة أو لترشيد القرارات المختلفة⁶.

وعليه فمن خلال ما سبق حاولنا اقتراح تقسيم يعتمد على تصنيف الأساليب الكمية للتنبؤ بالمبيعات وفق مقاربتين هما المقاربة الإحصائية والمقاربة القياسية، والتين تعرفان كما يلي:

1.2. المقاربة الإحصائية:

ونقصد بها مقاربة الإحصاء التطبيقي، والذي يتم فيه تسليط الضوء على الأساليب الإحصائية التي تهتم بالسلاسل الزمنية للمبيعات. تندرج تحت هذه المقاربة الأساليب الكمية التالية: المتوسطات المتحركة، التمهيد الأسّي بأنواعه.

2.2. المقاربة القياسية:

وتعني مجموع الأساليب الكمية المستخدمة في الاقتصاد القياسي بهدف التنبؤ بالمبيعات، وتتضمن هذه المقاربة الأساليب الكمية السببية من خلال أسلوب الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد)، وكذا تهتم بأساليب السلاسل الزمنية العشوائية من خلال طريقة Box-Jenkins.

ثانيا: التنبؤ بالمبيعات باستخدام أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي :

تضم مقارنة الإحصاء التطبيقي للتنبؤ بالمبيعات أساليب مختلفة تعتمد في الأساس على السلاسل الزمنية وهي أسلوب المتوسطات المتحركة بأنواعه وكذا أسلوب التمهيد الأسّي بأنواعه، حيث يعود تأسيس هذا الأخير (أسلوب التمهيد الأسّي) للباحث Holt في سنة 1957م وكذلك للباحث Brown سنة 1962م. تعد هذه الطريقة من بين الأساليب الشائعة في الحياة العملية، وتعتمد على فكرة أن المعلومات القديمة أقل أهمية من المعلومات الحديثة لهذا يجب أن تعطي وزنا أقل، بحيث يؤخذ التنبؤ الخاص بالفترة السابقة ويجرى عليه التعديل للحصول على التنبؤ الخاص بالفترة اللاحقة. ويعبر هذا التعديل على خطأ التنبؤ في الفترة السابقة ويتم حسابه بضرب خطأ التنبؤ في الفترة السابقة في معامل ثابت يتراوح بين 0 و 1⁷. يصطلح أيضا على هذه الطريقة اسم طريقة التصفية أو الترشيح، وهي تعتبر أكثر دقة وفعالية من المتوسطات المتحركة كما أنها لا تحتاج إلى عدد كبير من البيانات التاريخية⁸. تشير كلمة تمهيد إلى إزالة أثر الحوادث الموسمية خارج التقلبات العشوائية من السلسلة الزمنية، أما كلمة أسّي فهي تشير إلى أن معامل التمهيد يتناقص أسيا بمرور الزمن (ذلك أنه كلما كان المعامل كبير كلما أعطى ذلك أهمية كبيرة للمشاهدة الأكثر حداثة)⁹.

من الجدير بالذكر أن للتمهيد الأسّي طرق مختلفة، حسب طبيعة البيانات ساكنة أو غير ساكنة، موسمية أو غير موسمية، حيث نجد التمهيد الأسّي البسيط، التمهيد الأسّي المضاعف وأخيرا التمهيد الأسّي الثلاثي وهو محور اهتمامنا.

1. تعريف التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters :

تستخدم طرق التمهيد الأسّي البسيط والتمهيد الأسّي المضاعف للتنبؤ عندما تكون السلسلة الزمنية خالية من المركبة الموسمية، أما في حالة تواجدها (بالإضافة إلى مركبة الاتجاه العام والمركبة العشوائية) فإننا نلجأ إلى طريقة Holt-Winters. تستخدم في هذه الطريقة ثلاث معادلات للتمهيد تصاحبها ثلاث معاملات مختلفة هي كالآتي¹⁰:

a_t ♦ وهي تمثل تمهيد المستوى أو المتوسط مع معامل تمهيد α حيث $\alpha \in [0,1]$.

b_t ♦ وهي تمثل تمهيد الاتجاه مع معامل تمهيد β حيث $\beta \in [0,1]$.

S_t ♦ وهي تمثل تمهيد الموسمية مع معامل تمهيد γ حيث $\gamma \in [0,1]$.

2. أشكال التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters:

تظهر طريقة التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters في شكلين مختلفين حسب أسلوب نمذجة الموسمية فهو يكون إما بطريقة خطية (موسمية مضافة) أو بطريقة غير خطية (موسمية مضاعفة)¹¹.

1.2. طريقة Holt-Winters التجميعية (المضافة):

وفق هذه الطريقة فإن المركبة الموسمية تأخذ شكل جمعي في معادلة التنبؤ التي تكون وفق إحدى الصيغتين التاليتين¹²:

♦ إذا كان لدينا: $1 \leq h \leq p$ فإن التنبؤ هو كالاتي: $\hat{y}_{t+h} = a_t + b_t * h + S_{t+h-p}$

♦ إذا كان لدينا: $p+1 \leq h \leq 2p$ فإن التنبؤ هو كالاتي: $\hat{y}_{t+h} = a_t + b_t * h + S_{t+h-2p}$

حيث: p هو مدة المركبة الموسمية و h : هو أفق التنبؤ أما $\hat{y}_{t+h}$ فهي تمثل القيمة المتنبأ بها للفترة $t+h$.

أما معادلات التمهيد والتي تعبر عن معادلات الثوابت a_t , b_t , S_t في معادلة التنبؤ، فتحسب بالعلاقات

التالية¹³:

♦ تمهيد المستوى (المتوسط): $a_t = \alpha(y - S_{t-p}) + (1 - \alpha)(a_{t-1} + b_{t-1})$

♦ تمهيد الاتجاه: $b_t = \beta(a_t - a_{t-1}) + (1 - \beta)b_{t-1}$

♦ تمهيد الموسمية: $S_t = \gamma(y_t - a_t) + (1 - \gamma)S_{t-p}$

حيث:

♦ y_t : تمثل القيمة الحقيقية للسلسلة الزمنية (الكمية الحقيقية للمبيعات).

♦ S_t : وهي تعبر عن معامل الموسمية في الفترة t .

2.2. طريقة Holt-Winters المضاعفة:

وفق هذه الطريقة فإن المركبة الموسمية تأخذ شكل ضرب في معادلة التنبؤ التي تكون وفق إحدى

الصيغتين التاليتين¹⁴:

♦ إذا كان لدينا $1 \leq h \leq p$ فإن معادلة التنبؤ تكتب كما يلي: $\hat{y}_{t+h} = (a_t + b_t * h)S_{t+h-p}$

♦ إذا كان لدينا $p+1 \leq h \leq 2p$ فإن صيغة التنبؤ هي كالاتي: $\hat{y}_{t+h} = (a_t + b_t * h)S_{t+h-2p}$

وعليه فإن معادلات الثوابت التي تعبر عن معادلات التمهيد هي كالاتي¹⁵:

♦ تمهيد المستوى (المتوسط): $a_t = \alpha \left(\frac{y_t}{S_{t-p}} \right) + (1 - \alpha)(a_{t-1} + b_{t-1})$

♦ تمهيد الاتجاه: $b_t = \beta(a_t - a_{t-1}) + (1 - \beta)b_{t-1}$

♦ تمهيد الموسمية: $S_t = \gamma \left(\frac{y_t}{a_t} \right) + (1 - \gamma)S_{t-p}$

القيم الابتدائية للثوابت: إن القيم الابتدائية هي نفسها في الطريقتين السابقتين تجميعية كانت أم ضربية

ماعدا المعاملات الموسمية ويتم حسابها للسنة الأولى ($t=1, \dots, p$) على الشكل التالي¹⁶:

♦ القيمة الابتدائية للمتوسط تكون كما يلي: $a_p = \bar{y}$ حيث p تمثل طول المركبة الموسمية، و $\bar{y} = \frac{\sum_{t=1}^p y_t}{p}$.

♦ القيمة الابتدائية للاتجاه: $b_p = 0$

♦ القيمة الابتدائية للموسمية: تكون وفق إحدى الصيغتين التاليتين:

♦ بالنسبة للنموذج الجمعي: $b_t = y_t - \bar{y}$ من أجل $t=1, \dots, p$

♦ بالنسبة للنموذج الضريبي: $S_t = \frac{y_t}{\bar{y}}$ من أجل $t=1, \dots, p$

ثالثا: منهجية Box-Jenkins كأداة للتنبؤ بالمبيعات:

تضم المقاربة القياسية أساليب مختلفة للتنبؤ بالمبيعات، تسعى في مجملها إلى البحث عن السببية التي تربط كمية المبيعات مع متغيرات أخرى مفسرة لها. كما تولي أيضا هذه المقاربة اهتمام كبير للعنصر العشوائي في أساليب التنبؤ المختلفة خاصة منها منهجية Box-Jenkins والتي تعتبر محور اهتمامنا في هذا البحث.

1. مفهوم منهجية Box-Jenkins:

اهتم العالمان Box an Jenkins سنة 1976 بجمع بعض التقنيات المستعملة في السلاسل الزمنية للمساعدة على تحديد درجة النموذج وتقدير معالمه ثم اقترحا بعض الطرق للتأكد من صلاحية النموذج لأخذ شكله النهائي، ذلك أن النماذج الديناميكية الخطية المقدرة والتحليلات النظرية المرافقة لها لا تعطينا شكل النموذج فقط وإنما نحصل أيضا على المعالم المقدرة له وهذا بغرض التنبؤ والمراقبة في المدى القصير¹⁷.

تعد هذه المنهجية واسعة الاستخدام وذات صدى كبير في تحليل السلاسل الزمنية فهي تعكس سلوك السلسلة الزمنية سواء كانت موسمية أو غير موسمية¹⁸، فهي أسلوب يسمح بتحديد النماذج الرياضية المناسبة للظواهر المدروسة وانتقاء أفضلها من خلال مجموعة من الاختبارات. تعتمد منهجية Box-Jenkins في نمذجة السلاسل الزمنية واستعمالها في مجال التنبؤ على دالة الارتباط الذاتي واستخدام مبدأ المتوسطات المتحركة ومبدأ الانحدار الذاتي¹⁹.

2. مراحل تطبيق منهجية Box-Jenkins:

تهدف منهجية Box-Jenkins إلى نمذجة السلاسل الزمنية الخطية والتنبؤ بقيمها المستقبلية وهي تتم وفق

المراحل التالية:

1.2. مرحلة التعرف:

وهي أصعب وأهم مرحلة من مراحل منهجية Box-Jenkins حيث يتم فيها الحكم على استقرارية السلسلة

الزمنية وتحديد النموذج الذي يمكن أن تخضع له السلسلة.

2.2. مرحلة التقدير:

نقوم في هذه المرحلة بتقدير النماذج الخطية المحددة في المرحلة السابقة وبعدها المفاضلة بينها.

3.2. مرحلة الاختبار:

بعد تحديد وتقدير النموذج نقوم في هذه المرحلة باختبار مدى قبول النموذج إحصائيا وهذا من أجل استخدامه للتنبؤ بالقيم المستقبلية، لكن في حالة رفض النموذج فإنه يجب العودة إلى المرحلة الأولى. يتم قبول النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات نذكرها كما يلي: اختبار معنوية معالم النموذج، اختبار البواقي (أين نقوم باختبار استقلالية واستقرارية البواقي وكذا التوزيع الطبيعي للبواقي). بعد القيام بالاختبارات السابقة واتضح أن هناك عدة نماذج مقبولة إحصائيا فإنه يتم المقارنة بينهم من خلال المعايير التالية: Shwarz, AKAIKE, وأخيرا معيار Hannan-Quinn.

4.2. مرحلة التنبؤ:

آخر مرحلة من مراحل منهجية Box-Jenkins هي مرحلة التنبؤ التي نسعى من خلالها إلى إيجاد القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية وهذا من خلال استخدام النموذج الملائم الذي تم الحصول عليه بموجب المراحل السابقة، والتنبؤ الأمثل هو الذي يكون الخطأ الناتج عنه صغيرا جدا وتباينه أقل ما يمكن²⁰.

رابعا: مفاهيم أساسية في قياس جودة التنبؤ بالمبيعات:

يقصد بجودة التنبؤ بالمبيعات دقة الأساليب أو النماذج المستخدمة في التنبؤ، فجودة التنبؤ تعني الدقة في عملية التنبؤ وهي تعبر عن مدى قدرة النموذج المقترح أو أسلوب التنبؤ المستعمل على إعادة إنتاج البيانات المتوفرة، ذلك أن الدقة هي المقياس الأساسي في اختيار طريقة التنبؤ الأنسب. يمكن الاعتماد على مجموعة من المقاييس كأساس للحكم على جودة التنبؤ بالمبيعات، بمعنى تحديد الأسلوب الأكثر دقة من بين الأساليب المستخدمة لغرض التنبؤ. هذه المقاييس تسمح بالحكم على الجودة من خلال المفاضلة بين الأساليب واختيار الأسلوب الذي يحقق أقل قيمة للمؤشرات أهمها ما يلي: متوسط الخطأ (ME)Biais، متوسط الخطأ المطلق MAE، متوسط مربع الأخطاء MSE، الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ RMSE، متوسط الخطأ المطلق النسبي MAPE وأخيرا مقياس ثيل Theil U.

خامسا: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة:-

بعد التطرق في ما سبق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بأساليب التنبؤ بالمبيعات الخاصة بمنهجية Box-Jenkins وأسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters سنقوم في هذا الجزء بتطبيق كلا الأسلوبين على بيانات مبيعات منتج السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة واختيار الأسلوب الأفضل بالنسبة للمؤسسة.

1. تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-:

تأسست مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة - بتاريخ فيفري 1978م، وبدأت عملية الإنتاج في 02 ماي 1983م، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر ب 896.260.000 دج، تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته)، إلا أنها تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها ونشاطها والشركة الأم تعتبر كوسيط بين شركة تسيير (SGP) وبين مطاحن الزيبان وتعود لها القرارات المركزية والحساسة. تقع المؤسسة في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة ولاية بسكرة على الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة.

تقوم المؤسسة بتقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات وهي تقسم إلى قسمين:

♦ **منتجات للاستهلاك الإنساني:** سميد ممتاز (25-0 كغ)، سميد عادي (5 كغ)، دقيق ممتاز (5 كغ) ودقيق الخبازة (50-25 كغ)، دقيق ثانوي (25 كغ) وأخيرا سميد غليظ.

♦ **منتجات ذات استهلاك حيواني:** نخالة القمح اللين، نخالة القمح الصلب، والنخالة المكعبة.

2. دراسة خصائص سلسلة مبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة:

سنقوم في هذا الجزء بالاهتمام بسلسلة مبيعات منتج السميد الخاص بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة وهذا من خلال إبراز أهم خصائصها، حيث تتمثل السلسلة الزمنية محل الدراسة في السلسلة الشهرية لمبيعات السميد لأربع سنوات وهذا بداية من شهر جانفي 2009 إلى غاية شهر ديسمبر 2012، و وحدة القياس المستخدمة هي القنطار مع العلم أن المعلومات تم أخذها من المصلحة التجارية للمؤسسة وهي موضحة في الجدول (01).

1.2. دراسة وصفية للسلسلة الزمنية لمبيعات السميد للمؤسسة:

قبل تطبيق منهجيتي التنبؤ على سلسلة المبيعات للمؤسسة نقوم بدراسة الخصائص الوصفية للسلسلة كما يلي:

1.1.2 التمثيل البياني لسلسلة مبيعات السميد مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة:

نقوم بتمثيل بيانات الجدول (01) في معلم متعامد ومتجانس وفق المعادلة $y_t = f(t)$ حيث y_t تمثل كمية المبيعات الشهرية. نرسم لسلسلة المبيعات ب QVENTE فنحصل على المنحنى البياني الممثل في الشكل (01)، والذي يمثل المنحنى البياني لسلسلة مبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة - المكونة من 48 مشاهدة ممتدة من شهر جانفي 2009م إلى شهر ديسمبر 2012م، ونلاحظ من خلال هذا المنحنى وجود اتجاه عام غير منتظم كما أن هناك تغيرات موسمية تنعكس في التذبذبات الموجودة في المنحنى بالإضافة إلى التأثير العشوائي.

2.1.2 تحليل المعطيات الإحصائية للسلسلة الزمنية لمبيعات السميد:

من خلال المعطيات الإحصائية الموضحة في الشكل (02) يتضح أن مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة حققت أقصى قيمة لمبيعاتها تقدر بـ 37851 قنطار وهذا في شهر ماي 2011م وأقل قيمة كانت تقدر بـ 5906 قنطار في شهر سبتمبر 2010م وهذا طبعا خلال فترة الدراسة. يتضح أيضا من خلال المعطيات الإحصائية أن قيم السلسلة الزمنية تشتتت عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 7185,068.

يمكن أيضا اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة المبيعات من خلال إحصائية Jarque-Bera حيث لدينا: القيمة المحسوبة هي $JB=2,833519$ والقيمة الإحصائية الجدولة لتوزيع كأي مربع هي $\chi^2_{0.05}(2)=5.991$ ومنه بما أن $JB \leq \chi^2_{0.05}(2)$ فإن الفرضية الصفرية مقبولة أي أن السلسلة الزمنية لمبيعات للمؤسسة تتبع توزيع طبيعي.

3.1.2 الكشف عن طبيعة السلسلة الزمنية:

من أجل التعرف على طبيعة السلسلة الزمنية فإننا نستخدم الأسلوب الانحداري، حيث نقوم أولا بإنشاء الجدول (02) والذي يحتوي على المتوسط الحسابي السنوي $(\bar{y}_i)$ والانحراف المعياري السنوي (σ_i) لكمية المبيعات المدروسة وهذا من أجل استخراج معادلة الانحدار $\sigma_i = \beta_0 + \beta_1 \bar{y}_i$ أين $i=1,2,3,4$ وهذا بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، حيث تمثل تطور قيم الانحراف المعياري لكمية المبيعات السنوية بدلالة المتوسط الحسابي. بعدها باستخدام برنامج SPSS 16 فإننا نحصل على الجدول (03).

وعليه فمن خلال نتائج الجدول (03) فإن معادلة الانحدار المقدرة تكتب بالشكل التالي:

$\hat{\sigma}_i = 3355,510 + 0,73\bar{y}_i$. ومنه فمن أجل اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم نقوم باختبار الفرضية الصفرية التالية $H_0: \beta_0 = 0$ أي β_1 ليس لديه معنوية إحصائية، ومنه لدينا $\hat{\sigma}_{\beta_1} = 703,109$ و $\hat{\beta}_1 = 0,73$ ومنه $t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\beta_1}} = \frac{0,73}{703,109} = 0,001$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ ودرجة حرية $n-2=2$ نجد $t_{tab} = 4,303$ ومنه بما

أن $t_{tab} > t_c$ فإن β_1 ليس لديه معنوية إحصائية، أي أن المتغير المستقل لا يفسر المتغير التابع، وهذا دليل على عدم وجود علاقة جوهريّة بين الانحراف المعياري السنوي والمتوسط الحسابي السنوي وهما مستقلين عن بعضهما البعض. وعليه نستنتج أن النموذج الذي تخضع له السلسلة الزمنية للمبيعات هو النموذج الجمعي.

2.2. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لمبيعات السميد:

من أجل دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لمبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة نتبع الخطوات التالية:

1.2.2 دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة المبيعات QVENTE:

للتأكد من عدم استقرار الظاهرة المدروسة التي تمثل كمية المبيعات أي وجود تأثيرات عليها نقوم بتمثيل دالة الارتباط الذاتي والجزئي بوجود 20 متغيرة متأخرة كما هو موضح في الجدول (04)، الذي يبين أن هناك أعمدة خارج مجال الثقة أي أنه توجد معاملات الارتباط لا تنعدم أي تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية

5% وهذا ما يؤكد أن سلسلة المبيعات غير مستقرة وبالتالي فهي خاضعة إما للمركبة الموسمية أو مركبة الاتجاه العام أو كليهما.

2.2.2 نزع المركبة الموسمية:

نقوم بنزع المتغيرات الموسمية باستخدام برنامج 8 Eviews الذي يساعدنا في حساب المعاملات الموسمية باستخدام المتوسطات المتحركة المبنية في الجدول (05) لنحصل على سلسلة مبيعات خالية من الأثر الموسمي QVENTESA (والموضحة في الجدول (06)).

3.2.2 دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة المبيعات المعدلة من الأثر الموسمي:

بعد الحصول على سلسلة المبيعات المخلصة من الأثر الموسمي نقوم بتمثيل دالة الارتباط الذاتي والجزئي لها كما هو موضح في الجدول (07) الذي يبين أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات $k=1, \dots, 6$ تختلف معنوياً عن الصفر عند مستوى معنوية 5% أي خارج مجال الثقة، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة ولإثبات هذا نستخدم اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات $K \leq 20$. حيث نلاحظ أن إحصائية الاختبار هي: $Q^* = 141,60$ ، أما القيمة الجدولة هي $\chi^2_{0,05}(20) = 31,41$. وعليه بما أن القيمة المحسوبة Q^* أكبر من القيمة الجدولة $\chi^2_{0,05}(20)$ فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بأن معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنوياً الصفر عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، أي السلسلة الزمنية غير مستقرة وهذا دليل على وجود اتجاه عام في سلسلة المبيعات.

4.2.2 الكشف عن مركبة الاتجاه العام ونزعها من السلسلة QVENTESA:

سنقوم من خلال ما يلي بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهذا من أجل التأكيد على وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية أي التأكيد على عدم الاستقرار. بالاستعانة ببرمجية 8 Eviews فإن نتائج الاختبار تظهر في الجدول (08) الذي يظهر أن سلسلة مبيعات السמיד مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدوي أي تحتوي على مركبة اتجاه العام، ولإزالة هذه الأخيرة وجعل السلسلة مستقرة لابد من القيام بحساب الفروقات من الدرجة الأولى ومن ثم تطبيق اختبار ADF على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى (DQVENTESA) لنحصل على النتائج الدونة في الجدول (09).

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار المدونة في الجدول (09) أن $\text{Prob} = 0.00 < 0.05$ وهذا دليل على أن سلسلة مبيعات السמיד ذات الفروقات من الدرجة الأولى (DQVENTESA) مستقرة.

3. المفاضلة بين أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي Holt-Winters ومنهجية Box-Jenkins للتنبؤ بمبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة:

في هذا الجزء سيتم تطبيق أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي Holt-Winters ومنهجية Box-Jenkins للتنبؤ بمبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة خلال الفترة 2009 إلى غاية 2012 التي تتوافق مع بيانات المؤسسة واختيار الأسلوب الأنسب لها الذي يساعد على الحصول على نتائج أكثر جودة (دقة).

1.1.3. التنبؤ بمبيعات السميد وفق منهجية Box-Jenkins:

من أجل تطبيق منهجية Box-Jenkins على بيانات المؤسسة الخاصة بمبيعات منتج السميد فإن هناك مجموعة من المراحل يجب إتباعها والتي سنقوم بعرضها في العناصر الموالية.

1.1.3.1 المرحلة الأولى: مرحلة التعرف:

بعد التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لمبيعات السميد DQVENTESA من خلال ما سبق تأتي أول مرحلة من مراحل منهجية Box-Jenkins ألا وهي مرحلة التعرف أين يتم فيها تحديد النماذج التي يمكن أن تخضع لها السلسلة الزمنية المستقرة. يتم في هذه المرحلة الاعتماد على التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DQVENTESA الموضح في الجدول (10). نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن معاملات الارتباط الذاتي والجزئي المحسوبة من أجل الفجوات $k=2,3,\dots,20$ تساوي معنويا الصفر، أي أن معامل الارتباط $\rho(1)$ يختلف معنويا عن الصفر وهي الحالة التي توافق نموذج $MA(1)$ ، كما أن معامل الارتباط الجزئي $r(1)$ يختلف معنويا عن الصفر وهذا ما يوافق النموذج $AR(1)$ ، وبالنظر إلى الدالتين معا فإننا نقترح أيضا نموذج $ARMA(1,1)$.

2.1.3 المرحلة الثانية: التقدير:

من خلال هذه المرحلة نقوم بتقدير النماذج الثلاثة المقترحة سابقا ثم اختيار النموذج الذي يعطي أقل قيمة لمعيار Akaike و Schwarz. تظهر نتائج تقدير النماذج المقترحة من خلال الجداول (11 و 12 و 13). من خلال النتائج المدونة في الجداول السابقة نستخلص ما يلي:

- ♦ نرفض النموذج $ARMA(1,1)$ وهذا لكون احتمال المعلمات التقديرية أكبر من 0.05 أي أن المعلمات غير دالة إحصائيا على عكس النماذج الأخرى التي تحتوي على معلمات ذو دلالة إحصائية.
- ♦ من بين النموذجين $AR(1)$ و $MA(1)$ نختار النموذج $AR(1)$ لأنه يعطي أقل قيمة لمعيار Akaike و Schwarz.

وعليه من خلال ما سبق نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي يعبر أكثر عن كمية مبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة هو $AR(1)$ ، هذا يعني أن كمية المبيعات للمؤسسة المنزوعة الأثر الموسمي QVENTESA_t تصاغ وفق نموذج $ARIMA(1,1,0)$ الذي يأخذ الشكل التالي:

$$DQVENTESA_t = -0.414550DQVENTESA_{t-1} + \varepsilon_t$$

3.1.3 المرحلة الثالثة: الاختبار والفحص:

نقوم في هذه المرحلة باختبار مدى قبول النموذج المختار إحصائيا في عملية التنبؤ وهذا من خلال اختبار استقرارية واستقلالية بواقي التقدير وكذا اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي التقدير.

♦ اختبار استقلالية بواقي التقدير: والذي يتم من خلال التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة بواقي التقدير الموضح في الجدول (14)، أين يتضح أن معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تساوي معنوياً الصفر أي تقع كلها داخل مجال الثقة وهذا ما تؤكد نتائج القيم الاحتمالية المدونة في الجدول، وهذا دليل على استقلالية بواقي التقدير.

♦ اختبار استقرارية بواقي التقدير: نلاحظ من خلال التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة مربعات بواقي التقدير الممثلة في الجدول (15) أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تقع داخل مجال الثقة، أي تساوي معنوياً الصفر وهذا ما تؤكد نتائج القيم الاحتمالية المدونة في الجدول، ذلك أنها تأخذ قيم أكبر من 0.05 أي أن معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة مربعات بواقي التقدير ليس لديها دلالة إحصائية وهذا ما يؤكد أن شرط استقرارية مربعات البواقي محقق أي لا يوجد تأثير ARCH.

♦ اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: تبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي المدونة في الجدول (16) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.757 وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية للاختبار وهي فرضية خضوع سلسلة بواقي التقدير للتوزيع الطبيعي.

من خلال جميع ما سبق يتضح أن النموذج المختار مقبول إحصائياً وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد عليه كأسلوب للتنبؤ.

4.1.3 المرحلة الرابعة: التنبؤ

من خلال المراحل السابقة يتضح أن منهجية Box-Jenkins تسمح بصياغة معادلة التنبؤ التي نعتمد عليها للتنبؤ بمبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة كما يلي:

$$DQVENTESA_{t+h} = -0.414550DQVENTESA_{t+h-1} + \varepsilon_{t+h}$$

الجدول (17) يوضح القيم التنبؤية لسنة 2013، وبفرض أن العوامل المؤثرة على كمية المبيعات ستبقى على ما هي عليه في المستقبل، نقوم بإدخال قيمة المركبة الموسمية المنزوعة مسبقاً لنحصل على الكمية المتنبأ بها لمبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة - لسنة 2013م المبينة في الجدول (18).

2.3. التنبؤ بمبيعات السميد وفق أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters:

من خلال دراسة خصائص السلسلة الزمنية للمبيعات الشهرية لمنتج السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة وهذا للفترة الممتدة من شهر جانفي 2009 إلى شهر ديسمبر 2012 يتضح أنها تحتوي على المركبة الموسمية ومركبة الاتجاه العام، وهذا ما يتوافق وشروط تطبيق أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters التجميعي. وعليه فمن أجل تطبيق هذا الأسلوب نقوم أولاً بتجريب مجموعة من معاملات التمهيد ثم اختيار تلك التي تحقق أقل قيمة لمجموع مربعات الأخطاء وأقل قيمة للجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ، وهي كما يلي:

$$\alpha = 0.2, \beta = 0.1, \gamma = 0.1$$

وعليه فمن أجل التنبؤ وفق أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winter التجميعية نعتمد على المعادلة

$$DQVENTESA_{t+h} = 17185.58 - 377.3701 * h + S_{t+h-2p}$$

حيث: $DQVENTESA_{t+h}$ تمثل كمية المبيعات المتنبأ بها للفترة h التي تأخذ قيمها من 01 إلى 12 أي تمثل

جميع أشهر سنة 2013.

S_{t+h-2p} تمثل معامل الموسمية الذي تختلف قيمه من شهر جانفي إلى شهر ديسمبر كما هو مبين في الجدول

(رقم 19).

كمية مبيعات السميد المتنبأ بها لسنة 2013 من شهر جانفي إلى شهر ديسمبر معطاة في الجدول (20).

3.3. المفاضلة بين أسلوبي التنبؤ:

بعد استخدام كل من أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters التجميعي ومنهجية Box-Jenkins

على التوالي للتنبؤ بمبيعات السميد لمؤسسة القنطرة بسكرة، نقوم باختيار الأسلوب الأكثر دقة بالنسبة للمؤسسة وهذا من خلال حساب مؤشرات قياس جودة التنبؤ بالمبيعات الموضحة في الجدول (21) واختيار الأسلوب الذي يحقق أقل قيمة لها.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (21) أن كلى الأسلوبين يحقق نتائج ذات جودة عالية، لكن عند

المقارنة فإنه يتضح أن في كلى الأسلوبين متوسط الخطأ هو الصفر، أما باقي قيم مؤشرات جودة التنبؤ فإنها توضح أن منهجية Box-Jenkins تعطي قيم أقل من تلك التي يعطيها أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters التجميعي.

وبالتالي فإن منهجية Box-Jenkins هي الأنسب لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة فهي تسمح

بإعطاء تنبؤات أكثر جودة وقريبة من المبيعات الحقيقية أي أنها تعطي نتائج ذات دقة عالية مقارنة مع أسلوب التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters.

خلاصة:

من خلال كل ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- ♦ التنبؤ بالمبيعات عملية أساسية ومهمة في المؤسسة وتستوجب الكثير من الاهتمام من قبل المسؤولين، وهذا من أجل التقليل من درجة المخاطرة المحيطة بها. كما أن تطبيق كلا الأسلوبين في عملية التنبؤ يستوجب توفر شروط معينة في بيانات المؤسسة، فلا يوجد أسلوب أمثل يصلح في جميع الحالات ويبقى دائما المنهجية أو الأسلوب الأمثل هو ذلك الذي يحقق أقل قيمة لمؤشرات قياس جودة التنبؤ.

♦ يحقق تطبيق كلا الأسلوبين المدروسين أي منهجية Box-Jenkins والتمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-winters على سلسلة مبيعات السميد الخاصة بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة الحصول على تنبؤات ذات دقة عالية وهذا من خلال مؤشرات جودة التنبؤ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة وقبولها.

♦ تم التوصل أيضا من خلال نتائج هذه الدراسة إلى أن منهجية Box-Jenkins أكثر فعالية من التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters أي أنه يقدم نتائج أكثر دقة وجودة بالنسبة للتنبؤ بمبيعات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة وعليه فإن الفرضية الثانية للدراسة مرفوضة.

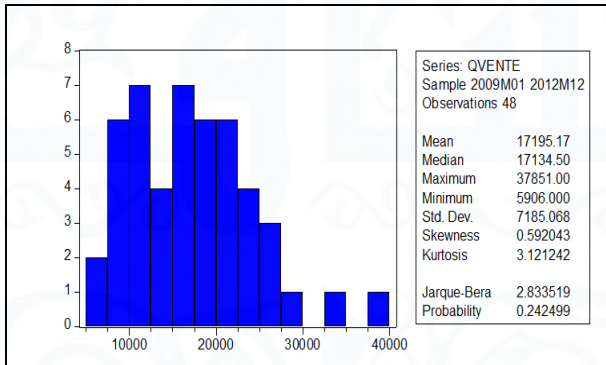
ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول 01: كمية مبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- خلال الفترة 2009-2012

9000			9000			9002		
المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر
26811,45	25	جانفي	10259,95	13	جانفي	11443,75	01	جانفي
21939,5	26	فيفري	9843,4	14	فيفري	11963,95	02	فيفري
27454,9	27	مارس	7909,3	15	مارس	17960	03	مارس
22622,3	28	أفريل	8104,95	16	أفريل	19032,6	04	أفريل
37851,15	29	ماي	8231,95	17	ماي	18013,15	05	ماي
33345,2	30	جوان	6891,6	18	جوان	13797,55	06	جوان
29570,6	31	جويلية	8178,65	19	جويلية	10133,95	07	جويلية
24182,4	32	أوت	15428,8	20	أوت	21366,6	08	أوت
19717	33	سبتمبر	5906,65	21	سبتمبر	10620,45	09	سبتمبر
19460,55	34	أكتوبر	10005,15	22	أكتوبر	13334,55	10	أكتوبر
22773,55	35	نوفمبر	17125,9	23	نوفمبر	15609,25	11	نوفمبر
22782,55	36	ديسمبر	21239,2	24	ديسمبر	8221,8	12	ديسمبر
9009								
المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر
17144,25	45	سبتمبر	22185,5	41	ماي	21624,8	37	جانفي
13885,2	46	أكتوبر	11580,9	42	جوان	25625,35	38	فيفري
15040,75	47	نوفمبر	19295,85	43	جويلية	21155,45	39	مارس
16961,7	48	ديسمبر	14372,9	44	أوت	17387,85	40	أفريل

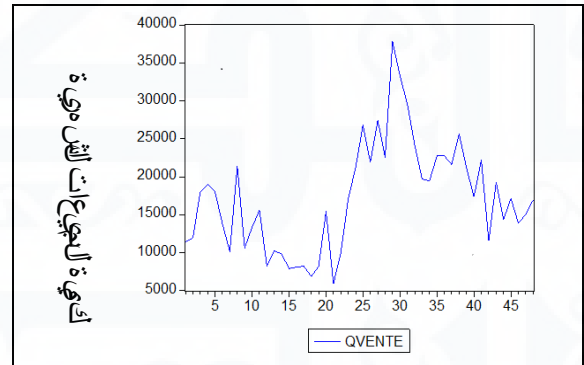
المصدر: نظم اعتمادا على وثائق مقدمة من مصلحة المبيعات التابعة للمصلحة التجارية بالمؤسسة

الشكل 02: المعطيات الإحصائية للسلسلة QVENTE



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الشكل 01: التمثيل البياني للسلسلة QVENTE



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews8

الجدول 00: معاملات الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3355.510	1069.720		3.137	.088
	moyenne	.073	.059	.656	1.228	.344

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS16

واستنادا على بيانات الجدول (2)

الجدول 09: الانحراف المعياري السنوي

والمتوسط الحسابي السنوي للمبيعات

الانحراف المعياري السنوي	المتوسط الحسابي السنوي $\bar{y}_i$	السنوات
4088,45495	14291,4667	2009
4676,30119	10760,4583	2010
5584,99936	25709,2625	2011
4075,07419	18021,7083	2012

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

بيانات الجدول (1) وباستخدام برنامج excel

الجدول 00: المعاملات الموسمية لسلسلة المبيعات

QVENTE

Date: 09/21/13 Time: 20:14 Sample: 2009M01 2012M12 Included observations: 48 Difference from Moving Average Original Series: QVENTE Adjusted Series: QVENTESA	
Scaling Factors:	
1	1786.250
2	1327.139
3	1037.333
4	-1862.597
5	4855.653
6	-741.5000
7	-1072.569
8	2961.278
9	-5517.181
10	-3353.375
11	847.5278
12	-267.9583

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

برنامج Eviews8

الجدول 00: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي

والجزئي لسلسلة المبيعات (QVENTE)

Date: 09/15/13 Time: 22:18
Sample: 2009M01 2012M12
Included observations: 48

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.715	0.715	26.137	0.000
		2 0.674	0.333	49.859	0.000
		3 0.562	0.004	66.676	0.000
		4 0.464	-0.068	78.402	0.000
		5 0.443	0.112	89.379	0.000
		6 0.326	-0.109	95.467	0.000
		7 0.204	-0.218	97.899	0.000
		8 0.063	-0.207	98.136	0.000
		9 0.028	0.103	98.184	0.000
		10 -0.126	-0.218	99.179	0.000
		11 -0.195	-0.148	101.66	0.000
		12 -0.222	0.131	104.96	0.000
		13 -0.306	0.001	111.37	0.000
		14 -0.251	0.082	115.81	0.000
		15 -0.223	0.187	119.44	0.000
		16 -0.189	0.142	122.12	0.000
		17 -0.156	-0.012	124.00	0.000
		18 -0.119	-0.039	125.13	0.000
		19 -0.030	0.177	125.20	0.000
		20 0.021	-0.032	125.24	0.000

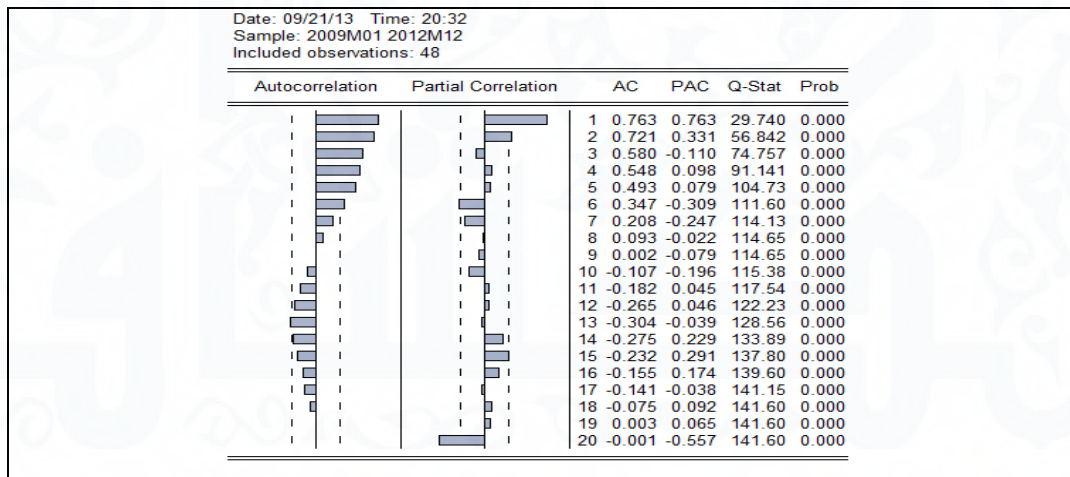
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: كمية مبيعات السميد الخالية من الأثر الموسمي QVENTESA

9000			9000			9002		
المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر
25024.75	25	جانفي	8472.750	13	جانفي	9656.750	01	جانفي
20611.86	26	فيفري	8515.861	14	فيفري	10635.86	02	فيفري
26416.67	27	مارس	6871.667	15	مارس	16922.67	03	مارس
24484.60	28	أفريل	9966.597	16	أفريل	20894.60	04	أفريل
32995.35	29	ماي	3375.347	17	ماي	13157.35	05	ماي
34086.50	30	جوان	7632.500	18	جوان	14538.50	06	جوان
30642.57	31	جويلية	9250.569	19	جويلية	11205.57	07	جويلية
21220.72	32	أوت	12466.72	20	أوت	18404.72	08	أوت
25234.18	33	سبتمبر	11423.18	21	سبتمبر	16137.18	09	سبتمبر
22813.38	34	أكتوبر	13358.38	22	أكتوبر	16687.37	10	أكتوبر
21925.47	35	نوفمبر	16277.47	23	نوفمبر	14761.47	11	نوفمبر
23049.96	36	ديسمبر	21506.96	24	ديسمبر	8488.958	12	ديسمبر
9009								
المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر	المبيعات	الزمن	الشهر
22661.18	45	سبتمبر	17329.35	41	ماي	19837.75	37	جانفي
17238.38	46	أكتوبر	12321.50	42	جوان	24297.86	38	فيفري
14192.47	47	نوفمبر	20367.57	43	جويلية	20117.67	39	مارس
17228.96	48	ديسمبر	11410.72	44	أوت	19249.60	40	أفريل

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول 00: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لـ QVENTESA



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 02: نتائج اختبار ديكي فولر المطور على

السلسلة DQVENTESA

Null Hypothesis: D(QVENTESA) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			النموذج (04)
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.36595	0.0000	
Test critical values:			
1% level	-2.616203		
5% level	-1.948140		
10% level	-1.612320		
Null Hypothesis: D(QVENTESA) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			النموذج (5)
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.26331	0.0000	
Test critical values:			
1% level	-3.581152		
5% level	-2.926622		
10% level	-2.601424		
Null Hypothesis: D(QVENTESA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			النموذج (6)
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.21760	0.0000	
Test critical values:			
1% level	-4.170583		
5% level	-3.510740		
10% level	-3.185512		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

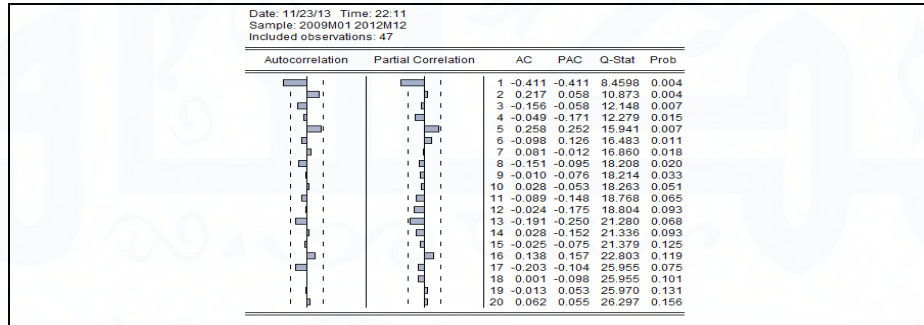
الجدول 00: نتائج اختبار ديكي فولر المطور

على السلسلة QVENTESA

Null Hypothesis: QVENTESA has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			النموذج (04)
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.339030	0.5576	
Test critical values:			
1% level	-2.616203		
5% level	-1.948140		
10% level	-1.612320		
Null Hypothesis: QVENTESA has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			النموذج (5)
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.861557	0.3467	
Test critical values:			
1% level	-3.596616		
5% level	-2.933158		
10% level	-2.604867		
Null Hypothesis: QVENTESA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			النموذج (6)
	t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.390409	0.3789	
Test critical values:			
1% level	-4.198503		
5% level	-3.523623		
10% level	-3.192902		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DQVENTESA



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 09: تقدير نموذج MA(1) للسلسلة DQVENTESA

Dependent Variable: DQVENTESA
Method: Least Squares
Date: 11/23/13 Time: 22:59
Sample (adjusted): 2009M02 2012M12
Included observations: 47 after adjustments
Convergence achieved after 8 iterations
MA Backcast: 2009M01

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	118.0148	410.3364	0.287605	0.7750
MA(1)	-0.369846	0.137673	-2.686415	0.0101

R-squared	0.145289	Mean dependent var	161.1108
Adjusted R-squared	0.126295	S.D. dependent var	4708.830
S.E. of regression	4401.445	Akaike info criterion	19.65887
Sum squared resid	8.72E+08	Schwarz criterion	19.73760
Log likelihood	-459.9836	Hannan-Quinn criter.	19.68850
F-statistic	7.649376	Durbin-Watson stat	2.086605
Prob(F-statistic)	0.008208		

Inverted MA Roots	.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: تقدير نموذج AR(1) للسلسلة DQVENTESA

Dependent Variable: DQVENTESA
Method: Least Squares
Date: 11/23/13 Time: 22:56
Sample (adjusted): 2009M03 2012M12
Included observations: 46 after adjustments
Convergence achieved after 3 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	130.2209	456.9090	0.285004	0.7770
AR(1)	-0.414550	0.137826	-3.007778	0.0043

R-squared	0.170543	Mean dependent var	143.3282
Adjusted R-squared	0.151691	S.D. dependent var	4759.267
S.E. of regression	4383.460	Akaike info criterion	19.65157
Sum squared resid	8.45E+08	Schwarz criterion	19.73108
Log likelihood	-449.9861	Hannan-Quinn criter.	19.68135
F-statistic	9.046731	Durbin-Watson stat	1.909674
Prob(F-statistic)	0.004340		

Inverted AR Roots	-.41

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: تقدير نموذج ARMA(1, 1) للسلسلة DQVENTESA

Dependent Variable: DQVENTESA
Method: Least Squares
Date: 11/23/13 Time: 23:02
Sample (adjusted): 2009M03 2012M12
Included observations: 46 after adjustments
Convergence achieved after 11 iterations
MA Backcast: 2009M02

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	141.9852	487.9171	0.291003	0.7724
AR(1)	-0.545059	0.303538	-1.795688	0.0796
MA(1)	0.158390	0.356954	0.443727	0.6595

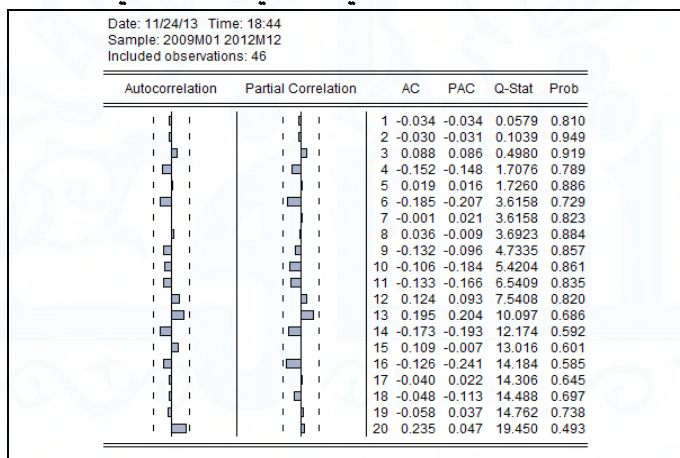
R-squared	0.173758	Mean dependent var	143.3282

Adjusted R-squared	0.135329	S.D. dependent var	4759.267
S.E. of regression	4425.533	Akaike info criterion	19.69116
Sum squared resid	8.42E+08	Schwarz criterion	19.81042
Log likelihood	-449.8967	Hannan-Quinn criter.	19.73584
F-statistic	4.521443	Durbin-Watson stat	1.961697
Prob(F-statistic)	0.016512		
Inverted AR Roots	-0.55		
Inverted MA Roots	-0.16		

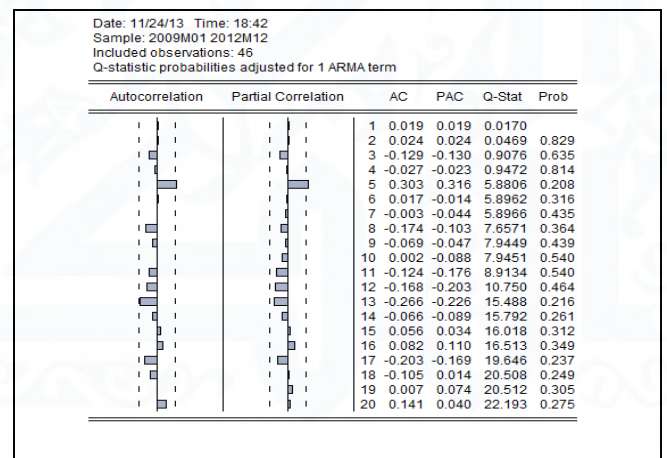
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة بواقي التقدير

الجدول 00: دالة الارتباط الذاتي والجزئي لمربعات بواقي التقدير

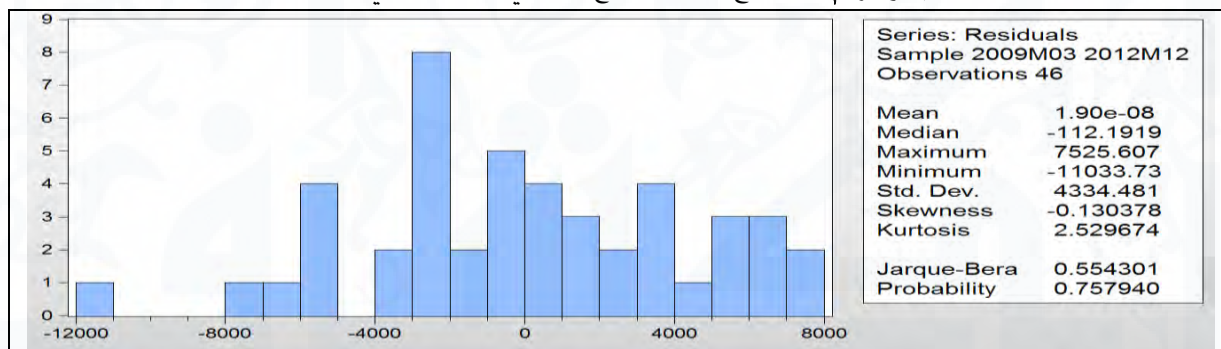


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول رقم 00: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: القيم التنبؤية لكمية مبيعات السميد بدون الأثر الموسمي لسنة 9000

الأسهر	كمية المبيعات (بالقنطار)	الأسهر	كمية المبيعات (بالقنطار)	الأسهر	كمية المبيعات (بالقنطار)
جانفي	16507,47	ماي	17028,35	سبتمبر	17549,23
فيفري	16637,69	جوان	17158,57	أكتوبر	17679,45
مارس	16767,91	جويلية	17288,79	نوفمبر	17809,67
أفريل	16898,13	أوت	17419,01	ديسمبر	17939,89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 00: القيم التنبؤية لكمية مبيعات السميد لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة لسنة 9000

الأسهر	كمية المبيعات (بالقنطار)	الأسهر	كمية المبيعات (بالقنطار)	الأسهر	كمية المبيعات (بالقنطار)
جانفي	18293,72	ماي	21884,003	سبتمبر	12032,049
فيفري	17964,829	جوان	16417,07	أكتوبر	14326,075
مارس	17805,243	جويلية	16216,221	نوفمبر	18657,1978
أفريل	15035,533	أوت	20380,288	ديسمبر	17671,9317

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 02: ثوابت معادلة التنبؤ باستخدام التمهيد الأسّي الثلاثي لـ *Holt-Winter* التجميعية

Date: 11/25/13 Time: 22:23			
Sample: 2009M01 2012M12			
Included observations: 48			
Method: Holt-Winters Additive Seasonal			
Original Series: QVENTE			
Forecast Series: QVENTESM			
Parameters:	Alpha		0.2000
	Beta		0.1000
	Gamma		0.1000
Sum of Squared Residuals			1.71E+09
Root Mean Squared Error			5967.019
End of Period Levels:	Mean		17185.58
	Trend		-377.3701
	Seasonals:	2012M01	906.6249
		2012M02	616.7438
		2012M03	1702.298
		2012M04	-270.0707
		2012M05	4548.571
		2012M06	-789.0663
		2012M07	-381.5480
		2012M08	1369.924
		2012M09	-4016.889
		2012M10	-3362.877
		2012M11	6.524911
		2012M12	-330.2348

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 90: كمية مبيعات السميد المتبئ بها لسنة 9000 وفق التمهيد الأسّي الثلاثي لـ Holt-Winters التجميعي

الأشهر	كمية المبيعات (بالقنطار)	الأشهر	كمية المبيعات (بالقنطار)	الأشهر	كمية المبيعات (بالقنطار)
جانفي	17714.83	ماي	19847.30	سبتمبر	9772.355
فيفري	17047.58	جوان	14132.29	أكتوبر	10049.00
مارس	17755.76	جويلية	14162.44	نوفمبر	13041.03
أفريل	15406.02	أوت	15536.54	ديسمبر	12326.90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول 90: مؤشرات قياس جودة التنبؤ بالمبيعات

مؤشرات جودة التنبؤ	منهجية Box-Jenkins	التمهيد الأسّي لـ Holt-Winter التجميعي
Bias proportion (ME)	0.000000	0
MAE	3501,935	4936,51556
MSE	18379295903664	35605316,3
RMSE	4287,108	5967.019
MAPE	0,2458	0,31004744

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

المراجع والإحالات:

1. حميد عبد النبي الطائي، إدارة المبيعات (مفاهيم وتطبيقات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 153.
2. بلمقدم مصطفى، بن عاتق عمر، بومعزة عبد القادر، دور التنبؤ بالمبيعات في صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية (ملبنة ريو)، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة - الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2009، ص 21.
3. طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال كيف تواجه تحديات القرن 90، دار الكتب المصرية، مصر، 2002، ص ص 233-234.
4. عمر محمد فهمي حازم السراج، تقدير نماذج التنبؤ بأسعار الأسهم في أسواق رأس المال العربية واختبار دقتها، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 8.
5. عبد السلام أبو قحف، التسويق مدخل تطبيقي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 294.
6. أحمد الصيد نسيم، أساليب المدخل الكمي وأهميتها في ترشيح القرارات الإدارية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة - الجزائر، يومي 27-28 جانفي 2009، ص 7.
7. بلمقدم مصطفى، بن عاتق عمر، التنبؤ بالمبيعات وفعالية شبكات الإمداد - محاولة للنمذجة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة - الجزائر، يومي 27-28 جانفي 2009، ص 5.
8. طويطي مصطفى، الجودة والتخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية - حالة القرض الشعبي الجزائري -، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2010/2009، ص 147.
- 9.L. Chaumont, *Statistique descriptive et prévision*, 2010 /2011, article publier sur le site : www.math.univ-angers.fr [consulter le : 10/03/2013].
- 10.Wissam Daou, *La prévision de la demande et des ventes*, Supply Chain, septembre 2011, article publier sur le site www.acteos.com/build/client/Article_Presse/PDF/20110904-TL-La.prévision.des.ventes.et.de.la.demande.pdf [consulter le 10/05/2013].
11. فاضل عباس الطائي، جيهاني فخري صالح الكوراني، التنبؤ بنماذج ARIMA الموسمية باستخدام طرائق التمهيد الأسّي مع التطبيق، *المجلة العراقية للعلوم الإحصائية*، العراق: جامعة الموصل، العدد 14، 2008، (ص 182).
- 12.Catherine Pardoux, Bernard Goldfarb, *polycopie de :prévision à court terme : méthodes de lissage exponentiel*, université Paris-Dophine, Janvier 2013, (p36).
13. تم الاعتماد على:
- O.Roustant, cours de : *Introduction aux séries chronologiques (Axe méthodes statistiques et application)*, Ecole national supérieure des Mines de Saint-Etienne, Novembre 2008, (p19), publier sur le site : www.emse.fr/roustant/Documents/polycopie_séries_temporelle_2008_2009 [consulter le: 20/07/2013]
- M.Cl-Viano, A.Philippe, *cours de séries temporelles*, universite de sciences et technologies de Lille, France, 2004, p29
- 14.Julien Jacques, *Introduction aux séries temporelles*, polycopie de 5 ème année, Polytech Lille-France-, département de G.I.S, (p12).
- 15.Paul.S.P. Cowpertwait, Andrew.V.Metcalf, *Introductory time series with R*, Springer Science+Business Media, New York-USA, 2009, (p60).
16. تم الاعتماد على:
- رجبي بوربوني، جان كلود إيزينييه، ترجمة أيمن نايف العشعوش، التنبؤ بالمبيعات بين النظرية والتطبيق، معهد الإدارة العامة (مركز البحوث)، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2008، ص 90.
- فاضل عباس الطائي، جيهاني فخري صالح الكوراني، مرجع سبق ذكره، ص 16.
17. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي -محاضرات وتطبيقات -، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، (ص ص 236 - 237).
- 18-Hazim M.Gorgess, Raghad Ibrahim, *Time series forecasting by using Box-Jenkins Models,Ibn El-Haitham Jour.for Pure & Ippl.Sci, Iraq: Faculty of education scence pure (Ibn Alhaitham) , Vol 26, 2013, p 340.*
19. واثق حياوي لايد الخفاجي، مقالة بعنوان: تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام طريقة برمجة الأهداف (دراسة تطبيقية في معمل الفرات للمياه النقية)، *مجلة علوم ذي قار*، العراق، المجلد 3، العدد 4، 2013، ص 81.
20. عصام حسين البياتي، فؤاد عبده إسماعيل المخلافي، استخدام أسلوب بوكس -جينكز للتنبؤ بإنتاجية العمل في مصنع اسمنت عمران في القطاع الصناعي اليمني، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 36، 2007، ص 35.

الولاء التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا

(دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا)

د.مجدوب أحمد محمد أحمد قمر

جامعة دنقلا - السودان

Majzoob111@hotmail.com

The relationship between organizational loyalty and job satisfaction among staff members at Dongola University

Majzoob Gamer

Donagla University- Sudan

Received: 24 June 2015

Accepted: 06 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا، بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة والعمر، المؤهل العلمي)، بلغت عينة الدراسة (101) عضواً، تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية، تم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) وتحليل التباين، أظهرت النتائج: أن درجة الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة مرتفعة، لم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي، كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وأظهرت أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي تُعزى لمتغير الخبرة ولصالح (00) سنة فأكثر، وكذلك توجد فروق في الولاء التنظيمي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح المعيد، كما توجد فروق في الرضا الوظيفي تُعزى لمتغير العمر ولصالح أقل من (01) سنة، بينما لم تظهر فروق في الولاء التنظيمي تُعزى لمتغير العمر، والرضا الوظيفي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الكلمات المفتاحية: الولاية الشمالية، جامعة دنقلا، كلية التربية مروي.

الرموز: JEL: M129, J33, Z1220

Abstract:

This study aimed at investigating of the relationship between Organizational commitment and Job satisfaction among staff members at Dongola University, and then to the effect of some variables, (Gender, years of experience, age, academic qualification). The sample of this study consisted of (100) staff members, year(2015), chosen by the stratified random, The data is then analyzed using mean, stander deviation, T-test, ANOVA. Results showed: organizational loyalty and job satisfaction was high degree. There is no statistically significant relationship between organizational loyalty and job satisfaction. Also no statistically significant differences in organizational loyalty and job satisfaction differences due to the variable gender, There are statistically significant in the organizational loyalty and job satisfaction due to the variable years of experience differences in favor of 11 years and over, There are also differences in organizational loyalty attributed to the educational qualification variable in favor of teaching assistant. There are also differences in job satisfaction due to the variable age in favor of less than 30 years, There are no differences in the organizational loyalty due to the variable age, and job satisfaction, academic qualification variable.

Key words: Northern State, Dongola University, Faculty of Education.

(JEL) Classification : M129, J33, Z1220

تمهيد:

يُعتبر العنصر البشري من أهم العناصر المؤثرة في إنتاجية العمل فهو دعامة الإنتاج وتحدد مهارته مدى كفاية التنظيم وكفاءته، وقد ترتب على إهمال العنصر البشري في بعض المجتمعات والمؤسسات أن تخلفت ونقصت إنتاجيتها وهذا ما دعاء إلى دراسة الرضا الوظيفي لما له من أهمية تطبيقية وعملية.

وقد جعل الله تعالى الإنسان خليفته في الأرض، وميزه بالعقل عن بقية المخلوقات، وجعل عقله مناط التكليف وتحمل أعباء المسؤولية، وحثه على النظر في ملكوته وإعمال العقل والتدبر، ولأن أعضاء هيئة التدريس هم خليفة الله في الأرض، والمتحكمون في نموها الاقتصادي لكونهم نتاجاً للأداء البشري الذي يساهم في إعداد المجتمع سنوياً، فلا يتحقق التقدم إلا بالقوى العاملة التي يعلمونها ويدربونها. من هنا ينظر إلى أعضاء هيئة التدريس على أنهم أصحاب رسالة مقدسة وشريفة على مر العصور والأجيال، وإذا أنعمنا النظر في معاني هذه الرسالة المقدسة والمهنة الشريفة خلصنا إلى أن مهنة التعليم التي اختارها أعضاء هيئة التدريس وانتمى إليها إنما هي مهنة أساسية وركيزة هامة في تقدم الأمم، فهم أعضاء هيئة التدريس للأجيال ومربيها، لقد اهتمت الدراسات التربوية بشكل عام بعضو هيئة التدريس والعوامل التي تؤثر في أدائه باعتباره يمثل جوهر العملية التعليمية، ولا يصلح حال التعليم الجامعي ولا الموقف التعليمي إلا إذا صلح حال عضو هيئة التدريس دينياً وخلقياً وعلمياً.

يُعدّ موضوع الولاء التنظيمي المفتاح الأساسي والمهم لتفحص مدى انسجام أفراد التنظيم مع بعضهم. كما يعد موضوع الولاء التنظيمي المفتاح الأساسي والمهم لتفحص مدى الانسجام القائم بين الأفراد ومنظمتهم؛ فالأفراد ذوو الولاء المرتفع تجاه منظماتهم هم الذين لديهم الاستعدادات الكافية لأن يكرسوا مزيداً من الجهد والتفاني في أعمالهم ويسعوا بصورة دائمة للمحافظة على استمرار ارتباطهم وانتمائهم لمنظمتهم،¹ كما يُعدّ من المواضيع المهمة التي تهتم منظمات الأعمال إذ أنّ للولاء التنظيمي تبعات ونتائج مهمة تؤثر على إنتاجية العاملين وأدائهم، كما وأنه يؤثر في استقرار العاملين واستقرار المنظمة، فكلما كان ولاء العاملين لمنظمتهم مرتفعاً كان هناك أداء أفضل ورضا وظيفي².

لقد أصبح الالتزام مؤشراً مهماً في الدلالة على نجاح المنظمات، فالحماسة والإخلاص في العمل من صفات عضو هيئة التدريس الملتزم والمتفاني، فنرى بعض أعضاء هيئة التدريس يعتزون بانتمائهم لجامعاتهم ومهنتهم، ويعملون بجد ونشاط ويدأبون على تحقيق أهداف الجامعة، ونرى آخرين لا يترددون في التغيب أو التأخر

ويكتفون بالحد الأدنى من الإنجازات المطلوبة، هذا إن لم يتركوا الجامعة ويفتتموا أية فرصة عمل أخرى تعرض عليهم، مما يؤثر سلباً في أداء الجامعة وأهدافها فالالتزام التنظيمي حاجة ماسة لكل مؤسسة³.

يُعتبر مفهوم الرضا الوظيفي من أكثر مفاهيم علم النفس التنظيمي غموضاً وذلك لأنه حالة انفعالية يصعب قياسها ودراساتها بكل موضوعية و لعل غموض هذا المفهوم هو الذي أدى إلى ظهور المئات من البحوث و الدراسات المتتالية له....ومن أسباب تعدد الدراسات في هذا الموضوع أيضاً عدم اتفاق الباحثين على تعريف دقيق للرضا عن العمل ومهما يكن فإن أي دراسة جديدة لموضوع الرضا في محيط العمل لا يمكنها أن نتجاهل النسق الاجتماعي-الاقتصادي الذي تنشط فيه المنظمة ذلك لأن السخط عن محيط العمل بأبعاده المختلفة يؤدي إلى سخط عن العمل نفسه، مما يؤدي على الإحساس بالاغتراب و الاحتقار و عدم الانتماء⁴.

فسر فروم Vroom الرضا الوظيفي على أساس أن عملية الرضا أو عدم الرضا تحدث نتيجة للمقارنة التي يجريها الفرد بين ما كان يتوقعه من عوائد السلوك الذي يتبعه وبين المنفعة الشخصية التي يحققها بالفعل، ومن ثم فإن هذه المقارنة تؤدي بالفرد إلى المفاضلة بين عدة بدائل مختلفة لاختيار نشاط معين يحقق العائد المتوقع بحيث تتطابق مع المنفعة التي يجنيها بالفعل، وهذه المنفعة تضم الجانبين المادي والمعنوي معاً، وتفترض نظرية عدالة العائد في تفسيرها للرضا الوظيفي أن الفرد يحاول الحصول على العائد أثناء قيامه بعمل ما، ويتوقف رضاه على مدى اتفاق العائد الذي يحصل عليه من عمله مع ما يعتقد أنه يستحقه⁵.

أشار هرزبرج Herzberg إلى أن هناك مجموعتان من العوامل إحداها تعتبر بمثابة دوافع تؤدي إلى رضا العاملين عن أعمالهم وأطلق عليها عوامل مرتبطة بالوظيفة أو العمل نفسه، وقد حصرها في إحساس الفرد بالإنجاز، وتحمل المسؤولية، وتوفير فرص الترقية للوظائف الأعلى والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل، أما المجموعة الأخرى من العوامل فيعتبرها بمثابة دوافع تؤدي إلى عدم رضا العمال عن أعمالهم، وأطلق عليها عوامل محيطة بالوظيفة أو العمل وقد حصرها في تلك الظروف التي تحيط بالعمل كالرئاسة أو الإدارة أو الإشراف أو نمط القيادة، وطبيعة العلاقات بين الفرد وزملائه، وبينه وبين رؤسائه، وظروف البيئة المحيطة بالعمل⁶.

إن مفهوم الرضا الوظيفي مفهوم قديم و بخاصة في تراثنا الإسلامي حيث أشير إليه في القرآن الكريم و الأحاديث النبوية الشريفة و كتابات علماء المسلمين وفي القرآن الكريم وردت كلمة الرضا في قوله تعالى " : جَزَأُكُمْ عَنْهُمْ رَّبُّهُمْ جَنَّتْ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ" سورة البينة الآية (8) وقوله تعالى " قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" سورة المائدة الآية (009).

1. مُشكلة الدراسة:

في العادة نطلق عبارة الرضا على مشاعر الارتياح والقبول، التي يمكن الاستدلال عليها من خلال ردود الفعل الايجابية، التي تنشأ لدى الأفراد عند إشباع حاجات معينة سواء مادية أو معنوية، في حين تكون ردود الفعل السلبية مثل الانزعاج والاستياء كمؤشرات عن حالة عدم الرضا أو عدم التمكن من إشباع بعض الحاجات والرغبات، والواقع يعطينا صورة مغايرة عن ذلك والتي تظهر في مختلف السلوكيات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية واستيائهم المستمر من ضعف المرتبات التي أصبحت لا تلبي مطالب الحياة وهجرة الكثير منهم إلى خارج البلاد في محاولة لتحسين وضعهم المادي إذ لا يمكن تحسين الفعالية التنظيمية التي تساهم في رفع الأداء و الرضا الوظيفي إلا من خلال تحسين ظروف الحياة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، ومن هذا المنطلق شعر الباحث بأهمية الموضوع فوجده يستحق الدراسة العلمية وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما طبيعة العلاقة الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا ؟ وتتفرع منه

التساؤلات التالية:

- ♦ ما درجة الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا؟
- ♦ ما مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا؟
- ♦ ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة؟
- ♦ هل توجد فروق دالة إحصائية في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، العمر، المؤهل العلمي)؟

2. أهمية الدراسة:

1.1. الأهمية النظرية:

- ♦ إن معرفة العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا لها أهمية واضحة في فهم السلوك الإنساني، فمعرفة طبيعة العلاقة وتقديرها كمياً بشكل دقيق يمكن أن يقود بدوره إلى دقة التنبؤ بحدوث الظاهرة ومن ثم التحكم في إحداثها وتفسيرها.
- ♦ أهمية الشريحة التي تدرسها الدراسة، أي إنها تُجرى على فئة هامة وحساسة من المجتمع، ألا وهي فئة أعضاء هيئة التدريس التي لها دوراً كبيراً في تطوّر وتقديم المجتمع.

2.2. الأهمية التطبيقية:

- ♦ تحاول الدراسة الحالية معرفة مدى الاختلاف حسب متغيرات الدراسة بين أفراد العينة الدراسة في عدد من الخصائص.
- ♦ تحاول الدراسة الوقوف على معرفة مدى الارتباط بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا باعتباره مجالاً مازال خصباً لإجراء العديد من الدراسات الوصفية.

- ♦ توجيه أنظار الباحثين إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا مع متغيرات جديدة مثل الأساليب المعرفية والأساليب المزاجية وأساليب التفكير.
- ♦ تكمن أهمية الدراسة في اقتراح بعض الآراء والتوصيات التي من شأنها التخفيف من هجرة أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا و آثار هذه الظاهرة على أفراد المجتمع.

3. أهداف الدراسة:

- جاءت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف الآتية:
- ♦ الكشف عن درجة الولاء التنظيمي من جهة، ودرجة الرضا الوظيفي من جهة أخرى لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا.
- ♦ التحقق من طبيعة العلاقة الارتباطية بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا.
- ♦ معرفة ما إذا كانت هناك فروقاً دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا والتي يمكن أن تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، العمر، المؤهل العلمي).

4. حدود الدراسة:

- يتحدد البحث الحالي بحدود الموضوع الذي يتناوله والمتمثل في دراسة الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي وبعينه الدراسة وهم أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا، الولاية الشمالية السودان في الفترة ما بين العام الدراسي 4102 – 4103.

5. مصطلحات الدراسة:

1.1. الرضا الوظيفي:

- الحالة التي يحقق الفرد من خلالها ذاته ويشبع رغباته مما يجعله مقبلاً على عمله بحماس ورغبة ويحرص على زيادة كفاءته الإنتاجية.⁷

2.5. الولاء التنظيمي:

- هو الشعور الإيجابي المتولد عند الموظف تجاه منظمته الإدارية، والإخلاص لأهدافها والارتباط معها، ثم الحرص المستمر على البقاء فيها، من خلال بذل الجهد والافتخار بمآثرها وخلق التوافق بين قيمه وقيمها، ويعبر عنه إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس على فقرات مقياس الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي المستخدم في هذه الدراسة.⁸
- أولاً: الإطار النظري:

تتعدد وجهات النظر الخاصة بمفهوم الولاء التنظيمي فهناك من ينظر إليه من زاوية عاطفية بوصفه درجة الارتباط النفسي للفرد بالمنظمة من خلال المشاعر مثل الانتماء والالتزام الذي هو نتيجة ذلك الانتماء، حيث تصف مشاعر الأفراد العاملين وارتباطهم بالمنظمة.

ويُعدّ الولاء العاطفي أكثر التعريفات استخداماً في الدراسات إذ إنه يمثل مجموعة من المواقف الإيجابية القوية نحو المنظمة يتم إظهارها من خلال الالتزام والتمسك بأهداف وقيمة المنظمة وهناك من ينظر إلى الولاء التنظيمي على أنه حالة شعورية مستمرة مبنية على العلاقة المتبادلة بين الفرد والمنظمة، حيث يحصل الفرد بموجب ذلك على مميزات معينة كالأمن والأمان والطمأنينة ويتجنب الخسائر التي يحققها من جراء ترك العمل من جهة ثانية. يدعى هذا الولاء (بالولاء المستمر) ويعني تفضيل الفرد لخيار بقائه في المنظمة بدلاً من تركه العمل والوقوع في خسائر. وهناك طرف ثالث يقول (بالولاء المعياري) حيث يشعر الفرد بالواجب والمسؤولية للبقاء في المنظمة يتعلق الولاء المعياري بالضغوط الداخلية لدى الفرد التي تقوده إلى القيام بعمل يتوافق مع أهداف المنظمة ومصالحها.⁹

إنّ للولاء الاجتماعي ثلاثة أبعاد يرتكز عليها هي:

♦ **الولاء المستمر:** ويقصد به تخصيص الفرد لحياته من أجل بقاء حياة الجماعة واستمرارها، ويتم هذا من خلال تضحية الفرد واستثماراته الشخصية.

♦ **الولاء التنظيمي التلاحي:** وهو ارتباط الفرد بعلاقات اجتماعية متمثلة بسلوك الفرد المؤدي إلى تقويم الإحساس بتماسك وتلاحم المجموعة، والتخلي عن السلوك المؤدي إلى التفكك والانفصال عن الجماعة.

♦ **الولاء التنظيمي المنضبط:** وهو الارتباط بمبادئ الجماعة وبمعاييرها من خلال تتصل الفرد لمبادئه السابقة واستسلامه الكامل لقرارات وسلطة الجماعة، وقد أضاف آن وماير (Allen and Meyer, 1990) ثلاثة أبعاد يرتكز عليها الولاء التنظيمي وهي: الولاء التنظيمي العاطفي (Affective Commitment) (وهو يعكس مدى انتماء الأفراد للمنظمة، وارتباطهم مع أهدافها والسعي لتحقيقها، والرغبة في استمرارية العضوية فيها بصرف النظر عن القيم المادية. والولاء المستمر) Continuous Commitment (ويتعلق بتقييم الفرد للتكاليف المرتبطة بترك المنظمة ومنافع البقاء فيها. والولاء المعياري) Normative Commitment (وينتج عن مشاعر الالتزام الأخلاقي، وشعور الفرد بالالتزام بالبقاء في المنظمة.¹⁰

يُعتبر موضوع الرضا الوظيفي (Job Satisfaction) هو أحد المواضيع الإدارية الهامة اللازمة للنجاح في مختلف الميادين، ويعرفه جونز (Jones and Sloane, 2009) على أنه حالة وجدانية سارة، تنتج عن تقويم عمل الفرد أو خبراته المهنية، وعلى أساس ذلك فإن الرضا الوظيفي يعتبر مفهوماً يشمل مظاهر خاصة أو محددة، ولعل أهم هذه المظاهر هي طبيعة الوظيفة، الزملاء، الإشراف، الراتب، نظام الترقيات، نظام الاتصالات، السياسات التنظيمية.¹¹

يعتبر الرضا الوظيفي أحد العناصر المهمة في تحقيق الأمن والاستقرار النفسي والفكري والوظيفي للأفراد العاملين بمختلف المستويات الإدارية، حيث يدفعهم طوعاً إلى زيادة الإنتاج وهو في نهاية المطاف ما تشده المنظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها.¹²

وقد أوضحت الدراسات المتعلقة بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي أن كلا المفهومين يمكن أن يتأثرا بالعوامل الشخصية أو الداخلية والعوامل الموقفية، فبعض العوامل الخارجية مثل حجم المنظمة، الموقع الجغرافي، نوع المنظمة والصناعة، تؤثر على شعور الموظف تجاه وظيفته، كما أوضحت هذه الدراسات أن كلا من الرضا والولاء له علاقة إيجابية قوية مع المستوى الوظيفي والأقدمية أو السن، في حين أن هذه العلاقة سالبة مع التعليم، بينما لا توجد أي علاقة بين المفهومين وبين الجنس، ولعل من النقاط المهمة للولاء التنظيمي هي علاقته الفريدة بالرضا الوظيفي. فالفرق بين المفهومين هو أن الرضا الوظيفي ناتج من تقييم وتأمين أجزاء محددة من الوظيفة، بينما الولاء التنظيمي، هو ردة فعل متكاملة للمنظمة ككل. لذا فإن الموظف قد يكون راضياً عن وظيفته ولكن قد يكون غير راضٍ عن المنظمة بشكل عام والعكس صحيح، كما أن البحوث التي تمت حول المفهومين تشير إلى عدم وجود أي علاقة سببية بينهما.¹³

ثانياً: الدراسات السابقة:

الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي من الموضوعات التي حظية بالدراسة من قبل الباحثين مع متغيرات متعددة لأهميتها وأثرها في تحقيق الاستقرار الوظيفي والرضا عنه وذلك على صعيد البيئة العربية والأجنبية، وتم ترتيب هذه الدراسات وفق التسلسل الزمني لها من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو التالي:

أجرى (المخاليفي 1002) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الولاء التنظيمي المهني لعضو هيئة التدريس في كليات التربية بجامعة صنعاء، تكونت عينة الدراسة من (20) عضواً، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحديد أهمية الولاء التنظيمي والولاء التنظيمي المهني بين أعضاء هيئة التدريس تبعاً لاختلاف الاختصاص، والجنسية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة والعمر. وأنه لا توجد علاقة ارتباط بين الولاء التنظيمي للكلية والولاء التنظيمي للمهنة.¹⁴

هدفت دراسة براون وجايلون (Brown, Gaylor 2002) إلى فحص العلاقة بين الولاء التنظيمي بأبعاده (العاطفي، والمستمر، والمعياري) من جهة، والرضا الوظيفي والتأثير النفسي ومركز السيطرة من جهة أخرى، وتكونت عينة الدراسة من (11) عضو هيئة تدريس تدريس، وخلصت للدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الولاء التنظيمي العاطفي والولاء التنظيمي المعياري، وأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي العاطفي والمعياري، ولم تظهر هذه العلاقة مع الولاء المستمر، في حين ظهرت هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مركز السيطرة والولاء التنظيمي العاطفي والمعياري.¹⁵

قام سلامة (1002) بدراسة كان الهدف منها معرفة مستوى الانتماء المهني والرضا الوظيفي والعلاقة بينهما لدى الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وتكون مجتمع الدراسة من (014) من أعضاء هيئة التدريس، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الانتماء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية مرتفع، بينما كان مستوى الرضا متوسطاً، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الانتماء المهني والرضا الوظيفي تُعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي والرتبة الأكاديمية.¹⁶

أما دراسة مركيوري وهنكن (Marchiori and Henkin, 1002) فقد هدفت إلى التعرف تقييم أعضاء هيئة التدريس في الكليات الطبية للولاء التنظيمي، بأبعاده: (الولاء التنظيمي العاطفي، والمستمر، والمعياري)، كما هدفت التعرف إلى العلاقة بين أبعاد الولاء التنظيمي ومجموعة من المتغيرات المتمثلة في العمر، والرتبة الأكاديمية، ومدة الخدمة في التعليم العالي، ومدة الخدمة في المؤسسة الحالية، وقد تكونت عينة الدراسة (0040) عضواً اختيروا من (02) كلية طبية في الولايات المتحدة وكندا، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الولاء المعياري والأداء الوظيفي، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى الولاء التنظيمي العاطفي ومدة الخدمة في التعليم العالي، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الولاء المستمر ومدة الخدمة في المؤسسة نفسها.¹⁷

من الدراسات التي وقف عليها الباحث دراسة خليفات و الملاحمة (1009) التي هدفت إلى فحص العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة، تكونت عينة الدراسة من (229) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة، وجود علاقة بين أبعاد الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة. وجود فروق في مستوى الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات الجنس، ولصالح الإناث والعمر ولصالح 21 سنة فأكثر، ومدة الخدمة في الجامعة ولصالح 00 سنة فأكثر، وعدم وجود فروق في الرتبة الأكاديمية، كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا الوظيفي تُعزى لمتغيرات الجنس، العمر، بينما ظهرت في متغيرات الرتبة الأكاديمية ولصالح درجة الأستاذية، ومدة الخدمة في الجامعة ولصالح (2) سنوات فأقل.¹⁸

وقام الجلابنة (1022) بدراسة عن مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة فيلادلفيا وعلاقته بمستوى الروح المعنوية لديهم، وتكونت عينة الدراسة من (491) عضو هيئة التدريس، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة.¹⁹

وقام علي(1021) بدراسة عن الرضا الوظيفي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السودانية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: - إن الإجراءات الإدارية في الجامعات الحكومية والتي لها علاقة مباشرة بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس تحتاج إلى مراجعة موضوعية وواعية للكشف عن أسباب عدم تحقيق هذا الرضا عند الجهاز الأكاديمي لدى هذه المؤسسات الأكاديمية. وأن العوامل المالية المتعلقة بالرواتب والأجور والحوافز لم تصل بعد إلى الحد الذي يعطي عضو هيئة التدريس انعكاسا داخليا بالرضا نحو حجم العمل الذي يقوم به ومقدار الأجر، كما أشارت إلى أن العوامل النفسية التي تهيئ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية غير كافية وليست بالمستوى المطلوب الذي يجعل من العضو مقبلا على عمله و متمسكا به.²⁰

هدفت دراسة بن خليفة و فارس(1022) إلى معرفة العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: موجود علاقة ارتباطية بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري.²¹

وقام به أبو سن و السقاف (1022) بدراسة عن أثر القيادة بالقيم على الولاء التنظيمي لدى منظمات الأعمال اليمنية ومن نتائجها، كان مستوى الولاء التنظيمي بدرجة متوسطة، وحصل الولاء العاطفي على أعلى مستوى بمتوسط(0.28).²²

تناولت الدراسات السابقة موضوع الولاء التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي بطرق متباينة، حيث حاولت بعض الدراسة معرفة تلك العلاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مثل دراسة خليفات و الملاحمة (1009) ودراسة مركيوري وهنكن(Marchiori and Henkin, 1002)، وأخرى من وجهة نظر عينات مختلفة كما في دراسة أبو سن (4102)، فبالتالي اختلفت الدراسات السابقة من حيث عيناتها وأدواتها وحدودها الزمانية والمكانية، كذلك يلاحظ في الدراسات السابقة تبايناً في نتائجها، أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة باهتمامها بموضوع الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إطارها النظري، وبعض إجراءاتها الميدانية وخاصة في اختيار أداة الدراسة وفي مناقشة نتائجها، وتتفرد الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تجرى على عينة جديدة لم تجرى عليها دراسة من قبل (على حد علم الباحث) إلا وهي أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا، مما جعلها مختلفة عن سابقتها، بالإضافة إلى أنها تحول رصد الفروق في ضوء بعض المتغيرات.

ثالثاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1. منهج الدراسة:

لقد عمد الباحث في هذه الدراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي في وصف العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي.

2. مجتمع الدراسة:

يشمل جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا - الولاية الشمالية - السودان.

3. عينة الدراسة: وتم تقسيمها على النحو التالي:

1.3. العينة الاستطلاعية:

قام الباحث بتطبيق أدوات الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (ن=01) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا، والهدف منها استبعاد العبارات غير دالة التي تبعد عن الخصائص المقاسة.

2.3. العينة الفعلية:

تم اختيار عينة الدراسة عن الطريق العينة العشوائية الطبقية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا وقد بلغ حجم العينة (011) من أعضاء هيئة التدريس منهم (10) من الذكور و (09) من الإناث للعام الدراسي 4102-4103. بهذا تم توزيع عدد (011) استبانة عبر الزيارة الميدانية لأفراد عينة الدراسة، وبعد فحص الاستبانات تبين أن جميع الاستبانات صالحة للتحليل الإحصائي والبالغ عددها (011) استبانة، فيما يلي الجدول (0) يوضح توزيعات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة.

الجدول 02: توزيع أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة

متغير العمر			متغير سنوات الخبرة			متغير المؤهل العلمي		
العمر	التكرار	النسبة	الخبرة	التكرار	النسبة	المؤهل	التكرار	النسبة
أقل من 01)	12	12.0	أقل من 2)	12	12.0	مشارك	21	21.0
01-21)	59	59.0	01-1)	60	60.0	مساعد	50	50.0
20 فأكثر	29	29.0	أكثر من 00)	28	28.0	محاضر	26	26.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100	معيد	3	3.0
						المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة

4. مصادر بيانات الدراسة:

1.4. المصادر الثانوية:

تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالولاء التنظيمي والرضا الوظيفي من خلال الإطلاع على عدد من الدراسات السابقة والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

2.4. المصادر الأولية:

طور الباحث مقياس آلن وماي (Allen & mayer 1990) لقياس الولاء التنظيمي، و الرضا الوظيفي بعد إطلاعه على عدد من الدراسات السابقة، والتأكد من خصائصها السيكمترية في هذه الدراسة.

5. أداة الدراسة:

أعتمد الباحث على مقياس آلن وماي (Allen & mayer 1990) لقياس الولاء التنظيمي، و الرضا الوظيفي، طوره الباحث حتى يتماشى مع البيئة السودانية، وقد اشتملت أداة الدراسة على ثلاثة أجزاء، الجزء الأول: يتضمن

المعلومات الشخصية الآتية (الجنس، والعمر، والرتبة الأكاديمية، ومدة الخدمة في الجامعة). أمّا الجزء الثاني: فهو يقيس الولاء التنظيمي: ويتضمن (20) فقرة، تشتمل على ثلاث مجالات للولاء التنظيمي، هي: (الولاء التنظيمي العاطفي، والولاء المستمر، والولاء التنظيمي المعياري)، أمّا الجزء الثالث: فيتضمن (42) فقرة، لقياس الرضا الوظيفي، فتتكون من خمس مجالات هي: (ظروف العمل وطبيعته، والراتب، والعلاقة مع زملاء، والحوافز، والعلاقة مع الرؤساء).

1.5. صدق وثبات أداة الدراسة:

1.1.5 صدق الأداة (Validity) استخدم الباحث مؤشرا للدلالة على صدق الأداة:

♦ **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** قام الباحث بعرض أداة الدراسة على عدد (2) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية في بعض الجامعات السودانية، وبعض كليات جامعة دنقلا، لفحص عبارات المقاييس، وقاموا بتعديل بعض العبارات حتى يتماشى مع طبيعة الدراسة.

♦ **صدق البناء التكويني:** وتم حسابه من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للأداة ككل، والجدول (4) يبين ذلك الإجراء.

الجدول 01: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للأداة ككل

البند	الارتباط	البند	الارتباط	البند	الارتباط	البند	الارتباط	البند	الارتباط
0	0.516	00	0.421	21	0.122	00	0.419	20	0.454
4	0.485	04	0.356	44	0.340	04	0.225	24	0.231
0	0.509	00	0.414	40	0.314	00	0.252	20	0.341
2	0.509	02	0.394	42	0.282	02	0.360	22	0.495
2	0.421	02	0.270	42	0.560	02	0.257	22	0.321
1	0.232	01	0.322	41	0.182	01	0.197		
7	0.456	07	0.453-	47	0.537	07	0.185		
8	0.674	08	0.291	48	0.406	08	0.412		
9	0.237	09	0.366	49	0.378	09	0.378		
01	0.355	41	0.418	01	0.343	21	0.132		

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة

عند مستوى الدلالة (1.10 و 1.12).

يتضح من الجدول (4) أنّ جميع الفقرات حققت دلالة عند مستوى الدلالة (1.10 و 1.12) وفي حين لم تحقق الفقرات التالية الدلالة الإحصائية (07 و 40 و 41 و 07 و 21) وبالتالي فقد تم حذفها من الأداة، بحيث تكون في صورتها النهائية مكونة من (21) فقرة.

2.1.5 ثبات أداة الدراسة (Reliability): وللتأكد من ثبات المقياس في البيئة السودانية تم حساب الثبات عن طريق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach – Alpha)، حيث بلغت الدرجة الكلية ما بين (1.794 و 1.766)، والجدول 0) يوضح ذلك.

الجدول 00: معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا بين الدرجة الكلية والمقاييس الفرعية

المجالات	عدد الفقرات	ثبات في الدراسة الاستطلاعية	الثبات بعد الاستطلاعية	عدد الفقرات
أ. الولاء التنظيمي	(10-2)	0.689	0.699	(29-2)
0. الولاء التنظيمي العاطفي	8	0.465	0.482	8
4. الولاء التنظيمي المستمر	1	0.716	0.729	1
0. الولاء التنظيمي المعياري	1	0.525	0.525	2
ب. الرضا الوظيفي	(22-12)	0.634	0.658	(20-10)
0. ظروف العمل وطبيعته	2	0.468	0.504	2
4. الرواتب	2	0.509	0.565	2
0. العلاقة مع الزملاء	2	0.558	0.584	2
2. الحوافز	1	0.642	0.651	2
2. العلاقة مع الرؤساء	2	0.714	0.726	2

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة

يلاحظ الباحث من الجدول 0) أن جميع معاملات الثبات أكبر من (1.28) لجميع المجالات والدرجة الكلية وهذا يشير إلى تمتع الأداة بدرجات ثبات جيدة جداً في مجتمع الدراسة الحالي. من خلال الإجراءات السابقة يظهر أن للأداة درجتا صدق وثبات تؤيدان استخدامها في مجتمع الدراسة.

6. الوسائل الإحصائية:

استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

♦ معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient

♦ الاختبار التائي لعينة واحدة (one-sample T-Test)

♦ الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (T-Test Two Independent sample).

♦ معادلة الفا كرونباخ (Cronbach – Alpha formula).

♦ المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي.

♦ تحليل التباين الأحادي واختبار شيفة لمقارنة البعدية.

ولمناقشة النتائج فقد تم وضع المعيار التالي لتقدير مستوى الأفكار اللاعقلانية لدى طلبة جامعة دنقلا

المنخفض، أقل من 27%. المتوسط من 27%-70%، المرتفع: (أكثر من 70).

7. الوسائل الإحصائية:

اشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات هي:

1.7. المتغيرات المستقلة وتتضمن:

- ♦ المتغير النوع الاجتماعي: وله فئتان (ذكر، أنثى).
- ♦ سنوات الخبرة ولها ثلاث فئات (أقل من خمس سنوات، من 1-01 سنوات، 00 سنة فأكثر).
- ♦ المؤهل العلمي وله ثلاث فئات (أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، معيد).
- ♦ العمر وله ثلاث فئات (أقل من 01 سنة، من 01-21 سنة، 20 فأكثر).

2.7. المتغيرات التابعة:

♦ الولاء التنظيمي

♦ الرضا الوظيفي.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أسفر تحليل بيانات الدراسة عن نتائج عديدة، وتسهيلاً لعرضها، تم تصنيفها في مجموعات حسب أسئلة الدراسة، ومناقشة كل سؤال بعد إظهار نتيجته، وفيما يأتي عرض لهذه النتائج:

♦ عرض نتيجة السؤال الأول: نص السؤال الأول على: "ما درجة الولاء التنظيمي لدى أفراد عينة الدراسة؟" للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية والجدول (2) يوضح ذلك الإجراء.

الجدول 02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمعرفة درجة الولاء التنظيمي لدى أفراد عينة الدراسة

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقييم
2	العاطفي	21.75	2.99	91.14%	مرتفع
1	المستمر	16.86	2.13	90.11%	مرتفع
3	المعياري	13.11	2.09	87.2%	مرتفع
	مجموع متوسط الدرجة الكلية	07.42	7.40	91.21%	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازاً على الاستبانة

يتبين من الجدول (2) أنّ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية بلغ (07.42) (بانحراف معياري) 7.40 (ووزن نسبي قدره) 91.21% وهو على درجة مرتفعة، وجاء مجال الولاء التنظيمي المستمر في المرتبة الأولى بوزن نسبي (90.11%) ومجال الولاء التنظيمي العاطفي في المرتبة الثانية بوزن نسبي (91.14%) وفي المرتبة الأخيرة بعد الولاء التنظيمي المعياري بوزن نسبي (87.2%) وجميعها جاءت بدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك إلى ما يحظى به الأستاذ الجامعي في جامعة دنقلا، مقارنةً ببعض الجامعات السودانية الأخرى حيث تقدم جامعة تسهيلات مختلفة

لأعضاء هيئة التدريس من أجل تنفيذ عملهم، اتفقت النتيجة مع نتيجة سلامة (4112)، واختلفت مع نتيجة خليفات والملاحمة (4119) و أبو سن و السقاف (4102).

♦ عرض نتيجة السؤال الثاني: نص السؤال الثاني على: "ما مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا؟" للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات الدراسة والجدول (2) يوضح ذلك الإجراء.

الجدول 02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمعرفة درجة الرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقييم
4	ظروف العمل	12.40	1.30	103.33%	مرتفع
0	الراتب	12.27	1.34	102.25%	مرتفع
2	العلاقة مع الزملاء	11.10	1.48	92.5%	مرتفع
0	الحوافز	13.34	2.35	111.17%	مرتفع
2	العلاقة مع الرؤساء	14.27	1.90	95.13%	مرتفع
	مجموع متوسط الدرجة الكلية	12.26	8.37	111.88%	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة

يتبين من الجدول (2) أنّ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية بلغ (12.26) بوزن نسبي قدره (111.88%) وهو على درجة مرتفعة، وجاء مجال الحوافز في المرتبة الأولى بوزن نسبي (000.07) ويليه مجال ظروف العمل بوزن نسبي (010.00) و الرواتب بوزن نسبي (014.42) و العلاقة مع الرؤساء بوزن نسبي (92.00) وفي المرتبة الأخيرة بعد العلاقة مع الزملاء بوزن نسبي (94.2) وجميعها جاءت بدرجة مرتفعة، ويستنتج الباحث من ذلك الثبات النسبي في الرواتب التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس، وعدم تناسبها مع مهنة التدريس الجامعي مقارنة بالدول الأخرى، اتفقت النتيجة مع نتيجة علي (4104) واختلفت النتيجة مع نتيجة سلامة (4112) وخليفات والملاحمة (4119) (الجلابنة) (4100).

♦ عرض نتيجة السؤال الثالث: نص السؤال الثالث على: "ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة؟" تم حساب معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون لمعرفة العلاقة الارتباطية بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا، والجدول (1) يبين ذلك:

الجدول 06: يوضح معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة الارتباطية بين الولاء التنظيمي والرضا عن العمل

س	ص	الارتباط	مستوى الدلالة	التقييم
الولاء التنظيمي	الرضا الوظيفي	0.1501	0.1361	لا توجد علاقة

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة

من قراءة الجدول (6) يتضح أنه ليس هناك علاقة بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دنقلا، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط بين المجالين (0.150) وهي قيمة ضعيفة لا تدل على أي ارتباط بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي، وتفسر هذه النتيجة أن ولاء أعضاء هيئة التدريس للجامعة

وارتباطهم بها يتوقف على ما يوفره العمل لهم من إشباع لحاجاتهم وتوظيف لقدراتهم، يعزى الباحث هذه النتيجة إلى أن جامعة دنقلا هي من الجامعات التي أنشأت حديثاً حيث قامت هذه الجامعة على مباني تتبع آنذاك لوزارة التعليم العام (المرحلة المتوسطة) مما جعل هذه الجامعة تعاني لفترة طويلة من الزمن في نقص في القاعات وعدم تناسب البيئة، ربما كان لذلك أثر في ظهور هذه النتيجة، اتفقت النتيجة مع نتيجة (المخالي في) 4110) واختلفت النتيجة مع نتيجة براون وجالور (Brown, Gaylor 2002) ومركيوري وهنكن (Marchiori and Henkin, 4112) و خليفات و الملاحمة (4119) (بن خليفة و فارس) 4102)

♦ عرض نتيجة السؤال الرابع: نص السؤال الرابع على: "هل توجد فروق دالة إحصائية في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، العمر، والمؤهل العلمي)؟" تم حساب هذا السؤال على النحو التالي:

أ. متغير النوع الاجتماعي: قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين العينات المستقلة في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا والتي تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر - أنثى) والجدول 7) يوضح ذلك الإجراء.

الجدول 07: اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين الجنسين في مجالات الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس

المتغير	النوع	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التقييم
الولاء التنظيمي	ذكر	61	52.6885	6.38368	1.836	.1391	لا توجد فروق
	أنثى	39	50.2051	6.92509			
الرضا الوظيفي	ذكر	61	64.5246	4.19764	3.354	.9831	
	أنثى	39	61.5897	4.37528			

عند مستوى الدلالة (0.12).

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازاً على الاستبانة

يلاحظ الباحث من الجدول 7) أن متوسطات الذكور والإناث في المجالين "الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي" غير دالة إحصائياً مما يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر - أنثى)، يرى الباحث أن التشابه في عوامل الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي مرده إلى التشابه في الثقافة السائدة في المجتمع السوداني، ومجتمع الجامعة بكافة عناصره الأكاديمية والاجتماعية، كما أن هناك عوامل عدة متداخلة تؤثر في عوامل الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي منها المرتبات التي أضحت ضعيفة في بعض الجامعات السودانية بصورة عامة وجامعة دنقلا بصفة خاصة وربما كان لذلك أثر في غياب الفروق بين الجنسين وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن هذه النتيجة تتشابه مع نتيجة (المخالي في) 4110) وسلامة (4112)، واختلفت مع نتيجة خليفات و الملاحمة (4119).

ب. متغير سنوات الخبرة: قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية ومربع المتوسطات وذلك بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسط الدرجات بالنسبة لسنوات الخبرة، في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا، كما موضح في الجدول 8).

جدول 08: اختبار تحليل التباين لبيان أثر سنوات الخبرة في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	التقييم
الولاء التنظيمي	بين المجموعات	751.403	2	375.701	9.950	0.00	دالة
	داخل المجموعات	3662.757	97	37.760			
	المجموع	4414.160	99				
الرضا الوظيفي	بين المجموعات	167.231	2	83.616	4.451	0.01	دالة
	داخل المجموعات	1822.329	97	18.787			
	المجموع	1989.560	99				

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة (عند مستوى الدلالة) 1.12).

تبين النتائج الواردة في الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ لدى أفراد عينة الدراسة في مستوى الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي تُعزى لمتغيرات سنوات الخبرة ولمعرفة أين تكمن الفروق في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة (Scheffe test) وذلك كما هو موضح في الجدول (9).

الجدول 09: اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة لمعرفة الفروق في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي

المجالات	سنوات الخبرة	ن	الفرق بين المتوسطات		التقييم
			4	0	
الولاء التنظيمي	5 سنوات فأقل	12		45.9167	لصالح 00 سنة فأكثر
	6-10 سنوات	60	51.2667		
	11 فأكثر	28	55.1786		
الرضا الوظيفي	5 سنوات فأقل	12		61.5833	لصالح 00 سنة فأكثر
	6-10 سنوات	60	62.8167		
	11 فأكثر	28	65.3571		

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازا على الاستبانة

يتضح من جدول (9) أن متوسط درجات في الولاء التنظيمي (2 سنوات فأقل) بلغت 45.9167 ومتوسط درجات (1-10 سنوات) بلغت 51.2667 ومتوسط درجات (00 سنة فأكثر) قد بلغت 55.1786 مما يشير إلى أن الفروق كانت لصالح 00 سنة فأكثر، بينما في الرضا الوظيفي كانت متوسط درجات (2 سنوات فأقل) بلغت 61.5833 ومتوسط درجات (1-10 سنوات) بلغت 62.8167 ومتوسط درجات (00 سنة فأكثر) قد بلغت 65.3571 مما يشير إلى أن الفروق كانت لصالح 00 سنة فأكثر.

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات سنوات الخبرة لصالح 00 سنة فأكثر، يمكن تفسير ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس من أصحاب الخبرات الطويلة هم أكثر ولاءً ورضاً وقد يرجع ذلك إلى أن مدة الخدمة في الجامعة ترتبط بالمكاسب المادية التي يحققها عضو هيئة التدريس، حيث تزداد فرص الاستفادة من الحوافز المادية والمعنوية بزيادة مدة الخدمة مقارنة بالسنوات أعضاء هيئة التدريس الذين لم يصلوا هذه المرحلة،

اتفقت الدراسة مع مركيوري وهنكن (Marchiori and Henkin, 4112) (و خليفات و الملاحمة) 4119) واختلفت النتيجة مع نتائج (المخلافي) 4110).

ج. متغير العمر: وللتحقق من أثر هذا الهدف على الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسط الدرجات بالنسبة لعمر، والجدول (01) يوضح ذلك.

الجدول 20: اختبار تحليل التباين لبيان الفروق في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي وفقاً لمتغير العمر

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	التقييم
الولاء التنظيمي	بين المجموعات	191.815	2	95.907	2.20	0.12	غير دالة
	داخل المجموعات	4222.345	97	43.529			
	المجموع	4414.160	99				
الرضا الوظيفي	بين المجموعات	385.161	2	192.581	11.643	0.00	دالة
	داخل المجموعات	1604.399	97	16.540			
	المجموع	1989.560	99				

عند مستوى الدلالة) 1.12).

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازاً على الاستبانة

تشير البيانات الواردة في الجدول (01) إلى وجود فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ لدى أفراد عينة الدراسة في الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا تُعزى لمتغيرات العمر حيث بلغت قيمته $F=11.643$ (في الرضا الوظيفي) $F=11.643$ (عند مستوى الدلالة) 1.11) مما يشير إلى وجود فروق في متغير العمر، في حين لا توجد فروق في الولاء التنظيمي حيث كانت قيمته $F=2.203$ (وهي قيمة غير دالة إحصائية). ولمعرفة أين تكمن الفروق في الرضا الوظيفي قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة Scheffe test (بين المتوسطات الحسابية لمتغيرات العمر وذلك كما هو موضح في الجدول (00)).

الجدول 22: اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة لمعرفة الفروق وفقاً لمتغير العمر

المجال	العمر	ن	الفرق بين المتوسطات		التقييم
			1	2	
الرضا الوظيفي	30-40	52		62.1731	لصالح 29 فأقل
	50 فأكثر	25	62.6000		
	01 فأقل	23	66.9565		

عند مستوى الدلالة) 1.12).

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازاً على الاستبانة

يتضح من جدول (10) أن متوسط درجات في الرضا الوظيفي (01-21) بلغت (62.17) ومتوسط درجات (21 سنة فأكثر) بلغت (62.60) ومتوسط درجات (49 سنة فأقل) قد بلغت (66.96) مما يشير إلى أن الفروق كانت لصالح 49 سنة فأقل.

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ في الرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات العمر ولصالح 01 سنة فأقل، بينما لا توجد فروق في الولاء الوظيفي، يرى الباحث أن غياب الفروق في المجال (الولاء التنظيمي) ربما يرجع إلى عوامل اقتصادية في المقام الأول والأخير مقارنةً بجامعات أخرى، كما يمكن إرجاع وجود الفروق في الرضا الوظيفي إلى أن أعضاء هيئة التدريس ومن ذوي

الفئات العمرية الأقل يسعون في بداية عملهم للحصول على وضع مادي أفضل، مما يجعلهم أكثر رضاً عن العمل في حين لا يعد ذلك أمراً مهماً بالنسبة إلى أعضاء التدريس ذوي الفئات العمرية الكبيرة، اتفقت الدراسة مع المخلافي(4110) وسلامة (4112) وخليفات و الملاحمة(4119).

د. متغير المؤهل العلمي: قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسط الدرجات بالنسبة للمؤهل العلمي، وذلك كما يوضح في الجدول (04):

الجدول 21: اختبار تحليل التباين لبيان الفروق في المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	التقييم
الولاء التنظيمي	بين المجموعات	711.643	3	237.214	6.151	0.00	دالة
	داخل المجموعات	3702.517	96	38.568			
	المجموع	4414.160	99				
الرضا الوظيفي	بين المجموعات	14.479	3	4.826	0.24	0.87	غير دالة
	داخل المجموعات	1975.081	96	20.574			
	المجموع	1989.560	99				

عند مستوى الدلالة)1.12).

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازاً على الاستبانة

تشير النتائج الواردة في الجدول (04) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a = 1.12$ لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات المؤهل العلمي في مجال الولاء التنظيمي حيث كانت قيمة $F = 6.151$ وهي قيم دالة إحصائياً وعدم وجود فروقاً في مجال الرضا الوظيفي حيث كانت قيمة $F = 0.235$ وهي قيمة غير دالة إحصائياً، ولمعرفة أين تكمن الفروق في الولاء التنظيمي قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة (Scheffe test) وذلك كما هو موضح في الجدول (00).

الجدول 20: يوضح اختبار شيفيه للفروق المتعددة حسب المؤهل العلمي

المجال	المستوى	ن	الفرق بين المتوسطات		التقييم
			1	2	
الولاء التنظيمي	محاضر	26		47.6154	لصالح مساعد التدريس
	أستاذ مساعد	50		52.3400	
	أستاذ مشارك	21		54.5714	
	مساعد تدريس	3		27.1111	

المصدر: من إعداد الباحث ارتكازاً على الاستبانة

يتضح من جدول (04) أن متوسط درجات في الولاء التنظيمي لمحاضر بلغت (47.62) ومتوسط درجات الأستاذ المساعد بلغت (52.34) ومتوسط درجات الأستاذ المشارك قد بلغت (54.57) ومتوسط درجات مساعد التدريس بلغ (57.00) مما يشير إلى أن الفروق كانت لصالح مساعد التدريس.

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a = 1.12$ في الولاء التنظيمي لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات المؤهل العلمي لصالح مساعد التدريس، بينما لا توجد فروق في الرضا الوظيفي، يرى الباحث أن غياب الفروق في المجال (الرضا الوظيفي) يرجع إلى المعاناة التي يعانيها أعضاء هيئة

التدريس من قلة المرتبات والحوافز وهي من الأشياء المشتركة بينهم، تبدو هذه النتيجة منطقية حيث يتأثر (الأستاذ المشارك والمساعد والمحاضر) بدرجة الولاء التنظيمي أكثر من مساعد التدريس (المعيد) الذي ينتمي أساساً إلى الجامعة التي تخرج منها وعمل بها، اختلفت الدراسة مع (المخلافي) 4110 (وسلامة) 4112 (و خليفات و الملاحمة) 4119).

الخلاصة:

في ختام الدراسة نوثق أهم النتائج الآتية:

- ♦ إن الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا جاء بدرجة مرتفعة.
- ♦ لا توجد علاقة دالة إحصائية بين الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دنقلا.
- ♦ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي .
- ♦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ (في الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات سنوات الخبرة لصالح 00 سنة فأكثر.
- ♦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ (في الولاء التنظيمي لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات المؤهل العلمي لصالح مساعد التدريس بينما لا توجد فروق في الرضا الوظيفي.
- ♦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a=1.12$ (في الرضا الوظيفي لدى أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات العمر لصالح 49 سنة فأقل بينما لا توجد فروق في الولاء الوظيفي.
- كما نُقدم مجموعة من التوصيات كالآتي:
- ♦ العمل على تحقيق مبدأ العدالة في المكافآت بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا.
- ♦ إعداد برامج لتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا نحو مهنة التدريس ، تؤدي إلى أن يعتبر العضو مهنة التدريس رسالة وليست مهنة لتحصيل متطلبات الحياة فقط.
- ♦ عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا الهدف منها إكسابهم المهارات التي تمكنهم من التغلب على صعوبات العمل في مهنة التدريس.
- ♦ العمل على تحسين الوضع المادي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا من خلال وضع مجموعة من البرامج وتصورات والتي من شأنها تقلل من حدة الهجرة خارج الجامعة بصفة خاصة والجامعات السودانية بصفة عامة.

المراجع والإحالات :

1. المخلافي محمد سرحان، أهمية الولاء التنظيمي والولاء التنظيمي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء -كلية التربية، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد 07، العدد4، دمشق، 4110، ص ص 407-082.
2. أبو سن أحمد إبراهيم، أثر القيادة بالقيم على الولاء التنظيمي لدى منظمات الأعمال اليمنية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد0، 4102، ص ص 90-70.
0. ياسين إيمان، **الالتزام التنظيمي والمهني للمعلمين في محافظة رام الله**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 4110.
2. عشوي مصطفى، **أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي**، مطبعة النخلة، الجزائر، 0994، ص ص 000-004.
2. الشيخ جواد محمد، شرير عزيزة عبد الله، الرضا الوظيفي وعلاقته ببعض المتغيرات الديموجرافية لدى المعلمين، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 4118، ص 181.
1. نفس المرجع، ص 182.
7. المعمر منصور محمد، **الرضا الوظيفي لدى الموجهين التربويين والموجهات التربويات وعلاقته بأدائهم الوظيفي**، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة الملك سعود، السعودية، 0990، ص 09.
8. خليفات عبد الفتاح صالح، الملاحمة منى خلف، الولاء التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة الأردنية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد42، العدد2+0، ص ص 001-489.
9. الفارس، سليمان، أثر سياسات التحفيز في الولاء التنظيمي بالمؤسسات العامة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 27، العدد الأول، دمشق، 4100، ص 77.
10. Allen, N.J, Meyer, J.P. (1990) *The Measurement and Antecedents of Affective, Continuance and Normative Commitment to the Organization*, *Journal of occupational Psychology*. 63, p.p. 1-18.
11. Jones, R.; Sloane, L. (2009). *Regional differences in job satisfaction* . *Applied Economics*, Volume 41, Issue 8.
04. الأغبري عبد الصمد، الرضا الوظيفي لدى عينة من مديري مدارس التعليم العام بالمنطقة الشرقية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد 019، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ص 097-091.
00. العجمي راشد شبيب، الولاء التنظيمي والرضا عن العمل: مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص في دولة الكويت، **مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة**، مجلد00، العدد0، ص ص 71-29.
14. المخلافي محمد سرحان، مرجع سبق ذكره.
15. Brown, U.and Gaylor, K. (2002), *Organizational Commitment in Higher Education*. Department of Business. www. Midwestacademy. Org.
16. سلامة انتصار، **مستوى الانتماء المهني والرضا الوظيفي والعلاقة بينهما لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين، 4112.
17. Marchiori, D.M., and Henkin, A.B. (2004). *Organizational Commitment of a Health Profession Faculty Dimension Correlates and Conditions - Medical Teacher*. 26 (4) pp. 12-23.
18. خليفات عبد الفتاح صالح، الملاحمة منى خلف، مرجع سبق ذكره.
19. الجلابة مصطفى طلال، مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة فيلادلفيا وعلاقته بمستوى الروح المعنوية لديهم، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** - العدد الرابع والعشرون، 4100، ص ص 448-089.
20. علي، الطاهر أحمد محمد، الرضا الوظيفي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السودانية، **مجلة العلوم والتقانة**، المجلد 04، العدد4، السودان، 4104، ص ص 90-19.
21. إسماعيل بن خليفة، علي فارس، المناخ التنظيمي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى العامل الجزائري- دراسة ميدانية بمصنع الأسمنت "متيجة" بمفتاح ولاية البليدة، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد7، ديسمبر 4102، ص ص 011-87.
22. أبو سن أحمد إبراهيم، السقاف صفوان أمين، أثر القيادة بالقيم على الولاء التنظيمي لدى منظمات الأعمال اليمنية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد1، السودان، 4102، ص ص 90-70.

أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على الكفاءة التنظيمية في ظل التحول

نحو اقتصاد المعرفة " دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تبسة "

د. مديحة بخوش

جامعة العربي تبسي- تبسة، الجزائر

madihabakhouch@yaho.com

The impact of human resources training and development on organizational efficiency in light of transition towards knowledge economy

-The case study of Sonalgaz Corporation -Tebessa -

Madiha Bakhouch

Larbi Tebessi University- Tebessa; Algeria

Received: 08 June 2015

Accepted: 30 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

استهدفت الدراسة اختبار أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على تحقيق الكفاءة التنظيمية بمؤسسة سونلغاز بتبسة. وتم التوصل إلى وجود أثر لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية الفردية والجماعية، كما وضحت نتائج اختبار الفرضية الثانية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للجنس أو للوظيفة الحالية بالمنظمة محل الدراسة. مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر التدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى إلى السن والمؤهل العلمي ومدة الخدمة في الوظيفة الحالية. وقدمت الدراسة جملة من النتائج والتوصيات المرتبطة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التدريب، الكفاءة التنظيمية، الكفاءة الفردية، الكفاءة الجماعية.

رموز JEL: J24 .D8

Abstract:

The study aimed to test the impact of human resources training and development in achieving organizational efficiency in SONALGHAZ organization in Tebessa. The study has been reached to the impact of human resources training and development in the achievement of individual and collective organizational efficiency. The results of the second hypothesis explained that there is no statistically significant differences effect of human resources training and development in achieving organizational efficiency due to gender or the current function in the study organization. With a statistically significant differences effect of human resources training and development in achieving organizational efficiency due to the age and educational qualification and length of service in the current job. The study provided a number of results and recommendations related to the subject.

Key Words: Knowledge economy, training, organizational efficiency, individual efficiency, collective efficiency.

(JEL) Classification : J24 .D8.

تمهيد:

تؤكد النظريات والتجارب والممارسات العالمية المعاصرة على اختلاف العوامل المحركة للنمو الاقتصادي اليوم عما كانت عليه في السابق، حيث بات الاقتصاد أكثر اعتمادا في نموه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وللتفاعل الإيجابي مع تلك التطورات لضمان الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني لأي دولة، لزم الاهتمام بالموارد البشري والسياسات الكفيلة بتوجيه معارفه وتطوير الموجودات لديه لاستيعاب متطلبات هذا العصر فبات دور التدريب والبرامج التدريبية جوهرية في تحقيق المورد البشري للكفاءة التنظيمية استجابة لمتطلبات عصره؛ لذا تبرز الفرصة البحثية التي تطرح الإشكالية التالية: "ما أثر برامج التدريب والتنمية على الكفاءة التنظيمية؟ وما واقع ذلك في مؤسسة سونالغاز بتبسة؟" وانطلاقا من هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ♦ ماذا حمل اقتصاد المعرفة من مستجدات للموارد البشرية؟
 - ♦ ما ذا يقصد بالتدريب والتنمية؟ وكيف يمكن تصميم برنامج تدريبي ناجح؟
 - ♦ ما هي الكفاءة التنظيمية وكيف يمكن قياسها؟ وما هي مختلف أنواعها؟
 - ♦ ما أثر التدريب والتنمية على تحقيق الكفاءة التنظيمية؟ وما واقع ذلك بالمؤسسة محل الدراسة؟
- وتكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي يتناول أثر التدريب والتنمية على الكفاءة التنظيمية مواكبة لمستجدات التحولات الاقتصادية التي تعرفها كافة المنظمات بالعالم بما فيها الجزائرية من خلال الاستبيان كأداة للدراسة، كما تكشف هذه الأخيرة عن مدى إدراك المسؤولين عينة الدراسة للمفاهيم الإدارية الحديثة التي أصبحت من حتميات البقاء والاستمرار.

وتهدف الدراسة إلى الآتي:

- ♦ التعريف بمصطلحات الدراسة والخلفية النظرية المتعلقة بها.
 - ♦ دراسة واقع التدريب والبرامج التدريبية في نموذج عن المؤسسات الجزائرية.
 - ♦ إبراز أثر البرامج التدريبية على كفاءة منظمات الأعمال.
 - ♦ التوصل إلى نتائج وتوصيات علمية مبنية على دراسة ميدانية تحليلية.
- ولتغطية هذه الأهداف سيتم التفصيل فيما يلي:

أولا: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

في العقد الأخيرين بدأ الاقتصاد العالمي يتوجه نحو المنتجات ذات الكثافة المعرفية، وحسب معطيات تقرير التنمية البشرية عام 1999، فإن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقوم على العلم، وازدادت حصة المنتجات التكنولوجية الرفيعة في المبادلات الدولية من 12% إلى 24% من الصادرات العالمية خلال التسعينات.¹

وكانت أول دراسة لاقتصاد المعرفة للاقتصادي (Fritz Machlup) كفرع من العلوم الأساسية يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة بالبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع وبالتالي فإنه يهتم بإنتاج المعرفة (ابتكار، واكتساب، ونشر، واستعمال، وتخزين المعرفة)، وصناعة المعرفة (التدريب، والتأهيل، والمؤتمرات، والكتابة، والبحث والتطوير هي صناعات معرفية)، وهذا ما يؤكد عليه الاقتصادي (روبرت سولو) الذي يشير إلى أن أهم عامل للنمو الاقتصادي هو ابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة ويقول بأن (50%) من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة و(34%) منها يعود لنمو معارف جديدة و (16%) من النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمار في رأس المال البشري بالتعليم.²

وبالتالي فالانتقال نحو اقتصاد المعرفة أثار نقاشا كبيرا بين الباحثين حول الكفاءات التي يتطلبها؛ حيث ظهرت للوجود وظائف جديدة متنوعة ومتخصصة وارتفعت نسبة الوظائف التي تتطلب كفاءات عالية فأصبح للمهارة دورا مهما في كل القطاعات.

واقتصاد المعرفة يتطلب يدا عاملة ذات كفاءة متنوعة ومهارة عالية ومتخصصة، حيث يعتبر بعض الباحثين أن معرفة القراءة والكتابة والحساب لم يعد كافيا لأداء العمل وكذلك بالنسبة للتعليم النظامي وقد ظهرت الحاجة إلى تحسين الأداء الوظيفي. ومن هذا المنطلق ظهرت المعاهد العالية المتخصصة والتي ساهمت في تكوين العمال ورفع مهاراتهم وزيادة كفاءتهم وهنا ظهرت أنواع جديدة من التعلم كالتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد والتعلم مدى الحياة. فالاستراتيجيات الحديثة امتدت إلى المهارات الشخصية حيث بينت إحدى البحوث لمعايير التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية أن المعيار الأساسي هو مهارات التواصل تليها الخبرة والتجربة، أما في المملكة المتحدة فأصبحت مهارات التواصل والقدرة على التعلم ومهارات حل المشكلات والعمل الجماعي هي من بين المعايير الرئيسية في التوظيف.³

وهذا ما يبرز بشكل واضح دور التدريب والتنمية كأحد السياسات والاستراتيجيات الفاعلة التي تعتمد عليها كل منظمة طامحة للاستجابة لمتغيرات عصرها في النهوض بمواردها البشرية تحقيقا للكفاءة في أداء وظائفها وتكثيف قدراتهم مع متطلباته.

1. مفاهيم أساسية حول التدريب والتنمية:

1.1. مفهوم التدريب والتنمية:

عرف تدريب وتنمية الموارد البشرية كاستراتيجية تتبناها المنظمة على أنها: "نظام فرعي له أجزاء متكاملة تعمل ضمن إستراتيجية المنظمة، وتتكون من مجموعة مخططة من برامج التدريب والتنمية البشرية المستمرة، التي تهدف إلى تطوير وتحسين أداء كل من يعمل في المنظمة وتعليمه كل جديد بشكل مستمر، وبناء نظام معرفي حديث لدى الموارد البشرية في المنظمة، وتطوير مهاراتها الحالية، وإكسابها أخرى جديدة ومتنوعة، وتعديل

اتجاهاتها السلوكية للأفضل، لاستيعاب والتأقلم مع التغيرات البيئية التي تفرض على المنظمة تبنيها والتكيف معها، وقد غير البعد الإستراتيجي النظرة للتدريب، فتحول من نشاط وقتي يتسم بالمحدودية لتلافي نقاط الضعف في الأداء وتحسين المهارات الحالية إلى نشاط مكون من ثلاثة عناصر مستمرة هي: تعلم، وتدريب، وتنمية يلزم جميعها حياة الفرد في المنظمة منذ تعيينه حتى تركه العمل فيها".⁴

ويمكن تعريف التدريب بأنه: "جهد تنظيمي يهدف لتسهيل اكتساب العاملين المعارف والمهارات المرتبطة بالعمل، أو تغيير اتجاهات أو سلوكيات العاملين بما يضمن تحسين الأداء وتحقيق أهداف المنظمة".⁵

كما يقصد بالتدريب: "العملية المنظمة التي يتم من خلالها تغيير سلوكيات ومشاعر الموظفين من أجل زيادة وتحسين فعاليتهم وأدائهم".⁶

كما عرف بأنه: "عملية تعليمية تتضمن اكتساب مهارات، ومفاهيم، وقواعد، وعادات لزيادة أداء العاملين بالمنظمة".⁷

أما التنمية فعرفت بأنها: "زيادة عملية المعرفة، والمهارات، والقدرات للقوى العاملة للعمل في جميع المجالات التي يتم انتقاؤها في ضوء اختبارات مختلفة بغية رفع مستوى كفاءتهم الإنتاجية لأقصى حد ممكن".⁸

والتنمية تعبر عن: "مجموعة النشاطات والإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تأهيل وتطوير الأفراد بطريقة عقلانية تساهم في تحسين أدائهم الحالي والمستقبلي لأعمالهم".⁹

ويمكن القول بأن التنمية البشرية أساسا هي تنمية إبداعية وإطلاق لطاقات التفكير والابتكار الإنسانية وتنمية العمل الجماعي وروح الفريق.¹⁰ كما يقصد بالتنمية أيضا: "النماء الكمي والنوعي للموارد البشرية في النظم الإدارية والهيكل التنظيمية وغيرها".¹¹

فالتعلم عملية عضوية متكاملة تحدث تغيرات لا يمكن التنبؤ بها، وتحاول زيادة الفروق الفردية، أما التدريب فهو اكتساب أفكار وسلوكيات جديدة محددة موجهة نحو الوظيفة ويحتوي على درجة من التوافق بين الأفراد، ويركز على الاستجابات الموحدة التي يتم تعديلها، كما أن آثار التدريب تكون على المدى القصير أما التعلم والتنمية فتظهر آثارهما على المدى البعيد.¹² ويختلف التدريب عن التنمية في كون هذه الأخيرة تمثل إضافة معلومات وثقافة أوسع للفرد في مختلف المجالات من الخبرات والتجارب التي يحصل عليها.¹³

ويميز بعضهم أيضا بين (التدريب) الذي يختص بالأعمال والوظائف الفنية وبين التنمية الإدارية (Management Development) التي تهدف إلى تنمية المهارات الإدارية للمديرين وتحسين قدراتهم على أداء مسؤولياتهم الإدارية.¹⁴

ويهدف التدريب والتنمية إلى إمداد المنظمة بنوعية جيدة من العاملين وفي كل الأوقات والظروف، وبذلك خلق جيل متجدد من العاملين في المنظمة ذاتها مع منحهم فرص الترقية والحصول على الحوافز نتيجة لتحسين أدائهم ودعم الإدراك والمعرفة المتجددة لدى الأفراد، وتعزيز المسؤولية لديهم إضافة لخلق الشعور بالرضا والإنجاز للفرد من خلال منحه الفرصة للارتقاء في مساره الوظيفي وتحفيز الدافع نحو العمل بترسيخ الثقة بالإدارة وتعزيز روح الانتماء للمنظمة.¹⁵

2.1. المبادئ الأساسية للتدريب الفعال:

تمكنت الدراسات من تطوير مجموعة مبادئ أساسية للتدريب يمكن التأسيس عليها والاستعانة بها.¹⁶

1.2.1. الاستمرارية:

فالتدريب طبقاً لهذا المبدأ، لا يكون مجرد حل مؤقت لمشكلة تواجه الإدارة ولا هو حل بديل، يمكن للإدارة اللجوء إليه عند نفاذ البدائل الأخرى. وإنما هو نشاط ووظيفة أساسية في أي منظمة، وهو لا يتعلق بالأفراد دوماً، فقد لا تكون المشكلة أو الفجوة في عمل الفرد، وإنما في المنظمة نفسها، أو في السوق أو في سوق جديدة نريد أن نسبق بها المنافسين، كما أن التدريب ليس متعلقاً بفرد بذاته ولكنه عملية تتعلق بالمؤسسة كلها وخططها المستقبلية لذلك يجب أن تكون النظرة إلى التدريب من قبل الإدارة على أنه وظيفة أساسية ومستمرة طول حياة المنظمة. ومن قبل الأفراد في المنظمة على أنه جزء من عملهم، يُنتظر أن يتكرر معهم كثيراً ولأكثر من سبب.

2.2.1. الشمولية:

فلا يقتصر التدريب على العاملين الجدد، بل يشمل أيضاً الموظفين الحاليين أو القدامى، وذلك نظراً للتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال ومتطلباتها. كما أن التدريب يشمل جميع العاملين بمختلف الاختصاصات فنية كانت أم إدارية، ويشمل المستويات الوظيفية كافة العليا والوسطى والتنفيذية.

3.2.1. التدريب نظام متكامل:

ويقصد به أن التدريب شأنه شأن أي نظام، له مدخلات ومخرجات ومجموعة من النشاطات التدريبية التي يتكون كل منها.

4.2.1. ديناميكية ومرونة التدريب:

ولعل هذا المبدأ هو من أهم ما يجب تعزيزه في أذهان القائمين على عملية التدريب في المنظمات، وعليه نبني بأن التدريب نشاط متجدد وليس نشاطاً جامداً، بل يجب تطويره وتغييره ليتلاءم مع التغيرات الحاصلة في المنظمة وخارجها، وهذا لا يتأتى بمجرد الكلام، وإنما ينبغي أخذه على عاتق درب من السعي والجد في طلبه.

5.2.1. التدرج والتفرّد في التدريب:

يقصد بتدرج التدريب تلاؤم وانسجام موضوعات التدريب مع وظائف العاملين وقدراتهم على التعلم والتطبيق.

6.2.1. مبدأ العائد والتكلفة:

ويتضمن هذا المبدأ ، وضع موازنة تقديرية للبرامج التدريبية ، تضع معالم طريق للنتائج المتوقعة من برامج التدريب والتكاليف المترتبة عليها والنتائج المرجوة منه.

3.1. تصميم خطة التدريب وتنمية الموارد البشرية

يمر تصميم خطة التدريب والتنمية بمجموعة من المراحل كما يلي:

1.3.1. تحديد احتياجات التدريب والتنمية البشرية:

الاحتياجات التدريبية هي: "أنواع التغييرات المطلوب إدخالها على السلوك الوظيفي للفرد وأنماط أدائه ودرجة كفاءته عن طريق العمليات التدريبية والتنمية"¹⁷ ويتم تحديدها بواسطة عدة طرق أهمها تحليل المنظمة من حيث الأهداف (البعيدة والقريبة) ، وبيئة المنظمة الاجتماعية ، الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها مع تحليل الوظيفة من حيث توصيفها ، مسؤولياتها ، علاقاتها وظروفها و تحليل الفرد شاغل الوظيفة من حيث توافق أدائه مع المعايير المطلوبة ، وما إذا كان مؤهلا للتدريب ، ونوع التدريب الملائم¹⁸ ويتم في ظل الاحتياجات تحديد الأهداف الإستراتيجية الآتية:¹⁹

- ♦ أهداف إرشادية: تحدد ماهية المبادئ ، والمفاهيم التي يجب أن تكتسب ، ومن الذي يجب أن يتعلم؟
- ♦ الأهداف الفردية وأهداف النمو: تتعلق بالتأثير الذي سيحدثه التدريب على النواتج السلوكية واتجاهات الفرد ، وتحديد ما يمكن تقييم البرنامج من خلاله لاحقا.
- ♦ أهداف تنظيمية وأهداف الإدارة: تتعلق بالتأثير الذي سيحدثه التدريب على النواتج التنظيمية أو الإدارية كالغياب ، دوران العمل ، التكاليف المنخفضة ومعدل الإنتاجية.

2.3.1. تصميم برنامج تدريب وتنمية الموارد البشرية:

يصمم البرنامج بموجب المراحل الآتية:²⁰

- ♦ تصميم منهج البرنامج: يمثل منهج البرنامج المادة التعليمية التي سيتم نقلها وتعليمها للمتدربين من أجل تغطية حاجات التدريب والتنمية وإنجاز الأهداف المحددة للبرنامج.
- ♦ تقرير الأسلوب: يعبر عن الوسيلة التي ستنتقل من خلالها المادة التعليمية للمتدربين والأداة التي بواسطتها ستتم عملية التعلم ، وتشتمل إستراتيجية التدريب والتنمية على مجموعة من الأساليب تصنف إلى أساليب فردية أين تتم عملية التعلم بشكل فردي أو جماعية تتم بوجود عدد من المتدربين أو من خلال الأساليب التدريسية التي تنفذ في قاعات المحاضرات وبالمقابل نجد الأساليب التطبيقية التي تركز

على الجانب العملي. إضافة إلى أساليب تطوير وتحسين الأداء المختصة برفع مستوى المهارة والمعرفة وأخرى سلوكية تركز على إكساب المتدربين سلوكا جديدا أو تعديل سلوك حالي.

♦ **اختيار المدرب :** المدرب هو المعلم الذي يقوم بتوجيه المتدربين وإمدادهم بالمعلومات وتغيير اتجاهاتهم، سلوكهم، وتدريبهم على أصول ممارساتهم لمهنتهم في إطار برنامج محدد.

♦ **تحديد فترة البرنامج:** ليس هناك فترة زمنية نموذجية لتنفيذ أي برنامج تدريب وتنمية، إذ تختلف المدة على ضوء اعتبارات متعددة أهمها: المنهج التعليمي، الأساليب التدريبية والإمكانيات المتاحة.

♦ **تنفيذ البرنامج:** سواء تم ذلك داخل المنظمة أو خارجها في معاهد خاصة.

♦ **تحديد تقنيات البرنامج:** يقصد بها المساعدات التي سوف تستخدم في عملية التعلم ضمن البرنامج.

والخيارات المتاحة تتمثل في تقديم البرنامج للعاملين في قسم ما، أو تطوير برنامج تدريبي لجماعات العاملين في مجالات مختلفة من المنظمة، كما يمكن أن يقوم المشرفون بتعليم المهارات المطلوبة للعاملين الحاليين، أو الاستعانة بمصادر خارجية، كما يتضمن الخيار في هذا المجال تحقيق أهداف محددة لوظائف معينة أو أن يكون ذلك البرنامج موضوعا ليحقق أهدافا عامة تخص جميع العاملين في المنظمة.²¹

3.3.1 تحديد معايير تقييم برنامج تدريب وتنمية الموارد البشرية:²²

يتم تحديد المعايير التي سيتم على أساسها تقييم فعالية وكفاءة البرنامج بالتركيز على نوعين من المعايير؛ إحداها تطبق في نهاية البرنامج وأخرى تطبق في فترة تنفيذه.

ويمكن تلخيص معايير التقييم في أربع مجالات تشمل ردود الأفعال (محتوى البرنامج، جودة البيئة التعليمية، وقدرات المدرب وغيرها)، التعلم ومدى استيعاب المتدربين لمادة البرنامج، السلوك الذي يهتم بطبيعة التغير في أداء المتدربين وأخيرا النتائج التي تقيس التغير قبل وبعد البرنامج مثل تحسن الكفاءة، تخفيض معدل دوران العمال وغيرها.²³

ولمزيد من التوضيح يعرض (كيرباتريك) في نموذجه المستويات التي يجب أن تشملها عملية التقييم وهي

كمايلي:²⁴

♦ **ردود الفعل:** بالإجابة عن مدى رضا المشاركين عن البرنامج التدريبي.

♦ **التعلم:** ونجيب هنا عن السؤال (ماذا تعلم المشاركون من البرنامج التدريبي؟)

♦ **السلوك والأداء:** ونجيب هنا عن تساؤل: (هل غير المتدربون سلوكهم نتيجة ما تعلموه؟)

♦ **النتائج:** بطرح السؤال (هل التغير في سلوك المتدربين يؤثر في المنظمة تأثيرا إيجابيا؟)

وبالتالي فالتدريب والتنمية كعملية وسياسة داخل كل منظمة يقوم على وضع برنامج ويعمل على توفير

الإمكانات لتطبيقه. ولتكون البرامج التدريبية أداة فعالة بالمنظمة فمن الضروري تقييمها ومواكبتها لمتطلبات العصر والتحديات المفروضة على المنظمات.

2. الكفاءة التنظيمية:

1.2. مفهوم الكفاءة التنظيمية:

بالرجوع إلى مصطلح الكفاءة ولغة فقد ورد في لسان العرب للعلامة ابن منظور " كافأه على الشيء مكافأة و كفاء :جازاه، و الكفيء: النظير، وكذلك الكفاء والكفوء، و المصدر الكفاءة. وتقول لا كفاء له، بالكسر، وهو في الأصل مصدر، أي لا نظير له. و الكفاء: النظير والمساواة، والكفاءة للعمل: القدرة عليه وحسن تصرفه، وهي كلمة مؤلدة.²⁵

ولفظ الكفاءة ذات أصل لاتيني (compétence) وقد ظهر سنة 1968 في اللغات الأوروبية بمعان مختلفة. أما اصطلاحاً فيشوب مفهوم الكفاءة الكثير من الغموض والاختلاف، وقد ذكر العديد من الباحثين في هذا الإطار أنه يوجد أكثر من مئة تعريف لمفهوم الكفاءة.

ويمثل مفهوم كفاءة المنظمة معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة، حيث أن المنظمة الهادفة للنمو والتطور لا بد وان تؤمن إمكانية استمرار التدفق البشري والمادي والمالي والمعلوماتي لكي تعمل بشكل فاعل ومستمر وبالتالي تسعى نحو تحقيق الأمثلية في العمل سواء باستخدام الموارد المتوافرة لديها ومحاولة تحقيق الأهداف المتوخاه أو التي تسعى إليها. وقياس الكفاءة يعتمد على مؤشرين يتعلقان بمدى توافر الطاقات البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة. وسبل استخدام تلك الموارد لتحقيق الأهداف. وبهدف قياس كفاءة أداء المنظمة فلا بد من معرفة المؤشرات أو المعايير المباشرة والمتمثلة بكل من المقاييس الكلية والجزئية والنوعية والمؤشرات أو المعايير غير المباشرة والمتمثلة بعدم دقة البيانات عن المدخلات والمخرجات وعدم دقة المقارنات وصعوبة إجرائها بين الأقسام والوحدات المختلفة في المنظمة.²⁶

إن الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة، بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها أقل، قياساً بالنتائج المتحققة. ويفهم عدد من علماء الإدارة مدلول الفاعلية على أنه يشير إلى أداء الأشياء الصحيحة (لكونها تتصل بالأهداف) أما الكفاءة فهي أداء الأشياء بطريقة صحيحة (فهي أكثر اتصالاً بكيفية أداء الأعمال)، وبمعنى آخر فإنهم يربطون الفاعلية بالقيادة، ويربطون الكفاءة بالإدارة، فالقيادة هي التي تبين الأشياء الصحيحة المطلوب إنجازها، أما الإدارة فإنها تبين كيفية إنجاز هذه الأشياء.²⁷

والمنظمة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات، والمدخلات هي عوامل أساسية للإنتاج مثل العمالة، الأرض، ورأس المال، والإدارة والمهارة التكنولوجية، وتمثل المخرجات السلع والخدمات التي تنتجها المنظمة، ويتمثل أبسط مقياس للكفاءة في مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، وكلما كانت المنظمة أكثر كفاءة قل مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، كما تظهر الكفاءة بالتحسين المستمر للوضع في السوق، وتقديم أكبر إشباع لتفضيلات المستهلك وحاجاته، ومن ثم ضمان رضاه وولائه.²⁸

والكفاءة الفردية تمثل خصائص كل فرد بالمنظمة والتي تختلف حسب منصبه، وينظر إليها من خلال المردودية المحققة من إنتاج أعمالهم، وتعد إنتاجية الموظف أهم مكونات الكفاءة بالكثير من المنظمات، وبأخذ

كل الثوابت بالحسبان يتحقق المستوى الأدنى من التكاليف إذا تم التوصل لمستوى عال من إنتاجية الموظف. أما الجماعية فتعكس المهارات والمعرفة الناتجة عن تضافر نشاطات المنظمة بالاحتكاك الحاصل بين مؤديه، وهي تسمح بإنشاء موارد جديدة من خلال التطوير والتجديد بفضل تفاعل المعرفة المشكلة للكفاءات المحورية التي تمثل مجموعة المهارات الخارقة، والأصول الملموسة أو غير الملموسة ذات الطابع الخاص، والتكنولوجيات المتقدمة كأساس لقدرات المنظمة على التنافس.²⁹

وعليه يتبين أن الكفاءة تختص بالاحترافية في أداء المهام وهي نوعان منها ما هو فردي يتعلق بطريقة أداء الفرد لمهامه بالشكل الصحيح ومنها ما هو جماعي يتعلق بالمنظمة وتضافر جهود العاملين بها لأداء نشاطاتها بالطريقة الصحيحة.

3. علاقة تدريب وتنمية الموارد البشرية بالكفاءة التنظيمية:

إذا سعت المنظمة إلى التميز من خلال كفاءة العمل، فالتدريب يمكن أن يسهم في ذلك، وتشير أحد التقارير التي أعدها إحدى الهيئات في إنتاجية الصناعة في الثمانينات أن أحد المصادر الرئيسية التي حققتها الكثير من الشركات اليابانية هو التدريب المستمر من خلال العمل، وتشمل هذه البرامج التدريبية أربع مكونات تتمثل في ما يأتي:³⁰

♦ التناوب الوظيفي إذ يتم تمرير الفرد على مختلف الوظائف ليكتسب معرفة وإلماما تاما بها من خلال خطة المنظمة.

♦ الاعتماد على برامج تدريب مكثفة خارج العمل، وتشجيع الموظفين على تنمية مهاراتهم بالالتحاق بمعاهد التعليم الليلية أو التي تعمل بالمراسلة مع دفع تكاليفها.

♦ المشاركة في نشاطات فرق العمل مثل حملات الرقابة على الجودة التي تساعد على رفع مستوى مهارة العاملين وتحسين أدائهم.

وإذا سعت المنظمة إلى الاستجابة لحاجات العميل فإن ذلك يتطلب من الموظفين أن ينظروا إلى العميل على أنه بؤرة نشاطهم، ولا تكفي إطارات القيادة لتحقيق هذا الهدف، بل يجب أن يتلقى الموظفون تدريباً في ذلك أينما كانت انتماءاتهم لقسم التسويق أو التصنيع أو البحث والتطوير أو المحاسبة. ويتمحور الهدف في حثهم على التفكير في أنفسهم كعملاء؛ أي أن يعدوا أنفسهم بمنزلة العملاء، ولاشك أن التدريب بتركيزه على هذا الهدف ستحسن من خبرة العميل تجاه المنظمة.³¹

ومع تزايد حجم المنافسة المحلية والعالمية ونوعيتها بين المنظمات على اختلاف أنواعها، وتسابقها لتقديم الجديد والأجود في السلع والخدمات لتحقيق رضا زبائنهم، وجب حساب عملية التنمية والتطوير منهج عمل مستمر، وليس مرحلة محددة بوقت أو تاريخ، وهذا يفرض أن تكون العملية مستمرة ونشاطاً أساسياً متواصلاً طيلة حياة المنظمة، على أن يكون ذلك ضمن برنامج تنمية مرنة يستطيع استدامة التجدد والتميز بسهولة نظراً للتسارع الكبير في تطور التكنولوجيا وتجدد المعلومات.³²

ومن ثم فالتدريب والتنمية يساهم في تعزيز كفاءة المنظمة للتعامل مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال بتحقيق ما يأتي:³³

- ♦ التأكد أن الأفراد يمتلكون المهارات الأساسية للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة وزيادة معرفتهم بالثقافة والمنافسة الخارجية.
- ♦ تدعيم إدراك الأفراد ، وفهمهم لكيفية العمل بصورة فاعلة من خلال فرق العمل لتعزيز نوعية المنتج والخدمة.
- ♦ إعداد الأفراد ليعملوا بصورة أكثر فاعلية فيما بينهم مع العمل على جعل مهاراتهم مطلقة ليتعاملوا مع أي تغيير.
- ♦ تأكيد أن ثقافة المنظمة تركز على الإبداع والتعلم.

وبالتالي فالتدريب والتنمية أهم السياسات التي يوكل إليها تحسين مهارات الموارد البشرية لمواجهة المستجدات والمتطلبات التي تفرضها بيئة الأعمال على المنظمات.

ثانيا: الجانب التطبيقي:

1. فرضيات الدراسة:

هدف الجانب التطبيقي للدراسة لاختبار أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية على كفاءة منظمات الأعمال، وما إذا كان هناك علاقة للسّمات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة على وجود كفاءة بالمنظمة محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار الفرضيات التالية:

1.1. الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب وتنمية الموارد البشرية والكفاءة التنظيمية. وتتفرع إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- ♦ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب وتنمية الموارد البشرية والكفاءة الفردية.
- ♦ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب وتنمية الموارد البشرية والكفاءة الجماعية.

2.1. الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية على كفاءة المنظمة تعزى للسّمات الشخصية والوظيفية وتتفرع إلى الفرضيات الفرعية المتعلقة بكل من الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة الحالية ومدة الخدمة فيها".

2. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لإيجاد بيانات مفصلة عن واقع الظاهرة والتنبؤ بالآثار المستقبلية لها. ولمعالجة البيانات الأولية التي جُمعت ميدانيا تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية

للعلوم الاجتماعية للحصول على نتائج أكثر دقة، ووزعت البيانات وفق الآراء (موافق جدا، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق وغير موافق تماما) طبقا لمقياس (likert) الخماسي.

3. مجتمع الدراسة وعينته:

خصت الدراسة مؤسسة سونالغاز فرع ولاية تبسة، لتخص كافة الإطارات العاملين بها، سواء أكانوا مديري إدارات أم رؤساء أقسام أم رؤساء مصالح وكان عددهم (57) مسئولا ووُزعت استمارات الاستبيان عليهم وعادت منها (53) كانت صالحة للتحليل، وقد بلغت نسبة الاستجابة الإجمالية للعينة (92.98%).

4. مصادر جمع البيانات والمعلومات وأساليبها:

بهدف الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة أولية كانت أم ثانوية تم الاعتماد على مصدرين أولاهما ما توفر من أدبيات لتغطية الجانب النظري.

وثانيهما الاستبيان الذي اشتمل على جزأين خصص الأول منهما لجمع معلومات عن الخصائص المميزة لأفراد عينة الدراسة، وضم الجزء الثاني محور الاستبيان المحتوى على واحد وثلاثين فقرة منها سبع عشرة فقرة تتعلق بالمتغير المستقل تدريب وتنمية الموارد البشرية وأربع عشرة فقرة تتعلق بالكفاءة التنظيمية كمتغير تابع. ولغرض الوصول بهذا الاستبيان إلى تحقيق الهدف المصمم له أُختبر من خلال ما يأتي:

1.1. اختبار الصدق:

يعني إلى أي درجة يقيس المقياس ما صمم لقياسه فعلا، واستخدم صدق المحتوى لمعرفة الدرجة التي يقيس بها المقياس خصائص الشيء المراد قياسه؛ وذلك بعرضه على مجموعة من المختصين الذين يطلب منهم إبداء رأيهم فيه من ناحية احتوائه على جميع أبعاد المتغير أو العكس، وتجمع هذه الآراء وتُقوّم ثم يقاس الحكم على صدق المحتوى، ويليه تنقيح المقياس. وقد عُرض الاستبيان على عدد من الأساتذة الأكاديميين والمختصين في الموضوع وفي ضوء الملاحظات عدّل للمتاشي ومتطلبات الدراسة.

2.1. اختبار الثبات:

يقصد به مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة إذا كان الاختبار يقيس سمة معينة قياسا متسقا في الظروف المتباينة التي قد تؤدي لأخطاء القياس، وأُسعمل المعامل (Alpha Cronbach) أي الثبات بمعنى الاتساق، وكانت قيمة المعامل كما هي موضحة في الجدول رقم (01). وقد كانت النسب معقولة وتدل على ثبات أداة الدراسة.

3.1. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولجروف-سيمرنوف) 1-Sample K-S):

يوضح الجدول رقم (02) نتائج هذا الاختبار؛ وقد تم إجراء اختبار كولجروف - سمرنوف للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي كاختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون

توزيع البيانات طبيعياً. والذي تم بعد توزيع كل الاستثمارات وجمعها من عينة الدراسة، ونتائج الاختبار تبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل جزء في الاستبيان أكبر من 0.05 ($\text{Sig} > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

5. أساليب التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات بواسطة برنامج الـ SPSS.19 واعتمدت عملية التحليل على مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرار، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية لبيان خصائص العينة الشخصية والوظيفية. وتحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط بيرسون واختباري F-test (و) T-test (اختبار فرضيات الدراسة. مع استخدام تحليل التباين الأحادي) one way annova (لدراسة علاقة المتغيرات الشخصية والوظيفية بمتغيرات الدراسة.

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة اقتصرت الدراسة على ولاية تبسة لتواجد المؤسسة محل التطبيق.

7. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1.7. نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وفرضياتها الفرعية:

يوضح الجدول رقم (03) نتائج اختبار الفرضية الأولى وفرضياتها الفرعية كمايلي:

1.1.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الفردية بالمنظمة محل الدراسة وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية للتدريب والتنمية في تحقيق الكفاءة الفردية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.716) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.876)، وهذا ما أوضحه اختبار t (ويدل ذلك على أن التدريب والتنمية ومن خلال المحاور التي تناولتها الدراسة تسهم في تحقيق الكفاءة لدى الموارد البشرية العاملة بالمنظمة من خلال تحقيق المنظمة انخفاضاً واضحاً في معدل دوران العاملين لديها، وارتفاع معدلات أداء العاملين مع انخفاض الإجازات غير الاعتيادية والمرضية. وقدرة العاملين على تعلم المهارات المطلوبة للقيام بالوظائف خاصة المعقدة منها فتحوز الخدمات المقدمة من قبل الموارد البشرية رضا الإدارة وتقل الشكاوى من الزبائن حول خدمات الموارد البشرية العاملة بالمنظمة مع الإقبال الشديد من ذوي الكفاءات العلمية للعمل بالمنظمة. وأظهر اختبار (F) بأن أنموذج الانحدار- بشكل عام - ذو دلالة إحصائية وتبعاً لمعامل sig المحسوبة والتي تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ترفض الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

"توجد علاقة تأثير معنوية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق المنظمات للكفاءة الفردية".

2.1.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الجماعية بالمنظمة محل الدراسة وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية للتدريب والتنمية في تحقيق الكفاءة الجماعية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0,828) (في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين) 0.834، وهذا ما أوضحه اختبار (t) ويدل ذلك على أن التدريب والتنمية ومن خلال المحاور التي تناولتها الدراسة تسهم في تحقيق الكفاءة الجماعية بالمنظمة بانخفاض تكاليف أداء الأعمال وتطوير أساليب أداء خدماتها من سنة إلى أخرى. ومطابقة الخدمات المقدمة بالمنظمة للمعايير المحددة. وطرحها بأسعار تنافسية مقارنة بالمنافسين. مع وجود قابلية للتأقلم مع الضغوط والتغيرات البيئية. وتحسين نتائج الأعمال بالمنظمة من سنة إلى أخرى. وأظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار - بشكل عام - ذو دلالة إحصائية وتبعاً لمعامل (sig) المحسوبة والتي تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ترفض الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسية لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

"توجد علاقة تأثير معنوية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق المنظمات للكفاءة الجماعية".

3.1.7 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

بنفس الطريقة في التحليل يمكن الوصول إلى رفض الفرضية الرئيسية للدراسة لتحل محلها الفرضية البديلة بما أن سهل المحسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 لذلك يتم التوصل إلى أنه:

"توجد علاقة تأثير معنوية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية".

2.7. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية:

1.2.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يوضح الجدول رقم (04) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للجنس".

وبالتالي توضح أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.33) (أكبر من المعتمدة) 0.05 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للجنس بالمنظمة محل الدراسة؛ أي تقبل الفرضية الصفرية وترفض البديلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الذكور 3.31 بانحراف معياري 0.74 أما لدى إجابات الإناث فقد بلغ 3.58 بانحراف معياري 0.65 وهذا يشير إلى تقارب أثر تدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية سواء بالنسبة للذكور أو الإناث في ظل وجود نسبة قليلة منهم بالمنظمة نظراً لطبيعة نشاطها.

2.2.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يوضح الجدول رقم (05) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للسن". ومن خلال هذا الجدول يتضح أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.028) (أقل من المعتمدة 0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر التدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى إلى السن، وبالرجوع إلى المتوسطات الحسابية فأصحاب الفئة (20-30) سنة لديهم كفاءة أكبر من غيرهم في أداء الأعمال تبعاً لما تتيحه البرامج التدريبية تليهم الفئة من (30-40) سنة.

3.2.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يوضح الجدول رقم (06) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للمؤهل العلمي". ومن خلاله يتضح أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.024) (أقل من المعتمدة 0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر التدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى إلى المؤهل العلمي، وبالرجوع إلى المتوسطات الحسابية فكلما كان المؤهل العلمي أكبر كلما كان الأثر أكبر وربما يعود ذلك لمخزون المهارات والخلفية العلمية التي يحصل عليها العامل باحتكاكه بالوسط الأكاديمي مما يمنحه من معطيات تعطي فرصة لرفع الكفاءة في أداء الأعمال.

4.2.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يوضح الجدول رقم (07) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للوظيفة الحالية". وتوضح منه أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.326) (أكبر من المعتمدة 0.05) وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للوظيفة الحالية؛ أي تقبل الفرضية الصفرية وترفض البديلة.

5.2.7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

يوضح الجدول رقم (08) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية". ويتضح أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.002) (أقل من المعتمدة 0.05) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية؛ أي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة. وبالتالي فالكفاءة في المنظمة محل الدراسة ترتبط بالمدة التي يمارس بها

المورد البشري وظيفته خاصة في المدى المتوسط (5-10 سنوات تليها الفئة 5 سنوات فأقل). ويرجع ذلك إلى طبيعة نشاط المنظمة الذي يركز على الممارسة العملية لعدد من المهارات المتعلقة بإيصال وتركيب الغاز ومواجهة الأعطال التي عادة ما تحتاج إلى كفاءة لا تكتسب إلا في فترات من ممارسة الوظيفة المعنية.

6.2.7. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

بناء على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المكونة للفرضية الرئيسية الثانية فقد تم التوصل إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للجنس أو للوظيفة الحالية بالمنظمة محل الدراسة. مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر التدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى إلى السن والمؤهل العلمي ومدة الخدمة في الوظيفة الحالية.

خلاصة:

في ظل الانتقال نحو تامين المعرفة ومختلف استخداماتها في بيئة الأعمال، يبرز دور تدريب وتنمية الموارد البشرية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة لأي منظمة هادفة للتأقلم مع التغيرات المحيطة بها كمنطلق جوهري في تنمية مواردها البشرية، إذ توضع عن طريقها خطط وبرامج ترمي إلى تطوير قدرات ومهارات هذه الموارد، كما أن تحقيق الكفاءة التنظيمية بشقيها على مستوى الأفراد والجماعة (المنظمات) يعد هدفا استراتيجيا تسعى كل منظمة إلى تحقيقه.

أما في الجانب الميداني فقد تم التوصل لما يلي:

- ♦ اقتصاد المعرفة يتطلب مهارات وكفاءات بشرية تواكب التطورات التي حملها لمنظمات الأعمال.
- ♦ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى أن هناك علاقة تأثير معنوية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق المنظمات للكفاءة بشقيها الفردي والجماعي.
- ♦ وضحت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى للجنس أو للوظيفة الحالية بالمنظمة محل الدراسة. مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر التدريب وتنمية الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة التنظيمية تعزى إلى السن والمؤهل العلمي ومدة الخدمة في الوظيفة الحالية.
- ♦ وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:
- ♦ ضرورة إعطاء اهتمام أكثر للموارد البشرية باعتبارها عنصرا يصعب تقليده في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.
- ♦ تكثيف البرامج التدريبية الموجهة نحو تنويع مهارات الموارد البشرية لمواكبة أي مستجدات.
- ♦ العمل على تنويع الخدمات المقدمة وتحري الكفاءة في أدائها.

♦ ضرورة قياس كفاءة الأفراد والمنظمات بصفة دورية كمؤشرات تعطي دلالة حول أداء الأعمال وتنبه للخلل لتداركه.

♦ تعميق وعي القيادات الإدارية بالتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها منظماتهم.

ليبقى الموضوع مجالا خصبا يستحق المزيد من الدراسات لتدعيم المورد البشري وتعزيز أدائه باعتباره محركا لعجلة التنمية في أي اقتصاد وغايته.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول 10: معامل الثبات حسب طريقة (Alpha Cronbach)

المحور	معامل الثبات (Alpha cronbach) (%)
التدريب والتنمية	91.30
الكفاءة	91.10
الأداة ككل	95.30

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج اختبار (Alpha Cronbach).

الجدول 10: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور	محتوي المحور	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
الأول	التدريب	0.690	0.728
الثاني	الكفاءة	0.685	0.736
الاستبيان ككل		0.735	0.652

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية (sig)
التدريب والتنمية	الكفاءة الفردية	0.718	0.828	0.876	0.768	30.927	168.384	0.000
	الكفاءة	1.127	0.716	0.834	0.695	27.629	116.446	0.000
	الكفاءة	0.635	0.860	0.904	0.816	30.892	226.720	0.000

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	الجنس	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(F) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية (sig)
التدريب والتنمية	ذكر	44	3.31	0.749	0.968	52	0.33
	أنثى	9	3.58	0.651			

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	السن	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(F) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى (sig)
موضوع الدراسة	30-20	14	3.822	0.454	3.293	52	0.028
	40-30	26	3.273	0.790			
	50-40	10	2.970	0.738			
	60-50	3	3.317	0.278			

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	المؤهل العلمي	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(F) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى (sig)
موضوع الدراسة	ابتدائي	13	2.941	0.771	3.086	52	0.024
	متوسط	07	3.270	0.723			
	ثانوي	14	3.648	0.512			
	ماجستير	11	3.753	0.607			
	شهادة أخرى	08	3.09	0.840			

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	الوظيفة الحالية	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(F) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى (sig)
موضوع الدراسة	مسئول قسم	05	3.604	0.775	1.195	52	0.326
	مسئول	04	3.531	0.507			
	مسئول فرع	03	3.757	0.181			
	مسئول فرقة	03	2.989	0.342			
	عون تنفيذ	34	3.238	0.794			
	وظيفة أخرى	04	3.945	0.453			

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

المتغير المستقل	مدة الخدمة في الوظيفة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(F) المحسوبة	درجة الحرية	مستوى (sig)
موضوع الدراسة	5 سنوات فأقل	21	3.557	0.534	5.613	52	0.002
	10-5	17	3.561	0.676			
	15-10	04	3.482	0.867			
	15 سنة	11	2.645	0.749			

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

المراجع والاحالات:

1. كمال منصور، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة (المقومات والعوائق)، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 4، الجزائر، 2010، ص 53.
2. شيرين بدري البارودي، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية)، *المؤتمر العلمي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية*، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 25-27 أفريل 2005، الأردن، ص 3.
3. الشعاشي عبد الحق، حوجو مصطفى، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، *المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF):النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي*، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص 8.
4. عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة (بعد استراتيجي)، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005، ص 437-438.
5. محمد عدنان النجار، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1998، ص 348.
6. صلاح محمد ناجي الياضي، جودة تدريب المورد البشري وإستراتيجية الحصول على شهادة ISO1110 دراسة حالة لوزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن، 2007، ص 18.
7. Lioyd.L.Byres, Leslie.W. Rue, *human resources management, third edition, Homewood, USA,1991, P:206.*
8. منصور بن زاهي، محمد الساسي الشايب، التدريب كأحد المقومات الأساسية لتنمية القدرات البشرية (نظرة سيكولوجية)، *الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية*، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004، ص 3.
9. سليمان خليل الفارس وآخرون، إدارة الموارد البشرية (الأفراد)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003، ص 185.
10. شادية مكي محمد، التدريب من التقليدية إلى التحديث، *الاجتماع الرابع عشر للشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية*، مسقط - سلطنة عمان، 18-16 ديسمبر 2006، ص 3.
11. موسى اللوزي، التنمية الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2002، ص 31.
12. محمد عبد الغني حسن هلال، أسس ومبادئ التدريب (التدريب والتنمية البشرية)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دون ذكر دار النشر، مصر، 2001، ص 15-18.
13. خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص 204.
14. سليمان خليل الفارس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.
15. ناصر عبد الله ناصر المعيلي، أهمية التدريب في تطوير الموارد البشرية، 2014/1/20، على الموقع: www.ecoworld-mag.com
16. سليمان خليل الفارس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 190.
17. عبد الفتاح دياب حسين، إدارة الموارد البشرية: مدخل متكامل، شركة البراء، مصر، 1997، ص 100.
18. محمود جاسم حسن، تدريب الموظفين في الجهاز الإداري لدولة الإمارات العربية المتحدة المشكلات والحلول، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن، 2002، ص 44-45.
19. عبد العزيز فريح حمود التميمي، الاحتياجات التدريبية لمديري المدارس الثانوية في منطقة حائل بالملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في التربية غير منشورة، كلية التربية، جامعة عدن، اليمن، 2007، ص 18.
20. راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 165-167.
21. عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص 471-476.
22. رندا اليافعي الزهري، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية*، جامعة دمشق، المجلد السادس عشر، العدد الأول، دمشق، 2000، ص 261-301.
23. علي غريب وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الفجر، مصر، 2007، ص 108-110.
24. درة عبد الباري إبراهيم وآخرون، إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين متحنى نظمي، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2008، ص 331-332.
25. ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، لبنان، دون ذكر سنة النشر، ص 3892.
26. سمية عباس مجيد، النقانة وعلاقتها برفع مستويات الأداء التنظيمي، 2014/1/20، على الموقع: <http://www.iasj.net>، ص 8.
27. إبراهيم عبد الله المنيف، الإدارة: المفاهيم والأسس والمهام، دار العلوم، السعودية، 1983، ص 350.
28. تشارلز وجارث جونز، ترجمة ومراجعة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الإدارة الاستراتيجية-مدخل متكامل، الجزء الأول، دار المريخ، السعودية، 2001، ص 196-200.

29. لويظة قويدر ، بسمه كشيدة ، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها ، الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف ، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007 ، ص 9.
30. تشارلز وجارث جونز ، مرجع سبق ذكره ، ص 259-295.
31. نفس المرجع ، ص 259-295.
32. فيصل عبد الرؤوف الدحلة ، تكنولوجيا الأداء البشري ، المكتبة الوطنية ، الأردن ، 2001 ، ص 13.
33. علي السلمي ، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، دار غريب ، مصر ، 2001 ، ص 369 .

التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري

- دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب -

أ.د. عبود زرقين

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي / الجزائر
abze_86@yahoo.fr

أ.لامية حمايزية

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي / الجزائر
lamiahamaizia@gmail.com

Sustainable health development and its impacts on human resource "Comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco"

Lamia HAMAIZIA & Abboud ZERGUINE

University of Larbi Ben Mhidi, Oum El Bouaghi- Algeria

Received: 17 Mar 2015

Accepted: 18 May 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز العلاقة بين التنمية الصحية المستدامة لبلد ما وآثارها على المورد البشري، على الرغم من أن المتغيرات الصحية هي مدخل من مداخل عديدة للتنمية المستدامة تحت عنوان رئيسي هو المتغيرات الاجتماعية للتنمية المستدامة، إلا أننا سنحاول تبين أثرها بالغ الأهمية على طول حياة ونوعية حياة السكان، ومن ثم تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي المباشر على المورد البشري والتنمية المستدامة على السواء. سنحاول إبراز نتائج التنمية الصحية المستدامة من خلال دراسة حالة ثلاث بلدان مغربية (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك لإمكانية المقارنة المتجانسة وكذا معرفة موقع الجزائر بين دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، التنمية المستدامة، التنمية الصحية المستدامة.

رموز JEL: J24. I1

Abstract:

We aim through this paper to show the relationship between health sustainable development and their influence on human resources. Although the variables that affect health status are just a part of one another that contains all the social variables of sustainable development, these variables of health status are very important because they affect the length and quality of life of the inhabitants, the latter influencing in turn directly affects economic and social aspects of human resources and sustainable development.

We will try to focus on this relationship between health development and sustainably development through a case study on three Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco), the choice was made on three countries for homogeneity of the comparison and to situate the place of Algeria between these countries.

Keywords: sustainable development, sustainable health development, human resources.

(JEL) Classification : J24. I1

تمهيد:

إن التطور المتسارع الذي شهده الطب بداية من النصف الثاني من القرن العشرين كان له الأثر البالغ في النمو السكاني غير المسبوق الذي عرفته الكرة جل دول العالم. على الرغم من أن التطور في ميدان الطب، الاكتشافات العلمية و الجهود المبذولة من طرف الدول للمحافظة وتحسين الحالة الصحية للسكان ما هي إلا مدخل واحد من بين مداخل عديدة لتحقيق التنمية المستدامة لدولة ما، إلا أن هناك من يعترف بأنه أهمها نظرا لأن موضوعه المورد البشري و نوعية حياته.

إن تمتع الفرد و المجتمع بصحة جيدة ضمان للتنمية اقتصادية و اجتماعية طويلة الأمد. فالاستثمار في تحسين صحة السكان سيمكن من تمديد حياة أفراد المجتمع و كذا نوعية حياتهم، و من ثم تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن أن تختل حالة تفشي الأمراض لاسيما المعدية منها و كذا عدم توفير الموارد المادية و البشرية للتكفل الصحي بالسكان.

إشكالية الدراسة:

إن هذا الموضوع يثير مجموعة من الإشكاليات التي يمكن اختصارها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي نتائج نوعية مؤشرات التنمية الصحية المستدامة على المورد البشري؟

يمكن اشتقاق مجموعة التساؤلات الفرعية التي ستقود هذه الورقة البحثية كما يلي:

- ♦ ما هي التنمية الصحية المستدامة؟
- ♦ ما هي مؤشرات التنمية الصحية المستدامة و خصائصها في بعض البلدان المغاربية؟
- ♦ ما هي وضعية الجزائر كبلد مغاربي من ناحية التنمية الصحية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في ربط العلاقة بين التنمية الصحية المستدامة لسكان بلد معين و آثارها على المورد البشري من خلال دراسة حالة بعض بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)، كما ستمكن هذه الدراسة من الوقوف على نتائج التنمية الصحية في بلدان لها خصائص سكانية و جغرافية متقاربة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا التشخيص إبراز ما يلي:

- ♦ ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية من خلال توفير الخدمات الصحية، و التي تعتبر أساسا لزيادة فعاليته وتحسين أدائه.
- ♦ التنمية الصحية مدخل من بين مداخل أخرى للتنمية المستدامة، إلا أنها تعتبر من أهم مداخل التنمية المستدامة لأن موضوعها المورد البشري.

- ♦ مسؤولية التنمية الصحية المستدامة في الرفع من عدد و نوعية متوسط أمل حياة الإنسان، و من ثم الاستفادة من سنوات حياة إضافية بإمكانها تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية.
- ♦ علاقة وثيقة بين التنمية الصحية المستدامة و تحسين حياة المورد البشري.

منهج و هيكل الدراسة :

للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي، و سيتم معالجة الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: التنمية الصحية المستدامة؛

ثانيا: الموارد البشرية؛

ثالثا: تحليل مؤشرات التنمية الصحية المستدامة و نتائجها على المورد البشري.

أولا: التنمية الصحية المستدامة:

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على التنمية المستدامة و أبعادها الأساسية؛ الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، و على ذكر البعد الاجتماعي سوف يتم التركيز على أهم مؤشر و هو الصحة، وصولا إلى تحقيق تنمية صحية مستدامة.

1. التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، و ظهر كونه معلما بارزا في مسيرة تطور الوعي التنموي الدولي للصلوات القائمة بين السكان، التنمية و البيئة، و عليه سوف يتم التعرف على مفهوم التنمية المستدامة و كذا أهم الأبعاد المكونة لها.

1.1. مفهوم التنمية المستدامة:

شكلت الأمم المتحدة في عام 3:5 لجنة عالمية للبيئة و التنمية WECD برئاسة رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland لدراسة مشكلات البيئة و التنمية فوق كوكب الأرض، و تم التطرق بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 3:9 من خلال لجنة "Brundtland" و ظهر تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك"¹. كما عرفت لجنة برونديلاند التنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب و الاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية و إنتاجية مستدامة، و دون تحقيق لمثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة، و أكد التقرير الارتباط المتبادل ما بين التنمية الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية و بأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

إن إحداث الكثير من التغيرات و الانجازات التنموية صاحبها مجموعة من المخاطر و الأضرار البيئية، و إزاء هذه المشكلات و المخاطر عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة عام 3 و 4 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، و قد حضره عدد كبير من رؤساء الدول و أطلق عليه "مؤتمر قمة الأرض" و أصدر المؤتمر خطة عمل شاملة، إذ تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSO و تضمنت اتفاقات دولية تشمل: حماية التنوع البيولوجي، قضايا تنوع المناخ، صون الغابات و مكافحة التصحر.

كما لفت المؤتمر الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة و التنمية حفاظا على مستقبل الإنسان، و منه ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية. و عليه يمكن تعريف التنمية المستدامة أيضا بأنها " تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة"²، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مستمرة و متصاعدة لتحسين نوعية الحياة المادية و المعنوية، و الاستفادة العادلة من النتائج المحققة للجيل الحاضر والأجيال القادمة.

يتضح مما سبق أن للتنمية المستدامة عدة مبادئ نوجزها فيما يلي:³

- ♦ المستقبلية؛ بمعنى أن الموارد المتاحة ليست ملكا للجيل الحالي فقط و لكن أيضا ملكا للأجيال المستقبلية.
- ♦ الحفاظ على البيئة؛ أي الاهتمام بالبيئة و الموارد الطبيعية.
- ♦ العدالة في التوزيع؛ أي العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.
- ♦ الوعي و المشاركة الشعبية في مختلف مراحل التنمية.

2.1. أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال تعريف التنمية المستدامة، نجد أن لها أبعاد تتجاوز الحدود الاقتصادية لتشمل الجوانب الصحية، الاجتماعية، الثقافية و حتى السياسية و غيرها من الجوانب ذات الصلة بحياة الأفراد. بمعنى لتطبيق أي سياسة مستدامة لابد من الارتباط بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي و الاجتماعي، و التي تمثل الأركان الأساسية للتنمية المستدامة، حيث نميز:⁴

1.2.1 الجانب الاقتصادي:

النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر و الذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، و أن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2.2.1 الجانب البيئي:

النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة و يشمل ذلك إنتاجية التربة و الاتزان الجوي و الأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

3.2.1 الجانب الاجتماعي:

يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع، و من ثم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها و تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي و السياسي و المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

إن محور الدراسة هو التركيز على الجانب الاجتماعي و بالخصوص مؤشر الصحة و الذي يتم التفصيل فيه أكثر من خلال العنصر الموالي.

2. التنمية الصحية المستدامة:

تعتبر الصحة من الأمور الأكثر أهمية في المجال التنموي لأنها تبرز عن أحد مؤشرات التنمية المستدامة و بالذات وفق بعد أساسي يتمثل في البعد الاجتماعي، و عليه سوف يتم التعرف من خلال هذا المحور على مفهوم التنمية الصحية المستدامة و أهم الأسس المعتمدة لتحقيق تنمية صحية مستدامة.

1. مفهوم التنمية الصحية المستدامة:

تعرف الصحة في دستور منظمة الصحة العالمية بأنها حالة اكتمال السلامة بدنيا، عقليا، مهنيا و اجتماعيا، وليس مجرد انعدام المرض والعجز، و أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان و هدف اجتماعي عالمي النطاق، و أنها أمر أساسي لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان.⁵

من هذا المنطلق، جاء المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية الذي انعقد في "ألمّا آتا" في عام 1978، و الذي شكل انطلاقة مهمة في سبيل النضال من أجل الصحة، من بين ما جاء في النص ما يلي: "الحكومات مسئولة عن صحة شعوبها و لا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية و اجتماعية كافية، و ينبغي بلوغ جميع شعوب العالم بحلول العام ألفين مستوى من الصحة يمكنها أن تحيا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا".⁶

إن العديد من التقارير و الدراسات أثبتت أن الفروقات في المؤشرات الصحية بين الدول، ما هي إلا انعكاسات للفروقات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لئن كانت الصحة غاية أساسية من غايات التنمية فإن القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة. على هذا الأساس شددت القمم و المؤتمرات العالمية المتوالية على الاهتمام بالتنمية الصحية المستدامة، و هذا ما أكدته البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة الصحة

العالمية على الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة كمطلب أساسي لتحقيق التنمية الصحية المستدامة.

كما أكد نص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على أن "البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام مع الطبيعة"⁷. بمعنى أنه لا يمكن أن يعيش الإنسان في صحة جيدة دون وجود تنمية مستدامة متفاعلة و مترابطة من جميع النواحي؛ الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

تم تطوير عدد من المؤشرات للتعريف بالحالة الصحية لمختلف الدول، و التي تعتبر بمثابة مؤشرات لقياس التنمية الصحية المستدامة في بلد ما، تشتمل أهم هذه المؤشرات على ما يلي:

♦ **العمر المتوقع عند الولادة:** يتمثل في عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الطفل حديث الولادة، في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

♦ **معدل وفيات الرضع:** أي عدد الوفيات سنويا من الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة، لكل طفل يولدون أحياء. و المعدل يعبر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة و اكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط مضروبا في ألف.

♦ **معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** يتمثل في متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف يولدون أحياء خلال السنوات الخمس السابقة. و المعدل يعبر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة و اكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط مضروبا في ألف.

♦ **نسبة الإنفاق الصحي:** أي الإنفاق على المستشفيات و المراكز الصحية و العيادات و خطط التأمين الصحي و تنظيم الأسرة منسوباً إلى إجمالي الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي الإجمالي.

♦ **الحصول على الخدمات الصحية:** و هو النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة سيرا على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

هناك اختلاف على مستوى المؤسسات الدولية المعنية في استخدام هذه المؤشرات، فمثلا منظمة اليونيسيف تعتمد معدل وفيات الأطفال كمؤشر للحالة الصحية و تحقيق التنمية الصحية لبلد ما، في حين تعتمد المنظمة العالمية للصحة العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر بعد تعديله ليأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة حول البيئة و تاريخ الأمراض. كما تم استخدام مؤشرات الوفيات لاستكشاف أهم العوامل المحددة للحالة الصحية على مستوى الدول، حيث تم تقدير نموذج للانحدار باستخدام لوغاريتم معدل وفيات الأطفال كمتغير معتمد و

متوسط دخل الفرد ونصيب الإنفاق العام في قطاع الصحة من الناتج المحلي الإجمالي كأهم المتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى متغيرات أخرى.

2.2. أسس تحقيق تنمية صحية مستدامة:

إن تعزيز قدرة الأنظمة الصحية على توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع على أسس الكفاءة و سهولة المنال و يسر التكلفة للوقاية من الأمراض و مكافحتها و معالجتها ، بما يتماشى مع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و يتفق مع القوانين المحلية و القيم الثقافية و الدينية ، يستدعي تحقيق مجموعة من التدابير على جميع المستويات. على هذا الأساس نجد الاهتمام الواسع لتقارير المؤتمرات و مؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدتها الأمم المتحدة و الدورات الاستثنائية للجمعية العامة بما يلي:

- ♦ تحسين و تطوير إدارة الموارد البشرية العاملة في خدمات القطاع الصحي.
- ♦ تعزيز إمكانية الحصول بصورة منصفة و محسنة على خدمات الصحة الكفؤة و الرخيصة ، تشمل الوقاية على كافة مستويات النظام الصحي ، و الحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة.
- ♦ دمج المشاكل الصحية في الاستراتيجيات و السياسات و البرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة.

- ♦ توجيه الجهود البحثية نحو القضايا الصحية ذات الأولوية - و تطبيق نتائج البحوث عليها - خاصة القضايا التي تمس الفئات السكانية الضعيفة و المعرضة للإصابة بالأمراض.
- ♦ تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الصحة و التعليم و التدريب و المعالجة و التكنولوجيا الطبية و الاهتمام بالآثار الجانبية لسوء الصحة.
- ♦ تقديم مساعدات تقنية و مالية إلى البلدان النامية و البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية لتنفيذ إستراتيجية الصحة للجميع ، بما في ذلك أنظمة المعلومات الصحية و قواعد البيانات المتكاملة عن تبني تنمية صحية.

- ♦ إطلاق مبادرات دولية لبناء القدرات ، تساعد في تقييم الروابط بين الصحة و البيئة ، و تستفيد من المعارف المكتسبة من أجل تهيئة استجابات أكثر فعالية إزاء الأخطار البيئية التي تهدد صحة الإنسان.
- ♦ نقل و نشر التكنولوجيا بشروط متفق عليها ، تشمل إقامة شراكات متعددة المجالات مع القطاعين العام و الخاص لتأمين الحصول على الخدمة الصحية.
- ♦ تعزيز برامج منظمة العمل الدولية و منظمة الصحة العالمية لتخفيض نسبة الوفيات و الإصابات و الأمراض المهنية ، و ربط الصحة المهنية بتحسين الصحة العامة كوسيلة لتعزيز الصحة العامة و التوعية الصحية.

ثانيا: الموارد البشرية:

سنحاول من خلال هذا المحور إعطاء نظرة عامة عن أحد الركائز الأساسية في أي تنظيم، مهما كانت طبيعته، نوعه و المتمثل في الموارد البشرية لما له من أثر بالغ الأهمية على جميع المستويات.

1. مفهوم الموارد البشرية:

لقد أظهرت الأبحاث في مجال العلوم السلوكية أن الموارد البشرية و معاملتها كمورد بدلا من اعتبارها عامل من عوامل الإنتاج ك رأس المال و المواد الخام و الآلات و المعدات و الوقت، و اعتبار المورد البشري إنسان يتحرك و يتصرف على أساس مشاعره و عواطفه، يمكن أن يحقق فوائد و مزايا لكل من المنظمة و لنفسه، و بذلك ازداد الاهتمام بالمورد البشري و إبراز مجموعة من الخصائص التي تميز الموارد البشرية عن غيرها من الموارد الإنتاجية الأخرى كما يلي:

- ♦ الموارد البشرية تفكر و تحلل ما يتاح لها من معلومات فهي قادرة على الاختيار.
- ♦ الموارد البشرية لها قدرات و مهارات و بالتالي القدرة على التميز.
- ♦ الموارد البشرية لها مشاعر و أحاسيس و انفعالات و من ثم لها اتجاهات و ميول.
- ♦ الموارد البشرية لها القدرة في اتخاذ مواقف أثناء العمل و الإنتاج.

على ضوء الخصائص السابقة يمكن أن تعرف الموارد البشرية بأنها حجم القوى العاملة، أي مجموعة الأفراد و الجماعات التي تكون المؤسسة في وقت معين، و يختلف هؤلاء الأفراد من حيث تكوينهم و خبرتهم، سلوكهم، اتجاهاتهم و طموحهم، كما يختلفون في وظائفهم و مستوياتهم الإدارية و في مساراتهم الوظيفية. و تتميز هذه الموارد عموما:⁸

- ♦ **معدل قيمة مضافة لليد العاملة:** و ذلك شرط ضروري بأن يقوم كل فرد في منصبه بخلق قيمة مضافة لعمله و القيمة تتفاوت من منصب لآخر.
- ♦ **مستوى التأهيل و الخبرة:** فبعض المناصب تحتاج إلى تأهيل أكثر من مجرد امتلاك خبرة و العكس صحيح و لكن في هذا العصر تعطى أولوية بالغة للتأهيل الذي يشكل الفرق بين المؤسسة و منافسيها.
- ♦ **مدة الحياة المهنية:** فكل مورد بشري داخل المؤسسة إلا و له مدة حياة مهنية تبدأ بالتوظيف و تنتهي بالتقاعد.
- ♦ لا يقصد بعبارة **الموارد البشرية** مجرد الأفراد فقط و اعتبارهم هم المورد و لكن الأفراد هم الذين يمتلكون الموارد، بينما هذه الأخيرة هي التي تشكل عامل النجاح الأكبر للمؤسسة.

إن الاهتمام و النهوض بالموارد البشرية يستدعي الاهتمام بمجموعة من الأنشطة و التي تعتبر أساسا لتنميته و تحسين نوعيته، من بين هذه الأنشطة:

♦ التعليم بصفة عامة و مراكز التدريب المهني و التعليم الفني بصفة خاصة: إذ أن الاهتمام بهذه الأنشطة تؤثر في نوعية و كفاية الموارد البشرية.

♦ الخدمات الصحية: حيث أنها تؤثر في الموارد البشرية كما و نوعا؛ كما عن طريق تخفيض الوفيات، و نوعا عن طريق التأثير في مقاومة الأفراد للأمراض و زيادة حيوية العنصر البشري و من ثم كفايته الإنتاجية.

2. أهمية الموارد البشرية:

لقد فضل الله تعالى بني البشر على سائر المخلوقات الأخرى و منحهم نعمة العقل و التفكير، وأفرد لأصحاب العقول و الألباب في القرآن الكريم موقعا مهما، إذ ذكرت هاتان الكلمتان في (83) آية موزعة على (65) سورة كريمة، أي بنسبة 5% (من مجموع سور القرآن الكريم البالغة 336) سورة، وهي نسبة ليست بالقليلة. و تشير إلى أهمية الدور الذي يؤديه و حجم المسؤولية الملقاة عليهم إزاء الدين و الدنيا.

لتأكيد هذا التفضيل يبين الجدول رقم 3) عدد مرات كلمات (البشر، بني آدم، الإنسان) في القرآن الكريم، ولعل تلك الحقائق الدامغة هي التي دفعت بعض الكتاب و الاقتصاديين في مقدمته المفكر الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال "A. Marshall" سنة 3;6 أن البشر يعدو رأس مال يجب أن يستثمر، وأطلقوا على ذلك "رأس المال البشري" للإفادة من إمكانياته و طاقاته للبناء و الإبداع في استثمار باقي رؤوس الأموال المادية.

الجدول 10: عدد مرات كلمات (البشر، بني آدم، الإنسان) في سور القرآن الكريم

الكلمة	عدد السور	عدد الآيات	النسبة المئوية للآيات
البشر	43	4:	73
الإنسان	39	42	58
بني آدم	5	9	35
المجموع	63	77	322

المصدر: عادل حرجوش المبرجي، صالح أحمد علي، رأس المال الفكري - طرق قياسه و أساليب المحافظة عليه -، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 4225.

ثالثا: تحليل مؤشرات التنمية الصحية المستدامة و نتائجها على المورد البشري -دراسة مقارنة-:

سنحاول إبراز دور التنمية الصحية كأحد أبرز مدخلات التنمية المستدامة في الدولة المعنية، من خلال التركيز على مقارنة مظاهر التنمية الصحية المستدامة في البلدان الثلاث (الجزائر، المغرب و تونس) و تأثيرها على الموارد البشرية في تلك الدول.

1. معلومات عامة حول الدول موضوع الدراسة:

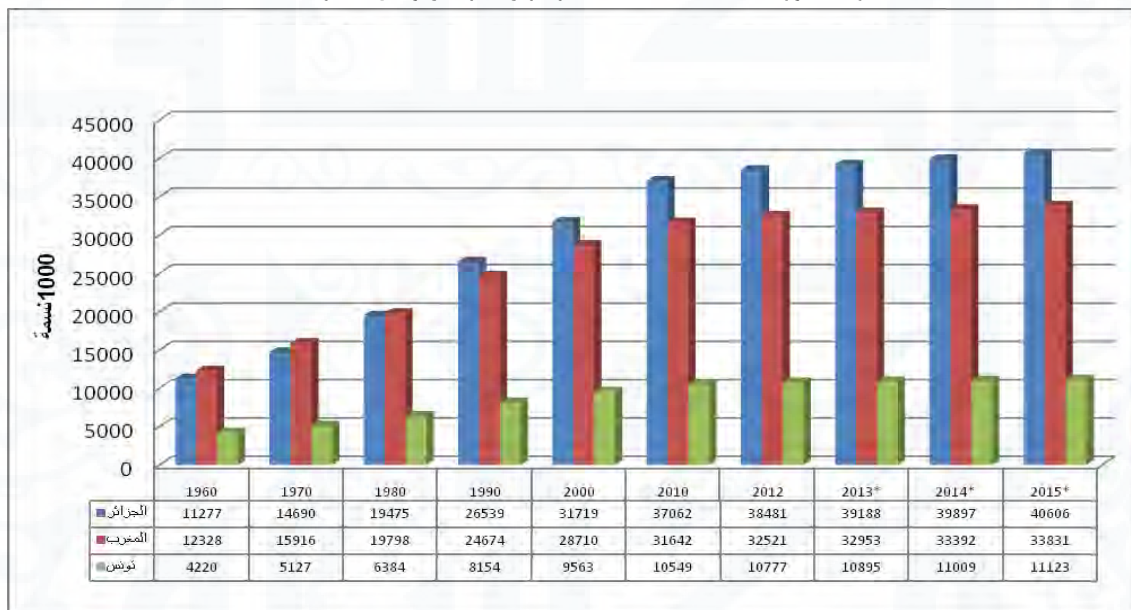
سنحاول التعريف بالدول الثلاث موضوع الدراسة من زاويتين؛ الديموغرافية و الجغرافية من جهة، و من جهة أخرى مؤشر التنمية البشرية (HDI).

1.1. الخصائص الجغرافية و الديموغرافية للدول موضوع الدراسة:

سنحاول من خلال هذا العنصر إعطاء بعض المميزات و الخصائص التي تميز الدول موضوع الدراسة ألا و هي الجزائر، المغرب و تونس. تم اختيار هذه الدول نظرا لقربها الجغرافي، الماضي المشترك، و كذا إمكانية المقارنة المتجانسة بينهم.

تحتل الجزائر المساحة الأكبر جغرافيا على صعيد المغرب العربي، العالم العربي و القارة الإفريقية بمساحة تعادل 45:3963 كلم⁴، تليها المغرب بمساحة تعادل 932:72 كلم⁴ أما تونس فتتربع على مساحة تعادل 38663 كلم⁴. على الصعيد الديموغرافي تبقى الجزائر حاليا وعلى المدى المتوسط حسب التقديرات تحتل المرتبة الأولى على مستوى المغرب العربي، الشكل رقم 3) يبين تطور عدد السكان و يقارن ديناميكية هذا التطور انطلاقا من 3;82. يلاحظ تقارب في عدد سكان الجزائر و المغرب في الفترة [82; 3، 2; 3] ثم تفاوت طفيف أخذ في الاتساع لصالح الجزائر انطلاقا من 2; 3، أما تونس فعدد سكانها لا يزيد عن ثلث سكان الجزائر أو المغرب خلال كل سنوات المقارنة المتطرق لها.

الشكل 10: مقارنة تطور عدد السكان في الجزائر والمغرب وتونس للفترة 5102-0691



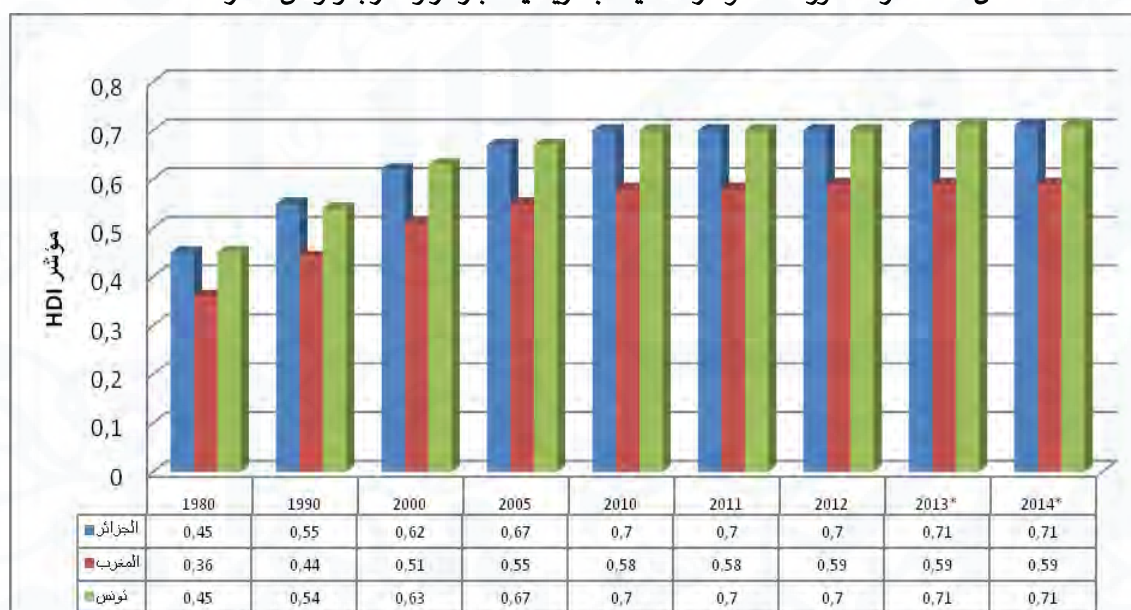
السنوات (*) عبارة عن تقديرات منجزة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط و بالاعتماد على أرقام الخمس سنوات الأخيرة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على أرقام و تقديرات المنظمة العالمية للصحة (OMS)

2.1. مقارنة تصنيف الدول حسب معيار التنمية البشرية (HDI)

حسب آخر تصنيف الذي يعود إلى سنة 4234، صنفت الجزائر في المرتبة 5؛ عالميا بمؤشر قدره 2.935، تليها مباشرة تونس في المرتبة 6؛ عالميا بمؤشر قدره 2.934، أما المغرب فتم تصنيفه في المرتبة 352 بمؤشر قدره 2.73. علما أن مؤشر التنمية البشرية يتغير في المجال [2، 3] وهو محصلة مجموعة من المدخلات منها توقع الحياة عند الميلاد، نسبة التعليم و القدرة الشرائية للمواطن.⁹

الشكل 15: مقارنة تطور عدد مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والمغرب وتونس للفترة 1980-2014



السنوات (*) عبارة عن تقديرات منجزة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام وتقديرات البنك العالمي (La banque mondiale)

حسب مؤشر التنمية البشرية الموضوع يمكن تصنيف الدول الثلاث كدول ذات اهتمام متوسط بالتنمية البشرية، علما أن هذا المؤشر في تطور مستمر انطلاقا من سنة 2:3. سجلت الجزائر و تونس معدلات متطابقة نوعا ما خلال سنوات مجال المقارنة، بالمقابل هناك تفاوت واضح بينهما و المغرب من جهة أخرى خلال نفس الفترة. و الشكل رقم 4) يقارن تطور تصنيف الدول الثلاث وفق مؤشر التنمية البشرية (HDI).

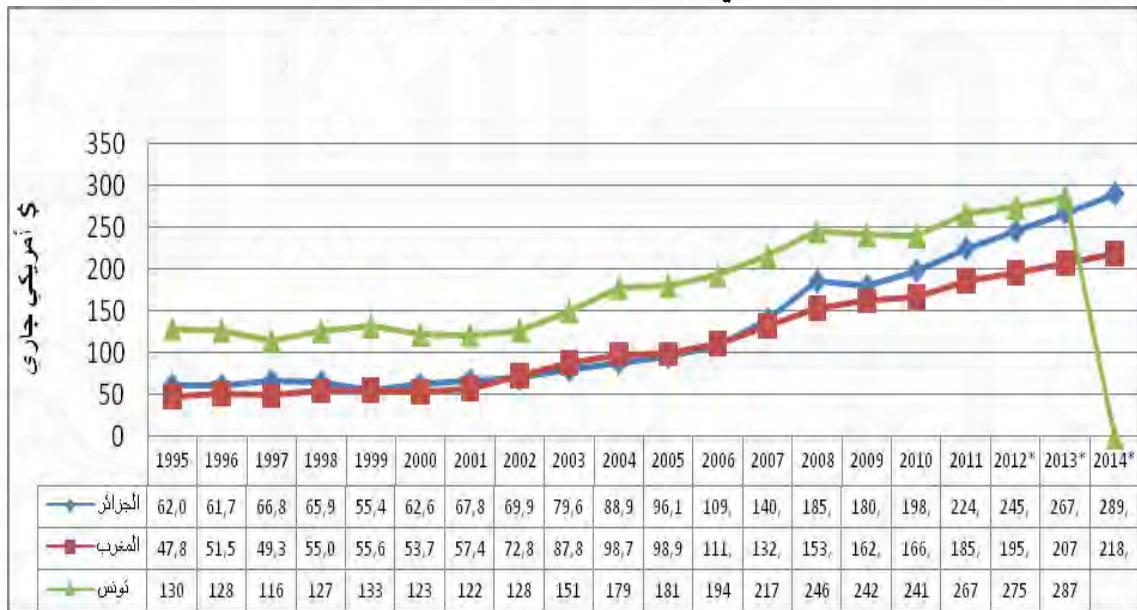
2. تحليل المؤشرات العامة للتنمية الصحية المستدامة:

سنحاول فيما يلي عرض، تحليل و مقارنة مؤشرات للتنمية الصحية في البلدان المعنية بالدراسة من خلال أربعة مدخلات (متوسط الإنفاق الفردي على الصحة، حجم الجهود المبذولة من أجل الوقاية من الأمراض، حجم الإمكانيات المادية المرصودة للعلاج، حجم الموارد البشرية المرصودة للعلاج).

1.2. مقارنة نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة:

يمثل متوسط الإنفاق الفردي على الصحة، مجموع حجم الإنفاق العام على الصحة إلى عدد السكان في سنة معينة في الدولة المعنية. من خلال الشكل رقم 5) نلاحظ ارتفاع مستمر لهذا الإنفاق الفردي في الدول الثلاث من سنة إلى أخرى و لكن بمستويات مختلفة. سنحاول فيما يلي تفصيل و تحليل هذا الاختلاف بدلالة كل دولة على حدى.

الشكل 10 : متوسط الإنفاق الفردي على الصحة في الجزائر والمغرب وتونس للفترة 5102-0662



السنوات (*) عبارة عن تقديرات منجزة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط

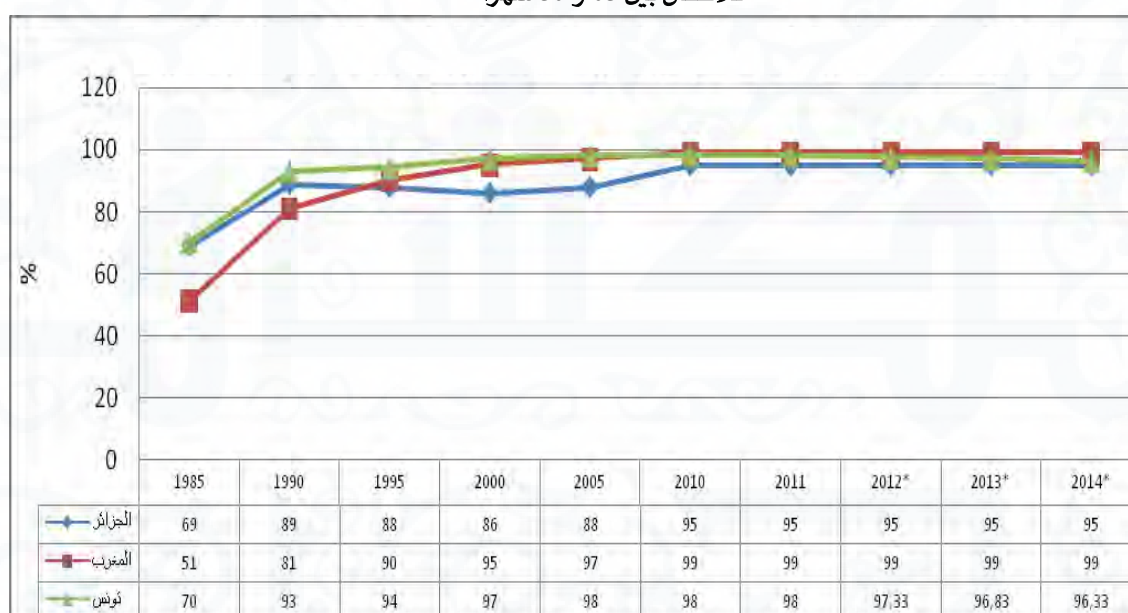
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على أرقام و تقديرات البنك العالمي (OMS)

- ♦ تم تسجيل في الفترة من سنة 7؛3 إلى غاية 4233 معدل نمو موجب لهذا النوع من النفقات في الجزائر بنسبة 484%، كما تم تسجيل في نفس الفترة متوسط إنفاق سنوي للفرد قدره :\$.328. تم تسجيل أكبر إنفاق متوسط للفرد سنة 4233 بواقع :\$.446، و أقل متوسط سجل سنة 7؛3 بواقع :\$.77.7.
- ♦ بقي إنفاق الفرد على الصحة في تونس هو الأكبر في الفترة 7؛3 إلى غاية 4233 بمعدل نمو موجب قدره 328%، كما تم تسجيل في نفس الفترة متوسط إنفاق سنوي للفرد قدره :\$.394.3. تم تسجيل أكبر متوسط إنفاق سنة 4233 بواقع :\$.488.8، أما أقل متوسط فسجل سنة 9؛3 بواقع :\$.338.5.
- ♦ يعتبر إنفاق الفرد على الصحة في المغرب متواضع من ناحية الحجم بالمقارنة مع الجزائر و تونس، حيث تم تسجيل متوسط إنفاق الفرد السنوي قدره :\$.8.7، كما تم تسجيل في الفترة 7؛3 إلى غاية 4233 معدل نمو موجب قدره :.4%. تم تسجيل أكبر متوسط إنفاق سنة 4233 بواقع :\$.3.7، و أقل متوسط سنة 7؛3 بواقع :\$.69.
- من خلال هذه المقارنة يظهر جليا حجم الإنفاق الفردي على الصحة في تونس الذي تزايد بمعدلات مستقرة نوعا ما و بمتوسط إنفاق للفرد تعدى ذلك المسجل في الجزائر و في المرتبة الثالثة ما تم تسجيله في المغرب. يمكن ملاحظة أيضا القفزة التي سجلها متوسط إنفاق الفرد في الجزائر لاسيما في السنوات الأخيرة الذي تعدى من خلاله عتبة :\$.447.¹⁰

2.2. الجهود المبذولة للوقاية من الأمراض لدى الأطفال:

تعتبر الوقاية محل اهتمام جل المنظومات الصحية في العالم نظرا لما لها من وقع ايجابي على الأطراف الثلاث المكونة للمنظومة الصحية الوطنية (طالب العلاج، مقدم العلاج و الجهات الممولة له). تمثل الوقاية من الأمراض من خلال التطعيم الذي يستفاد منه الأطفال في السنوات الأولى من حياتهم استثمار حقيقي في صحة المورد البشري، بحيث يتم إنفاق القليل من أجل الحصول على ميزات صحية، اجتماعية و اقتصادية جمة من هذا الفرد.

الشكل 12: نسبة الاستفادة من التطعيم ضد الأمراض (الديفتيريا، السعال الديكي، والتيتانوس) للأطفال بين 05 و 50 شهرا



السنوات (*) عبارة عن تقديرات منجزة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على أرقام و تقديرات البنك العالمي (OMS)

من خلال الشكل رقم 6) يمكن أخذ نظرة حول الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية من أجل القضاء على أمراض كانت سبق تحصد أرواح كثيرة و تثقل معدلات وفيات الأطفال خلال سنوات حياتهم الأولى، من هذه الأمراض (الديفتيريا، السعال الديكي والتيتانوس). سنحاول فيما يلي تحليل معلومات الشكل رقم 6) من خلال عرض نتائج الجهود المبذولة من طرف كل دولة على حدى ثم مقارنة النتائج فيما بينها.

♦ سجلت الجزائر خلال 48 سنة - من 7؛3 إلى غاية 4233 - معدل نمو للتطعيم ضد الأمراض الثلاث قدره 5%، و قد تم تسجيل خلال نفس الفترة متوسط سنوي للاستفادة من التطعيم ضد الأمراض الثلاث قدره 9.5%. تم تسجيل أعلى معدل للتطعيم ضد الأمراض الثلاث سنة 2011 وصل إلى 7%؛ أما أقل معدل فسجل سنة 7؛3 بواقع 8%.

♦ سجلت تونس خلال 48 سنة - من 3;7 إلى غاية 4233 - معدل نمو للتطعيم ضد الأمراض الثلاث قدره 62%، و قد تم تسجيل خلال نفس الفترة متوسط سنوي للاستفادة من التطعيم ضد الأمراض الثلاث قدره 3.9%. تم تسجيل أعلى معدل للتطعيم ضد الأمراض الثلاث سنة 422; وصل إلى 3;7% أما أقل معدل فسجل سنة 3;7 بواقع 92%.

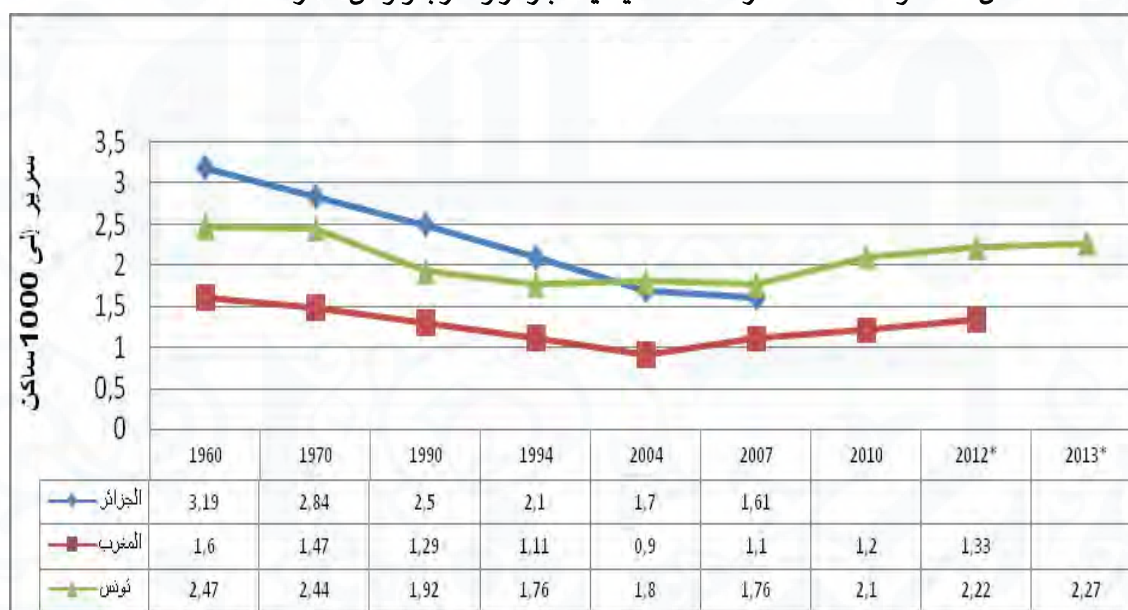
♦ سجلت المغرب خلال 48 سنة - من 3;7 إلى غاية 4233 - معدل نمو للتطعيم ضد الأمراض الثلاث قدره 6%; و قد تم تسجيل خلال نفس الفترة متوسط سنوي للاستفادة من التطعيم ضد الأمراض الثلاث قدره 84%. تم تسجيل أعلى معدل للتطعيم ضد الأمراض الثلاث سنة 4233 وصل إلى 3;7% أما أقل معدل فسجل سنة 3;7 بواقع 73%.

على الرغم من تأخر المغرب عن الجزائر و تونس في مجال الوقاية من الأمراض الثلاث إلى غاية 3;7، إلا أنه سجل قفزة نوعية بداية من سنة 3;7 متجاوزا الجزائر و تونس بمعدلات تطعيم قياسية قربت 322%. تبقى تونس في مراتب متقدمة خلال 48 سنة السابقة من خلال تسجيل معدلات مستقرة تجاوزت في غالب الأحيان معدل 2%;¹¹ أما الجزائر فقد سجلت جهودا معتبرة نظرا لكبر المساحة الجغرافية، عدد السكان وانتشارهم على مساحات جغرافية واسعة. و الشكل رقم 6) يبرز نتائج المقارنة المتوصل إليها.

3.2. مقارنة الإمكانيات المادية المرصودة للعلاج:

سنحاول فيما يلي مقارنة نوع من الإمكانيات المادية المرصودة من طرف المنظومة الصحية للاستجابة إلى متطلبات العلاج التي يبديها سكان البلدان الثلاث. الأسرة الاستشفائية المعنية هي تلك المتعلقة بالمستشفيات العمومية مهما اختلف مستوى تخصصها، العيادات الخاصة، بالإضافة إلى مستشفيات الأمراض العقلية... من خلال الشكل رقم 7) يمكن الوقوف على الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتتالية عموما ووزارة الصحة خصوصا للإجابة على طلب السكان فيما يتعلق بالعلاج الاستشفائي. سنحاول فيما يلي تحليل معلومات الشكل رقم 7) من خلال مقارنة نسبة عدد الأسرة الاستشفائية إلى 3222 ساكن و تحليلها بين البلدان الثلاث.

الشكل 12: متوسط عدد الأسرة الاستشفائية في الجزائر والمغرب وتونس للفترة 5100-0691



السنوات (*) عبارة عن تقديرات منجزة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على أرقام و تقديرات المنظمة العالمية للصحة (OMS)

♦ سجلت الجزائر خلال الفترة 3;82 إلى غاية 4229 - معدل نمو سالب للأسرة الاستشفائية بالنسبة لـ 3222 ساكن قدره 69%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي للأسرة الاستشفائية قدره 2.4 سرير 3222 ساكن. تم تسجيل أعلى نسبة سنة 3;82 وصلت إلى 5.4 سرير 3222 ساكن، أما أقل معدل فسجل سنة 4229 بواقع 3.83 سرير 3222 ساكن. تبقى الجزائر تستحوذ على أكبر عدد من الأسرة الاستشفائية نظرا لمتوسط عدد الأسرة و كذا عدد سكانها.

♦ سجلت تونس خلال 72 سنة - من 3;82 إلى غاية 4232 - معدل نمو سالب للأسرة الاستشفائية بالنسبة لـ 3222 ساكن قدره 37%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي للأسرة الاستشفائية قدره 4.3 سرير 3222 ساكن، و هو ثاني أكبر متوسط بعد الجزائر. تم تسجيل أعلى نسبة سنة 3;4 وصلت إلى 5.3 سرير 3222 ساكن، أما أقل معدل فسجل سنة 2002 بواقع 3.9 سرير 1000 ساكن.

♦ سجلت المغرب خلال 6 سنة - من 3;82 إلى غاية 422 - معدل نمو سالب للأسرة الاستشفائية بالنسبة لـ 3222 ساكن قدره 53%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي للأسرة الاستشفائية قدره 3.43 سرير 3222 ساكن، و هو ثالث متوسط بعد الجزائر و تونس على الترتيب. تم تسجيل أعلى نسبة سنة 3;82 وصلت إلى 3.8 سرير 3222 ساكن، أما أقل معدل فسجل سنة 4224 بواقع 2. سرير 3222 ساكن.

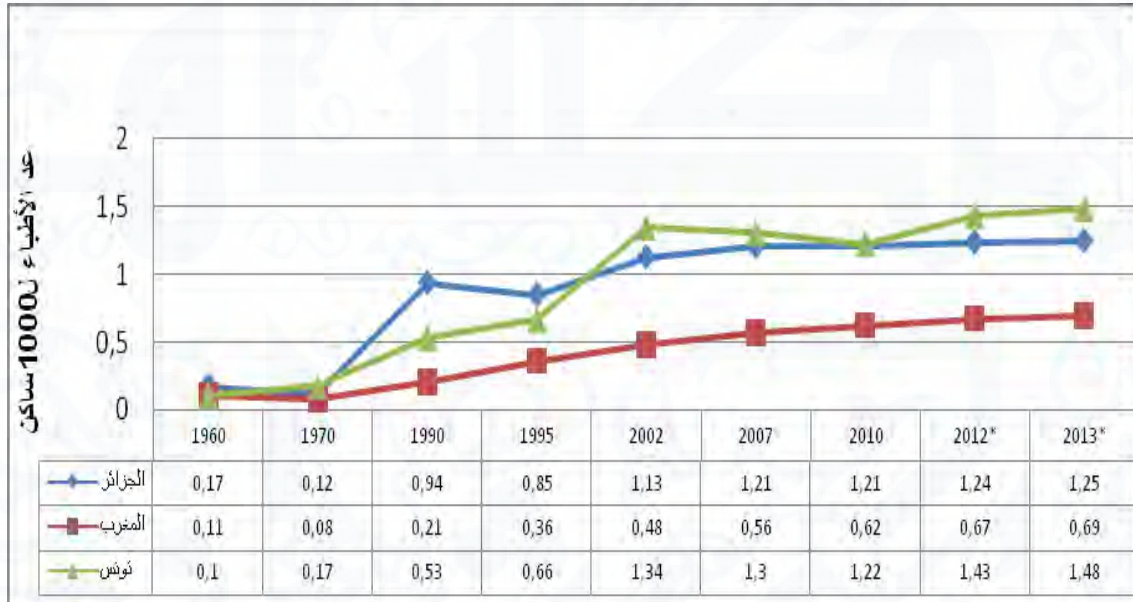
♦ تبقى الإمكانيات السريرية المعروضة من طرف المنظومة الصحية الجزائرية - فيما يتعلق بمتوسط عدد الأسرة إلى 1000 ساكن- متقاربة مع تلك المتعلقة بالمنظومة الصحية التونسية و أكبر من تلك المتعلقة بالمنظومة

الصحية المغربية. بالمقابل من ناحية حجم الإمكانيات السريرية؛ فالمنظومة الصحية الجزائرية تحتوي على إمكانيات سريرية أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالمنظومة الصحية التونسية و المغربية.¹²

4.2. مقارنة الموارد البشرية المرصودة للعلاج:

تطرقنا آنفا للإمكانيات المادية المرصودة للعلاج متمثلة في الأسرة الاستشفائية، سنحاول فيما يلي مقارنة نوع آخر من الإمكانيات يتمثل في المورد البشري المتمثل في الأطباء بمختلف اختصاصاتهم في البلدان الثلاث. يقصد بالأطباء كل من يحمل شهادة في الطب تخول له العلاج، التعليم الطبي أو البحث العلمي الطبي. من خلال الشكل رقم 8) يمكن الوقوف على حجم الموارد البشرية الموكلة للعلاج و كذا مقارنتها بين البلدان الثلاث موضوع الدراسة. من خلال الشكل رقم 8) سنحاول مقارنة نسبة عدد الأطباء إلى 3222 ساكن و تحليلها بين البلدان الثلاث.

الشكل 19: متوسط عدد الأطباء في الجزائر والمغرب وتونس للفترة 5100-0691



السنوات (*) عبارة عن تقديرات متجزئة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على أرقام و تقديرات المنظمة العالمية للصحة (OMS)

♦ سجلت الجزائر خلال 72 سنة أي الفترة 3;82 إلى غاية 4232 - معدل نمو موجب لعدد الأطباء بالنسبة لـ 3222 ساكن قدره 7;9%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي للأطباء قدره 2.9 طبيب 3222 ساكن. تم تسجيل أعلى نسبة سنة 4232 وصلت إلى 3.43 طبيب 3222 ساكن، أما أقل معدل فسجل سنة 2 3;8 بواقع 2.3 طبيب 3222 ساكن. على الرغم من فقدان الجزائر أعلى النسب لصالح المنظومة الصحية التونسية انطلاقاً من العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، إلا أن عدد الأطباء الذين ينشطون في المنظومة الصحية الجزائرية يتعدى بكثير من ينشطون في المنظومة الصحية التونسية.

♦ سجلت تونس خلال 72 سنة أي الفترة 3;82 إلى غاية 4232 - معدل نمو موجب و كبير لعدد الأطباء بالنسبة لـ3222 ساكن قدره 3347%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي للأطباء قدره 2.7 طبيب 3222 ساكن. تم تسجيل أعلى نسبة سنة 4226 وصلت إلى 3.5 طبيب 3222 ساكن، أما أقل معدل ف سجل سنة 3;82 بواقع 2.3 طبيب 3222 ساكن. احتلت المنظومة الصحية التونسية أعلى النسب بالمقارنة مع المنظومة الصحية الجزائرية و المغربية انطلاقا من سنة 4222 بعدما تم احتكار أعلى النسب من طرف المنظومة الصحية الجزائرية لعشرات عديدة.

♦ سجلت المغرب خلال 72 سنة أي الفترة 3;82 إلى غاية 4232 - معدل نمو موجب لعدد الأطباء بالنسبة لـ3222 ساكن قدره 6:5% و هو أبطل من معدل نمو الأطباء في الجزائر و تونس، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي للأطباء قدره 2.5 طبيب 3222 ساكن. تم تسجيل أعلى نسبة سنة 4232 وصلت إلى 2.8 طبيب/3222 ساكن، أما أقل معدل ف سجل سنة 3;3 بواقع 2.3 طبيب 3222 ساكن. تبقى المنظومة الصحية المغربية بعيدة عن المنظومتين الصحييتين لتونس و الجزائر من ناحية معدل الأطباء إلى 3222 ساكن و كذا من ناحية حجم الأطباء بالمقارنة مع المنظومة الصحية الجزائرية.

يجب التنويه إلى أن الجهود المبذولة لتكوين الأطباء في الجزائر هي الأهم بالمقارنة مع تونس و في المرتبة الثالثة المغرب، هذا بغض النظر عن نوعية التكوين.¹³

3. نتائج التنمية الصحية المستدامة على مدى و نوعية حياة المورد البشري (متوسط أمل الحياة):

يعتبر مؤشر الحياة معيار جيد للحكم على نوعية التنمية الصحية المستدامة في دولة معينة. على الرغم من أن التنمية الصحية هي متغير واحد من بين متغيرات عديدة (اقتصادية و اجتماعية و بيئية) التي تتحكم في التنمية المستدامة في دولة ما، إلا أن متغيرات التنمية الصحية المستدامة لهم تأثير مباشر على أمل حياة السكان و من ثم الاستفادة من سنوات حياة بصحة جيدة يمكن من خلالها الاستمرار في العمل و تحقيق القيمة المضافة.¹⁴

سنحاول من خلال الشكل رقم 9) مقارنة و تحليل متوسط أمل الحياة في البلدان الثلاث كتحصيل حاصل

لنتائج المتغيرات الصحية التي تم عرضها آنفا في المحور الثاني.

الشكل 10: متوسط الحياة في الجزائر والمغرب وتونس للفترة 5102-0691



السنوات (*) عبارة عن تقديرات منجزة من طرف « perspective monde » من خلال نموذج انحدار بسيط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على أرقام و تقديرات المنظمة العالمية للصحة (OMS)

♦ سجلت الجزائر خلال 73 سنة - أي الفترة 3;82 إلى غاية 4233 - معدل نمو موجب لمتوسط أمل حياة السكان قدره 75%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي لأمل حياة السكان قدره 82.9 سنة. تم تسجيل أعلى متوسط أمل حياة سنة 4233 وصل إلى 92 سنة، أما أقل متوسط فُسجل سنة 3;82 بواقع 68.3 سنة. تم تسجيل ارتفاع مستمر لمتوسط أمل حياة السكان سببها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال 51 سنة السابقة التي أدت إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن و لاسيما التقدم في مجال الطب، توفر موارد مادية و بشرية للعلاج، تكريس الوقاية و انخفاض عدد وفيات الرضع، القضاء على العديد من الأمراض المعدية...

♦ يجب التنبيه إلى أن متوسط أمل الحياة لدى النساء أكبر منه لدى الرجال، حيث تم تسجيل متوسط أمل حياة لدى النساء في سنة 4233 قدره 94.5 سنة أما لدى الرجال فتم تسجيل في نفس السنة 42 سنة. من المتوقع تسجيل متوسط أمل حياة لدى النساء في سنة 4236 قدره 94.6 سنة أما لدى الرجال فمن المتوقع تسجيل 79 سنة. 15

♦ سجلت تونس خلال 73 سنة - أي الفترة 3;82 إلى غاية 4233 - معدل نمو موجب لمتوسط أمل حياة السكان قدره 9%، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي لأمل حياة السكان قدره 84 سنة. تم تسجيل أعلى متوسط أمل حياة سنة 4233 وصل إلى 96 سنة، أما أقل متوسط فُسجل سنة 3;82 بواقع 64 سنة. تم تسجيل ارتفاع مستمر لمتوسط أمل حياة السكان سببها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تونس

خلال 73 سنة السابقة التي أدت إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن و كذا تحسين حالته الصحية... يجب التنبيه إلى أن متوسط أمل الحياة لدى النساء أكبر منه لدى الرجال ، حيث تم تسجيل متوسط أمل حياة لدى النساء في سنة 4233 قدره 98.92 سنة أما لدى الرجال فتم تسجيل في نفس السنة 2: 94 سنة. من المتوقع تسجيل متوسط أمل حياة لدى النساء في سنة 4236 قدره 99.22 سنة أما لدى الرجال فمن المتوقع تسجيل 95.72 سنة.¹⁶ حققت تونس سنوات حياة إضافية لم تسجلها الجزائر والمغرب يعزى ذلك أساسا لحجم و نوعية الخدمات الصحية التي توفرها المنظومة الصحية التونسية لعامة سكانها.

♦ سجلت المغرب خلال 73 سنة - أي الفترة 3;82 إلى غاية 4233 - معدل نمو موجب لمتوسط أمل حياة السكان قدره 67% ، و قد تم تسجيل في نفس الفترة متوسط سنوي لأمل حياة السكان قدره 82.8 سنة و أقل متوسط أمل حياة بين البلدان الثلاث. تم تسجيل أعلى متوسط أمل حياة سنة 4233 وصل إلى 92.6 سنة، أما أقل متوسط فسجل سنة 3;82 بواقع 6: 6 سنة. تم تسجيل ارتفاع مستمر لمتوسط أمل حياة السكان سببها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المغرب خلال 51 سنة السابقة التي أدت إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن و لاسيما آثار التقدم الطبي و للموارد والإمكانيات الموفرة للاستجابة لطلبات العلاج للمواطن المغربي... يجب التنبيه إلى أن متوسط أمل الحياة لدى النساء أكبر منه لدى الرجال ، حيث تم تسجيل متوسط أمل حياة لدى النساء في سنة 4233 قدره 94.43 سنة أما لدى الرجال فتم تسجيل في نفس السنة 8: 8 سنة. من المتوقع تسجيل متوسط أمل حياة لدى النساء في سنة 4236 قدره 94: 9 سنة أما لدى الرجال فمن المتوقع تسجيل 57: 8 سنة.¹⁷

خلاصة:

إذا كانت الموارد البشرية أساس كل تنظيم فإن الاهتمام بها يعد مسؤولية على عاتق جميع المنظمات ، و هذا ما تمت ملاحظته من خلال المقارنة المجسدة على بعض البلدان ، و أخذنا ثلاث بلدان مغربية نظرا لقربها الجغرافي و الماضي المشترك الجزائر ، تونس و المغرب. تبقى الانجازات المحققة في الصحة في تونس أكبر من تلك المحققة في الجزائر و تلك المحققة في المغرب ، هذا ما انعكس ايجابيا على متوسط أمل الحياة الذي أصبح يضاهي ما يتم تسجيله في البلدان المتقدمة. الجزائر بحكم مساحتها الشاسعة و عدد سكانها و تباينهم عبر جل أقطار الوطن سجلت تقدم كبير في حجم و نوع الموارد المادية و البشرية الكفيلة بتغطية حاجيات السكان الطبية. نسجل في المرتبة الثالثة انجازات المغرب التي و إن لم تساير نسب و معدلات نتائج الجزائر و المغرب و حجم انجازات الجزائر إلا أنها تبقى مشجعة بالمقارنة مع دول افريقية وعربية أخرى.

وفي آخر الدراسة فإننا نخلص إلى النتائج والتوصيات الآتية:

♦ تعتبر التنمية الصحية من بين مداخلات التنمية البشرية ——— و من ثم التنمية المستدامة.

♦ يتم تصنيف متغيرات التنمية الصحية ضمن المتغيرات الاجتماعية المؤثرة على التنمية المستدامة في دولة معينة.

♦ هناك من يعتبر أن لها ضلع مباشر في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في بلد معين.

♦ إن تحسن جل المؤشرات الصحية هو دليل على تحسن الحالة الصحية العامة في دولة معينة، نتيجة ذلك ارتفاع متوسط أمل حياة السكان.

التوصيات:

♦ الحصول على سنوات حياة إضافية و في صحة جيدة كفيل بتمديد سن التقاعد والاستفادة من خبرة متراكمة وكفاءة مورد بشري عموما و رأسمال بشري خصوصا لتكوين المكونين و تلافي نضوب ما تم بناءه واستثماره طيلة أكثر من 30 سنة على الأقل.

♦ تمديد سن التقاعد يمكن أن يغذي صندوق التقاعد باشتراكات إضافية و كذا اشتراكات في الضمان الاجتماعي لتلافي ما تعاني منه بعض الدول الأوروبية من العجز السنوي المتكرر في هذين الصندوقين.

♦ إن الحصول على سنوات حياة إضافية سيمكن من تلافي تكاليف للتكفل بالأشخاص المسنين و المقعدين نظرا لإمكانية تكفلهم بذاتهم أو تسهيل مهمة المحيط الاجتماعي الذين ينتمون إليه.

♦ إن ارتفاع متوسط أمل الحياة سيمكن من ارتفاع مداخيل السياحة لاسيما السياحة الصحية، مثل ما هو معمول به في تونس التي تعتبر نموذجا لهذا النوع من السياحة التي تستقطب أكثر فأكثر شريحة المتقاعدين.

♦ إن ارتفاع متوسط أمل الحياة سيمكن الأشخاص المتقاعدين من ملأ بعض الوظائف الحكومية من خلال تطوعهم للتكفل بالصغار مثال ما هو جاري في اليابان، و تجنب نفقات عامة أصبحت تثقل كاهل الحكومات.

الاحالات والمراجع:

1. جدول أعمال القرن الحادي والعشرين -الأجندة - مؤتمر ريو ديجانيرو، 4226.
- 2 O, GÉLINIER et autres, *Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable*, Ed ESF, Paris 2005, p 21.
3. مصطفى طلبة، **إنقاذ كوكبنا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 4؛ 3.
4. باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العوالة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 4225، ص 3؛.
5. كامل مهنا، **الخريطة الصحية و الرعاية الصحية الأولية نحو تعزيز اللامركزية**، وزارة الصحة العامة، البنك الدولي، 4225، ص 27.
6. كامل مهنا، **الرعاية الصحية الأولية: واقع و حلول**، المؤتمر الوطني الأول تجمع للهيئات الأهلية في لبنان، قصر الانيسكو، ديسمبر 3؛، ص 28.
7. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ري ودي جانيرو، 4؛ 3؛، ص 46.
- 8.P. ERAY, *Précis de développement des entreprises*, édition liaisons, Paris 1999, p16.
9. l'université de SHERBROOKE, *Perspective monde :statistique 2014*, document pdf « www.perspective monde.com » consulté le 14/07/2014.
10. OMS, *Statistiques Sanitaires Mondiales 2012*, Document pdf « www.OMS.com » consulté le 12/07/2014.
11. *Rapport Annuel de l'UNICEF 2012*, Document pdf « www.unicef.org/publications » consulté le 12/07/2014.
12. l'université de SHERBROOKE, *op.cit.*
13. OMS, *Statistiques Sanitaires Mondiales 2012*, *op.cit.*
14. l'université de SHERBROOKE, *op.cit.*
15. OMS, *Statistiques Sanitaires Mondiales 2012*, *op.cit.*
16. l'université de SHERBROOKE, *op.cit.*
17. *Idem.*

دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر

د. فاتح سردوك

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي – الجزائر

FATEHBEBLIO@YAHOO.FR

Analytical study of the expectation gap in the environment Of external audit in Algeria

Fateh serdouk

University Echahid Hamma Lakhdar, El-Oued – Alegria

Received: 12 July 2015

Accepted: 16 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مكونات فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات، والتي تعتبر مشكلة معاصرة عامة لا يمكن استثناء أي بيئة مراجعة منها، وهذا إسقاطا على بيئة الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، من خلال الوقوف على مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وما ينتظره منهم المجتمع المالي من جميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة الخارجية، والتي تتمثل في المهام والمسؤوليات والخدمات المنتظرة من المراجعين في ظل ما يحكم مهنة المراجعة من تشريعات وطنية، وتوافقا مع المعايير الدولية للمراجعة وهذا لغياب كلي لمعايير وطنية للمراجعة، مما يتيح لنا رصد فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر وتحليل مكوناتها.

الكلمات المفتاحية: فجوة التوقعات، المراجعة الخارجية للحسابات، مسؤوليات المراجع، مهام المراجع، توقعات المجتمع المالي.

رموز: M42, D84, C12

Abstract :

This study aims to follow and analyze the components of the expectation gap of external audit in Algeria. Which are a contemporary general problem that we cannot exclude from any audit environment, according to the environment of the professional practice of external audit in Algeria. Relative to the point view of external auditors to the functions and responsibilities of external audit in Algeria, and the viewpoint and what expects the financial community. With all its categories, that benefits of external audit services, which consist of tasks and responsibilities expected of the auditors services required to what governs the auditing profession by national legislation, and in accordance with international standards of audit. In light of the total absence of national audit standards, allowing us to follow the audit expectation gap in Algeria and analyze its components.

Keywords: expectation gap, external audit, Auditor responsibilities, Auditor Tasks, expectations of the financial community.

Jel Classification : C12, D84, M42

تمهيد:

يوجد جدل طويل الأمد بين مهنة مراجعة الحسابات والمجتمع من مستخدمي البيانات المالية، بشأن مسؤوليات مراجعي الحسابات اتجاه المستخدمين للقوائم المالية خاصة أثر فضائح انرون وورلدكوم، الفضائح التي أثارت الرأي العام للتحريض على الحوكمة، ودور الهيئات المهنية لفرض قيود صارمة في مجال حماية مصالحهم، فموضوع فجوة التوقعات قد لاقى اهتماما كبيرا من الباحثين في علم مراجعة الحسابات خاصة في العقدين الأخيرين، حيث لا يمكن تجاهل تلك الفجوة، أو الادعاء بأن توقعات المجتمع غير واقعية، أو القول بأن الانتقادات الموجهة إلى المهنة غير عادلة، ومن ثم يجب أن توجه جهود الباحثين لدراسة العوامل التي أدت إلى وجود تلك الفجوة وعمل اقتراحات وتوصيات بناءة لتضييق هذه الفجوة إلى أدنى حد ممكن لأن التخلص منها نهائياً لا يمكن أن يحدث في بيئة المراجعة، حيث أن مشكلة فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية تكتسي الصبغة العامة أي أنه لا يمكن استثناء أي بيئة مراجعة منها، وبالتالي فهذا يتطلب الدراسة والتحليل لمكونات فجوة التوقعات بمختلف مستوياتها لكل بيئة مراجعة، من أجل وضع سبل واليات لتضييق هذه الفجوة والحد من آثارها إلى مستوى مقبول.

تتمحور إشكالية الدراسة حول رصد وتحليل مكونات فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، وفقاً للمحددات النظرية لفجوة التوقعات، فالسؤال الرئيسي للدراسة صيغ كما يلي:

" إلى أي مدى يوجد اختلاف في وجهات النظر بين المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم، حول مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر."

ولمعالجة هذه الإشكالية تم صياغة فرضيات الدراسة، في ظل نظرة وفهم الباحث لبيئة وظروف الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، وما تتسم به بيئة المراجعة في الجزائر من غياب للمعايير المهنية، وقصور التشريعات التي تحكم مهنة المراجعة، وهذه الفرضيات هي:

- ♦ لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر والجهات المستفيدة من خدماتهم حول المهام والمسؤوليات الحالية للمراجع الخارجي للحسابات.
- ♦ لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر والجهات المستفيدة من خدماتهم حول توقعات المجتمع ككل المرتبطة بمهام ومسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي.

تم اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة النظرية من خلال استبيان موجه الى فئتي الدراسة واللذان يمثلان المجتمع المالي بالجزائر، من المراجعين الخارجيين كالمطرف المقدم لخدمات المراجعة من جهة، وجميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة كالمطرف المستفيد بالخدمة من جهة أخرى.

أولاً. الدراسة النظرية

1. مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها:

إن مفهوم فجوة التوقعات متزامن مع مفهوم مراجعة الحسابات، وله جملة من المكونات المرتبطة بالأداء والمعايير، والتوقعات من المجتمع المالي لمسؤوليات المراجعة، وكذلك بعض التوقعات الغير معقولة من طرفه. وسيتم التطرق الى جملة من تعريفات فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات، وكذا الوقوف على تحليل مجمل مستوياتها ومكوناتها.

1.1. مفهوم فجوة التوقعات :

يعتبر (Carl D Liggio)¹ أول من استخدم مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة، وعلى أنها تشير إلى الفرق بين مستويات الأداء المتوقعة على نحو ما يفهم من قبل مراجع الحسابات، ومن قبل المستخدمين للبيانات المالية، وتجدر الإشارة أن بعض الكتاب يرجعون فجوة التوقعات إلى ما قبل استخدام هذا المصطلح، أي منذ بداية أعمال المراجعة للشركات في القرن التاسع عشر.²

كما كانت أول إشارة لظهور فجوة التوقعات مهنيا (من طرف الهيئات التي تنظم المهنة) من خلال التقرير الذي أصدرته لجنة كوهين (Cohen Commission) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1978م، والتي أشارت إلى وجود خلل وقصور في تقرير مراجع الحسابات الخارجي وفهم المستعملين الخارجيين لهذا التقرير، وأنه هو ما أدى إلى وجود فجوة توقعات في المراجعة، وأن سبب هذه الفجوة يرجع إلى أن المستخدمين لتقارير مراجع الحسابات يتوقعون من مراجعي الحسابات أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة، وأن يعدوا تقارير عن أداء الإدارة، وأن يكتشفوا العمليات غير القانونية والاختلاسات، وعدم تلبية مراجعي الحسابات لتوقعات المستخدمين في تلك الأوجه أدى إلى ظهور فجوة التوقعات.³

ومن أهم التعاريف لفجوة التوقعات بالمراجعة نجد، وكما عرفت (PPORTER BRENDA)⁴، بأن فجوة التوقعات تمثل الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراجعي الحسابات، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراجعي الحسابات وفقا لتوقعات المجتمع المطلوبة منهم.

كما يعرف (LEE TOM)⁵ فجوة التوقعات بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مراجعي الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وإخفاق مراقبي الحسابات في أداء عملهم بالشكل المطلوب.

وعرف (جورج دانيال غالي) ⁶ فجوة التوقعات على أنها اختلاف الأداء المهني لمراجعة الحسابات من حيث الجودة ومعايير الأداء عن الأداء المتوقع تحقيقه.

عرف فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية كل من (TALHA & SHAIKH)⁷ أنها الفرق بين مستويات الأداء المتوقعة على النحو المتوخى من جانب مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، أي هو الفجوة بين توقعات المجتمع من مراجعي الحسابات، وفقا لما يراه المجتمع و أداء المراجعين.

وبالتالي يمكن تعريف فجوة التوقعات في المراجعة في ظل ما تم التطرق اليه من تعريفات، على أنها تعبر عن الفجوة الموجودة بين مراجعي الحسابات والمجتمع المالي بصفة عامة حول مسؤوليات المراجع الخارجي، ومستوى جودة الأداء المهني المطلوب منه في ظل أدائه لعملية المراجعة بما يحكم هذه المهنة من أحكام ومعايير.

2.1. مكونات فجوة التوقعات:

إن فجوة التوقعات يمكن توضيح وتحليل محتواها من خلال ثلاث مستويات كما يلي:⁸

1.2.1 المستوى الأول: التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع، بخصوص المسؤوليات التي يجب أن تنفذها المراجعة.

2.2.1 المستوى الثاني: التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع، بخصوص المسؤوليات الحالية للمراجع.

3.2.1 المستوى الثالث: التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع، بخصوص مدى الكفاءة في تنفيذ المراجعة.

ووفقا لهذه المستويات فإن فجوة التوقعات في المراجعة تتكون من:⁹

أ. فجوة المعقولة **Reasonableness Gap**: التي تتمثل في التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المراجع، وبين ما يستطيع المراجع أدائه بصورة معقولة.

ب. فجوة الأداء **Performance Gap**: التي تتمثل في التباين بين الواجبات التي يتوقعها المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المراجع، وبين الأداء الفعلي له. ويمكن تقسيم تلك الفجوة إلى قسمين:¹⁰

♦ الفجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة، ويطلق عليها فجوة عدم الكفاية أو القصور في معايير المراجعة.

وتتمثل هذه الفجوة من جهة أخرى الفجوة بين مسؤوليات المراجع التي تراعي جانب الربحية للمراجع في التنفيذ والأداء، ومسؤوليات المراجع وفق التشريعات والمعايير المهنية، كما يوضحه الشكل رقم (01).

♦ الفجوة بين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة، وبين الأداء الفعلي له، ويطلق على تلك الفجوة بفجوة عدم الكفاية أو القصور في الأداء.

2. مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات بالجزائر:

تخضع مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر الى جملة من التشريعات والقوانين مما يجعلها عند المستويات الدنيا للأداء، وهذا في ظل غياب معايير وطنية تحكم الممارسة المهنية وتحدد المستويات المثلى للأداء، كذلك عدم الاعتماد للمعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، حيث تخضع مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي في الجزائر للقانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وجملة من المراسيم التنفيذية التي تدعم تفسيره وشرحه، والتي تبقى غير ملزمة بجوانب الممارسة المهنية ومتأخرة الصدور.

1.2. التوافق بين مهام ومسؤوليات المراجع بالجزائر والمعايير الدولية للمراجعة:

اشتمل القانون 10-01 والمراسيم التنفيذية المكمل له، على مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي بالجزائر، والتي توافقت جزئيا مع جزء من نصوص المعايير الدولية (ISA) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تتمثل في النقاط التالية:

1.1.2 حقوق وواجبات المراجع:

ينص المرسوم التنفيذي رقم 11-32 على ان عملية التعيين للمراجع تتم طبقا لدفتر الشروط الذي يوضح جميع الحقوق والواجبات للطرفين، وكذلك خطاب التكليف.¹¹ وهو ما جاء في المعيار الدولي للمراجعة (ISA200) الأهداف العامة للمراجع المستقل وتنفيذ المراجعة وفقا للمعيار (ISA210) الاتفاق حول أجال وشروط مهمة المراجعة أو شروط التكليف بالمراجعة.

2.1.2 مهام المراجع الخارجي الأساسي والمراجعين الثانويين:

وهو ما نصت عليه المواد 48، 47، 46، 49 من القانون 10-01.¹² وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي (ISA600) عمليات مراجعة البيانات المالية للمجموعة - اعتبارات خاصة - بما فيها ذلك عمل مراجعي العنصر أي الفروع.

3.1.2 مسؤولية المراجع بالنسبة رقابة الجودة:

نصت المادة 05 من القانون رقم 10-01 على إنشاء لجنة المراقبة النوعية على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة.¹³ وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي (ISA220) رقابة جودة مراجعة القوائم المالية.

4.1.2 مسؤوليات المراجع في التقرير:

حيث نصت المادة 25 من القانون 10-01 على إعداد التقرير الخاص بالتهديد المحتمل لاستمرارية نشاط المؤسسة.¹⁴ وهو ما ينص عليه المعيار الدولي للمراجعة (ISA570) المنشأة المستمرة، جاء كما ورد في نص المادة رقم 25 على إعداد تقرير حول إجراءات المراقبة الداخلية، وهو ما يتوافق مع المعيار (ISA265) الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والادارة.

5.1.2 مسؤولية المراجع في التوثيق:

نصت المادة 40 من القانون 01-10 على ضرورة الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة 10 سنوات ابتداءً من آخر سنة لانتهاء عهدة المراجع.¹⁵ وهو ما يتوافق مع المعيار (ISA230) وثائق المراجعة.

2.2. قصور مهام ومسؤوليات المراجع بالجزائر في ظل المعايير الدولية للمراجعة:

إن القانون 01-10 والمراسيم التنفيذية التي تحكم الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية، لم تشمل على جملة من مهام ومسؤوليات المراجع التي حددتها المعايير الدولية للمراجعة، والتي يمكن التطرق لها من خلال العناصر التالية:

- ♦ تقييم المخاطر.
- ♦ أدلة الإثبات وما مدى كفايتها و ملائمتها.
- ♦ عينات المراجعة وإجراءات الاختبارات الانتقائية (حجم العينة وحدودها و مدى تعبيرها) .
- ♦ الأطراف ذات العلاقة.
- ♦ الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية وأثرها على تقرير المراجع.
- ♦ مراعاة واعتماد عمل المراجعة الداخلية.
- ♦ الاستفادة من عمل الخبير.

ثانيا. الدراسة الميدانية

1. عرض وتحليل الاستبيان:

تتمحور اشكالية الدراسة حول رصد وتحليل مكونات فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، وفقا للمحددات النظرية لفجوة التوقعات ومكوناتها، ولمعالجة هذه الاشكالية تم صياغة فرضيات الدراسة من خلال اعتماد استبيان موجه الى فئتي الدراسة والذان يمثلان المجتمع المالي، من المراجعين الخارجيين كالتطرف المقدم لخدمات المراجعة من جهة، وجميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة من جهة أخرى، وهذا تطلب صياغة دقيقة ومحكمة لمكونات الاستبيان لسهولة استيعابها من طرف المشاركين في الاستبيان، واعتماد جملة من الطرق والأساليب الإحصائية من أجل تحليل نتائج هذا الاستبيان بالنسبة لكل طرف من طرفي الدراسة. لذلك فلقد تم تقسيم هذا الجزء من الدراسة وفقا لعرض الاستبيانين من حيث مكوناته والمحاور التي اشتملتها الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

1.1. عرض الاستبيانين

إن عرض الاستبيان المعتمد في الدراسة يتطلب منا الوقوف على العناصر التالية:

- ♦ مكونات الاستبيان
- ♦ مجتمع وعينة الدراسة.

♦ الأساليب الإحصائية المستخدمة.

1.1.1.1 مكونات الاستبيان:

يتكون هذا الاستبيان من جزئين، خصص الجزء الأول فيها لمعلومات عامة حول المشارك، بينما اختص الجزء الثاني برصد ملامح فجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية بالجزائر، حيث يتكون الجزء الثاني للاستبيان من تسعة وعشرين سؤالاً واستفسارياً تخص مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة، وذلك من أجل رصد ملامح فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر من خلال العناصر التالية:

♦ المهام والمسؤوليات التي يمارسها ويلتزم بها المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر (المهام والمسؤوليات الحالية وفق القوانين والتشريعات في الجزائر، وهذا في ظل غياب معايير وطنية للمراجعة أو اعتماد لمعايير دولية، وهذا بتاريخ الدراسة).

♦ المهام والمسؤوليات التي يتوقعها المجتمع المالي (المستفيدين من خدمات المراجعة)، من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، وهذا من خلال جملة من الدراسات من ما تم التطرق له في الدراسة النظرية وكذلك جملة من المهام والمسؤوليات الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، والصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

والجدول رقم (01) يمثل تقسيم أسئلة الجزء الثاني من الاستبيان حسب المهام والمسؤوليات الحالية للمراجع الخارجي للحسابات في الجزائر، والمهام والمسؤوليات التي يتوقعها المستفيدون من خدمات المراجعة، وكذلك جملة من المهام والمسؤوليات التي اقترحتها المعايير الدولية للمراجعة (ISA).

2.1.1.1 مجتمع وعينة الدراسة:

أ. مجتمع البحث: أما فيما يتعلق بمجتمع البحث فيتكون من الآتي:

♦ المراجعين الخارجيين في الجزائر (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر)، الذين يعبرون عن وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر تعتبر من مهام محافظي الحسابات، إلا أن الحاصل على اعتماد خبير محاسبي فانه ضمناً يحمل اعتماد محافظ حسابات، وبالتالي فالشريحة الأولى المعنية بهذا الاستبيان والتي تمثل وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر هي محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين.

♦ المستفيدون من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، وتشمل كل من مدراء المؤسسات العمومية والخاصة ومدراء المالية والمحاسبة والمستثمرين ومسؤولي القروض في البنوك والمسؤولين الحكوميين والأساتذة والباحثين الأكاديميين في الجامعات الجزائرية ومراكز البحث، وبصفة عامة فان أي طرف يستفيد من القوائم المالية للمؤسسات التي تخضع لأعمال المراجعة الخارجية للحسابات، في مختلف عمليات اتخاذ القرار،

يعتبر مستفيدا من خدمات المراجعة، إلا أنه ونظرا لخصوصية الموضوع فإنه سيتم التركيز على الفئة ذات التكوين الأكاديمي الجامعي، سواء من المدراء ومدراء المالية والمحاسبة في المؤسسات والبنوك، والأساتذة الجامعيين والباحثين والكتاب والمحللين الاقتصاديين في مجال الاختصاص.

ولقد تم اختيار عينة البحث عشوائيا من مجمل الفئات السابقة، حيث تم الاختيار العشوائي للمراجعين الخارجيين للحسابات في الجزائر من ضمن محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر. أما المستفيدين من خدمات المراجعة فتم اختيار عينة عشوائية من الأكاديميين ومدراء المؤسسات ومدراء المالية والمحاسبة وجملة من المستفيدين من خدمات المراجعة.

ب. العينة المقصودة:

استهدف الاستبيان الأول فئة المراجعين الخارجيين للحسابات في الجزائر والمتمثلة في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين من خلال ارسال 264 استبيان عن طريق التسليم المباشر والبريد الالكتروني بالاستعانة بمجلس المصف الوطني السابق، من أجل ارسال نسخة الكترونية من الاستبيان لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، حيث تم الحصول على 181 منها، تم رفض 8 منها لعدم اكتمال الاجابة على جميع الأسئلة وكذا لاحتوائها على أجوبة متناقضة خاصة فيما يخص العمر والخبرة والمؤهل العلمي، بينما استهدف الاستبيان الثاني فئة المستفيدين من خدمات المراجعة، عن طريق ارسال 150 استبيان بالتسليم المباشر والبريد الالكتروني، حيث تم الحصول على 113 منها، رفض 05 منها لعدم اكتمال الاجابة على جميع الأسئلة ولاحتوائها على أجوبة متناقضة.

تجدر الإشارة أنه لتسهيل مهمة الاجابة على الاستبيان من خلال النسخة المرسلة بالبريد الالكتروني، فقد تم اعداد نسخة من خلال برنامج (EXCEL 2010)، تتيح الاجابة وفق الاختيارات المطروحة وتمنع حدوث التناقضات والاجابات المتعددة، وتسهل عملية الاجابة والحفظ دون التغيير في مضمون الاستبيان.

ج. قاعدة الاستبيان:

♦ **قاعدة الاستبيان الأول الموجه للمراجعين الخارجيين:** تتحدد قاعدة الاستبيان الأول الموجه للمراجعين الخارجيين للحسابات في الجزائر بعدد الأعمدة والأسطر الدالة على المتغيرات لكل استفسار تبعا لكل شخص، فتحدد بـ 29 عمودا و 173 سطر حيث تمثل الأسطر الأشخاص، بينما تمثل الأعمدة الأسئلة المطروحة على المشاركين في الاستبيان، نشير إلى أنه تم اعتماد برنامج إكسل (Excel 2010) لبناء هذا الإطار في ملف واحد يشمل جزئي الاستبيان، حيث أن الخلايا الناتجة عن تقاطع الأسطر والأعمدة ذات محتويات عددية وفق مقياس ليكرت من الرقم 1 إلى الرقم 5 حسب إجابات المشاركين، لتمكين المعالجة والتحليل وفق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS STATICS 21.0)، باستثناء الأسئلة المرتبطة بالجنس والسن والخبرة والمؤهل العلمي والمهنة، والتي كُملت بأرقام حسب الاختيارات لكل سؤال بالنسبة للجزء الأول من الاستبيان،

♦ **قاعدة الاستبيان الثاني الموجه للمستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر:** تتحدد قاعدة الاستبيان الثاني الموجه للمستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر بعدد الأعمدة

والأسطر الدالة على المتغيرات لكل سؤال تبعا لكل شخص، فتحدد بـ 29 عمودا و 108 سطرا، حيث أن الخلايا الناتجة عن تقاطع الأسطر و الأعمدة ذات محتويات عددية وفق مقياس ليكرت من الرقم 1 إلى الرقم 5 لتمكين المعالجة والتحليل وفق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS STATICS 21.0)، باستثناء أسئلة الجزء الأول من الاستبيان المرتبطة بالجنس والسن والخبرة والمؤهل العلمي والمهنة، والتي كُملت بأرقام حسب الاختيارات بالنسبة لكل سؤال.

♦ **الحدود الزمنية والمكانية للاستبيان:** اشتمل الاستبيان الأول على عينة عشوائية من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر، وتم التركيز على ارتباط الاستبيان ولو جزئيا، بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية من وسط شرق غرب وجنوب، بينما امتد هذا الاستبيان زمنيا من بداية أفريل 2010 إلى غاية نهاية جويلية 2011.

ارتبط الاستبيان الثاني بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية، كونه يعالج تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية للحسابات في مواجهة فجوة التوقعات ورقابة جودة المراجعة كمشاكل معاصرة حسب وجهة نظر المجتمع المالي من المستفيدين من خدمات المراجعة بالجزائر، بينما امتد هذا الاستبيان زمنيا من بداية مارس 2010 إلى غاية نهاية ماي 2011.

3.1.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قبل البدء في تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان يرى الباحث ضرورة التذكير بالأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائج الاستبيان، وذلك باعتماد إجراء التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS STATICS 21.0):

أ. الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية.

ب. حساب الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان المستخدمة في جمع البيانات.

ج. مقياس ليكرت

د. تحليل البيانات (اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي Mann-Whitney)

♦ **الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية:** حيث سيتم اعتماد تحليل التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والمتوسطات المرجحة لاستجابات أفراد كل عينة من الطرفين محل الدراسة. ولقد تم اعتماد الوسط الحسابي باعتباره أحد أهم مقاييس النزعة المركزية، حيث اعتمد في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب عناصر وبنود مختلف اجزاء الاستبيان حسب أهميتها بالنسبة لكل طرف من فئات الدراسة (المراجعون الخارجيون والمستفيدون من خدمات المراجعة)، ويعتمد الوسط الحسابي المرجح لإجابات المشاركين في الاستبيان كمؤشر لتحديد أهمية المهام والمسؤوليات للمراجع الخارجي في الجزائر.

♦ **حساب الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان المستخدمة في جمع البيانات:** ومن أهم هذه الأسس هو مدى صدق وثبات البيانات التي توفرها الأداة، حيث أن ضعف صدق أو ثبات الأداة يؤدي بالضرورة إلى ضعف صحة وسلامة نتائج الدراسة بأكملها. لذلك يحرص الباحث على اختيار الأداة ذات الصدق والثبات العاليين. إن الثبات

يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج تقريباً إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، و تكمن أهمية قياس درجة ثبات أداة جمع البيانات في أهمية الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامه، فالأداة المتذبذبة لا يمكن الاعتماد عليها. أما الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، أي يقيس السمة أو الظاهرة التي وُضع لقياسها ولا يقيس غيرها أو يقيس ظاهرة أو سمة أخرى معها. وبصفة عامة فإن صدق أداة جمع البيانات يعني إلى أي درجة توفر الأداة بيانات ذات علاقة بمشكلة الدراسة من مجتمع الدراسة. ولقد تم اعتماد معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) (في حساب معامل الثبات، وتم الحصول على النتائج التالية كما يوضحه الجدول رقم 02)، ويلاحظ من الجدول أن معظم القيم ألفا كرونباخ قريبة من الواحد مما يعني أن عبارات الأجزاء ثابتة ومستقرة، وكذلك قيمة الثبات لإجمالي الاستبيان ألفا كرونباخ هي 0.662، وهي تعتبر نسبة مقبولة للثبات في أداة الدراسة.

لحساب صدق العبارات داخل كل محور من أجزاء الاستبيان، فقد تم حساب معاملات الاتساق الداخلي كما يوضحها الجدول رقم 02). ويلاحظ من الجدول أن معظم قيم معامل ألفا كرونباخ للعوامل أقل من الإجمالي الذي بلغ 0.871 مما يدل على أن هذه الأسئلة متسقة مع بعضها البعض، وأن هناك صدق داخلي في هذا الجزء من الاستبيان. باستثناء السؤال رقم 13 المتعلق بالتأكيد على مسؤولية المراجع عن عدم تقديم خدمات استشارية للمنشأة محل المراجعة، والسؤال رقم 16 المتعلق بالتأكيد على مسؤولية المراجع التأديبية أمام اللجنة التأديبية للهيئة المهنية حتى بعد استقالته من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته، والسؤال رقم 24 المتعلق باستعانة المراجع بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة محل المراجعة، والسؤال رقم 28 المتعلق بتقديم النصائح والاستشارات التي تدعم تحسين مستوى ربحية المنشأة محل المراجعة. حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل منهما على التوالي 0.877 و 0.872 و 0.876 و 0.873، وهي متجاوزة للإجمالي مما يدل على أن هذان الأسئلة الأربعة لا تتفق مع العوامل الأخرى المتعلقة بالجزء الثاني من الاستبيان لمهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر.

♦ **مقياس ليكرت:** اعتمد مقياس (ليكرت) في اعداد هذه الاستبيان، حيث يتم حساب المتوسط المرجح لإجابات عينة الدراسة على الأسئلة الواردة في كل جزء من الاستبيان، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، يستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير يأخذ قيمة مختلفة من حيث أهميتها، لذلك يجب أخذ هذه الأهمية في الاعتبار وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن المناسب لأهميتها، حيث أن اعداد الاستبيان وفقاً لمقياس (ليكرت) المكون من خمس نقاط، تتدرج فيه الخيارات من 1 (إلى 5)، حيث يدل رقم 1) على أن العنصر ذو أهمية كبيرة جداً، بينما يدل رقم 5) على أن العنصر عديم الأهمية، كما يوضحه الجدول رقم 03). كما أنه لدراسة أهمية العبارات داخل كل محور تم تصنيف الإجابات حسب درجة أهميتها وترتيبها حسب هذه الأهمية لكل قسم على حدة. وذلك عن طريق قسمة الرقم 4 (المسافات بين 1-5) على الرقم 5 (عدد الاختيارات) كالتالي:

$$0.8 = \frac{4}{5} ، وعلى هذا الأساس تم احتساب درجة مساهمة كل إجابة من الاختيارات الخمس السابقة،$$

كما يوضحها الجدول رقم 03) لدرجة مساهمة قيمة المتوسط المرجح.

♦ **تحليل البيانات:** من أجل تحليل البيانات بالنسبة لفئتي الاستبيان (المراجعون الخارجيون والمستفيدون من خدماتهم)، فقد تم اعتماد اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان - ويتني Mann-Whitney)، وهذا من أجل اختبار فرضيات الدراسة، والتحليل المقارن لآراء الدراسة حسب أجزاء للاستبيان.

اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان-ويتني Mann-Whitney) (أو U): استخدم فرق المتوسطين اللامعلمي (مان-ويتني Mann-Whitney)، من أجل تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات، والذي يرمز له بـ (U)، كونه يعتبر بديلا لا معلمي للاختبار الخاص بالفرق بين متوسطين لمجتمعين، والمبني على أساس عينتين مستقلتين، أي أن هذا الاختبار بديل أفضل لاختبار t ، ويفضل استخدام اختبار (U) خاصة إذا كانت العينتان مختارتان من مجتمعين لا يتبعان توزيعا طبيعيا.¹⁶

والجدول رقم (04) يوضح مختلف الخصائص وطريقة الحساب لاختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان - ويتني Mann-Whitney).

يستخدم اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان-ويتني Mann-Whitney) لمعرفة هل يوجد فرق معنوي (ذو دلالة احصائية) بين متوسط إجابات العينتين على الأسئلة المتعلقة بكل جزء من الاستبيان (المراجعون الخارجيون والمستفيدون من خدمات المراجعة في الجزائر).

♦ **فرض العدم H_0 :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابتي العينتين بالنسبة للعوامل المذكورة.

♦ **الفرض البديل H_1 :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابتي العينتين بالنسبة للعوامل المذكورة.

وفي هذه الدراسة سيتم اعتماد مستوى معنوية 5%، فإذا كانت قيمة الاحتمال اقل من أو تساوي 0.05 فهذا معناه رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديل H_1 ، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات العينتين. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 فهذا معناه قبول فرض العدم H_0 ورفض الفرض البديل H_1 ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات العينتين.

2.1. تحليل الاستبيان:

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل الاستبيان بالنسبة لكل طرف من عينة الدراسة من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدماتهم، وهذا بالنسبة لجزئي الاستبيان، من تحليل لخصائص عينة الدراسة، الى مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر.

1.2.1 تحليل الاستبيان الموجه لفئة المراجعين الخارجيين:

أ. تحليل خصائص عينة الدراسة: سيتم تحليل عينة الدراسة حسب عدة خصائص كما يوضحه الجدول رقم (05)،

من الخصائص التالية:

★ الجنس ★ العمر ★ المؤهل العلمي ★ الخبرة ★ المهنة

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب الجنس:** من خلال الجدول رقم (05)، يلاحظ أن عدد الذكور أكثر من الإناث، كونهم يمثلون 97,11% أي 168 ذكرا، بينما تمثل الإناث 2,89% أي 5 إناث، فهذا يدل على أن هذه المهنة محتكرة نسبيا من قبل الذكور كون الممارسة المهنية لها غير مرتبطة بمنطقة محددة بل انها تشمل مختلف

المؤسسات بالتراب الوطني، إضافة إلى انخفاض اعتماد محافظ الحسابات والخبير المحاسبي الممنوح للإناث بالجزائر مقارنة بالذكور المرخص لهم بذلك.

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب العمر:** من خلال الجدول رقم (05)، نجد أن المستوى التعليمي للعينة مرتفع لكون أن نسبة 98,84 % تمثل جامعيين بين ليسانس وماجستير ودكتوراه، أي ما يمثل 171 شخصا، بينما تمثل فئة غير الجامعيين نسبة 1.73 %، أي ما يمثل 03 أشخاص، ويرجع هذا التمثيل إلى طبيعة الشروط الواجب توافرها في الشخص المراجع وهي ليسانس أو محاسب معتمد زائد خبرة كبيرة، وهو ما يفسر وجود غير الجامعيين في فئة المراجعين. ومن خلال الربط بين المستوى التعليمي للعينة وعمر الأشخاص، نجد أن فئة غير الجامعيين تقع ضمن الفئة العمرية الرابعة، وهذا لاشتراط الخبرة الطويلة لغير الجامعيين للحصول على اعتماد محافظ الحسابات. ان كون المستوى التعليمي للعينة مرتفع يعتبر مؤشرا جيدا للدراسة، وهذا يجعل من عينة الدراسة الفئة المناسبة المؤهلة علميا للإجابة على أسئلة الاستبيان، وهذا لتخصص موضوع الدراسة.

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب العمر والخبرة:** من خلال الجدول رقم (06)، نلاحظ أن خبرة أفراد العينة لا تتلاءم إلى حد ما مع الفئات العمرية، حيث تم تقسيم الخبرة إلى أربعة فئات بمعدل 5 سنوات، حيث تمثل الفئة الأولى نسبة 19,65 % أي بـ 34 شخصا، في حين أن الفئة العمرية الأولى بها 4 أشخاص أعمارهم لا تتعدى 30 سنة، وبقي في هذه الفئة للخبرة 30 شخصا لهم خبرة يفترض أن تقع في الفئات العمرية الموالية، بينما تمثل الفئة الثانية للخبرة نسبة 35,84 % أي بـ 62 شخصا، وهو ما يعبر عن الفئة العمرية الثانية مضاف لها جزء من المتأخرين في ممارسة المهنة من الفئة الأولى، أما الفئة الثالثة للخبرة فتمثل نسبة 34,7 % أي بـ 60 شخصا مضافا إليها جزء من المتأخرين من الفئات السابقة والموالية، والتي بها أشخاص لم يتحصلوا على الترخيص باكرا، ويرجع هذا إلى التأخر في منح الاعتماد من طرف الهيئة المهنية، أول لكونهم لم يمارسوا النشاط المهني مبكرا كذلك، أما الفئة الرابعة للخبرة تمثل نسبة 9,83 % أي بـ 17 شخصا ما يمثل الفئة العمرية الرابعة ناقص المتأخرين إلى الفئات السابقة. والجدول رقم (06)، يوضح مقارنة بين الفئات العمرية وفئات الخبرة للمراجعين، حيث أن الفرق بالموجب يمثل التأخر في ممارسة مهنة المراجعة، ويوضح الجدول تأخر بمعدل 42 شخصا أي ما يعادل 24,28 % كنسبة تأخر في الحصول على الاعتماد أو عدم الممارسة المبكرة لمهنة المراجعة في الجزائر، حيث يتوزع هذا التأخر في الفئتين العمرية الثانية والثالثة.

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب المهنة:** بالرجوع إلى عينة الدراسة وتصنيفها وفق لمهنة المراجعين الخارجيين والتي تنقسم بين الخبير المحاسبي والذي ضمينا يحمل اعتماد محافظ حسابات. حيث نجد أن الخبراء المحاسبين يمثلون نسبة 7.51 % من عينة الدراسة أي ما يقابل 13 خبيرا محاسبيا، وهي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بمحافظي الحسابات الذين يمثلون نسبة 92.49 % أي ما يقابل 160 محافظا للحسابات، كما يوضحه الجدول رقم (07)، وتعتبر نسبة الخبراء المحاسبين منخفضة جدا، وهذا اخذا بعين الاعتبار أن 80.33 % من عينة الدراسة لديهم خبرة تفوق الـ 6 سنوات، ويرجع هذا إلى أن اعتماد الخبير المحاسبي يمنح بعد اجراء امتحان الخبرة من طرف الهيئة

المهنية، وتجدر الإشارة إلى أن امتحان الحصول على الخبرة المحاسبية لم يجرى منذ سنة 2002م، وهذا ما يفسر بصفة كبيرة انخفاض نسبة الخبراء المحاسبين بعينة الدراسة بالرغم من ارتفاع نسبة الخبرة المهنية في هذه العينة. ب. تحليل الجزء الثاني للاستبيان (المهام والمسؤوليات الحالية والمتوقعة للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر):

الجدول رقم (08) يوضح ترتيب المهام والمسؤوليات الحالية والمتوقعة للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للحسابات بالجزائر.

2.2.1. تحليل الاستبيان الموجه لفئة المستفيدين من خدمات المراجعة

أ. تحليل خصائص عينة الدراسة:

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب الجنس:** من خلال الجدول رقم (05)، يلاحظ أن عدد الذكور أكثر من الإناث، كونهم يمثلون 80,56% أي 87 ذكرا، بينما تمثل الإناث 19,44% أي ب 21 أنثى، ويرجع هذا لكون عينة الدراسة تشمل المدراء ومدراء المالية والمحاسبة ومسؤولي القروض في البنوك وبعض المستثمرين الخواص، وبعض الموظفين في المصالح الحكومية كالضرائب، إضافة إلى الأكاديميين من أساتذة جامعيين، ومن خلال اعتماد الباحث بدرجة كبيرة على التسليم المباشر وبالرجوع إلى قاعدة للاستبيان لوحظ أن هذه الوظائف يشغلها الذكور بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالإناث في الجزائر.

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب العمر:** من خلال الجدول رقم (05)، فقد تم تقسيم عينة الدراسة حسب العمر إلى أربع فئات بمعدل عشر سنوات للفئة العمرية، حيث تمثل الفئة الأولى نسبة 14,81%، أي ب 16 شخصا، بينما تمثل الفئة العمرية الثانية نسبة 38,89%، أي ب 42 شخصا، بينما الفئة العمرية الثالثة تمثل نسبة 29,63%، أي ب 32 شخصا، في حين أن الفئة العمرية الرابعة تمثل نسبة 16,67%، أي ب 18 شخصا.

وبالرجوع إلى قاعدة الاستبيان والجدول رقم (05)، نجد أن 85,19% من عينة الدراسة تتعدى أعمارهم الثلاثين سنة، وهذا يرجع إلى الخبرة المشترطة لشغل مناصب مرتبطة بالمحاسبة والمالية، على مستوى المؤسسات العمومية والبنوك، إضافة إلى التكوين الأكاديمي للأساتذة الجامعيين، وهذا ما يجعل هذه الفئة من المستفيدين من خدمات المراجعة يعتبر متوسط العمر بها مرتفع نسبيا.

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:** من خلال الجدول رقم (05)، نجد أن المستوى التعليمي للعينة مرتفع نسبيا، حيث أن نسبة 94,44% تمثل جامعيين بين ليسانس وماجستير ودكتوراه، أي ما يمثل 102 شخصا، بينما تمثل فئة غير الجامعيين نسبة 5,56%، أي ما يمثل 06 أشخاص، ويرجع هذا التمثيل إلى طبيعة الوظائف التي تمثل المستفيدين من خدمات المراجعة والتي تتطلب الشهادات الجامعية إضافة إلى الخبرة، إضافة إلى كون عينة الدراسة تشمل على 42 أستاذا جامعيًا في التخصص، إضافة إلى أن نسبة غير الجامعيين في العينة تمثل بعض الموظفين الذين يشغلون مناصبهم في ظل عدم وجود شهادة جامعية، وهذا باشتراط الخبرة الكبيرة التي تشترط في ذلك المنصب.

إن كون المستوى التعليمي للعينة مرتفع يعتبر مؤشرا جيدا للدراسة، وهذا يجعل من عينة الدراسة الفئة المناسبة المؤهلة علميا للإجابة على أسئلة الاستبيان، وهذا لتخصص موضوع الدراسة.

♦ **تصنيف عينة الدراسة حسب الخبرة:** من خلال الجدول رقم (05)، فقد اعتمد تقسيم الخبرة إلى أربعة فئات بمعدل 05 سنوات، حيث تمثل الفئة الأولى نسبة 17,59 % أي بـ 19 شخصا، بينما تمثل الفئة الثانية للخبرة نسبة 38,89 % أي بـ 42 شخصا، أما الفئة الثالثة للخبرة فتتمثل نسبة 28,70 % أي بـ 31 شخصا، وبالنسبة للفئة الرابعة للخبرة فإنها تمثل نسبة 14,81 % أي بـ 16 شخصا. ويلاحظ أن معدل الخبرة يعتبر مرتفعا نسبيا بعينة الدراسة حيث أن 82,41 % من عينة الدراسة لديهم خبرة تفوق الخمس سنوات، وهذا يعتبر مؤشرا جيدا من حيث الاجابة على أسئلة محاور الاستبيان، ويجعل من هذه العينة الفئة المؤهلة مهنيا للإجابة على هذا الاستبيان.

ب. تحليل الجزء الثاني للاستبيان (المهام والمسؤوليات الحالية والمتوقعة للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر)

الجدول رقم (08) يوضح ترتيب المهام والمسؤوليات الحالية والمتوقعة للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للحسابات بالجزائر.

3.2.1. التحليل المقارن واختبار الفرضيات:

إن اختبار فرضيات الدراسة، سيتم من خلال التحليل المقارن بين فئتي عينة الدراسة، بالنسبة لمسؤوليات ومهام المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر.

أ. التحليل المقارن لمهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر :

باعتقاد المتوسط الحسابي المرجح لإجابات طريفي الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، بالنسبة لأسئلة الجزء الثاني للاستبيان من مهام ومسؤوليات الحالية ومتوقعة للمراجع الخارجي للحسابات في الجزائر، فقد تم ترتيب هذه المهام والمسؤوليات تصاعديا حسب أهميتها، ويوضح الجدول رقم (08) أن المهام والمسؤوليات المتفق عليها من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في الجزائر والجهات المستفيدة من خدماتهم، والتي تلقى قبولا عاما على كونها تمثل المهام والمسؤوليات التي يجب أن يلتزم بها المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر. حيث أنه من أصل 29 مهمة ومسؤولية للمراجع الخارجي للحسابات في الجزائر طرحت في الاستبيان على طريفي العينة، تم اتفاق الطرفين على 19 مهمة ومسؤولية كما يوضحها الجدول (08).

ب. اختبار فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة الميدانية على اختبار الفرضيات التي تعالج اشكالية الدراسة، وتتمثل هذه المحاور في ما يلي:

يلي:

رصد ملامح فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر (الفرضية الفرعية الأولى والثانية). سيتم اعتماد اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان-ويتني Mann-Whitney)، من أجل اختبار فرضيتي الدراسة بالنسبة لطريفي العينة بالاستبيان، تجدر الإشارة انه قد خصص الجزء الثاني من الاستبيان لرصد ملامح فجوة التوقعات، وذلك باقتراح مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر، وهذا بدمج المهام والمسؤوليات الحالية وكذلك المتوقعة من المراجع الخارجي في نفس الجزء من الاستبيان، وهذا لترك المجال لتحديد أهمية هذه العناصر لعينة الدراسة، حيث ان مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر

تحكمها القوانين والتشريعات) القانون 10-01 لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر) في ظل غياب معايير وطنية أو اعتماد لمعايير دولية للمراجعة.

♦ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** كما يوضحه الجدول رقم 10(، بلغت قيمة الاحتمال 0.000 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H_0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H_1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر والجهات المستفيدة من خدماتهم حول المهام والمسؤوليات الحالية للمراجع الخارجي للحسابات.

في ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (26,50)، أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة (10,50)، وبالتالي فإن متوسط اجابات المراجعين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدمات المراجعة باحتمال قدره 0.000). ونستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر لديهم قبول أكبر للمهام ومسؤوليات الحالية للمراجع الخارجي للحسابات في الجزائر.

♦ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** كما يوضحه الجدول رقم 10(، بلغت قيمة الاحتمال 0.001 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H_0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H_1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر والجهات المستفيدة من خدماتهم حول توقعات المجتمع ككل المرتبطة بمهام ومسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي.

في ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (16,27)، أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة (6,73)، وبالتالي فإن متوسط اجابات المراجعين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدمات المراجعة باحتمال قدره 0.0005). ونستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر لديهم قبول أكبر للمهام والمسؤوليات المتوقعة للمراجع الخارجي للحسابات في الجزائر.

الخلاصة:

1. النتائج المستخلصة من رفض الفرضية الفرعية الأولى:

♦ يوجد اختلاف في وجهة النظر بين أطراف المجتمع المالي الجزائري حول مسؤوليات ومهام المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر. وهذا يجسد وجود فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر كمشكلة معاصرة، حيث أنه بالرغم من أن المهام والمسؤوليات الحالية للمراجع الخارجي في الجزائر تحكمها القوانين والتشريعات ولا سيما القانون 10-01، وهذا في ظل غياب معايير مهنية، فإنه لم يتفق حولها المجتمع المالي، حيث يظهر هذا أن فجوة التوقعات للمراجعة في الجزائر تعتبر كبيرة نسبيا وتتكون من عدة فجوات فرعية.

♦ وجود فجوة قصور في الأداء للمراجعة في الجزائر، نظرا لاختلاف آراء المجتمع المالي في الجزائر حول مسؤوليات المراجع الخارجي الحالية. والأداء الفعلي للمراجعين الخارجيين.

2. النتائج المستخلصة من رفض الفرضية الفرعية الثانية:

♦ يوجد اختلاف في وجهة النظر بين أطراف المجتمع المالي الجزائري حول المسؤوليات والمهام المتوقعة الإمام بها من طرف المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر. وهذا يجسد كذلك وجود فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر كمشكلة معاصرة.

♦ وجود فجوة قصور في المعايير للمراجعة في الجزائر، نظرا لاختلاف آراء المجتمع المالي في الجزائر حول مسؤوليات المهام المتوقعة الإمام بها من المراجع الخارجي.

3. النتائج المستخلصة من رفض الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية.

♦ وجود اختلاف في وجهة النظر بين أطراف المجتمع المالي الجزائري حول المسؤوليات والمهام الحالية والمتوقعة للمراجع الخارجي للحسابات في الجزائر.

♦ وجود فجوة أداء للمراجعة الخارجية في الجزائر، نظرا لاختلاف آراء المجتمع المالي في الجزائر حول المسؤوليات والمهام الحالية والمتوقعة للمراجع الخارجي، حيث تتشكل هذه الفجوة وتنتج من قصور في أداء المراجعين الخارجيين في الجزائر، وكذلك قصور في معايير المراجعة في الجزائر.

♦ جود فجوة المعقولة للمراجعة في الجزائر، نظرا لاختلاف آراء المجتمع المالي في الجزائر حول المسؤوليات والمهام الحالية والمتوقعة للمراجع الخارجي، والتي ترجع الى التوقعات الغير المعقولة من المهام والمسؤوليات للمراجع الخارجي، والتي يتوقعها المجتمع المالي في الجزائر، ويجسد هذه التوقعات الغير معقولة من المجتمع المالي عدم وجود معايير مهنية للمراجعة في الجزائر، وتبقى الممارسة المهنية تخضع للقوانين والتشريعات في ظل المستوى الأدنى للأداء، وهذا ما يجسد فجوة المعقولة.

كما أنه من خلال الدراسة الميدانية، يتضح انه تم الاتفاق ضمن المجتمع المالي على 19 مهمة ومسؤولية للمراجع الخارجي بالجزائر كما لي:

- ♦ الشهادة على صحة ومصادقية القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة في تمثيلها للوضع الحقيقية ونتائج الأعمال.
- ♦ التأكد من سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالمنشأة محل المراجعة.
- ♦ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- ♦ اشتغال تقرير المراجعة على المصادقة على الحسابات المدمجة أو المدعمة لفروع الشركة محل المراجعة.
- ♦ تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات بالمنشأة.
- ♦ الإعلام عن كل حدث أو نقص قد يؤثر على استمرارية نشاط المنشأة محل المراجعة.

- ♦ تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- ♦ الشهادة على احترام المنشأة محل المراجعة للمبادئ والمعايير المحاسبية في اعداد القوائم المالية.
- ♦ التأكيد على مسؤولية المراجع التضامنية تجاه المنشأة و/أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون.
- ♦ تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- ♦ التأكيد على مسؤولية المراجع ببذل العناية المهنية اللازمة بمهمته وتوفير الوسائل اللازمة.
- ♦ التأكيد على مسؤولية المراجع التأديبية أمام اللجنة التأديبية للهيئة المهنية، حتى بعد استقالته من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته.
- ♦ الشهادة على صحة ومصداقية الحسابات المدمجة والمدعمة لفروع الشركة محل المراجعة.
- ♦ الاحتفاظ بملفات المراجعة للزبائن لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهد.
- ♦ التأكيد على مسؤولية المراجع في الاتصال بالهيئات المسؤولة عن الحوكمة كلجان المراجعة مثلا وليس الإدارة فقط.
- ♦ التقرير للجهات القضائية المختصة عن عمليات الغش و/أو السرقة و/أو الاختلاس و/أو التحريف المتعمد بالبيانات المحاسبية للمنشأة محل المراجعة.
- ♦ ممارسة الشك المهني واليقظة للظروف التي قد تشير الى تحريفات محتملة ناتجة عن الخطأ أو التحريف
- ♦ اشتمال تقرير المراجعة على التأكيد على نطاق أي عملية مراجعة بشكل دقيق.
- ♦ مسؤولية المراجع في توصيل أوجه القصور بالرقابة الداخلية للمسؤولين عن الحوكمة كلجان المراجعة مثلا.
- كما يتضح كذلك أن المراجعين والمستفيدين من خدماتهم لم يتفقوا على 10 مهام ومسؤوليات للمراجع الخارجي للحسابات بالجزائر كما يلي:
- ♦ تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد لاستمرارية نشاط المنشأة.
- ♦ التأكد من احترام شروط وقوانين إبرام الاتفاقيات والعقود بين الشركة محل المراجعة وفروعها والأطراف الأخرى المتعاملة معها.
- ♦ التوثيق لتقييم المراجع الخارجي لعمل المراجع الداخلي وعلاقته به من أجل تحديد مسؤولية المراجع الخارجي.
- ♦ ضرورة أن يضع المراجع ضمن مستندات المراجعة ما يشير إلى مدى الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمتطلبات الخاصة بالاستقلال ومدى قبول والاستمرار مع العميل وكذلك طبيعة ونطاق ونتائج الاستشارات التي تمت خلال المهمة.

♦ أن يشير المراجع في تقريره إلى أنه قام بأداء مهامه بالحصول على تأكيد عن خلو المعلومات من التحريفات الجوهرية.

♦ التأكيد على مسؤولية المراجع عن عدم تقديم خدمات استشارية للمنشأة محل المراجعة.

♦ التقرير للجهات المختصة عن مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنشأة محل المراجعة في استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل.

♦ تقرير خاص عن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية للمنشأة محل المراجعة.

♦ أن يستعين المراجع بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة محل المراجعة.

♦ تقديم النصائح والاستشارات التي تدعم تحسين مستوى ربحية المنشأة محل المراجعة.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ومجمل المهام التي لم يتفق عليها طرفي المجتمع المالي من مراجعين ومستفيدين من خدماتهم، نجد أن بالرغم من أن بعض المهام أقرتها جملة من التشريعات الوطنية المنظمة للمهنة، فلم يتفق عليها الطرفين، وتم الاتفاق على جملة من المهام التي اشتملتها المعايير الدولية للمراجعة، وهذا ما يظهر عدم التحديد والادراك لمهام ومسؤوليات المراجع، وامكانية اعتماد المعايير الدولية للمراجعة بالتوافق مع اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة.

التوصيات:

إن دراستنا لموضوع فجوة التوقعات وتحليل مكوناتها ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر، من خلال الجانب النظري للموضوع، ومجمل التحليل للنتائج التي تم الوصول إليها بالدراسة الميدانية، يمكن طرح التوصيات التالية:

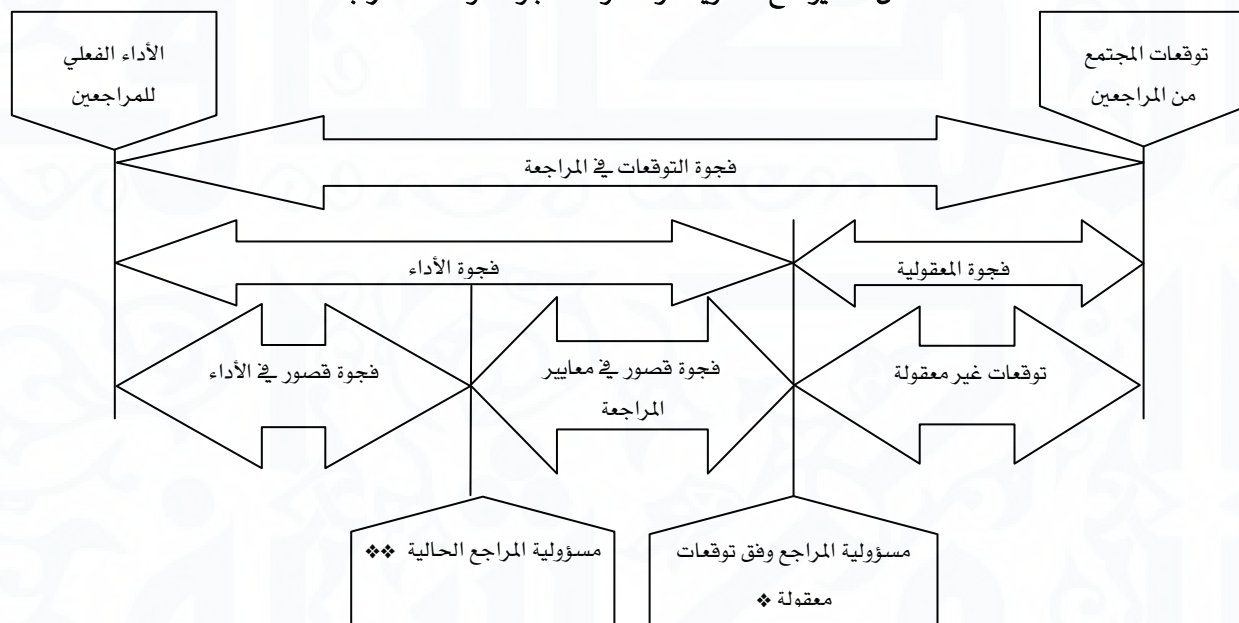
♦ ضرورة اعتماد معايير مهنية للمراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، حيث أن مهنة المراجعة يعتبر مستوى أدائها عند المستوى الأدنى، في ظل نقص وعدم اكتمال القوانين والتشريعات التي تحكمها في الجزائر، وغياب المستويات المثلى للأداء التي تحددها المعايير الوطنية والدولية، والتي يسعى المهنيون إلى تحقيقها من أجل النهوض بالمهنة.

♦ وضع الهيئات المهنية التي تشرف على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر تحت سلطة المهنيين المستقلين وبإشراف الجهات الحكومية، على غرار التجارب الدولية في الدول المتقدمة، في حين تتمثل السلطة الحكومية في مجال السلطة والإشراف على الهيئات المهنية للرقابة على جودة المراجعة الخارجية، على غرار مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات العامة (PCAOB) بالولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الأعلى لمحافظي الحسابات (H3C) بفرنسا.

- ♦ تفعيل الدور الذي تلعبه الهيئات المهنية المشرفة على المراجعة في الجزائر، من حيث اعداد مشاريع معايير وطنية للمراجعة، والتوفيق مع المعايير الدولية، واعتماد مدونة لقواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية، من أجل تحسين مستوى الأداء المهني، ودعم جودة الخدمات.
- ♦ تدعيم استقلال المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر من خلال تغيير المراجعين الخارجيين بصفة دورية الزامية، وتفعيل دور لجان المراجعة في ظل اعتماد آليات الحوكمة.
- ♦ زيادة فاعلية الإعلام عن دور المراجع ومسؤولياته في المجتمع بمختلف وسائل الاعلام والنشر للدوريات المهنية، والربط بين الباحثين بالجامعات والهيئات المهنية لرفع مستوى مهنة المراجعة والمتطلبات المعاصرة لها.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل 10: يوضح مستويات ومكونات فجوة التوقعات للمراجعة



❖ مسؤوليات المراجع وفق التشريعات والمعايير المهنية.

❖ مسؤوليات المراجع التي تراعى جانب الربحية للمراجع في التنفيذ والأداء.

Source: PORTER Brenda: *An empirical study of the audit expectation-performance gap*, *Accounting and Business Research*, winter 1993, Vol 24, Iss 93, p 50.

الجدول 10: يوضح أسئلة الجزء الثاني من الاستبيان

أسئلة الجزء الثاني من الاستبيان (فجوة التوقعات في المراجعة- مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر-)	
من السؤال رقم 1 - 18	المهام والمسؤوليات الحالية للمراجع الخارجي في الجزائر.
من السؤال رقم 19 - 29	توقعات المجتمع لمهام ومسؤوليات المراجع الخارجي في الجزائر.
الأسئلة 20 22 24 27	مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي المقترحة وفقا لمعايير المراجعة الدولية.

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول 10 : يوضح عبارات الاستبيان ومعاملات الاتساق الداخلي للجزء الثاني من الاستبيان

الرقم	الجزء الثاني من الاستبيان	العبارات	الفا كرونباخ
1	الشهادة على صحة ومصادقية القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة في تمثيلها للوضعية الحقيقية للمنشأة ونتائج أعمالها.	29	0,870
2	الشهادة على احترام المنشأة محل المراجعة للمبادئ والمعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية.	29	0,867
3	التأكد من سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالمنشأة محل المراجعة.	29	0,868
4	التأكد من احترام شروط وقوانين ابرام الاتفاقيات والعقود بين الشركة محل المراجعة وفروعها والأطراف الأخرى المتعاملة معها.	29	0,871
5	الاعلام عن كل حدث أو نقص قد يؤثر على استمرارية نشاط المنشأة محل المراجعة.	29	0,867
6	الشهادة على صحة ومصادقية الحسابات المدمجة والمدمجة لفروع الشركة محل المراجعة.	29	0,870
7	اشتمال تقرير المراجعة على المصادقة على الحسابات المدمجة أو المدمجة لفروع الشركة محل المراجعة.	29	0,871
8	تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات بالمنشأة.	29	0,865
9	تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.	29	0,865

0,864	29	10	تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
0,868	29	11	تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
0,866	29	12	تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد لاستمرارية نشاط المنشأة.
0,877	29	13	التأكيد على مسؤولية المراجع عن عدم تقديم خدمات استشارية للمنشأة محل المراجعة.
0,867	29	14	التأكيد على مسؤولية المراجع ببذل العناية المهنية اللازمة بمهمته وتوفير الوسائل اللازمة.
0,867	29	15	التأكيد على مسؤولية المراجع التضامنية تجاه المنشأة و/أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون.
0,872	29	16	التأكيد على مسؤولية المراجع التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمهنة المهنية، حتى بعد استقالته من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته.
0,863	29	17	الاحتفاظ بملفات المراجعة للزبائن لمدة عشر سنوات ابتداء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهد.
0,867	29	18	التقرير للجهات القضائية المختصة عن عمليات الغش و/أو السرقة و/أو الاختلاس المتعمد بالبيانات المحاسبية للمنشأة محل المراجعة.
0,860	29	19	التأكيد على مسؤولية المراجع في الاتصال بالبيانات المسؤولة عن الحوكمة كإلجان المراجعة مثلا وليس الإدارة فقط.
0,864	29	20	مسؤولية المراجع في توصيل أوجه القصور بالرقابة الداخلية للمسؤولين عن الحوكمة كإلجان المراجعة مثلا.
0,860	29	21	ممارسة الشك المهني وان يكون المراجع يقطعا للظروف التي قد تشير الى تحريفات محتملة ناتجة عن الخطأ
0,860	29	22	التوثيق لتقييم المراجع الخارجي لعمل المراجع الداخلي وعلاقته به من أجل تحديد مسؤوليته.
0,865	29	23	ضرورة ان يضع المراجع ضمن مستندات المراجعة ما يشير الى مدى الالتزام بالمتطلبات الاخلاقية والمتطلبات الخاصة بالاستقلال ومدى قبول والاستمرار مع العميل وكذلك طبيعة ونطاق ونتائج الاستشارات التي تمت خلال المهمة.
0,876	29	24	أن يستعين المراجع بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة محل المراجعة.
0,862	29	25	أن يشير المراجع في تقريره الى أنه قام بأداء مهامه بالحصول على تأكيد عن خلو المعلومات من التحريفات الجوهرية.
0,867	29	26	تقرير خاص عن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية للمنشأة محل المراجعة.
0,865	29	27	اشتمال تقرير المراجعة على التأكيد على نطاق أي عملية مراجعة بشكل دقيق.
0,873	29	28	تقديم النصائح والاستشارات التي تدعم تحسين مستوى ربحية المنشأة محل المراجعة.
0,870	29	29	التقرير للجهات المختصة عن مدى كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل.
0,871	29		الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى نتائج برنامج IBM SPSS STATICS 21.0

الجدول 10: يوضح أهمية العبارات وفق مقياس ليكرت

درجة المساهمة	الوزن	قيمة المتوسط المرجح
موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1.80
موافق	2	من 1.8 إلى أقل من 2.6
غير متأكد	3	من 2.6 إلى أقل من 3.4
غير موافق	4	من 3.4 إلى أقل من 4.2
غير موافق بشدة	5	من 4.2 إلى أقل من 5

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول 04: الخصائص العامة لاختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان ويتني Mann-Whitney)

العنصر	الحساب	الشرح
μ_u	$\mu_u = \frac{n_1 n_2}{2}$	الوسط
σ_u	$\sigma_u = \sqrt{\frac{n_1 n_2 (n_1 + n_2 + 1)}{12}}$	التباين
n	n1 حجم العينة الأولى n2 حجم العينة الثانية	كلما كبر حجم العينة كلما اقترب توزيع إحصاء الاختبار U للتوزيع الطبيعي
r	الرتبة	يتم اعتماد مجموع الرتب المناظرة لمشاهدات إحدى العينتين

القيمة الإحصائية لاختبار Mann Whiteny	$U = n_1 n_2 + \frac{n_1(n_1 + 1)}{2} - R_1$	U
قيمة إحصاء الاختبار Z	$Z = \frac{U - n_1 n_2 / 2}{\sqrt{\frac{n_1 n_2 (n_1 + n_2 + 1)}{12}}}$	Z

Source: Sheng Yue & ChunYuan Wang, The influence of serial correlation on the Mann-Whitney test for detecting a shift in median, Water Resources Publications; Volume 25, Issue 3, San Francisco, March 2002, p 326.

الجدول 10: تحليل لخصائص العينة الأولى والثانية للدراسة

الخاصية		الفئة		المراجعون الخارجيون		المستفيدون من خدمات المراجعة	
الجنس		التكرار		النسبة %		التكرار	
أنثى		5		2,89		21	
ذكر		168		97,11		87	
العمر							
أقل من 0 سنة		4		2,31		16	
من 00 الى 01		76		43,93		42	
من 00 الى 01		88		50,87		32	
أكثر من 01		5		2,89		18	
المؤهل العلمي		173		100			
جامعي		146		84,39		60	
غير جامعي		3		1,73		6	
دراسات عليا		24		13,87		42	
الخبرة							
أقل من 0 سنة		34		19,65		19	
من 6 الى 01		62		35,84		42	
من 00 الى 00		60		34,68		31	
أكثر من 00		17		9,83		16	
الإجمالي		173		100		018	
						011	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج برنامج (IBM SPSS STATICS 21.0)

الجدول 16: يوضح مقارنة بين فئات العمر وفئات الخبرة للمراجعين بعينة الدراسة

خصائص الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية							
فئات العمر		فئات الخبرة		الفروق			
العمر	التكرار	النسبة	الخبرة	التكرار	النسبة	الفرق	السبب
أقل من 30 سنة	4	2,31	أقل من 5 سنة	34	19,7	30	تأخر
من 31 الى 40	76	43,9	من 6 الى 10	62	35,8	-14	فائض
من 41 الى 50	88	50,9	من 11 الى 15	60	34,7	-28	فائض
أكثر من 50	5	2,89	أكثر من 15	17	9,83	12	تأخر
الإجمالي		173		173	100		

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج برنامج (IBM SPSS STATICS 21.0)

الجدول 17: يوضح التصنيف حسب المهنة للمراجعين الخارجيين

النسبة %	التكرار	المهنة
7,51	13	خبير محاسبي
92,49	160	محافظ حسابات
100	173	الاجمالي

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج برنامج (IBM SPSS STATICS 21.0)

الجدول 18: التحليل المقارن لمهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات بالجزائر

الرقم الخاصة	المتوسط الحسابي		درجة الموافقة		الاتفاق	ترتيب الأهمية	
	العيينة 0 *	العيينة 0 **	العيينة 0 *	العيينة 0 *		العيينة 0 *	العيينة 0 *
1	1,83	1,63	موافق	موافق بشدة	اتفاق	1	16
2	2,23	1,69	موافق	موافق بشدة	اتفاق	3	7
3	1,84	1,61	موافق	موافق بشدة	اتفاق	10	3
4	2,03	1,61	موافق	موافق بشدة	اتفاق	9	4
5	2,71	1,69	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	8	9
6	1,99	1,80	موافق	موافق	اتفاق	6	1
7	2,38	1,60	موافق	موافق بشدة	اتفاق	14	12
8	1,97	1,69	موافق	موافق بشدة	اتفاق	4	5
9	1,95	1,62	موافق	موافق بشدة	اتفاق	12	8
10	1,91	1,70	موافق	موافق بشدة	اتفاق	2	15
11	2,39	1,77	موافق	موافق بشدة	اتفاق	17	2
12	2,05	1,69	موافق	موافق بشدة	اتفاق	15	10
13	2,43	2,75	موافق	غير متأكد	عدم اتفاق	7	18
14	1,99	1,75	موافق	موافق بشدة	اتفاق	11	23
15	2,38	1,69	موافق	موافق بشدة	اتفاق	19	14
16	2,62	1,59	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	13	11
17	2,37	1,80	موافق	موافق	اتفاق	21	19
18	2,56	1,74	موافق	موافق بشدة	اتفاق	18	27
19	2,40	1,77	موافق	موافق بشدة	اتفاق	20	6
20	2,57	1,84	موافق	موافق	اتفاق	27	17
21	2,52	1,83	موافق	موافق	اتفاق	22	21
22	2,60	1,84	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	16	22
23	2,66	1,75	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	26	25
24	2,69	2,44	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	23	20
25	2,84	1,84	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	24	29
26	2,62	2,49	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	5	24
27	2,58	1,79	موافق	موافق بشدة	اتفاق	29	26
28	2,87	2,63	غير متأكد	غير متأكد	عدم اتفاق	25	28
29	2,82	2,21	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	28	13

* العينة 1: المراجعون الخارجيون للحسابات بالجزائر ** العينة 2: المستفيدون من خدمات المراجعين الخارجيين للحسابات بالجزائر

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج برنامج (IBM SPSS STATICS 21.0)

الجدول: اختبار Mann-Whitney للفرضية الاولى والثانية

الفرضية	طريق الدراسة	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	Mann-Whitney (U)	Z	الاحتمال	الدلالة
الفرضية الاولى	المراجعون الخارجيون للحسابات	173	26,50	477,00	18,000	-4,560	0,000	دال
	المستفيدون من خدمات المراجعة	108	10,50	189,00				
الفرضية الثانية	المراجعون الخارجيون للحسابات	173	16,27	179,00	8,000	-3,451	0,001	دال
	المستفيدون من خدمات المراجعة	108	6,73	74,00				

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج برنامج (IBM SPSS STATICS 21.0)

الإحالات والمراجع:

- 1- CARL D Liggio : *The expectation gap: The accountant's legal Waterloo, The CPA (pre-1986). Jul 1975. Vol 45, Iss 000007, p 23.*
- 2-Humphrey Christopher et autre : *The audit expectations gap in Britain: An empirical investigation, Accounting and Business Research, Kingston Upon Thames, 1993, Vol 23, Iss 91A, p 395.*
3. جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 06.
- 4 -PORTER Brenda : *An empirical study of the audit expectation-performance gap, Accounting and Business Research, Winter 1993, Vol 24, Iss 93, p 49.*
- 5 -LEE Tom : *Financial reporting quality labels: The social construction of the audit profession and the expectations gap, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Bradford, 1994,Vol 7, Iss 2, p30*
6. جورج دانيال غالي، المرجع السابق، ص06.
- 7 -Junaid M Shaikh, et Mohammad Talha : *Credibility and expectation gap in reporting on uncertainties, Managerial Auditing Journal, Bradford, 2003. Vol 18, Iss 6/7, p 517.*
8. جورج دانيال غالي، المرجع السابق، ص7.
- 9 - PORTER Brenda, *opcit, p50.*
- 10 - Idem.
11. المرسوم التنفيذي رقم 11-32، يتعلق يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، المؤرخ في 27 جانفي 2011م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، المؤرخة في 2011/02/02، ص 23.
12. المواد 46، 47، 48، 49 من القانون رقم 01-10، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/11، ص 11.
13. المادة 05 من القانون رقم 01-10، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/11، ص 4.
14. المادة 25، من القانون رقم 01-10، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/11، ص 7.
15. المادة 40 من القانون رقم 01-10، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/11، ص 7.
16. Sheng Yue & ChunYuan Wang, *The influence of serial correlation on the Mann-Whitney test for detecting a shift in median, Water Resources Publications; Volume 25, Issue 3, San Francisco, March 2002,p 326.*

تقييم أداء مؤسسات الزكاة الماليزية مع صندوق الزكاة بالجزائر

بالمقاربة مع إحصائيات إجمالي الناتج المحلي (GDP)

د. فوزي محيريق

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
faouzihidaya@gmail.com

Evaluating the performance of Zakat Malaysian institutions with the Zakat Fund in Algeria compared with the statistics (GDP)

Faouzi MEHIRIG

University Echahid Hamma Lakhdher Eloued ; Algeria

Received: 28 June 2015

Accepted: 12 Oct 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تعالج هذه المقالة البحثية تحليل الواقع الإحصائي لمؤشرات مؤسسات الزكاة الماليزية وقياس نسب نموها، محاولا تحليل قيم الزكاة الرسمية والمفترضة بالمقاربة مع حسابات إجمالي الناتج المحلي (GDP)، وبذات الطريقة سأنتبع نسب الزكاة الكلية الرسمية والمحتملة إلى إجمالي الناتج المحلي بالجزائر. ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية والمعتمد على قطاع المحروقات، سأحتسب نسبة الزكاة المفترضة تارة بإدخال نواتج قطاع المحروقات، وتارة أخرى باستبعادها؛ لأخلص للمقارنة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية بمتغير الزكاة وأداء مؤسستي الزكاة في الجزائر وماليزيا.

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة الجزائري، مؤسسات الزكاة الماليزية، إجمالي الناتج المحلي (GDP).

رموز JEL: Z12, E2, E6

Abstract:

This research article covering the analysis of statistical status indicators with Malaysian Zakat institutions and measuring growth rates, it was an attempt in order to analyze exactly the values of Zakat officially and potential comparing with GDP.

In the same way, we were looking for official and potential Zakat to the output of GDP in Algeria. Due to the nature of the rentier Algerian economy, which is based essentially on the hydrocarbon sector, we will calculate the percentage of assumed Zakat sometimes we use the outputs of the hydrocarbon sector; in other times we excluded it. All of these operations for making comparisons between macroeconomic indicators and the performance of variable Zakat element in both Algerian and Malaysian Zakat institutions.

Key Words : Algerian Zakat fund, Malaysian Zakat institutions, gross domestic product (GDP).

(JEL) Classification : Z12, E2, E6.

تمهيد:

سألتطرق في هذه الورقة البحثية إلى تحليل الواقع الإحصائي لمؤشرات صندوق الزكاة الماليزي وقياس نسب نموه، محاولاً تحليل قيم الزكاة الرسمية والمفترضة بالمقارنة مع حسابات إجمالي الناتج المحلي. وبذات الطريقة سأنتبع نسب الزكاة الكلية الرسمية والمحتملة إلى الناتج (GDP) بالجزائر، ونظراً لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعانية والمبنية على قطاع المحروقات، احتسبت نسبة الزكاة المفترضة تارة بإدخال نواتج قطاع المحروقات، وتارة أخرى باستبعادها، لأخلص للمقارنة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية بمتغير الزكاة مقارنة بين كل من حسابات الزكاة في الجزائر وماليزيا.

ليكون البحث في شكل مقارنة ركزت فيها على نسب الزكاة الحقيقية والمفترضة بناء على الناتج الداخلي الخام (GDP) وهذا بالمقارنة بين أداء مؤسستي الزكاة في الجزائر وماليزيا خلال الفترة من سنة 2006م إلى سنة 2009م.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما هي أهم الفوارق في نتائج إحصائيات الزكاة الحقيقية والمفترضة بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام (GDP) في كل من ماليزيا والجزائر ؟

أولاً: تحليل الواقع الإحصائي لصندوق الزكاة الماليزي وقياس نسب النمو:

1. تتبع نسب نمو جباية الزكاة الإجمالية بماليزيا:

حتى أبين مدى نجاعة طرق جباية الزكاة في ماليزيا وتطورها من سنة إلى أخرى، نعرض الجدول الآتي الذي يوضح نسبة تزايد الزكاة من سنة 2004م إلى سنة 2010م مقارنة بالسنة الأساس م وبالسنة التي قبلها:

الجدول 01: تزايد نسبة جباية الزكاة بماليزيا 2004-2010م

السنة	القيمة الكلية لجباية الزكاة (RM)	نسبة الزيادة مقارنة بالسنة الفارقة %	نسبة الزيادة مقارنة بسنة الأساس 4002%
(2004) سنة الأساس	473,269,093.56	/	/
2005	573,088,305.74	21.09	21.09
2006	670,663,172.70	17.03	41.71
2007	806,284,071.53	20.22	70.36
2008	1,038,092,894.27	28.75	119.35
2009	1,196,871,798.60	15.30	152.89
2010	1,363,772,680.87	13.94	188.16

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات في المرجع: .Pusat Pungtan Zakat-MAIWP, (2010), P 82

إن ما نلاحظه من خلال الجدول السابق هو تزايد قيمة الزكاة من سنة لأخرى بنسبة تتراوح بين 13% إلى 28% سنوياً وهو ما يدل على نجاح عملية الجباية والجمع من جهة، والإقبال المتزايد سنوياً على أداء هذه الفريضة من جهة أخرى.

أما نسبة الزيادة الكلية لمقدار جباية الزكاة سنة 2010 مقارنة بسنة الأساس 2004 فقد تضاعفت هذه الحصيلة إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف.

وإن كانت هذه الزيادات لا تعكس الأوعية الحقيقية لأموال الزكاة بماليزيا إلا أن الإيجابي في ذلك هو التطور الملحوظ في طرق جباية الزكاة الذي تترجمه نتائج الإحصائيات السابقة.

"وتتبع إدارات الزكاة بماليزيا نظام للعقوبات في حال ثبوت مخالفة التهرب من الزكاة تؤدي إلى العقوبة، ويمكن أن تكون غرامة مالية وأقصاها الحبس إلى ستة أشهر كما هو الحال في ولاية نجري سمبيلان".¹

2. تحليل نسب توزيع الزكاة في الولايات الماليزية:

بناء على تجميع إحصائيات التوزيع لكل الولايات الماليزية لسنة 2010م، يمكن تتبع الولايات التي يتم فيها توزيع النسبة الأكبر من الزكاة، وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 04: حصيلة توزيع الزكاة الإجمالية بالولايات الماليزية لسنة 2010م. (الوحدة: RM)، (ر.م).

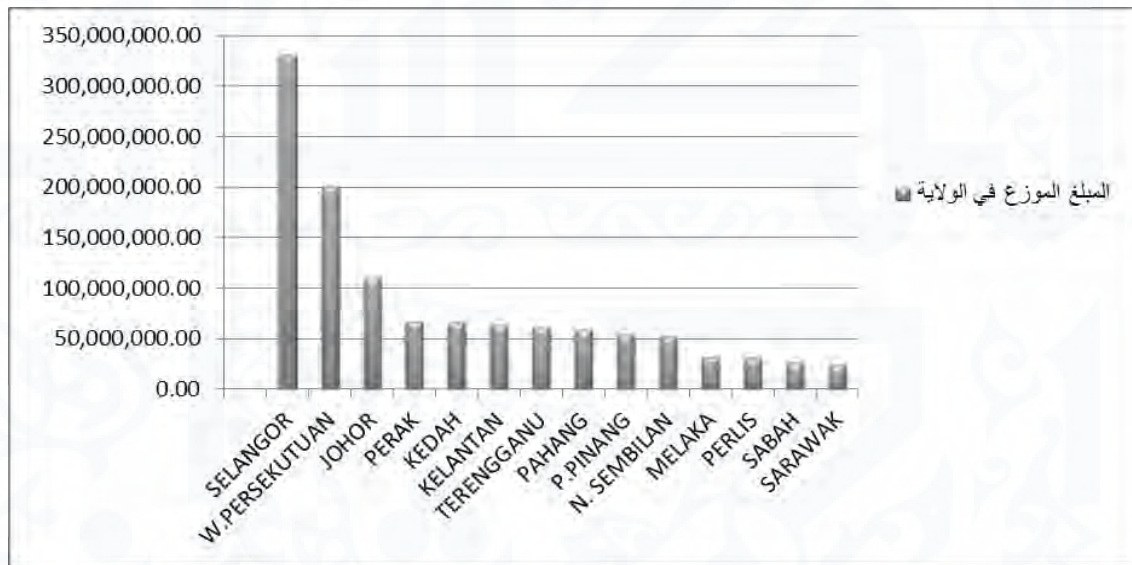
"Negeri الولاية"	المبلغ الموزع في الولاية
SELANGOR	330,364,503.00
W.PERSEKUTUAN	200,541,409.45
JOHOR	110,308,433.72
PERAK	66,793,034.00
KEDAH	66,061,795.12
KELANTAN	63,909,066.60
TERENGGANU	61,744,662.19
PAHANG	58,604,106.00
P.PINANG	54,352,513.03
N. SEMBILAN	51,740,272.62
MELAKA	31,392,558.73
PERLIS	30,730,256.00
SABAH	26,021,789.24
SARAWAK	23,922,812.06

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تجميع إحصائيات التوزيع لكل الولايات الماليزية² لسنة 2010م (بتصرف).

وحتى يسهل تحليل الجدول ونوضح الولايات التي تعد رائدة في الجمع ومن ثم توزيع الزكاة، يمكن سرد

الجدول ضمن الشكل البياني الآتي:

الشكل 00: حصيلة توزيع الزكاة في الولايات المالية لسنة 2010م



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

ويبدو جليا من خلال المضلعات التكرارية في الشكل البياني السابق، استحوذت الولايات المالية الثلاثة على أكبر نسبة موزعة من الزكاة على الترتيب: -سلانجور. - الولاية الاتحادية برسكتوان. - جوهر. ويرجع السبب في ذلك لاعتماد ماليزيا على أن التوزيع يتم في نفس المكان أو الولاية التي جمعت فيها الزكاة، وولاية سلانجور تعد ولاية رائدة في مجال تنظيم الزكاة بتأسيس معاهد ومؤسسات وشركات داعمة لإدارة الزكاة.

هذا فضلا عن كون ولاية سلانجور تعد منطقة صناعية ومنطقة استثمار بامتياز وهو ما يعكسه عدد المصانع والشركات والاستثمارات بالولاية، ما جعل الأوعية الزكوية تكون كبيرة ومتنوعة.

3. تحليل حصيلة توزيع الزكاة على أنواع الأصناف الثمانية بماليزيا لسنة 2010م:

ما يميز عملية توزيع الزكاة في ماليزيا أن هناك ولايات بها كل الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة، ويمكن تتبع القيم الزكوية الموزعة على الأصناف الثمانية في كامل الولايات المالية وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

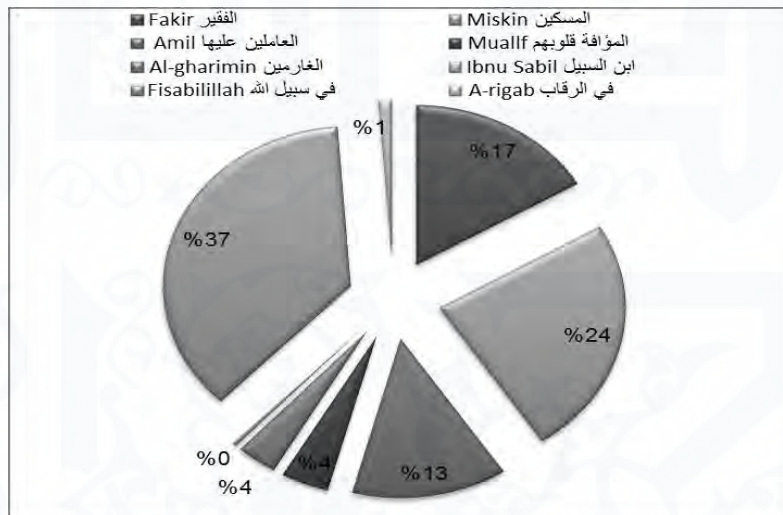
الجدول 00: قيم توزيع الزكاة الكلية على الأصناف بماليزيا سنة 4000م. الوحدة: بالرنجت الماليزي (RM)

الصنف	المبلغ الموزع
الفقير Fakir	194,086,913.36
المسكين Miskin	284,837,749.06
العاملين عليها Amil	158,441,546.47
المؤلفة قلوبهم Muallf	48,183,166.86
الغارمين Al-gharimin	41,695,233.16
ابن السبيل Ibnu Sabil	4,191,994.96
في سبيل الله Fisabilillah	431,743,018.88
في الرقاب A-rigab	13,307,589.01

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تجميع إحصائيات التوزيع لكل الولايات الماليزية لسنة 2010م

ويمكن ترجمة الجدول الآتية إلى الشكل البياني الآتي:

الشكل 04: توزيع الزكاة الكلية على الأصناف بماليزيا سنة 2010م



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

ثانيا: تحليل قيم الزكاة الرسمية والمفترضة إلى الناتج الداخلي الخام بماليزيا:

1. نسبة مساهمة المسلمين الماليزيين في الناتج الداخلي الخام (GDP):

المملكة الماليزية يقطنها العديد من العرقيات، ملاويون، صينيون وهنود... ولكل منهم ديانتهم؛ ومن ثم فإن ربط حسابات الناتج الداخلي الخام (GDP) بمجاميع قيم الزكاة المجبأة في ماليزيا، يتطلب مراعاة توزيع عدد ونسب المسلمين وغير المسلمين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالناتج الداخلي يشترك فيه كل القطاعات التي يعمل فيها المسلمون وغيرهم من الديانات الأخرى؛ ومن ثم وجب توضيح التنوع العرقي والديني بماليزيا عددياً.³

1.1. تنوع العرقيات بماليزيا:

بلغ عدد السكان في ماليزيا سنة 2009م: (29,323,118 نسمة)⁴ ويتوزع السكان في ماليزيا وينقسمون إلى العرقيات الآتية كما يوضحه الجدول الآتي:

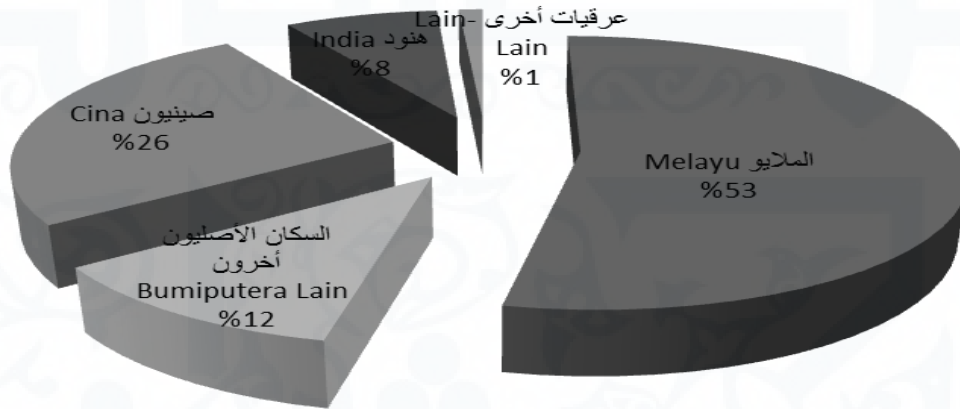
الجدول 02: نسب توزيع سكان ماليزيا حسب العرقيات

العرقية	النسبة إلى عدد السكان الإجمالي
الملايو (Melayu)	53.4 %
السكان الأصليون آخرون (Bumiputera Lain)	11.7 %
صينيون (Cina)	26.0 %
هنود (India)	7.7 %
عرقيات أخرى (Lain-Lain)	1.2 %
المجموع	100%

المصدر: (بتصرف) Abdul Hakim Amir Bin Osman, (2012), P2.

ويمكن توضيح توزيع العرقيات بماليزيا من خلال الدائرة البيانية الآتية:

الشكل 00: نسب توزيع سكان العرقيات بماليزيا



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

وهذه النسب لسنة 2000م، تكاد تكون ثابتة طيلة السنوات العشر أي إلى غاية 2010م.

2.1. تنوع الديانات بماليزيا:

كما تنوعت العرقيات في المملكة الماليزية تنوعت معها الديانات، ويمكن توضيح ذلك في

الجدول الآتي:

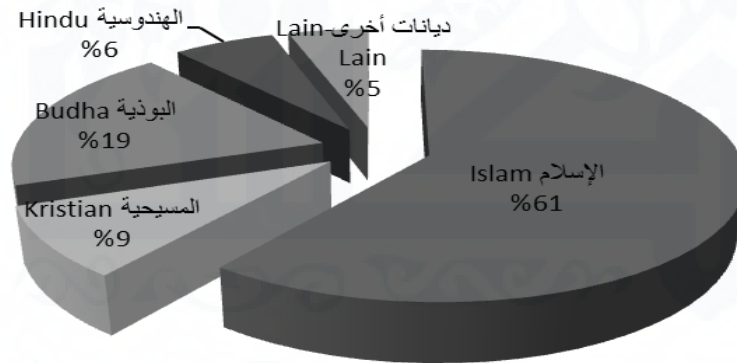
الجدول 00: نسب توزيع الديانات بماليزيا إلى عدد السكان

الديانة	النسبة إلى عدد السكان الإجمالي
الإسلام (Islam)	60.4 %
المسيحية (Kristian)	9.1 %
البوذية (Budha)	19.2 %
الهندوسية (Hindu)	6.3 %
ديانات أخرى (Lain-Lain)	5.0 %
المجموع	100%

المصدر: (بتصرف) Abdul Hakim Amir Bin Osman, (2012), P5.

ويمكن توضيح نسب توزيع الديانات بماليزيا من خلال الدائرة البيانية الآتية:

الشكل 02: نسب توزيع الديانات بماليزيا



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

وقد بلغ عدد المسلمين بماليزيا: (17,711,164 نسمة مسلم)، ويمثلون نسبة 60.4 % من إجمالي العدد الكلي للسكان.

ويتوزع عدد المسلمين بنسبة متفاوتة بين العرقيات المختلفة، حيث يدين سكان الملايو (Melayu) بنسبة 100% بالإسلام؛ أما السكان الأصليون الآخرون (Lain Bumiputera) فمنهم 52.6 % مسلم، والهنود (India) منهم: 8.2 % مسلم؛ كما تبلغ نسبة عدد المسلمين من الصينيين (Cina) مانسبته 0.8% مسلم.

2. نسبة وعدد العمال المسلمين في ماليزيا في القطاعات الاقتصادية المختلفة:

مما سبق فإن ما نسبته 39.60% من سكان ماليزيا غير معنيين بالزكاة، وتطالبهم الحكومة الماليزية بدفع الضرائب فقط.

وحتى أجد ربطا منطقيا بين قيم كلا من الزكاة وGDP)، حاولت معرفة نسبة مساهمة المسلمين الماليزيين في الناتج بناء على عدد السكان في ماليزيا ونسب عرقياتهم ودياناتهم؛ ومن ثمّ يكون تقدير قيم

مجموع الزكاة المفترضة بماليزيا دقيقا، فقد راعت نسبة عدد المسلمين من جهة، وكذا نسبة عدد العمال المسلمين في القطاعات المختلفة من جهة أخرى.

وقد وجدت من خلال الإحصائيات حول عدد العمال المسلمين بالقطاعات المختلفة بماليزيا، أن عددهم بلغ ما نسبته: 29.68 % عامل مسلم. أي بمجموع: 4,172,806 مسلم.⁵

3. طريقة حساب الزكاة المفترضة إلى الناتج الداخلي الخام بماليزيا:

جمعت قيم الناتج الداخلي الخام (GDP) لماليزيا بناء على تقرير البنك المركزي الماليزي⁶ مقدرة بالرنجيت الماليزي، (RM).

وبعدما حددت نسب وعدد الماليزيين المسلمين المعنيين بالزكاة، ومعرفة مدى مساهمتهم في الناتج الداخلي الخام، احتسبت ما نسبته 2.5 % على الناتج.

ومن ثم تحصلت على نسبة الزكاة المفترضة من الناتج الداخلي الخام الذي يساهم فيه المسلمون والذي رمزت له بالرمز (GDPi).

4. فترة المقارنة ومتوسط أسعار الصرف:

♦ الفترة التي تمت فيها المقارنة: من سنة 2006 إلى سنة 2009م.

♦ ويرتبط ذلك بالإحصائيات المتوفرة حول الزكاة في الجزائر، وعليه فإن إجمالي فترة المقارنة تقدر ب: أربع سنوات.

♦ أما متوسط سعر صرف الرنجيت بالدولار فاحتسبت المتوسط السنوي لسعر صرف الرنجيت بالدولار في سنوات فترة المقارنة.⁷

♦ وقد تراوح سعر صرف الرنجيت بالدولار الأمريكي، ما بين: 3.33 و 3.66 دولار أمريكي.

5. حساب نسبة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة إلى الزكاة المفترضة من الناتج الداخلي الخام للمسلمين بماليزيا (GDPi (%):

رمزت للمجموع الكلي الرسمي للزكاة عبر المؤسسات الزكوية بماليزيا بالرمز (AZOM).⁸ وبناء على ما

سبق سرده من معطيات فإنه يمكن تجميع كل المعطيات في فترة الدراسة في الجدول الآتي:

الجدول 00: المقارنة بين الزكاة الرسمية والمفترضة بماليزيا من خلال حسابات الناتج الداخلي الخام

4002	4002	4002	4000	متوسط سعر صرف الرنجيت الماليزي (RM) بالدولار الأمريكي (USD)
3.52	3.33	3.43	3.66	
521,095,000,000	530,181,000,000	506,341,000,000	475,526,000,000	الناتج الداخلي الخام (GDP) بالرنجيت الماليزي (RM)
148,038,352,273	159,213,513,514	147,621,282,799	129,925,136,612	الناتج الداخلي الخام (GDP) بالدولار الأمريكي (USD)

0.29	0.29	0.29	0.29	نسبة عدد العمال المسلمين في ماليزيا (%)
151,117,550,000.00	153,752,490,000.00	146,838,890,000.00	137,902,540,000.00	مساهمة العمال المسلمين في الناتج (GDPi) بالرنجيت الماليزي (RM)
42,931,122,159.09	46,171,918,918.92	42,810,172,011.66	37,678,289,617.49	مساهمة العمال المسلمين في الناتج (GDPi) بالدولار الأمريكي (USD)
3777938750.00	3843812250.00	3670972250.00	3447563500.00	الزكاة المفترضة GDPi (الوسط المرجح للزكاة 4.0) (RM)
1073278053.98	1154297972.97	1070254300.29	941957240.44	الزكاة المفترضة GDPi (الوسط المرجح 4.0) بالدولار الأمريكي (USD)
0.025	0.025	0.025	0.025	الوسط المرجح للزكاة
1,196,871,798.60	1,038,092,894.27	806,284,071.53	670,663,172.70	قيمة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة (AZOM) بالرنجيت الماليزي (RM)
340,020,397.33	311,739,607.89	235,068,242.43	183,241,304.02	قيمة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة (AZOM) بالدولار الأمريكي (USD)
31.68	27.01	21.96	19.45	نسبة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة (AZOM) إلى الزكاة المفترضة (GDPi) (%)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

ومن خلال الجدول السابق نجد أن نسبة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة بماليزيا (AZOM) تمثل: 19.45 % من نسبة الزكاة المفترضة بناء على الناتج الداخلي الخام بماليزيا بمساهمة العمال المسلمين (GDPi)، وهذا سنة 2006م، لتصل النسبة إلى: 31.68 % وهذا سنة 2009م.

ومن ثم نستنتج أن ثلث الزكاة المجبأة بماليزيا تجبى عبر المؤسسات الرسمية للزكاة، ما يؤكد نجاعة الطرق المتبعة في عملية جباية وتحصيل الزكاة، مع تسجيل أن هذه النسب تتزايد من سنة لأخرى وهو ما يدل على التطور الحاصل في إدارة مؤسسة الزكاة بماليزيا.

ثالثا: حساب نسب الزكاة الكلية الرسمية والمحتملة إلى الناتج الخام (GDP) خارج قطاع المحروقات بالجزائر:

حتى أُوحدَ المقارنة بين الناتج الداخلي الخام (GDP) في كل من دولة الجزائر ومملكة ماليزيا، استهدفت تحويل قيم الناتج من الرنجيت الماليزي إلى الدولار الأمريكي، بناء على متوسط سعر الصرف في كل سنة من سنوات فترة المقارنة المدروسة.

واتبعت أيضا ترتيب نفس المعطيات في الجدول السابق لتتبع مجموع قيم الزكاة عبر مؤسسات الزكاة بالجزائر⁹؛ ورمزت لمجموع قيم الزكاة عبر مؤسسات الزكاة بالجزائر. بالرمز: (AZOA)¹⁰.

وأشير إلى أنني اعتمدت على حسابات الناتج الداخلي الخام باحتساب المحروقات (GDP) والزكاة الإجمالية المحتملة أو المفترضة فيه والتي رمزت لها بالرمز: (AZp)¹¹. ورمزت للزكاة المفترضة من الناتج خارج قطاع المحروقات¹²: (GDP-h) والتي رمزت لها بالرمز: (AZp-h)¹³.

ويعتبر هذا الجدول المتعلق ببيان مجموع الزكاة الرسمية والمفترضة من الناتج الداخلي الخام، تمهيدا

للمقارنة بين الزكاة الرسمية والمفترضة في كل من الجزائر وماليزيا.

الجدول 02: نسب الزكاة الكلية الرسمية والمحملة إلى الناتج (GDP) خارج قطاع المحروقات بالجزائر

4002	4002	4002	4000	
72.14	64.51	69.48	72.63	متوسط سعر صرف الدينار الجزائري (DA) بالدولار الأمريكي (USD)
8799017000000.80	9986474000000.50	8523745000000.60	7842716000000.10	الناتج الداخلي الخام (GDP) بالدينار الجزائري (DA)
121971402827.85	154805053480.09	122679116292.47	107981770618.20	الناتج الداخلي الخام (GDP) بالدولار الأمريكي (USD)
5595171800000.00	4902200500000.00	4342068200000.00	3896222900000.00	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (GDP-h) بالدينار الجزائري (DA)
77559908511.23	75991326926.06	62493785261.95	53644814814.81	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (GDP-h) بالدولار الأمريكي (USD)
1530491000000.00	1497475000000.80	1464790000000.10	1343314000000.80	الزكاة الكلية المفترضة خارج المحروقات (A _{Zp-h}) بالدينار الجزائري (DA)
21215566953	23213067741	21082181923	18495304970	الزكاة الكلية (A _{Zp-h}) خارج المحروقات المفترضة بالدولار الأمريكي (USD)
2169251000000.19	2512322000000.68	2299118000000.98	2130607000000.27	الزكاة الكلية (A _{Zp}) المفترضة بالدينار الجزائري (DA)
30070016634	38944690746	33090356937	29335081922	الزكاة الكلية (A _{Zp}) المفترضة بالدولار الأمريكي (USD)
270,000,000.00	242,000,000.00	262,000,000.18	320,000,000.61	الزكاة عبر المؤسسة (A _{ZOA}) بالدينار الجزائري (DA)
3742722.484	3751356.379	3770869.318	4405892.89	الزكاة عبر المؤسسة (A _{ZOA}) بالدولار الأمريكي (USD)
0.01764	0.01616	0.01789	0.02382	نسبة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة (A _{ZOA}) إلى الزكاة الكلية المفترضة خارج المحروقات (A _{Zp-h})
0.012447	0.009633	0.011396	0.015019	نسبة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة (A _{ZOA}) إلى الزكاة الكلية المفترضة بالجزائر (A _{Zp})

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

وما نلاحظه من خلال الجدول السابق هو أن نسبة الزكاة الرسمية عبر مؤسسة الزكاة بالجزائر (A_{ZOA}) تمثل فقط ما نسبته: 0.02382 % من نسبة الزكاة المحملة بناء على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بالجزائر وهذا سنة: 2006م، لتنتقل النسبة إلى: 0.01616 % وهذا سنة 2008م.

وتكاد تكون هذه القيمة مهمة مقارنة بحجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، والنتائج باحتساب كامل الناتج الداخلي الخام تكون أقل.

وهو ما يتطلب بذل جهود إضافية من طرف المؤسسة الزكوية بالجزائر، لتكون قيم الزكاة المجبأة متناسقة مع حجم النشاط الاقتصادي؛ ويواجه صندوق الزكاة الجزائري على حدائقه تحديات عدة حالت دون تطوره.¹⁴

وإذا اعتبرنا أن الزكاة في الجزائر خارج المؤسسة الزكوية، أكبر من قيم الزكاة المجبأة رسمياً عبر صندوق الزكاة، فإن التناسب بينهما يبقى بعيداً جداً عن الواقع.

فمثلاً، مثلت الزكاة الرسمية إلى الزكاة المفترضة بماليزيا ما يقارب الثلث 31.68 % وعليه فمؤشر: [نسبة الزكاة عبر مؤسسة الزكاة (AZOA) إلى الزكاة الكلية المفترضة بالجزائر (AZP)]، يمكن أن يكون أحد المؤشرات الدالة على مدى تجاوب المزمكين وثقتهم في المؤسسة الزكوية من جهة، ومدى تطور آليات الجباية وحدائق وسائلها وتطور إدارتها من جهة أخرى.

رابعاً: المقاربة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية بمتغير الزكاة في كل من الجزائر وماليزيا:

حتى تسهل المقارنة بين أداء مؤسسة الزكاة بالجزائر ومؤسسة الزكاة بماليزيا والدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة في الاقتصاد، سأحاول في هذا المطلب معرفة العلاقة بين نسبة الناتج الداخلي الخام الماليزي إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري والتي عبرت عنها بالعلاقة: $(GDP_A) / (GDP_M)$.

وبما أن الناتج الداخلي الخام بماليزيا يشترك فيه غير المسلمين من الماليزيين، كما سبق شرحه، وحتى تكون المقارنة بين الناتجين أكثر دقة فسأحسب نسبة الناتج الداخلي الخام الماليزي للمسلمين إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري والتي عبرت عنها بالعلاقة: $(GDP_{iM}) / (GDP_A)$.

وأعدت حساب نفس النسبة بين الناتج الداخلي الخام الماليزي للمسلمين إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري باستبعاد قطاع المحروقات، وعبرت عنها بالعلاقة: $(GDP_{iA}) / (GDP_{-hM})$ والعلاقة الأخيرة يمكن أن تكون أكثر دقة لمعرفة التناسب الحقيقي بين الناتج الداخلي الخام في كل من الجزائر وماليزيا.

أما الزكاة المفترضة في الجزائر فاحتسبتها تارة من الناتج الداخلي الخام كله، وتارة أخرى احتسبتها من الناتج خارج قطاع المحروقات، وعبرت عن العلاقة بينهما وبين الزكاة الكلية المحتملة الماليزية كالآتي:

$$AZPM / AZPA \text{ و } AZPM / AZP-hA$$

لأخلص في الأخير إلى حساب نسبة الزكاة الكلية الرسمية الماليزية إلى الزكاة الكلية الرسمية الجزائرية والمعبّر عنها هي الأخرى بالعلاقة: $AZOM / AZOA$.

ويمكن تجميع العلاقات السابقة في فترة المقارنة بين الجزائر وماليزيا وذلك من سنة: 2006م إلى سنة 2009م؛ وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 02: المقاربة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية بمتغير الزكاة في كل من الجزائر وماليزيا

4002	4002	4002	4000	
1.21	1.03	1.20	1.20	نسبة الناتج الداخلي الخام المالي إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري (GDP) A / M (GDP)
0.35	0.30	0.35	0.35	نسبة الناتج الداخلي الخام المالي للمسلمين إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري (GDPi) $M / (GDP) A$
0.55	0.61	0.69	0.70	نسبة الناتج الداخلي الخام المالي للمسلمين إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري (GDPi) $M / (GDPi) A$ خارج قطاع المحروقات
0.036	0.030	0.032	0.032	نسبة الزكاة الكلية المحتملة المالية إلى الزكاة الكلية المحتملة الجزائرية A_{ZPM} / A_{ZPA}
0.0506	0.0497	0.0508	0.0509	نسبة الزكاة الكلية المحتملة المالية إلى الزكاة الكلية المحتملة الجزائرية خارج قطاع المحروقات A_{ZPM} / A_{ZP-hA}
90.8	83.1	62.3	41.6	نسبة الزكاة الكلية الرسمية المالية إلى الزكاة الكلية الرسمية الجزائرية A_{ZOM} / A_{ZOA}

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

الخلاصة:

ومن خلال قراءة مقارنة بين نسب المتغيرات للناتج الداخلي الخام وقيم الزكاة المجبة في كل من الجزائر وماليزيا فإنه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. المقارنة بين الناتج الداخلي الخام المالي والناتج الداخلي الخام الجزائري:

حيث ومن خلال الجدول السابق نجد أن الناتج المالي، أكبر من الناتج الداخلي الخام الجزائري بنسبة 20 % وقد يتساوى في بعض السنوات مثل سنة 2008م؛ وهو ما يمكننا من اعتماد الناتج وما ينتج عنه من حسابات كمؤشر للمقارنة، بين أداء مؤسستي الزكاة مقارنة إلى الناتج الداخلي الخام في كل من الجزائر وماليزيا.

2. الناتج الداخلي الخام المالي للمسلمين إلى الناتج الداخلي الخام الجزائري:

وبفرض أن الزكاة المحتملة تحسب من هاذين الناتجين، نجد أن الناتج الجزائري أكبر 2.85 مرة. وهو ما يدل على أن الناتج في الجزائر ومن ثم حجم الزكاة الكلية المفترضة فيه تكون أكبر بحسب النشاط الاقتصادي.

3. نسبة الزكاة الكلية المحتملة المالية إلى الزكاة الكلية المحتملة الجزائرية خارج قطاع المحروقات:

من أجل الحصول على مقارنة أكثر دقة وعلى اعتبار أنه عمليا لا توجد زكاة للمحروقات بالجزائر أو باستبعاد زكاة الركاز، تكون الزكاة المحتملة تحسب فقط من النشاطات الاقتصادية لباقي القطاعات دون المحروقات؛ ومن الجدول السابق نجد أن نسبة الزكاة المحتملة في الجزائر خارج قطاع المحروقات يفوق الزكاة المفترضة بماليزيا بعشرين (20) مرة، الأمر الذي يفرض على مؤسسة الزكاة بالجزائر إضافة جهود أخرى إضافية لتجعل قيم الزكاة المجبة تقترب من النشاط الاقتصادي الحقيقي في الجزائر.

4. نسبة الزكاة الكلية الرسمية المالية إلى الزكاة الكلية الرسمية الجزائرية:

من خلال تحليل النسب المتحصل عليها في الجدول السابق، نجد أن الزكاة المجبة الرسمية عبر مؤسسات الزكاة بماليزيا تفوق الزكاة الرسمية المجبة عبر مؤسسة الزكاة بالجزائر بأكثر من 41 (واحد وأربعين) مرة وهذا في سنة: 2006م، وتزايدت نسبة الزكاة الرسمية بماليزيا لتصل وتتضاعف إلى أكثر من 90 (تسعين) مرة، مقارنة بقيم الزكاة في الجزائر وهذا في سنة: 2009م؛ وهذا ما يدل على التطور الواضح في إدارة مؤسسات الزكاة المالية وعزمها على تفعيل دور الزكاة كعبادة دينية وأداة مالية ضمن هيكل السياسة الاقتصادية بماليزيا.

وختاماً... يمكن القول أن تزايد حصيلة الزكاة المجبة وتطورها مع حجم النشاط الاقتصادي للدولة، يعزز من دور السياسة الزكوية كأداة ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، ويكون لها الأثر الواضح، أي أدوات السياسة الزكوية، في المتغيرات الاقتصادية الكلية من استثمار وتشغيل ونمو للناتج الوطني وغيرها.¹⁵

وعلى العكس تماماً فكلما كانت حصيلة الزكاة بعيدة عن حجم النشاط الاقتصادي فسيبقى دور الزكاة محدوداً؛ ويمكن من خلال ما سبق أن تضع مؤسسة الزكاة الناتج الداخلي الخام (GDP) مؤشراً جيداً لمتابعة تطور حصيلة الزكاة، الذي يعتبر نتيجة مباشرة لحسن إدارة مؤسسة الزكاة إدارة علمية حديثة تؤهلها لاكتساب ثقة والتفاف المواطنين حولها، ومن ثم لعب أدوار رئيسية في الاقتصاد.

المراجع والإحالات:

1. وهذا النظام يزيد من حرص المزمكين على أداء الزكاة وهو ما ينمي حصيلة الجباية أكثر. وللتفصيل أكثر حول أنواع المخالفات والغرامات والعقوبات المستحقة ينظر: إيديت بن غزالي وآخرون، **الزكاة دراسة حالة ماليزيا**، المؤتمر الثالث للزكاة، كوالالمبور ماليزيا، 07-10 ماي 1990م، ندوة رقم 22، ص 568
2. Pusat Pungutan Zakat-MAIWP, Laporan Zakat, Satu Sumber Maklumat Zakat Di Malaysia, Pencapaian Kutipan ZAKAT Harta Dan Fitrah Bagi Tahun 2004-2010 Mengikut Negeri-Neger, Taman Shamelin Perkasa, Kuala Lumpur, 2010, P 82 .
3. للاستزادة ينظر: فوزي محيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**، أطروحة دكتوراه بجامعة (غير منشورة) الجزائر 03. 2014، ص 325.
4. Abdul Hakim Amir Bin Osman, **POTENSI PEMBAYAR DAN KUTIPAN ZAKAT DI MALAYSIA** , Pengurus Operasi, Pusat Pungutan Zakat-MAIWP, (2012), P 4.
5. Idem, P6.
6. Bank Negara Malaysia, Department of Statistics, **ANNUAL REPORT 2010**, Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity at Constant 2000 Prices, 23 March 2011, Anex, P 01.
7. Historique taux change, (2013), <http://fxtop.com/fr/historique-taux-change.php>; consulté le , 02/05/2013.
8. AZOM: (Aggregate Zakat Official in Malaysia).
9. فوزي محيريق، **مؤشرات أداء الزكاة الحقيقية والمفترضة بالجزائر وأثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية**، الحملة التحسيسية الثالثة عشر لصندوق الزكاة لسنة 1436 هـ/ 2014 م، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الوادي، وبإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. بدار الثقافة بالشط الوادي، 2014/12/22م
10. A_{ZOA} : Aggregate Zakat Official in Algeria.
11. A_{Zp} : Potential aggregate Zakat.
12. $GDP-h$: GROSS domestic product Without the hydrocarbon sector.
13. A_{Zp-h} : Potential aggregate Zakat Without the hydrocarbon sector.
14. فوزي محيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**، مرجع سبق ذكره، ص 310-314.
15. فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، **مصنوفة أدوات "السياسة الزكوية" مقترح مستقل ضمن السياسة الاقتصادية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 9-11 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص 02-25.

Une évaluation empirique de la tarification de l'assurance automobile en Algérie

- une approche avec données de panel -

Riadh Rimi

Université Echahid Hamma
Lakhdar, El-oued, Algérie

riadhrimi@gmail.com

Abdelouhab Latreche

École nationale de la statistique et
d'économie appliquée, Algérie

latreche_abdelouhab@hotmail.com

Okba Rimi

Université Echahid Hamma
Lakhdar, El-oued, Algérie

Okba39@gmail.com

An empirical evaluation of the pricing system of automobile insurance in Algeria

- an approach with panel data -

Riadh Rimi & Abdelouhab Latreche & Okba Rimi

University of Echahid Hamma Lakhdar & National School in Statistics and Applied Economics -ALGERIA

Received: 10 Nov 2015

Accepted: 12 Dec 2015

Published: 30 Dec 2015

Abstract:

The main problem of auto insurance in Algeria is the low level of the premiums, determined by the Ministry of Finance. We have proposed in this study, to formalize a pricing model based on the characteristics of the insured (pricing a priori) and the number of accidents went individuals (post pricing) using a system Bonus-Malus. The methodology used to calibrate a Bonus-Malus system in French, is that proposed by (PITREBOIS, et al., 2003c). The comparison between the tarification system applied by the Ministry of Finance and the theoretical system obtained in this study allowed us to conclude that the tarification system applied by the Ministry of Finance is not optimal.

Keywords: priori pricing, pricing posteriori, generalized estimating equations (GEE)models, Bonus-Malus system, panel data

(JEL) Classification : C23.C25.C53.G22

Résumé:

Le principal problème de l'assurance automobile en Algérie est le faible niveau des primes, déterminées par le ministère des Finances. Nous avons proposé, dans cette étude, de formaliser un modèle de tarification basé sur les caractéristiques des assurés (tarification a priori) et sur le nombre d'accidents passés des individus (tarification a posteriori) à l'aide d'un système Bonus-Malus. La méthodologie utilisée pour calibrer un système Bonus-Malus à la française, est celle proposée par (PITREBOIS, et al., 2003c). La comparaison entre le système de tarification appliqué par le ministère des Finances et le système théorique obtenu dans notre étude nous a permis de conclure que le système de tarification appliqué par le ministère des Finances n'est pas optimal.

Mots clés: tarification à priori, tarification à postérieure, modèle des équations d'estimations généralisées(GEE), système Bonus-Malus, données des panel

(JEL) Classification : C23.C25.C53.G22

Introduction:

En Algérie, où seule l'assurance de responsabilité civile est obligatoire, l'assurance automobile est le produit phare de l'assurance algérienne. En 2012, l'assurance automobile obligatoire représente près de 57% du marché assurance dommage. Le système de tarification automobile utilisé en Algérie, instauré en 1974, se base essentiellement sur le genre et l'usage du véhicule, puissance fiscale (CNA, 2009) et (LATRECHE, 2007)), et d'un système Bonus-Malus pour la responsabilité civile, appliqué selon la même règle à tous les assurés par toutes les compagnies d'assurances.

Le principal problème de l'assurance automobile en Algérie est le faible niveau des primes, déterminées par le ministère des Finances, pour les différentes catégories de véhicules en fonction de la hausse croissante des coûts. En règle générale, ce secteur connaît de longs délais dans les règlements des sinistres et est affecté par des problèmes de manque de clarté et de différends (les délais de dédommagement sont très longs) entre assureurs et assurés.

On se basant sur l'hypothèse de la non optimalité de système de tarification automobile utilisé en Algérie, Nous nous proposons, dans cette étude, de formaliser un modèle de tarification optimal basé sur les caractéristiques des assurés (tarification a priori) et sur le nombre d'accidents passés des individus (tarification a posteriori), afin d'ajuster les primes individuelles selon le degré de risque intrinsèque à travers le temps, de sorte que chaque assuré paye une prime proportionnelle à sa fréquence d'accident et que l'assureur soit financièrement équilibré. Le modèle utilisé s'inspire de plusieurs recherches à ce sujet (LEMAIRE, 1995); (DIONNE & VANASSE, 1992); (PITREBOIS, et al., 2003c); (PITREBOIS, et al., 2003b). Les données sur lesquelles nous allons nous baser pour constituer notre modèle sont celles d'une compagnie d'assurance publique (SAA) qui détenait une part importante du marché d'assurance automobile en Algérie et dont la clientèle était distribuée dans toutes les régions du pays.

Ce travail est divisé en quatre sections. Dans la première section, on donne un bref aperçu historique de secteur d'assurance en Algérie depuis l'indépendance et de présenter les intervenants dans le marché Algérien des assurances. La deuxième section sera consacrée à traité les différents notions de la prime. L'objectif de la troisième section est de présenter les modèles économétriques utilisés dans la tarification a priori. Et enfin, la quatrième section est une application des modèles de troisième section, et permettre aussi de calibrer un système Bonus-Malus multiplicatifs. La conclusion résume les résultats obtenus.

I. Le Marche algérien des assurances

Selon (RIMI, 2015), Plus de 160 compagnies d'assurances étaient présentes en Algérie, au lendemain de l'indépendance. En attendant la mise en place d'une réglementation spécifique, le législateur Algérien a reconduit par la loi 62-157 du 21 décembre 1962. Le marché des assurances en Algérie est passé par deux étapes. La première a consisté en la nationalisation de l'activité et la spécialisation des compagnies, la deuxième, au contraire, à la déspecialisation et à l'ouverture progressive du marché.

En 1989, la parution des textes relatifs à l'autonomie des compagnies publiques entraîne la déspecialisation. A compter de cette date, les sociétés ont pu souscrire dans toutes les branches. Mais, ce n'est qu'en 1995, avec l'ordonnance n° 95-07 du 25 janvier 1995, que l'Algérie s'est dotée d'un cadre juridique des assurances. En effet, cette ordonnance est le texte de référence du droit algérien des assurances. Elle met fin au monopole de l'Etat en matière d'assurances et permet la

création de sociétés privées algériennes. Ce texte réintroduit les intermédiaires d'assurances (agents généraux et courtiers), disparus avec l'institution du monopole de l'Etat sur l'activité d'assurance. L'ordonnance n° 95-07 du 25 janvier 1995 a été complétée et modifiée par la loi n° 06-04 du 20 février 2006.

Le cadre institutionnel du marché Algérien des assurances est composé de trois institutions autonomes : Le Conseil National des Assurances (CNA), la Commission de Supervision des Assurances (CSA) et la Centrale des Risques (CR).

Selon (CNA, 2012), les compagnies qui exercent dans toutes les branches d'assurance sont en nombre de vingt et un (21) en 2012, quatre sociétés publiques qui détiennent 73 % de part du marché et six sociétés privées qui détiennent 27 % de part du marché.

D'autres acteurs interviennent dans le marché Algérien des assurances, à l'image des : agents généraux, les courtiers et les banques. Tous ces intervenants sont sous la tutelle du Ministère des Finances.

Le ministère des Finances a un rôle de régulateur et a pour mission de protéger les droits des assurés et veiller à ce que les entreprises d'assurances et de réassurances honorent leurs engagements et respectent les réglementations en vigueur.

Il est clair, que le marché s'est nettement dynamisé après la loi 95-07. En effet, le chiffre d'affaires du secteur n'a pas cessé de progresser au fil des années. L'essentiel du chiffre d'affaire, du secteur des assurances, durant la période allant de 2006 à 2012 est composé des assurances de dommages. Les assurances des personnes occupent une place négligeable dans le chiffre d'affaire total, ceci s'explique par le fait que ces dernières sont des assurances facultatives.

En Algérie, où seule l'assurance de responsabilité civile est obligatoire, l'assurance automobile est le produit phare de l'assurance algérienne. En 2012, l'assurance automobile obligatoire représente près de 57% du marché assurance dommage.

Les réformes entreprises par l'Etat algérien, n'ont pas eu les résultats escomptés et la contribution du secteur des assurances à l'économie nationale est insignifiante (0,7% au PIB en 2012). Selon (RIMI, 2015), les causes de ce sous développement sont multiples et varient, on évoque le plus souvent le faible niveau des revenus moyen des algériens, le manque de culture d'assurance, la mauvaise qualité du service offert par les compagnies.

II. Prime commerciale, prime pure, prime de risque, prime nette et la probabilité de ruine :

La prime commerciale qui est facturée par l'assureur lui permet à la fois de faire face à son engagement de régler des sinistres, mais également de compenser ses coûts de gestion et réaliser des bénéfices, la partie essentielle correspondant au seul engagement de verser des prestations est appelée la prime pure.

La totalité des primes pure relatives au portefeuille doit donc mettre l'assureur en mesure de remplir ses obligations de garantie. Si l'assureur désire se réserver des bénéfices, ceux-ci seront rajoutés ultérieurement. On s'attend donc à ce que la prime pure soit entièrement consommée pour dédommager les sinistres qui touchent les assurés : la totalité de l'encaissement pur sera donc retournée aux assurés sous forme d'indemnité.

L'assureur, pour s'assurer une marge technique et financière dans la couverture du risque, doit ajouter à la prime pure un « chargement de sécurité » qui génère la prime de risque. La prime nette se déduit de cette prime de risque par prise en compte de produits financiers et de frais.

Pour que la probabilité de ruine d'un assureur reste inférieure à un seuil souhaitable, selon (RIMI, 2015), l'assureur dispose principalement de 4 moyens dont il use conjointement : chargement de la prime pure, mise en place d'une réserve affectée au risque, appel à la réassurance, utilisation des produits financiers.

L'augmentation de la taille de son portefeuille serait un moyen alternatif mais, dans un marché concurrentiel et à chargement commerciaux constants, celle-ci ne peut se faire sans réduction du chargement de la prime pure.

III. Modélisation de la fréquence de sinistres

En théorie du risque, il existe deux principaux modèles pour représenter le montant total des sinistres d'un portefeuille, soient les modèles individuel et collectif.

Le modèle individuel consiste à prendre chacun des risques d'un portefeuille séparément et d'y attribuer une variable aléatoire pour représenter le montant des réclamations y étant associé. Dans ce modèle, largement utilisé dans les assurances de personnes (vie, santé), les contrats de la classe sont individualisés.

Selon (PARTRAT & BESSON, 2005), le modèle collectif est le modèle de base de l'assurance non-vie. Dans ce secteur, la branche responsabilité civile automobile est de loin la plus importante. Un modèle de sinistralité d'un portefeuille en assurance non-vie doit permettre de simuler à la fois la fréquence de sinistres sur le portefeuille, et aussi le coût de ceux-ci. De ce modèle, on peut conclure alors: « prime pure égale fréquence moyenne par coût moyenne ». Dans notre travail, l'attention se porte sur la fréquence de sinistres. C'est-à-dire la première composante de la charge sinistre du modèle collectif.

L'hétérogénéité au sein d'un portefeuille pose un grand nombre de problèmes, en particulier d'antiselection: si la même prime est appliquée à l'ensemble du portefeuille, les mauvais risques s'assureront (à un prix d'ailleurs moins élevé que celui qui devrait leur être réclamé), mais les bons pourraient être découragés par le tarif trop élevé, ce qui aura tendance à dégrader le résultat financière de l'assureur.

L'idée naturelle qui est développée dans ce travail est de partitionner le portefeuille afin de constituer des sous-portefeuilles sur lesquelles les risques peuvent être considérés comme indépendants et de même loi. On parle alors de classes de risques. Les classes sont dites a priori lorsqu'il s'agit de classer le risque à partir d'information disponible a priori (sur l'assuré, le bien assuré,...) et a posteriori si l'information sur l'historique des sinistres de l'assuré est prise en considération.

1. Modèles de régression en tarification :

De nombreuses techniques statistiques ont été utilisées pour répartir les assurés en classes aussi homogènes que possible. Globalement, on peut distinguer les méthodes relevant de l'analyse des données (notamment les arbres de classification voir (PAGLIA & V. PHELIPPE-GUINVARC'H, 2011)) et celles basées sur les modèles de régression. Ce travail est consacré à cette dernière optique.

Au cours de la dernière décennie, de nombreux actuaires ont fait usage de modèles de régression pour des données non-normales. Parmi ceux-ci, on notera les modèles de données de comptage (les modèles Poisson-Mélange), permettant de modéliser des situations bien spécifique que ne le permet le modèle linéaires classique (PITREBOIS, et al., 2003c).

En effet, l'analyse du nombre des sinistres ne peut en général pas se faire dans le cadre classique du modèle de régression linéaire (ALLAIN & BRENAC, 2001). Puisque, la moyenne de la variable aléatoire décrivant le nombre des sinistres déclarés par un assuré sur une période est en général proche de 0, la variable aléatoire elle-même ne prenant que quelques valeurs entières ; la forme dissymétrique de la densité de probabilité discrète associée est loin de ressembler à la courbe de Gauss et l'hypothèse de normalité est clairement inadéquate.

Souvent, les actuaires utilisent plusieurs années d'observation afin de construire leur tarif (dans le but d'augmenter la taille de la base des données, mais aussi pour éviter d'accorder trop d'importance à des événements relatif à une année particulière). Nous sommes donc en présence de données de panel.

L'utilisation de données de panel est récemment devenue plus fréquente, particulièrement en économie. Elle concerne des échantillons de données micro-économiques observées en coupes transversales répétées sur les mêmes unités. Dans les données de panel, les observations du même individu ou de la même unité sont considérées comme dépendantes alors que chaque individu est indépendant des autres. L'avantage de l'analyse de ce type de données est qu'elle permet de modéliser l'hétérogénéité entre les groupes de panels ou l'hétérogénéité individuelle. Cela constitue un nouveau domaine de l'économétrie sur lequel se fondent les recherches récentes qui font apparaître de nouvelles techniques liées à ce domaine.

2. L'outil de base en responsabilité civile automobile : le modèle de poisson

La régression de Poisson se place dans le contexte des modèles de comptage. Dorénavant, N_{it} représente le nombre de sinistres déclarés par l'assuré i durant la période t , $i = 1, 2, \dots, n$, $t = 1, 2, \dots, T_i$, où T_i désigne le nombre de périodes d'observation pour l'assuré i . Nous supposons que nous disposons par ailleurs d'autres variables x_{it} , connues au début de la période t , et pouvant servir de facteurs explicatifs. Ces variables peuvent comporter des facteurs purement individuels indépendants du temps, des facteurs purement temporels, des facteurs dépendant des deux indices voire même des valeurs passées $N_{i,t-j}$, $j = 1, 2, \dots$, de la variable d'intérêt

Le modèle de Poisson suppose que la loi conditionnelle de N_{it} sachant x_{it} est de Poisson telle que :

$$P(N_{it}|x_{it}) = e^{-\lambda_{it}} \frac{\lambda_{it}^{N_{it}}}{\Gamma(N_{it} + 1)} \quad (1)$$

Où Γ est la fonction Gamma.

Il suffit dès lors de spécifier sa moyenne. Comme cette dernière est strictement positive et que le lien canonique associé à la loi de Poisson est de type exponentiel, on retient généralement une moyenne de forme exponentielle linéaire :

$$\lambda_{it} = \exp(x_{it}^t \beta) \quad i = 1, 2, \dots, n \quad t = 1, 2, \dots, T_i \quad (2)$$

Où β est un vecteur (de dimension appropriée) de paramètres à estimer.

Alors par définition de la loi de Poisson, $E(N_{it}) = V(N_{it}) = \lambda_{it}$, si N_{it} est indépendant de $N_{it'} (t \neq t')$ on peut estimer la valeur du paramètre β par la méthode de maximum de vraisemblance. La log-vraisemblance associée à ces observations vaut alors :

$$L(\beta) = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{T_i} \{N_{it}(x_{it}^t \beta) - \exp(x_{it}^t \beta) - \ln \Gamma(N_{it} + 1)\} \quad (3)$$

Cette log-vraisemblance est une fonction concave en β , et l'estimation des paramètres qui la maximise est directe. Cette concavité rend également plus facile l'application des procédures numériques d'optimisation de la log-vraisemblance. Les conditions au premier ordre sont:

$$\frac{\partial L(\beta)}{\partial \beta_0} = 0 \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{T_i} N_{it} = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{T_i} \lambda_{it} \quad (4)$$

Et pour $j = 1, 2, 3, \dots, p$, p étant le nombre de variables explicatives dans le modèle:

$$\frac{\partial L(\beta)}{\partial \beta_j} = 0 \Leftrightarrow \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{T_i} x_{itj} \{N_{it} - \lambda_{it}\} = 0 \quad (5)$$

Réécrivons le système (4) – (5) sous forme matricielle:

$$\sum_{i=1}^n X_i^t (N_i - E[N_i]) = 0 \quad \text{où} \quad X_i = \begin{pmatrix} x_{i1} \\ \vdots \\ x_{iT_i} \end{pmatrix} \quad (6)$$

La matrice de covariance de N_{it} dans le modèle de Poisson est donnée par :

$$A_i = \begin{pmatrix} \lambda_{i1} & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & \lambda_{i2} & \cdots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \cdots & \lambda_{iT_i} \end{pmatrix} \quad (7)$$

Cette matrice ne rend donc compte ni de la surdispersion, ni de la dépendance sérielle présente dans les données. Si on fait apparaître explicitement la matrice A_i dans (6), on obtient :

$$\sum_{i=1}^n \left(\frac{\partial E(N_i)}{\partial \beta} \right)^t A_i^{-1} (N_i - E[N_i]) = 0 \quad (8)$$

Puisque :

$$\frac{\partial E(N_i)}{\partial \beta} = A_i X_i$$

(PITREBOIS, et al., 2003c) ont utilisés pour modéliser le nombre d'accidents, le modèle des équations d'estimations généralisées ou modèle GEE (generalized estimating equations) proposée par (LIANG & L.ZEGER, 1986) ainsi que par (ZEGER, et al., 1988). Ce modèle permet d'estimer les effets selon un modèle moyen de la population (population average).

Le principe de la technique GEE consiste à substituer A_i dans (8) par un candidat plus raisonnable pour la matrice variance-covariance de N_i . Plus raisonnable signifiant ici rendant compte de la surdispersion et de la corrélation temporelle (DENUIT, et al., 2007). Spécifions maintenant une forme plus générale pour la matrice de variance-covariance de N_i :

$$V(N_i) = V_i = \phi A_i^{\frac{1}{2}} R_i(\alpha) A_i^{\frac{1}{2}} \quad (9)$$

Où la matrice de corrélation $R_i(\alpha)$ rend compte de la dépendance sérielle existant entre les composantes de N_{it} . Ici on suppose que cette matrice contient certains paramètres inconnus que l'on représente par le vecteur α . La matrice R_i est une sous-matrice carrée de dimension $T_i \times T_i$. La surdispersion est quand à elle prise en compte puisque (PITREBOIS, et al., 2003c):

$$V(N_i) = \phi \lambda_{it} \quad (10)$$

L'idée consiste alors à substituer la matrice V_i à A_i dans (8), et de retenir comme estimateur de β la solution de:

$$\sum_{i=1}^n \left(\frac{\partial E(N_i)}{\partial \beta} \right)^t V_i^{-1} (N_i - E[N_i]) = 0 \quad (11)$$

L'idée est d'essayer de "deviner" la vraie structure de corrélation de N_i . Selon (SECK, 2006), si on spécifie une mauvaise structure, les inférences sur β seront quand même valides, mais si on spécifie la structure correctement, on aura des inférences plus efficaces (variance des estimateurs plus faible).

3. Spécification et estimation de la structure de corrélation:

Il y'a plusieurs manières dont nous pouvons spécifier la structure de corrélation de N_i . Avec le logiciel STATA, nous disposons des options qui supposent l'équicorrelation (exchangeable), l'absence d'autocorrélation (independent), l'option qui ne fait aucune restriction sur les coefficients d'autocorrélation (unstructured), ainsi que les options stationary (corrélation constante), nonstationary et autoregressive. S'il y a peu d'observations par individu et plusieurs individus et pour le panel cylindré et complet, (LIANG & L.ZEGER, 1986), (HILBE, 2011) et (SECK, 2006)) suggèrent une structure de corrélation de type unstructured, c'est-à-dire, l'option qui ne fait aucune restriction sur les coefficients d'autocorrélation. Ce type de structure suppose que la corrélation entre N_{ij} et N_{ij} est α_{jj} pour $j \neq j$. Donc $R_i(\alpha)$ a la structure suivante:

$$R_i(\alpha) = \begin{pmatrix} 1 & \alpha_{12} & \cdots & \alpha_{1T_i} \\ \alpha_{21} & 1 & \cdots & \alpha_{2T_i} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \alpha_{T_i1} & \alpha_{T_i2} & \cdots & 1 \end{pmatrix} \quad (12)$$

Afin d'estimer les paramètres de la matrice de variance et de vérifier l'ajustement du modèle, on peut définir les résidus de Pearson:

$$r_{it} = \frac{N_{it} - \hat{\lambda}_{it}}{\sqrt{V(\hat{\lambda}_{it})}} \quad (13)$$

que l'on évalue à $\beta = \hat{\beta}$. Pour estimer le paramètre de dispersion ϕ , on pose:

$$\phi = \frac{1}{\sum_{i=1}^n T_i - p} \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{T_i} \hat{r}_{it}^2 \quad (14)$$

Où $p = \dim(\beta)$

En suite, on utilise les estimés des résidus de Pearson $\hat{r}_{it}$ de l'ajustement du modèle pour estimer les corrélations (SECK, 2006). L'estimateur de $R(\alpha)$ utilisant ces résidus est:

$$\hat{R}(\alpha) = \frac{\sum_{i=1}^n T_i}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{T_i} \frac{\hat{r}_{it}^2}{T_i}} G \quad (15)$$

Où

$$G = \begin{pmatrix} g_{11}\hat{r}_{i1}^2 & g_{12}\hat{r}_{i1}\hat{r}_{i2} & \cdots & g_{1T_i}\hat{r}_{i1}\hat{r}_{iT_i} \\ g_{21}\hat{r}_{i2}\hat{r}_{i1} & g_{22}\hat{r}_{i2}^2 & \cdots & g_{2T_i}\hat{r}_{i2}\hat{r}_{iT_i} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ g_{T_i1}\hat{r}_{iT_i}\hat{r}_{i1} & g_{T_i2}\hat{r}_{iT_i}\hat{r}_{i2} & \cdots & g_{T_iT_i}\hat{r}_{iT_i}^2 \end{pmatrix}$$

Avec:

$$g_{uv} = \left(\sum_{i=1}^n I(i, u, v)^{-1} \right)$$

$$I(i, u, v) = \begin{cases} 1 & \text{si le panel } i \text{ à des observations aux indices } u \text{ et } v \\ 0 & \text{sinon} \end{cases}$$

IV. Application numérique:

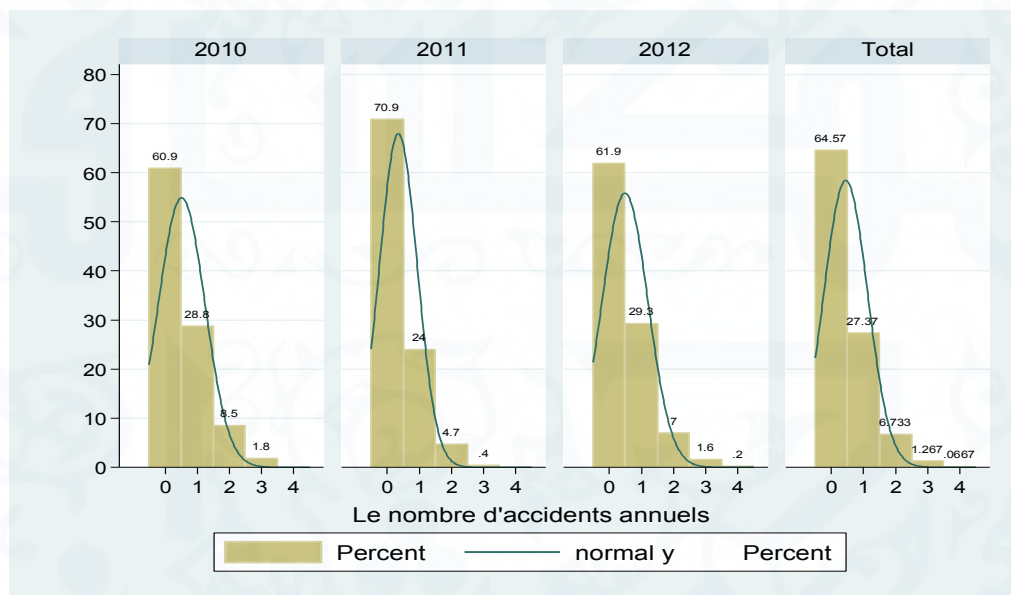
1. Jeu des données

Notre base de données, nous provient d'une compagnie d'assurance Algérienne importante : la Société Algérienne d'Assurance (la SAA). Cette société a été créée en Décembre 1963, elle est classée au premier rang des compagnies d'assurance en Algérie en 2010, où elle détient 25% de part du marché.

Afin d'éviter le problème des données manquantes, nous avons supprimé toutes les polices où il y avait un doute sur l'information reliée à l'une des variables tarifaires utilisées dans notre modèle. Une fois les fichiers annuels nettoyés, le portefeuille servant notre travail comprend 1000 polices, observées durant les années 2010, 2011 et 2012. Il s'agit alors d'un panel cylindré où les observations de tous les assurés du panel sont disponibles pour exactement les mêmes périodes. Pour chaque assuré nous avons pu dégager les informations suivantes:

- ◆ Le sexe de l'assuré
- ◆ L'âge de l'assuré
- ◆ Code puissance du véhicule
- ◆ Date de délivrance du permis (l'expérience de conduite)
- ◆ Code usage concerne le tarif appliqué et l'utilisation du véhicule.
- ◆ Numéro d'immatriculation de la voiture (l'âge de la voiture).
- ◆ Code catégorie professionnelle.
- ◆ Genre de voiture (commerciale ou touristique).
- ◆ Le nombre annuel de sinistre

La population de cette compagnie d'assurance devrait être représentative du comportement des conducteurs Algériens étant donné que le réseau de distribution de cette compagnie d'assurance est le plus dense, il est réparti à travers toutes les régions du pays. Il est composé en 2007, de 460 agences soutenues par 14 directions. Et étant donné que les critères de tarification pour la responsabilité civile sont les mêmes pour toutes les compagnies. Il n'y a donc pas de stratégie de prix ou de marketing qui font que d'autres compagnies vont attirer plus de clients.

Figure 01 : le nombre d'accidents annuels durant les années 2010, 2011 et 2012.

Source: élaborer par l'auteur à partir des données de la SAA

La variable que nous tentons d'expliquer est la suivante (la variable dépendante): Nombre d'accidents annuels. C'est une variable discrète prenant des valeurs non négatives et qui ne dépassent pas quatre généralement. Sur l'ensemble du portefeuille la fréquence annuelle moyenne de sinistres est de 44,9%.

D'après les informations dont nous disposons, nous constatons que 35,43% de conducteurs ont eu au moins un sinistre dans l'année. En effet, leur pourcentage s'élève à 39,1% en 2010, 29,1% en 2011 puis à 28,1% en 2012. Durant ces trois ans, on constate que 27,37% des conducteurs ont déclarés un accident dans l'année, 6,73% ont déclarés deux accidents, 1,27% ont déclarés trois accidents et 0,07% des conducteurs ont déclarés quatre accidents dans l'année.

En raison de la disponibilité des données et de la littérature sur les accidents de circulation, un certain nombre de variables ont été retenues pour la segmentation a priori. Ces variables répartissent les assurés en différents groupes appelés groupes de risque.

Les variables explicatives utilisées dans les différents modèles économétriques estimés sont les suivantes :

- ♦ Le sexe de l'assuré (sexe): deux catégories (hommes, femmes)

$$\text{sexe} = \begin{cases} 0 & \text{Femme (groupe de référence)} \\ 1 & \text{Homme} \end{cases}$$

- ♦ L'âge de l'assuré (age) : 11 classes d'âge.

$$agc1 = \begin{cases} 1 & agc \leq 20 \text{ ans} & (\text{groupe de référence}) \\ 2 & 20 < agc \leq 24 \\ 3 & 24 < agc \leq 29 \\ 4 & 29 < agc \leq 34 \\ 5 & 34 < agc \leq 39 \\ 6 & 39 < agc \leq 44 \\ 7 & 44 < agc \leq 49 \\ 8 & 49 < agc \leq 54 \\ 9 & 54 < agc \leq 59 \\ 10 & 59 < agc \leq 64 \\ 11 & 64 < agc \end{cases}$$

- ♦ Code puissance du véhicule (pv) : 3 codes de puissance

$$pv = \begin{cases} 1 & 3 \text{ à } 4 \text{ cv} & (\text{groupe de référence}) \\ 2 & 5 \text{ à } 6 \text{ cv} \\ 3 & 7 \text{ à } 10 \text{ cv} \end{cases}$$

- ♦ Date de délivrance du permis (l'expérience de conduite:agp) : 9 classes d'âge

$$agp1 = \begin{cases} 1 & agp \leq 3 & (\text{groupe de référence}) \\ 2 & 3 < agp \leq 5 \\ 3 & 5 < agp \leq 7 \\ 4 & 7 < agp \leq 9 \\ 5 & 9 < agp \leq 14 \\ 6 & 14 < agp \leq 19 \\ 7 & 19 < agp \leq 24 \\ 8 & 24 < agp \leq 29 \\ 9 & 29 < agp \end{cases}$$

- ♦ Code usage concerne le tarif appliqué et l'utilisation du véhicule (usage) : 4 codes ou groupes.

$$us = \begin{cases} 0 & \text{Affaire} & (\text{groupe de référence}) \\ 1 & \text{Fonctionnaire} \\ 2 & \text{Commerçant} \\ 3 & \text{Auto – école, Taxi, Location} \end{cases}$$

- ♦ Numéro d'immatriculation de la voiture (l'âge de la voiture:agv) : 8 classes d'âge.

$$agv = \begin{cases} 1 & agv \leq 3 & (\text{groupe de référence}) \\ 2 & 3 < agv \leq 5 \\ 3 & 5 < agv \leq 7 \\ 4 & 7 < agv \leq 9 \\ 5 & 9 < agv \leq 14 \\ 6 & 14 < agv \leq 19 \\ 7 & 19 < agv \leq 24 \\ 8 & 24 < agv \end{cases}$$

- ♦ Code catégorie professionnelle (csp) : 5 catégories

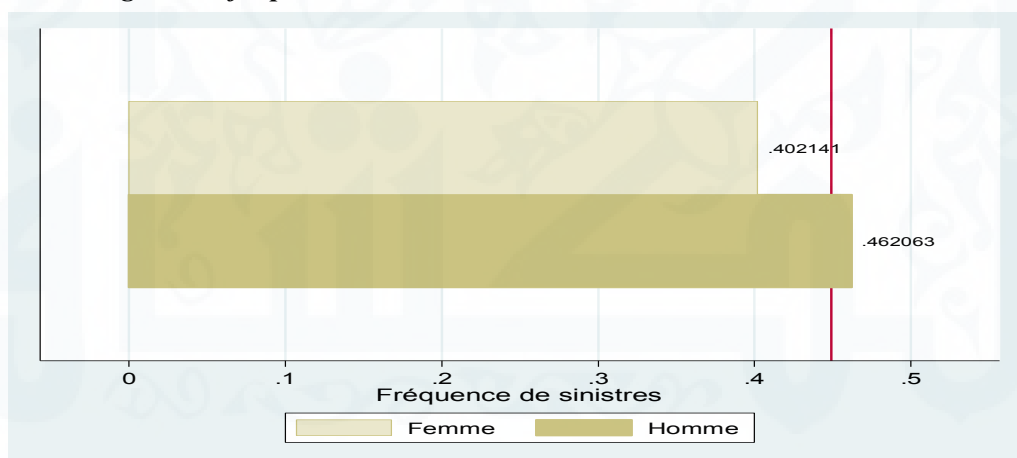
$$csp = \begin{cases} 0 & \text{Sans profession} & (\text{groupe de référence}) \\ 1 & \text{Fonctionnaire} \\ 2 & \text{Employeur} \\ 3 & \text{Employé secteur privé} \\ 7 & \text{Retraité} \end{cases}$$

♦ Genre de voiture (genre) : deux catégories

$$\text{genre} = \begin{cases} 0 & \text{Touristique} & (\text{groupe de référence}) \\ 1 & \text{Commerciale} \end{cases}$$

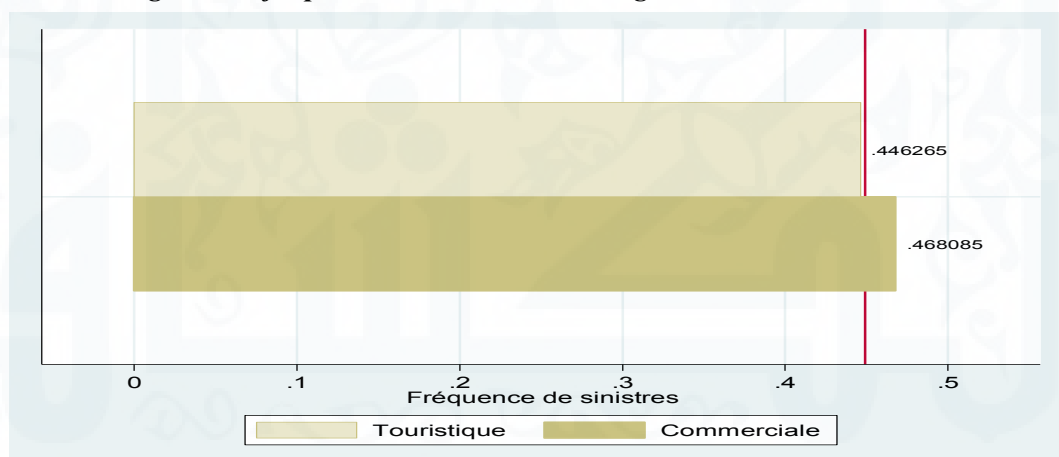
Les Figures (2) à (8) montrent des histogrammes décrivant, pour chaque variable explicative, la fréquence moyenne du nombre total de sinistres, pour chacun des différents niveaux de la variable explicative.

Figure 02: fréquence de sinistres selon le sexe du conducteur.



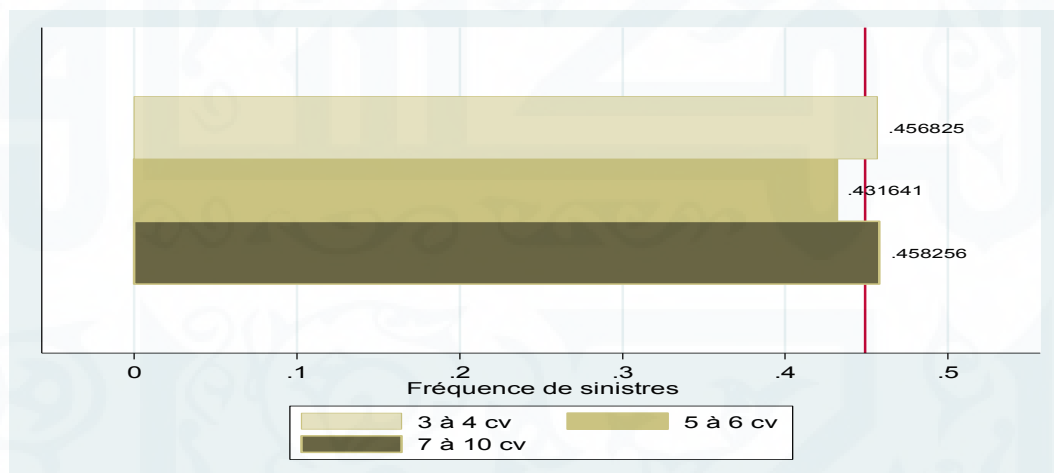
Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Figure 03 : fréquence de sinistres selon le genre du véhicule.



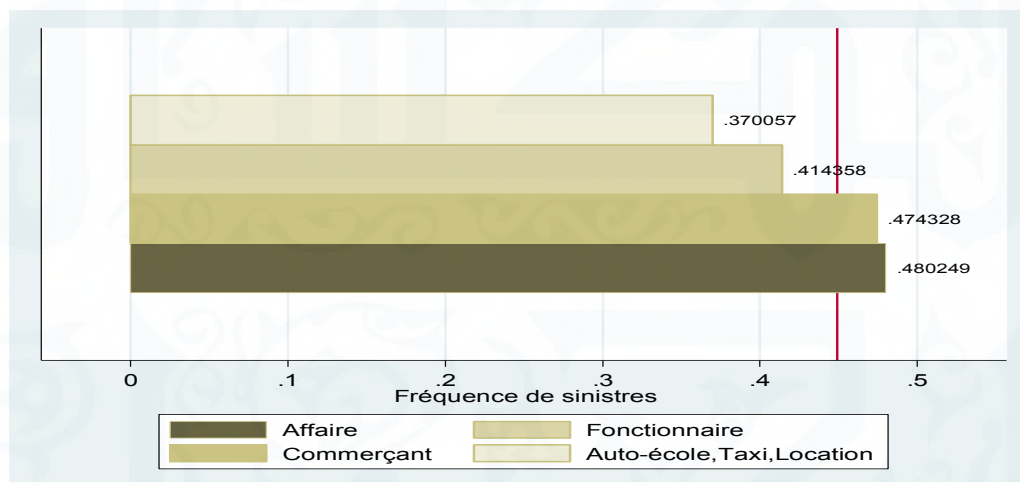
Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Figure 04 : fréquence de sinistres selon la puissance du véhicule.

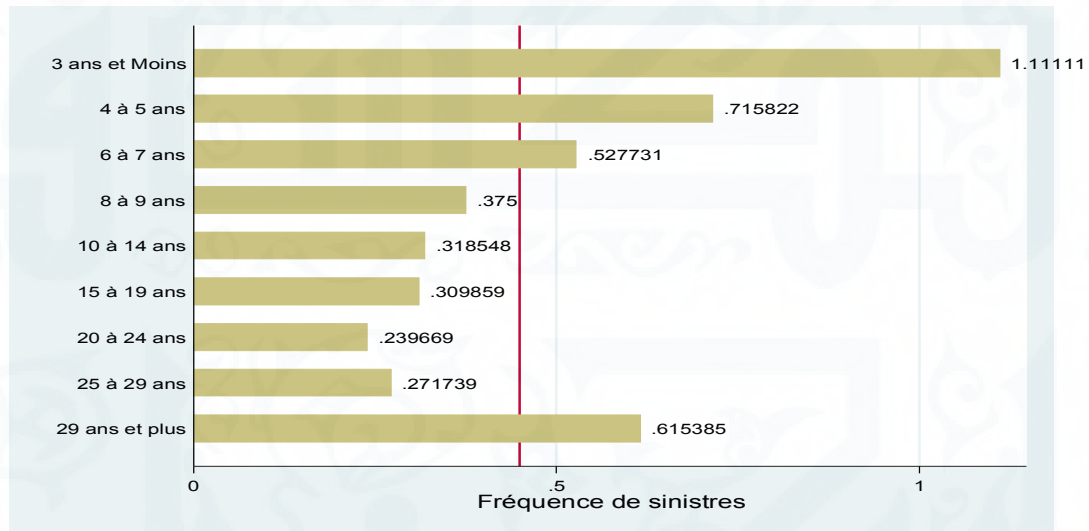


Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

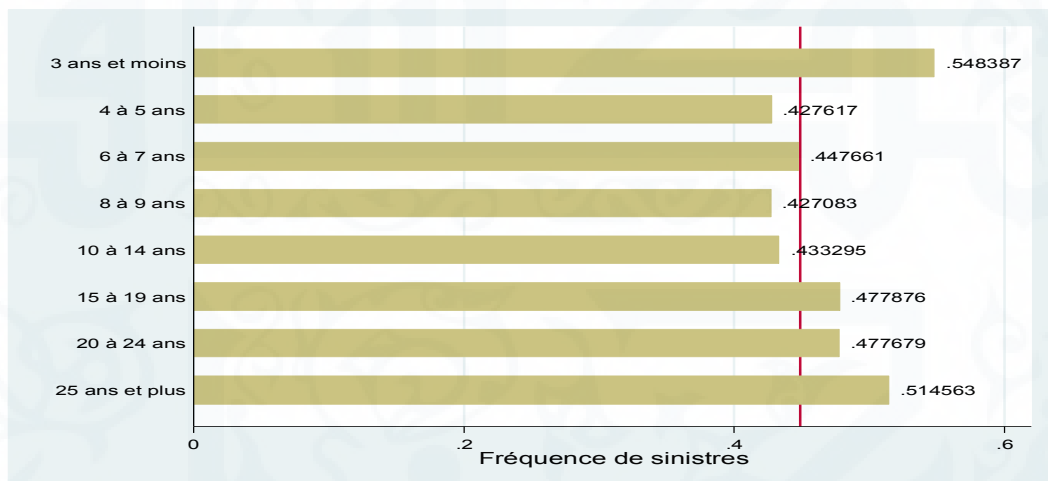
Figure 05 : fréquence de sinistres selon l'usage du véhicule.



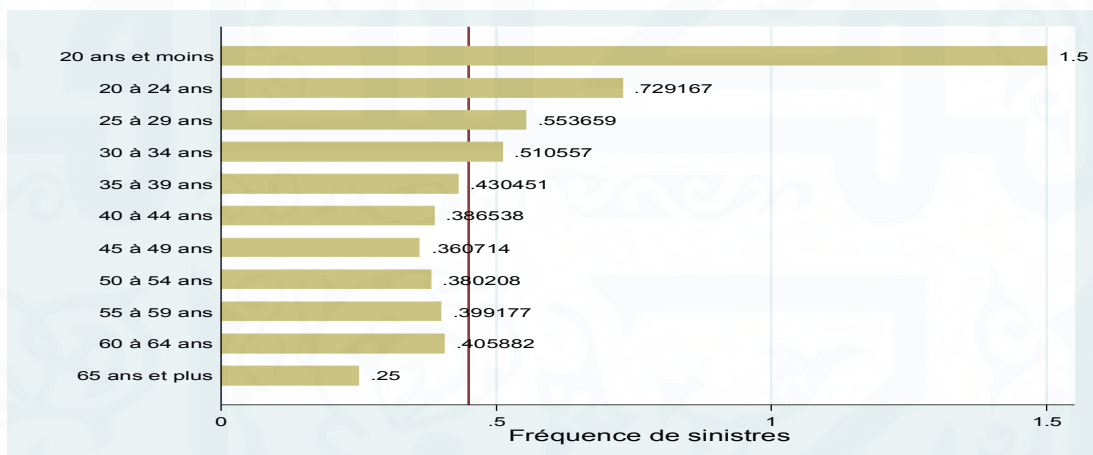
Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Figure 06 : fréquence de sinistres selon l'ancienneté de permis du conducteur.

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Figure 07 : fréquence de sinistres selon l'âge du véhicule.

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Figure 08 : fréquence de sinistres selon l'âge du conducteur.

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Ces histogrammes appellent les quelques commentaires suivants :

- ◆ On constate une sous-sinistralité pour les femmes (0,40 contre 0,46 pour les hommes), qui ne représentent que 21,80% des assurés du portefeuille.
- ◆ La sur-sinistralité des jeunes conducteurs est évidente. Les fréquences de sinistres semblent décroître avec l'âge, passant de 1,5 à 0,73 puis à 0,55 et enfin à 0,25 pour les conducteurs âgés de plus de 65 ans. On remarque bien cette sur-sinistralité chez les conducteurs qui ont moins de 35 ans (graphe).
- ◆ Toutes choses égales par ailleurs, la sinistralité diminue avec l'ancienneté de permis. On remarque bien une sur-sinistralité chez les assurés possédant un nouveau permis de conduite. En effet, Les fréquences de sinistres semblent décroître avec l'ancienneté de permis, passant de 1,1 à 0,72 puis à 0,53 pour les conducteurs ayant une ancienneté de permis inférieure ou égale à 7 ans. En revanche, les fréquences de sinistres sont presque toutes inférieures à la moyenne totale du portefeuille (sous-sinistralité) pour les conducteurs ayant une ancienneté de permis supérieure ou égale à 8 ans.
- ◆ En ce qui concerne la puissance du véhicule, le genre du véhicule et l'âge du véhicule, on ne constate pas de grandes différences entre les différents niveaux de chacune de ces variables.
- ◆ La fréquence des sinistres est plus élevée chez les groupes « Affaire » et « Commerçant » par rapport les assurés des autres groupes (« Fonctionnaire » et « Auto-école, Taxi, Location »). En effet, les assurés du groupe « Affaire » ont la fréquence de sinistré la plus élevée (0,48), puis les assurés du groupe « Commerçant » avec fréquence de sinistré égale à 0,47. Pour les groupes « fonctionnaire » et « Auto-école, Taxi, Location », la fréquence de sinistré est en dessous à la moyenne totale du portefeuille, 0,41 pour le groupe « fonctionnaire » et 0,37 pour le groupe « Auto-école, Taxi, Location ».

2. Estimation des paramètres à l'aide de la technique GEE :

L'équation (11) est généralement résolue à l'aide d'une méthode de score de Fisher modifiée pour β et une estimation de moments pour α (PITREBOIS, et al., 2003c) et (LIANG & L.ZEGER, 1986)).

Sans aucune difficulté, La commande "**xtpoisson, pa corr (unstructured)**" de logiciel STATA permet d'obtenir les estimateurs de modèle GEE avec l'option « **unstructured** » pour le vecteur β . Une sélection[1] des variables, basée sur l'analyse de type 3, nous conduit à retenir les mêmes variables que pour le modèle Poisson à effets aléatoires. Les résultats finals de la régression de modèle Poisson à l'aide de la technique GEE sont présentés dans le tableau suivant:

Tableau 01: Résultats finals de l'estimation de modèle Poisson à l'aide de la technique GEE.

		Wald	chi2(5)=	167.64	
			Prob > chi2 =	0.0000	
N_{it}	Coefficient β	Écart-types de β	z	$P > z $	
Sexe (réf: femme)	0	0	0	.	
Homme	.1616085	.0729625	2.21	0.027	
Usage (réf: aff+fonct+com)	0	0	0	.	
Auto-école, taxi, location	-.230993	.0973482	-2.37	0.018	
Agp (réf: agp ≤ 5)	0	0	0	.	
5 < agp ≤ 7	-.2996573	.0726083	-4.13	0.000	

$7 < agp \leq 9$	-6085835	.1023899	-5.94	0.000
$agp > 9$	-8439433	.068977	-12.24	0.000
Constante	-4411818	.075952	-5.81	0.000

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

L'estimateur de $R(\alpha)$ est alors égale à:

$$\hat{R}(\alpha) = \begin{pmatrix} 1 & .0783429 & .0529825 \\ .0783429 & 1 & .0146558 \\ .0529825 & .0146558 & 1 \end{pmatrix}$$

La qualité de l'ajustement totale est bonne car le test de Wald de la significativité globale du modèle, qui obéit approximativement à la loi khi-deux à 5 degrés de liberté (Wald $\chi^2(5)=167.64$), indique que l'hypothèse de nullité conjointe de tous les paramètres du modèle est rejetée pour un seuil de risque égal à 5% ($\text{Prob} > \chi^2 = 0.0000$).

Donc, les variables de tarification a priori retenues par le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE sont : le sexe, le code usage concerne le tarif appliqué et l'utilisation du véhicule et la variable l'expérience de conduite. D'après le tableau de l'estimation de ce modèle on constate que :

- ◆ Une augmentation de la sinistralité chez les hommes par rapport les femmes (signe positif de paramètre de régression).
- ◆ Une diminution de la sinistralité avec l'expérience de conduite (signes négatifs des paramètres de régression)
- ◆ Et le fait que l'assuré est Auto-école, taxi, location, la sinistralité est moins élevées par rapport les autres groupes (affaire, fonctionnaire et commerçant).

Le système de tarification automobile utilisé en Algérie se base essentiellement sur le genre, l'usage du véhicule et la puissance fiscale((CNA, 2009) et (LATRECHE, 2007)). Si on compare ce système de tarification avec les résultats obtenus par le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE, on constate que:

- ◆ les variables genre et la puissance fiscale, utilisées par le système de tarification en Algérie, ne sont pas retenues par le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE.
- ◆ des variables autres que les variables utilisées par le système de tarification en Algérie, telles que le sexe et l'expérience de conduite de l'assuré sont significatives pour expliquer la fréquence de sinistres.

De ce fait, on peut conclure que, le système de tarification automobile a priori utilisé en Algérie n'est pas optimal.

Pour terminer, le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE nous a permis de segmenter notre portefeuille en 16 classes de risque homogènes (tarification à priori), la fréquence de sinistré, ainsi que le poids relatif à chaque classe de risque sont données dans le tableau (2). La première colonne de ce tableau donne les groupes de la variable sexe, la deuxième colonne donne les groupes de la variable usage et la troisième colonne donne les classes de la variable expérience de conduite. Le poids de chaque classe de risque en pourcentage est donné dans la quatrième colonne, et la fréquence moyenne de sinistré pour chaque classe de risque est donnée dans la colonne 5.

Tableau 02: Estimations des fréquences de sinistres des différentes classes de risque.

Le sexe	L'usage du véhicule	L'âge de permis	Poids (%)	fréquence
Femme	Affaire, Fonctionnaire Commerçant	$agp \leq 5$	4.37	.6432757
		$5 < agp \leq 7$	4.43	.4767137
		$7 < agp \leq 9$	3.13	.3500199
		$agp > 9$	9.47	.276616
	Auto-école, Taxi et Location	$agp \leq 5$	0.03	.5105969
		$5 < agp \leq 7$	0.07	.3783891
		$7 < agp \leq 9$	0.10	.2778265
		$agp > 9$	0.20	.2195626
Homme	Affaire, Fonctionnaire Commerçant	$agp \leq 5$	15.33	.7561063
		$5 < agp \leq 7$	12.93	.5603293
		$7 < agp \leq 9$	6.37	.4114133
		$agp > 9$	32.17	.3251344
	Auto-école, Taxi et Location	$agp \leq 5$	2.27	.6001556
		$5 < agp \leq 7$	2.40	.4447586
		$7 < agp \leq 9$	1.33	.3265573
		$agp > 9$	5.40	.2580738
Total		100	.4492686	

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Nous rappelons ici que, la prime pure en assurance est égale à la fréquence moyenne de sinistré multipliée par le coût moyenne de sinistré observés de la catégorie des risques concernée.

3. Systèmes Bonus-Malus Multiplicatifs:

Dans la tarification dite *a priori*, l'idée est de séparer les contrats (et les assurés) en plusieurs catégories, de façon qu'à l'intérieur d'une catégorie, les risques puissent être considérés comme équivalents (DENUIT & CHARPENTIER, 2005). C'est-à-dire, l'ensemble hétérogène initial des risques est divisé en classes plus ou moins homogènes.

On parle alors de classes de risques. Les classes sont dites *a priori* lorsque il s'agit de classer de risque à partir d'information disponible *a priori* (sur l'assuré, et le bien assuré). On fixe alors un montant de prime pure *a priori*, dépendant des caractéristiques de l'assuré.

Les systèmes de tarification « *a priori* » exclusivement basés sur les variables tarifaires recueillies à la souscription ne permettent pas de cerner totalement le risque et ainsi de constituer des classes homogènes (PARTRAT & BESSON, 2005), la différence dans les statistiques de sinistres des assurés au sein d'une classe tarifaire ne doit pas seulement être attribuée au hasard mais doit être considéré dans une certaine mesure comme un reflet de l'influence des facteurs de risques qui n'ont

pas été pris en considération a priori. La prise en considération de l'historique des sinistres dans la tarification donne lieu à une deuxième forme de segmentation à posteriori au moyen d'un système de type Bonus-Malus.

La plupart des pays ont adopté le principe de clauses de Bonus-Malus dans la tarification de l'assurance automobile. On peut distinguer cependant deux grands types de mécanisme Bonus-Malus : les systèmes à classes et les systèmes multiplicatifs (ou « à la française »). Dans notre travail, l'attention se porte sur ce dernier type.

3.1. Système Bonus-Malus multiplicatifs algérien :

Dans les systèmes Bonus-Malus multiplicatifs, la prime payée par l'assuré est réduite en cas d'absence de sinistre (d'un pourcentage fixé) et une pénalité multiplicative est appliquée par sinistre déclaré.

Prenons ici le cas du système Bonus-Malus appliqué en Algérie, instauré en 1993. Il consiste à :

- ◆ Accorder des réductions sur la prime de responsabilité civile pour les assurés n'ayant pas fait l'objet d'accident au cours de la période d'observation.
- ◆ Majorer la prime de responsabilité civile est engagée, totalement ou partiellement dans la survenance d'un sinistre, au cours de la période d'observation.

La période d'observation correspond à deux années précédant la date du renouvellement du contrat. Et la prime retenue pour l'application du Bonus-Malus est la prime fixée au tarif de référence et afférente à la garantie responsabilité civile en matière d'assurance automobile.

Le Bonus-Malus est désigné en Algérie par le terme de coefficient de réduction-majoration. Un Bonus de 25% correspond à un coefficient de 75%. Un Bonus de 0% correspond à un coefficient de 1. Inversement un coefficient de 1,25 désigne un Malus de 25%. Le coefficient est arrondi par défaut deux chiffres après la virgule et évolue suivant les sinistres déclarés.

Les coefficients de réduction du système Bonus-Malus algérien sont présentés dans le tableau suivant :

Tableau 03: Les coefficients de réduction du système Bonus-Malus algérien

Durée cumulée d'assurance durant la période d'observation	Coefficient de réduction
Durée inférieure à 12 mois	,00
Durée égale ou supérieure à 12 mois et inférieure à 24 mois	,75
Durée égale ou supérieure à 24 mois	,65

Source: (SAA, 2010)

Les coefficients de majoration du système Bonus-Malus algérien sont déterminés en fonction de deux situations :

Tableau 04: Les coefficients de majoration du système Bonus-Malus algérien

Nombre de sinistres survenus	Coefficient de majoration
Assuré n'ayant pas de bonus au titre du contrat précédent	
01 sinistre	1,25
02 sinistres	2,00
03 sinistres	3,00
Assuré ayant un bonus au titre du contrat précédent	
01 sinistre	1,00

02 sinistres	1,25
03 sinistres	2,00
04 sinistres	3,00

Source: (SAA, 2010)

3.2. Construction d'un système Bonus-Malus multiplicatif :

Pour construire d'un système Bonus-Malus multiplicatif, (PITREBOIS, et al., 2003c) ont corrigés la prime (fréquence de sinistré) obtenue sans l'ajout de nombre de sinistres de l'année précédente comme variable explicative, par un facteur multiplicatif, obtenu par une régression de Poisson sur la seule variable « le nombre d'accidents de l'année précédente » et en mettant la fréquence de sinistré obtenu sans l'ajout de nombre de sinistres de l'année précédente comme variable explicative en OFFSET [2]. Les résultats de cette régression se trouvent dans le tableau suivant :

Tableau 05: résultats de l'estimation de modèle Poisson pour le modèle tenant compte de la sinistralité passée en incluant les variables explicatives en OFFSET.

N_{it}	Coefficient β	Écart-types de β	z	$P > z $
N_{it-1}	.362411	.1839649	1.97	0.049
Constante	-.230974	.0677343	-3.41	0.001
Offset	1	.	.	.

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Cette manière de procéder fournit immédiatement des coefficients Bonus-Malus « à la française » (PITREBOIS, et al., 2003c). En effet, le tableau ci-dessus nous apprend que les assurés qui n'ont déclaré aucun sinistre sur l'année précédente verront leur prime multipliée par :

$$\exp(-0.230974) = 0.7938$$

Alors que ceux ayant déclaré k sinistres subiront une majoration de prime valant :

$$\exp(-0.230974 + k \times 0.362411) = 0.7938 \times (1.4368)^k$$

Cette équation permis de construire un système Bonus-Malus multiplicatif présenté dans le tableau suivant :

Tableau 06: coefficients du système Bonus-Malus à la française (système théorique).

Nombre de sinistres précédents	Coefficients de majoration/minoration
0 sinistre	0.7938
1 sinistre	1.1405
2 sinistres	1.6338
3 sinistres	2.3545

Source: élaborer par l'auteur à partir les données de la SAA

Le système appliqué par le ministère des Finances présenté dans les tables (3) et (4) diffère sur de nombreux points du système théorique présenté dans le tableau précédent:

- ♦ Le système appliqué par le ministère des Finances est borné supérieurement, alors que le système Bonus-Malus théorique est borné inférieurement.
- ♦ Les pénalités pour les accidents sont supérieures à celles déterminées par le modèle théorique. En plus, les bonus sont aussi supérieurs. Une année sans sinistre donne un bonus de 25% et un sinistre donne une majoration de la prime de 25%. Par contre, nous trouvons, avec le modèle théorique, un sinistre donne une majoration de la prime de 14%. et le bonus

est seulement 20%. Donc, le système Bonus-Malus appliqué par le ministre de finance nous semble plus sévère dans le cas de réalisation des sinistres, mais nous semble moins sévère dans le cas de l'absence de sinistres.

On peut conclure alors que le système Bonus-Malus appliqué par le ministre des finances n'est pas optimal.

Conclusion:

Les variables de tarification a priori retenues par le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE sont : le sexe, le code usage concerne le tarif appliqué et l'utilisation du véhicule et la variable l'expérience de conduite. Donc, le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE nous a permis de segmenter notre portefeuille en 16 classes de risque homogènes (tarification à priori). Le système de tarification automobile utilisé en Algérie se base essentiellement sur le genre, l'usage du véhicule et la puissance fiscale. Si on compare ce système de tarification avec les résultats obtenus par le modèle Poisson à l'aide de la technique GEE, on constate immédiatement que, le système de tarification automobile a priori utilisé en Algérie n'est pas optimal.

Le système bonus-malus appliqué par le ministère des Finances diffère sur de nombreux points du système théorique obtenu à l'aide de la méthode de (PITREBOIS, et al., 2003c). La comparaison entre les deux systèmes Bonus-Malus nous a permis de conclure que Le système bonus-malus appliqué par le ministère des Finances n'est pas optimal.

Notes:

[1] Cette analyse comparera le modèle complet ou non contraint (c'est-à-dire comprenant toutes les variables spécifiées dans le modèle) avec les différents modèles obtenus en supprimant une des variables, c'est-à-dire le modèle contraint. Ceci permet de tester la pertinence de chacune des variables explicatives, compte tenu des autres. Il s'agit donc de l'optique Backward de sélection des variables tarifaires: à chaque étape, on exclura la variable possédant la p – valeur la plus élevée, jusqu'à ce qu'aucune variable ne puisse plus être exclue (c'est à dire jusqu'à ce que toutes les p – valeurs soient inférieures à un seuil choisit par l'utilisateur, en générale 5%). Il convient ici de noter qu'une variable jugée pertinente à l'issue de l'analyse de type 3 pourrait comporter certains niveaux non-significatifs.

[2] Lorsque la variable à expliquer dans le cas d'un modèle linéaire généralisé dépend également linéairement d'une autre variable, cette dernière est déclarée offset et sert ainsi à "tarer" le modèle (BOISSEAU, 2006)

Bibliographie:

1. ALLAIN, E. & BRENAC, T., 2001. **Modèles linéaires généralisés appliqués à l'étude des nombres d'accidents sur des sites routiers : le modèle de Poisson et ses extensions**. la revue Recherche Transports Sécurité, Juillet-Septembre, Volume 72, pp. 3-18.
2. BOISSEAU, J.-P., 2006. **Solvabilité 2 et mesure de volatilité dans les provisions pour sinistres à payer**,. Paris.
3. CNA, 2009. **L'Assurance Automobile**. [En ligne] Available at: <http://www.cna.dz/En-savoir-plus/Produits-d-assurance/Risques-lies-aux-biens-et-activites-de-la-vie-privée/L-Assurance-Automobile>[Accès le 13 Janvier 2010].
4. DENUIT, M. & CHARPENTIER, A., 2005. **Mathématique de l'assurance non-vie: tarification et provisionnement**. Paris: ECONOMICA.
5. DENUIT, M., DHAENE, J., GOOVAERTS, M. & KAAS, R., 2005. **Actuarial Theory for Dependent Risks Measures, Orders and Models**. The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ: John Wiley & Sons Ltd.
6. DENUIT, M., MARECHAL, X., PITREBOIS, S. & WALHIN, J.-F., 2007. **Actuarial Modelling of Claim Counts: Risk Classification, Credibility and Bonus-Malus Systems**. The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England: John Wiley & Sons Ltd.
7. DIONNE, G. & VANASSE, C., 1992. **Automobile insurance ratemaking in the presence of asymmetrical information**. Journal of Applied Econometrics, Volume 7, issue 2, pp. 149-165.
8. HENRIET, D. & ROCHET, J.-C., 1991. **Microéconomie de l'assurance**. Paris: ECONOMICA.
9. HILBE, J. M., 2011. **Negative Binomial Regression**. Second edition éd. New York: Published in the by Cambridge University Press, .
10. LATRECHE, A., 2007. **Estimation de la probabilité d'accident par le modèle Probit dans le cas de l'assurance automobile (Une étude empirique)**. Les annales ROAD (Recherche Opérationnelle et Aide à la Décision), Avril, Issue 15.
11. LEMAIRE, J., 1995. **Bonus-Malus Systems in Automobile Insurance**. Boston/Dordrecht/London: Kluwer Academic Publishers.
12. LIANG, K.-Y. & ZEGGER, S., 1986. **Longitudinal Data Analysis Using Generalized Linear Models**. Biometrika, April, 73(1), pp. 13-22.
13. NORBERG, R., 1976. **A Credibility Theory for Automobile Bonus Systems**. Scandinavian Actuarial Journal, pp. 92-107.
14. PAGLIA, A. & V. PHELIPPE-GUINVARC'H, M., 2011. **Tarification des risques en assurance non-vie, une approche par modèle d'apprentissage statistique**. BULLETIN FRANÇAIS D'ACTUARIAT, juillet - décembre, Vol. 11(n°22), pp. 49 - 81.
15. PARTRAT, C. & BESSON, J.-L., 2005. **Assurance non-vie: Modélisation, Simulation**. Paris: ECONOMICA.
16. PITREBOIS, S., DENUIT, M. & WALHIN, J.-F., 2003a. **Setting a bonus-malus in the presence of other rating factors: TAYLOR'S work revisited**. ASTIN BULLTIN, 33(2), pp. 419-436.
17. PITREBOIS, S., DENUIT, M. & WALHIN, J.-F., 2003b. **Marketing and Bonus-Malus Systems**. Berlin,Germany, s.n., pp. 2-40.
18. PITREBOIS, S., DENUIT, M. & WALHIN, J.-F., 2003c. **Tarification automobile sur données de panel**. Bulletin des Actuaire Suisses,, pp. 51-81.
19. RIMI, R., 2015. **Un modèle de tarification optimal pour l'assurance automobile: une approche avec données de panel (le cas de la SAA)**.
20. KOLEA(ENSSEA (EX INPS)): thèse de doctorat non publiée.
21. ROLSKI, T., SCHMIDT, H., SCHMIDT, V. & TEUGELS, J., 1999. **Stochastic Processes for Insurance and Finance**. West Sussex : WILEY.
22. SAA, 2010. **Assurance auto: conditions générales**. Alger: visa N°01/MF/DGT/DASS/du 15.03.2010.
23. SECK, B., 2006. **Estimation pour les modèles linéaires généralisés : Approche marginale, approche conditionnelle et application**. FACULTE DES SCIENCES ET DE GENIE, UNIVERSITE LAVAL.
24. TAYLOR, G., 1997. **Setting a bonus-malus scale in the presence of other rating factors**. ASTIN BULLETIN, 27(2), pp. 319-327.
25. ZEGGER, S. L., LIANG, K.-Y. & ALBERT, P. S., 1988. **Models for Longitudinal Data: A Generalized Estimating Equation Approach**. Biometrics, December, 44(4), pp. 1049-1060.

CAPITAL HUMAIN ET CROISSANCE ECONOMIQUE

Une approche en données de panel sur pays africains

*Dr.Rezine okacha
Université Dr.Tahar Moulay –SAIDA-
rez_okacha@yahoo.fr*

Human Capital and Economic Growth approach of Panel data for African countries

*Dr.Rezine okacha
University Dr.Tahar Moulay, SAIDA- Algeria*

Received: 03 Mar 2015

Accepted: 30 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

Résumé :

Cette recherche se focalise aux liens entre capital humain/éducation et croissance. On s'interroge, en particulier, sur les fondements théoriques de cette relation et sur la manière de la tester. Cette relation est testée sur un panel cylindré comprenant 31 pays africains et, sur la période 1965-2010. La première approche est consacrée à l'analyse des modèles de croissance endogène avec modèle de SOLOW (1956) avec la prise du capital humain /éducation. Les résultats empiriques affirme que la relation éducation croissance et démontré. Et confirme la contribution positive et significative de l'éducation sur la croissance économique.

Mots clés : *capital humain, éducation, croissance économique, Afrique, Données de panel*

Code JEL : *O18, O47, O55*

Abstract:

This thesis aims to examine the link between human capital /education and economic growth. One wonders, in particular, on the theoretical foundations of this relationship and how to test it. This relationship is tested on a cylinder panel comprising 31 African countries over the period 1965-2010. The first approach is devoted to the analysis of endogenous growth models with model Solow (1956) with taking the proxy of human capital/education.

The empirical evidence says that the relationship between education and growth positively enhanced by the quality of the educational system of the country. And confirms the positive and significant contribution of education on the economic growth.

Keywords : *Human capital, education, Economic growth, Africa, panel data*

Jel Classification Codes : *O18, O47, O55*

Introduction

Pourquoi la richesse produite dans les pays les plus développés a-t-elle été multipliée par quatorze depuis 1820 ? Pourquoi, depuis la Seconde Guerre mondiale, le Japon a-t-il une croissance beaucoup plus rapide que les pays occidentaux ? [1]

Les théories de la croissance cherchent les réponses à ces questions. Elles ont été profondément renouvelées à la fin du XXe siècle, à tel point qu'il est assez légitime de considérer qu'il existe un ensemble de « nouvelles théories » généralement qualifiées de « théories de la croissance endogène ». Afin de Comprendre pourquoi certains pays se développent rapidement alors que d'autres restent dans le sous-développement. De nombreux économistes (Denison, 1962) sont partis du constat suivant lequel la croissance avait été supérieure à ce qu'aurait impliqué la progression des deux facteurs économiques principaux que sont le capital et le travail. Cette croissance non expliquée a été attribuée à un facteur « résiduel » censé représenter le progrès technique ou la « qualité du travail » qui sera traduit par la suite dans la conception du « capital humain » puisque dans l'ancienne doctrine économique associer « capital » et « homme » est une injure à ce dernier, car l'activité humaine ne peut être mesurée, jaugée, comme celle d'une simple machine qu'on évalue à son rendement car quantifier l'activité humaine est indigne.

Le concept du « CAPITAL HUMAIN » dans les théories économiques a véritablement émergé grâce à Schultz. T[2](1961) et Becker. G[3](1964), deux économistes américains nobélisés quelques décennies plus tard pour leurs travaux, eux mêmes inspirés par les théories déjà anciennes d'Adam Smith et de quelques autres. La doctrine de cette théorie est qu'un individu, lorsqu'il décide de suivre une formation au lieu de prendre un travail, raisonne comme un investisseur. L'éducation aurait ainsi des caractéristiques communes avec le capital physique. Elle serait une dépense présente, effectuée en vue d'un rendement futur.

Lucas⁴ (1988) est l'un des pionniers de l'analyse des mécanismes endogènes de croissance, et le premier, dans ce courant, a mettre l'accent sur les relations entre secteur productif et secteur éducatif. La place du facteur humain dans la production constitue le cœur des apports des modèles de croissance endogène à la macro-économie. On considère que la productivité des salaires est améliorée par la plus grande qualité du facteur travail. Le capital humain agit directement sur la quantité et la qualité de la production. Romer (1986, 1990) On retrouve, ici, la distinction traditionnelle de Becker (1964) entre deux composantes du capital humain, la formation « schooling » et l'apprentissage sur le tas « on the job training ».

Les théories du **filtre** (Arrow, 1973) et du **signal** (Spence, 1981) insistent sur une des limites de la logique de la théorie du capital humain. L'éducation est un **signal** pour les entreprises qui embauchent et de ce fait l'éducation est considéré comme un facteur d'efficacité qui élève la productivité des travailleurs et contribue de cette manière à augmenter la production. L'éducation est ainsi associée aux autres facteurs traditionnels (capital et travail), diverses études ont essayé de tester et de quantifier l'impact de l'éducation sur la croissance économique.

Pour cela DENISON (1961) et SCHULTZ (1962) ont abouti à des résultats similaires sur l'impact de l'éducation sur la croissance DENISON calcule que 23% de la croissance des Etats-Unis entre 1930-1960 était imputable à l'accroissement de l'éducation. SCHULTZ par sa méthode du taux de rendement, est arrivé lui aussi à la même conclusion que l'éducation contribue pour une

bonne part à la croissance américaine. Les effets indirects de l'éducation sur la croissance économique s'articulent autour de deux points essentiels : d'une part ils se manifestent par des externalités positives que l'éducation engendre et d'autre part la liaison entre l'éducation et les autres types de ressources humaine à savoir : la santé, la nutrition, la pauvreté, la fécondité etc.

La relation entre l'éducation et la croissance économique en Afrique subsaharienne apparaît intéressante pour deux critères :

1. L'Afrique sub-saharienne représente seulement 2 % du PIB mondial. Son PIB par tête a baissé dans les années 1980 et dans les années 1990, et elle est devenue à la fin des années 1990 la région la plus pauvre du monde. Le revenu moyen est actuellement inférieur en termes absolus à celui des années 1960.
2. Enfin, parce que le développement des pays d'Asie du Sud-est a été possible et visible grâce à une politique éducative volontariste et, pour quoi pas le même processus aura pour les pays d'Afriques.

L'intérêt porte à cette thématique se situe au cœur du débat sur les apports du capital humain/éducation et de son impacte sur la croissance économique dans les pays sous développer (pays d'Afriques).

I. Définition du capital humain

Le capital humain, selon la définition de l'OCDE, le capital humain recouvre les connaissances, les qualifications, les compétences et les autres qualités d'un individu qui favorisent le bien-être personnel, social et économique.

« Les connaissances, les qualifications, les compétences et caractéristiques individuelles qui facilitent la création de bien-être personnel, social et économique »[5]

Le capital humain peut se définir aussi comme un ensemble d'aptitudes, de connaissances et de qualifications possédées par chaque individu. Celles-ci sont, en partie, innées, héritées à la naissance (il s'agit des capacités intellectuelles transmises génétiquement); pour autre partie, elles sont acquises tout au long de la vie. Cette acquisition est coûteuse mais rapporte un flux de services productifs futurs. Il s'agit donc d'un investissement ; c'est pourquoi le nom de capital est donné à ce stock de connaissances.

Le capital humain constitue donc un bien immatériel qui peut faire progresser ou soutenir la productivité, l'innovation et l'employabilité. Il peut croître, se réduire ou devenir inutile. Il subit différentes influences et provient de différentes origines, notamment, mais pas seulement, d'un apprentissage organisé sous la forme de l'éducation et de la formation. Les quatre éléments (connaissances, qualifications, compétences et autres qualités personnelles) peuvent se combiner de différentes manières suivant les individus et suivant le contexte dans lequel ils sont utilisés.

II. Revue des proxys du capital humain

L'obtention des résultats sur la relation entre la croissance et le capital humain semble donc dépendre de l'indicateur utilisé pour caractériser le capital humain. [6] Wössman (2000) a proposé une revue des proxys du capital humain utilisées dans la littérature citons :

1. le travail augmenté de l'éducation (travail qualifié et non qualifié par exemple) (Denison, 1967 ; Jorgenson, 1995),
2. le taux d'alphabétisation (Azariadis et Drazen, 1990 ; Romer, 1990), le taux de scolarisation moyen ou primaire, secondaire (Barro, 1991) ;
3. Mankiw et al, 1992 ; Levine et Renelt, 1992 ou encore le nombre moyen d'années d'étude (Barro et Sala-i-Martin, 1995 ; Barro, 1997,1999 ; Benhabib et Spiegel, 1994).

III. La relation éducation croissance

La relation entre croissance et éducation s'appuie sur les travaux micro-économiques de Becker (1964), mais aussi de Mincer (1958). Pour ces derniers, l'éducation est un investissement puisqu'elle procurera des gains de salaires. Des gains de salaires aux gains de productivité et donc à la croissance, il n'y a qu'un pas, franchi tardivement par Romer (1986) et Lucas (1988) d'un point de vue théorique alors que la relation éducation-croissance avait déjà été testée des 1962 par Denison (1962)[7]. Cependant à l'heure actuelle l'éducation se concentrent dans trois grands domaines :

1. celui de la contribution de l'éducation à la croissance économique;
2. celui de la demande individuelle d'éducation (liens entre l'éducation et le marché du travail);
3. celui de la gestion des systèmes éducatifs.

L'éducation a toujours constitué un investissement clé pour l'avenir, pour les individus, pour l'économie et pour la société dans son ensemble. Dans les pays de l'OCDE, le rendement public net de l'investissement dans une formation tertiaire dépasse 50 000 USD en moyenne par étudiant. En outre, les facteurs incitant les individus à poursuivre leur formation sont susceptibles de se multiplier dans les années à venir : par exemple, les coûts d'opportunité de l'éducation diminuent à mesure que les difficultés à trouver un emploi augmentent et les coûts d'opportunité ou le manque à gagner pendant les études ont tendance à constituer la composante de coût la plus importante pour les étudiants (sauf aux Etats-Unis où les frais de scolarité sont élevés). Le niveau de formation sert souvent d'indicateur pour rendre compte du capital humain c'est-à-dire du niveau de compétence de la population et de la main-d'œuvre. La mondialisation et le progrès technologique ne cessant de modifier les besoins du marché du travail mondial, la demande d'individus qui possèdent des connaissances plus vastes, des savoir-faire plus spécialisés, continue d'augmenter.

IV. Les travaux pionniers du capital humain et croissance

Romer (1989) Dans son analyse, a cherché à vérifier la validation empirique de son modèle théorique antérieur en régressant le taux d'alphabétisation en 1960 sur le taux de croissance du produit par tête et l'investissement de 94 pays entre 1960 et 1985. La variable éducative dans ces modèles affecte positivement la croissance économique mais son impact n'est pas significatif. A partir d'un vaste échantillon des pays pauvres et des pays riches issu des données internationales de Summers et Heston (1988), Romer (1989) a approfondi le test de convergence des économies et a conclu que la convergence absolue ne tenait plus dans le cas d'un vaste échantillon hétérogène de

pays. Plus précisément, Romer a constaté qu'il n'y avait pas de corrélation significative entre les niveaux de revenus initiaux et les taux de croissance subséquents.

L'étude de Barro (1991) a estimé en coupe transversale, le taux de croissance du produit par tête sur la période 1960-1985 de 98 pays en utilisant les valeurs initiales du taux de scolarisation primaire et secondaire, le taux d'alphabétisation, le ratio d'encadrement, le taux de mortalité entre 0 et 4 ans et la fécondité et en introduisant par ailleurs, deux indicateurs caractéristiques de l'Afrique et de l'Amérique Latine. Par contre, en utilisant des variables en début de période, l'étude reste ancrée par les hypothèses des modèles néoclassiques selon lesquelles, le taux de croissance économique par tête d'un pays tend à être inversement lié à son niveau de revenu par tête en début de période. Les résultats de cette étude montrent que les taux de scolarisation au primaire et au secondaire initiaux (1960) ont présenté des effets positifs sur la croissance sur la période 1960-1985 – 0,0323 et 0,027 respectivement – tandis que le ratio d'encadrement a des effets négatifs pour le primaire – et non significatifs pour le secondaire. Les effets du taux d'alphabétisation sont négatifs lorsque les autres variables sont introduites dans le modèle.

Hicks (1979) réalisée sur 69 pays sur la période 1960-1973 est particulièrement intéressante. En effet, appliquant des tests économétriques aux taux de scolarisation et d'alphabétisation initiaux et des indicateurs de l'espérance de vie en début de période, Hicks (1979) a mis en relief que seul l'impact de l'espérance de vie sur le produit par tête sur la période domine.

Tham Tham S. (1995) a essayé par l'approche de Solow et en supposant que le rôle de l'éducation est compris dans le résidu, de quantifier les causes majeures de la croissance Malaisienne entre 1971 et 1987. Les résultats de son étude montrent trois choses :

1. La croissance de la Productivité Totale des Facteurs (PTF) sur toute la période est négative et égale à -1,4% ;
2. IL y a une nette chute dans la croissance de la PTF entre une première période 1971-1981 et la période suivante et,
3. la Principale source de croissance entre 1971 et 1987 est attribuable à la croissance du capital physique et au facteur travail, le premier étant de loin le facteur le plus important.

V.8. Le modèle de Solow (1956) avec capital humain :

Mankiw, Romer et Weil [1992] se sont proposé d'intégrer dans le modèle de Solow, l'évolution de la qualité de la main-d'œuvre afin de mieux rendre compte du déroulement de la croissance économique. Ceci se justifie par le fait qu'on peut accroître le capital humain en investissant dans le système éducatif, dans le système de santé, etc. Leur analyse part de la thèse selon laquelle l'accumulation du capital physique ne suffit pas (dans le modèle de Solow) pour expliquer la disparité des performances économiques. Et de ce fait Deux types de capital sont alors inclus: le capital physique et le capital humain. On obtient une fonction Cobb-Douglas de la forme:

$$y(t) = K(t)^\alpha H(t)^\beta (A(t)L(t))^{1-\alpha-\beta}$$

$$0 < \alpha < 1 \quad \text{et} \quad 0 < \beta < 1$$

K: représente le capital physique,

H: le capital humain,

L: le travail et **A** le progrès technique.

1. Le travail L est supposé augmenter à un taux exogène n du fait de la croissance de la population et de l'augmentation exogène de la productivité du travail.
2. Le progrès technique A est exogène et croît au taux g et le capital humain H augmente au taux $n+g$
3. Le modèle suppose aussi qu'une fraction constante de la production, s_i est investie dans chaque type de capital.

VI. Présentation du modèle

Ce travail s'inspire du modèle de croissance néoclassique développé par Islam (1995) qui permet de bénéficier des avantages de l'analyse en panel dont l'un est la prise en compte à la fois des effets temporels et individuels. Le modèle d'Islam (1995) est essentiellement une spécification du modèle de Mankiw et al. (1992) mais sur des données de panel. Mankiw et al. (1992) quant à eux ont repris les fondements du modèle de Solow (1956), dans lequel ils incorporent le concept du capital humain. Deux types de capital sont alors inclus : le capital physique et le capital humain. La fonction de production est de type Cobb-Douglas.

Dans notre travail nous prendrons des intervalles de temps de cinq ans comme dans Islam[8](1995). En considérant la période de 1965 à 2010, nous aurons dix (10) dates pour chaque pays. (1965. 1970. 1975. 1980. 1985. 1990. 1995. 2000. 2005. 2010) , lorsque $t=1970$, alors $t-1=1965$ etc.

$$\ln(y_i^*) = \alpha + \beta_1 \ln(s_{ki}) + \beta_2 \ln(h_i^{\text{prim}}) + \beta_3 \ln(h_i^{\text{sec}}) + \beta_4 \ln(h_i^{\text{sup}}) + \beta_2 \ln(n_t + g + \delta) + \varepsilon_{it}$$

VII. Description des données de l'analyse empirique

Afin de collecter les informations nécessaire pour notre étude empirique sur trente et un (31) pays africains qui couvre la période 1965 -2010 nous somme basé sur différent base de donné :

1. De la Penn World Table V6.3 : nous avons utilisé les données suivantes :
 - ♦ La taille de la population (POP) ; Le PIB réel par tête noté (RGDPCH)
 - ♦ Le PIB par travailleur noté (RGDPWOK) ; La part de l'investissement dans le PIB réel par tête noté k_i ;
2. De la base de données de Barro et Lee (Barro R. & J.W. Lee v. 1.3, 04/13) les séries sur : le nombre moyen d'années d'étude de la population âgées de 25 ans et plus.

Tableau (1) les variables de l'étude

La variable	Définition
POP	La taille de la population
RGDPCH	Le PIB réel par tête
RGDPWOK	Le PIB par travailleur, cette série de données dans notre modèle correspond à l'output par unité de travail (y)
k_t	La part de l'investissement dans le PIB réel par tête. cette série nous a permis d'obtenir le taux d'épargne s_k qui est par hypothèse habituellement égal au taux de l'investissement en capital physique.
n_t	Le taux de croissance annuel de la quantité de travail entre t et t-1. La quantité de travail N à la date t a été obtenue à partir des séries POP, RGDPCH et RGDPWOK de la manière suivante $N_t = POP_t \frac{RGDPCH_t}{RGDPWOK_t}$ il est alors possible d'en déduire $n_t = \frac{N_t - N_{t-1}}{N_{t-1}}$
h	représente le nombre moyen d'années d'étude de la population âgées de 25 ans et plus.
h^{prim}	représente le nombre moyen d'années d'étude du niveau primaire.
h^{sec}	représente le nombre moyen d'années d'étude du niveau secondaire
h^{sup}	représente le nombre moyen d'années d'étude du niveau supérieure.

Tableau (2) : l'estimation du modèle Solow

Variable	Effet Fixe	Effet aléatoire	MCG (avec correction)
Constante	7.660549 (0.000)	7.662995 (0.000)	6.448447 (0.000)
$\ln(s_{ki})$	0.2031147 (0.000)	0.232272 (0.000)	0.5528516 (0.000)
$\ln(n_t + g + \delta)$	0.0571806 (0.141)	0.0362026 (0.381)	-0.2294345 (0.000)
$\ln(h_i^{prim})$	-0.0404194 (0.447)	-0.087261 (0.096)	-0.2066226 (0.000)
$\ln(h_i^{sec})$	0.046935 (0.128)	0.0554159 (0.087)	0.1244938 (0.000)
$\ln(h_i^{sup})$	0.0305428 (0.330)	0.0552397 (0.090)	0.3005295 (0.000)
R^2	0.1646	0.6102	

Note : les t-Student sont entre parenthèses.

Le tableau (2) indique les résultats du modèle de Solow avec capital humain. Le modèle à erreurs composées représente alors le mieux la structure des données de notre échantillon selon le test de Hausman avec ($R^2 = 61\%$), la contribution de l'éducation dans se modèle avant correction est très faible et non significatif.

Un premier commentaire est que l'estimation avec MCG est plus performante (les variables d'investissement physique et d'éducation sont statistiquement significatives s_k (55%) h_{sup} (30%). L'estimation avec MCG à qualifier le rôle positif du capital humain dans le processus de la croissance avec 12% pour le niveau secondaire et 30% pour le niveau supérieur sans oublié le grande partie pour le capital physique. La variable du nombre d'années d'étude au primaire avec coefficient négative (-0.20) et elle est significative. Cela pourrait traduire qu'une année supplémentaire d'étude aux niveaux secondaire (0.12) et supérieur (0.30) aurait un impact positif st significatif sur le niveau de PIB par tête, et donc sur la croissance pour notre échantillon, tandis que ce n'est pas le cas pou les années passées au niveau primaire.

Ses résultats confirment l'idée proposée par Nelson et Phelps, c'est que les taux de croissance de la productivité sont positivement corrélés avec le nombre d'individus qui ont suivi des études secondaires et supérieures. Ainsi les travaux menés par Barro et Sala-i-Martin (1994) ont confirmé que le nombre d'étudiants dans l'enseignement secondaire et supérieur exerce un effet significatif sur le taux de croissance de la productivité. Pour Barro et Lee (1997) la relation éducation croissance s'articule sur un point essentiel c'est que Les études secondaires et supérieures sont des déterminants de la croissance économique. D'une façon générale, le cycle secondaire offre en plus de l'enseignement général, des programmes techniques et professionnels qui visent à acquérir des compétences qui favorisent l'insertion dans la vie active.

Conclusion

Selon la théorie économique de la croissance endogène, la croissance économique repose très fortement sur l'accumulation du capital humain. L'idée fondamentale est la façon dont l'éducation peut constituer un élément fondateur de la croissance et du développement économique dans un pays ayant un niveau faible de développement. De tout façon les modèles de croissance endogène mettent l'accent sur l'explication du progrès technique par les facteurs de qualité de la main-d'œuvre.

L'utilisation des techniques économétriques de données de panel a permis de préciser et nuancer ces résultats car on peut admettre en premier lieu que la relation éducation croissance et bien démontre au sein de notre échantillon et avec le de Solow proposé, ainsi nos résultats peuvent être résumés dans ces points essentiels :

1. les prédictions de Solow (1956) à propos de l'attribution de la croissance démographique sur la croissance et négatif, de ce fait on conclut que le modèle de Solow nous a permis de bien expliquer les données de notre échantillon de 31 pays africains et sur la période (1965 – 2010)
2. les résultats confirment l'idée proposée par Nelson et Phelps, Barro et Sala-i-Martin (1994), Barro et Lee (1997) que le nombre d'étudiants dans l'enseignement secondaire et supérieur exerce un effet significatif sur le taux de croissance de la productivité et cela nous a permis de constater que Les années d'études secondaires et supérieures sont des déterminants de la croissance économique.
3. le capital physique expliquerait 55% de la croissance et les autres facteurs les 40% restant. Ce qui nous permet de dire que les facteurs physiques (infrastructures publiques et investissements physiques) sont indispensables pour le développement économique et social des pays de notre échantillon et qu'ils sont prioritaires pour la croissance de ces pays. Et de l'autre côté on a l'éducation qui apparaît comme un catalyseur des investissements. Elle vient renforcer les effets externes positifs sur la rentabilité des infrastructures économiques de base.

Enfin, les estimations économétriques ne tiennent pas compte d'éventuels problèmes de simultanéité des effets des variables. Si l'investissement et l'éducation jouent bien sur le niveau de revenu, ainsi le niveau de revenu doit lui aussi influencer les modes d'accumulation du capital physique et humain. La principale limite de cette étude réside dans la qualité et la fiabilité des données utilisées. Car l'analyse des données a révélé beaucoup d'aberrations que nous avons essayé de corriger en éliminant soit le pays concerné, soit la variable concernée.

Annexe 1: Liste des pays de notre échantillon

N	Country Name	Country Code
1	Algérie	DZA
2	Bénin	BEN
3	Botswana	BWA
4	Burundi	BDI
5	Cameroun	CMR
6	République centrafricaine	CAF
7	Congo, République démocratique	COD
8	Congo, République	COG
9	Côte d'Ivoire	CIV
10	Égypte, République arabe	EGY
11	Gabon	GAB
12	Gambie	GMB
13	Ghana	GHA
14	Kenya	KEN
15	Lesotho	LSO
16	Malawi	MWI
17	Mali	MLI
18	Mauritanie	MRT
19	Maroc	MAR
20	Mozambique	MOZ
21	Namibie	NAM
22	Niger	NER
23	Papouasie-Nouvelle-Guinée	PNG
24	Rwanda	RWA
25	Sénégal	SEN
26	Afrique du Sud	ZAF
27	Tanzanie	TZA
28	Togo	TGO
29	Ouganda	UGA
30	Zambie	ZMB
31	Zimbabwe	ZWE

*Résultat de l'estimation de l'équation de productivité**Le test de spécification le test de Breusch-Pagan*

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects		
$rgdpw_{ok[country1,t]} = Xb + u[country1] + e[country1,t]$		
Estimated results:		
	Var	sd = sqrt(Var)
rgdpwok	.9158681	.95701
e	.0712485	.2669241
u	.2588384	.5087616
Test: Var(u) = 0		
	chibar2(01) =	512.65
	Prob > chibar2 =	0.0000

(La $Prob > chibar2 = 0.0000$) du test Breusch et Pagan est inférieure à 5% confirme le choix du modèle à erreur composées (aléatoires) et rejettent celui avec effets spécifiques

Tableau (3) : la régression avec les effets fixes

Fixed-effects (within) regression				Number of obs	=	310
Group variable: country1				Number of groups	=	31
R-sq: within	=	0.1646		Obs per group: min	=	10
between	=	0.5701		avg	=	10.0
overall	=	0.3911		max	=	10
corr(u_i, Xb) = 0.5189				F(5,274)	=	10.79
				Prob > F	=	0.0000
rgdpwok	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
sk	.2031147	.0386385	5.26	0.000	.1270486	.2791809
nt	.0571806	.038758	1.48	0.141	-.0191208	.1334819
hprim	-.0404194	.0531049	-0.76	0.447	-.1449648	.064126
hsec	.046935	.0307034	1.53	0.128	-.0135095	.1073794
hsup	.0305428	.0313245	0.98	0.330	-.0311245	.0922102
_cons	7.660549	.2313116	33.12	0.000	7.205175	8.115923
sigma_u	.83484933					
sigma_e	.26692414					
rho	.90725532	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0:				F(30, 274) =	57.67	Prob > F = 0.0000

Tableau (4) : la régression avec les effets aléatoire

Random-effects GLS regression				Number of obs	=	310
Group variable: country1				Number of groups	=	31
R-sq: within	=	0.1615		Obs per group: min	=	10
between	=	0.6102		avg	=	10.0
overall	=	0.4361		max	=	10
corr(u_i, X) = 0 (assumed)				Wald chi2(5)	=	65.84
				Prob > chi2	=	0.0000
rgdpwok	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
sk	.232272	.0403927	5.75	0.000	.1531039	.3114402
nt	.0362026	.0413555	0.88	0.381	-.0448527	.1172579
hprim	-.087261	.0524118	-1.66	0.096	-.1899863	.0154643
hsec	.0554159	.0323963	1.71	0.087	-.0080797	.1189114
hsup	.0552397	.032606	1.69	0.090	-.0086669	.1191463
_cons	7.662995	.2536581	30.21	0.000	7.165834	8.160156
sigma_u	.50876159					
sigma_e	.26692414					
rho	.78415228	(fraction of variance due to u_i)				

Tableau (5): le test d'Hausman

hausman fixe				
	Coefficients		(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	(b)	(B)		
	fixe	.	Difference	S.E.
sk	.2031147	.232272	-.0291573	.
nt	.0571806	.0362026	.0209779	.
hprim	-.0404194	-.087261	.0468416	.0085514
hsec	.046935	.0554159	-.0084809	.
hsup	.0305428	.0552397	-.0246969	.
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg				
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg				
Test: Ho: difference in coefficients not systematic				
chi2(5) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)				
= 8.77				
Prob>chi2 = 0.1187				
(V_b-V_B is not positive definite)				

Tableau (6) : la régression MCG avec correction

. xtglm rgdpwok sk nt hprim hsec hsup, panel(corr) corr(independent)						
Cross-sectional time-series FGLS regression						
Coefficients: generalized least squares						
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation						
Correlation: no autocorrelation						
Estimated covariances	=	496	Number of obs	=	310	
Estimated autocorrelations	=	0	Number of groups	=	31	
Estimated coefficients	=	6	Time periods	=	10	
			Wald chi2(5)	=	912.17	
			Prob > chi2	=	0.0000	
rgdpwok	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
sk	.5528516	.0310442	17.81	0.000	.492006	.6136972
nt	-.2294345	.042258	-5.43	0.000	-.3122586	-.1466103
hprim	-.2066226	.0261177	-7.91	0.000	-.2578123	-.1554328
hsec	.1244938	.0275323	4.52	0.000	.0705314	.1784562
hsup	.3005295	.0351915	8.54	0.000	.2315554	.3695036
_cons	6.448447	.1563575	41.24	0.000	6.141992	6.754902

Note: you estimated at least as many quantities as you have observations.

Références bibliographiques:

- [1] Dominique. GUELLEC, Pierre. RALLE (2003), « Les nouvelles théories de la croissance », 5e éd, La Découverte, Paris, p3.
- [2] Schultz T. (1961): "Investment in Human Capital", *American Economic Review*.
- [3] Becker G. (1964): "Human Capital, A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education", New York - National Bureau of Economic Research, Chicago, Univ. of Chicago Press, 2e édition en 1975, 3ème édition en 1994
- [4] Prix Nobel d'Economie en 1995,
- [5] Aghion, P. and P. Howitt (1998), "Endogenous Growth Theory", MIT Press, Cambridge.
- [2] Aghion, P. et E. Cohen. 2004. *Éducation et Croissance*, La Documentation française, Paris.
- [3] Alain CHAMAK, Céline FROMAGE (2006), « LE CAPITAL HUMAIN », Edition LIAISONS, Paris.
- [4] Altinok N. (2006), « Capital humain et Croissance : l'apport des enquêtes internationales sur les acquis des élèves », *Publique Economie, IREDU* pages 177-209
- [5] Ba Youssouph (2010), « Analyse du capital humain : diagnostic des dépenses d'éducation
- [6] Barro, R.J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries", *Quarterly Journal of Economics*, vol. 151, 407-443.
- [7] Becker, G. 1964. *Human Capital*, New York, Columbia University Press.
- [8] BECKER, G. S. (1964). *Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education* (éd. 1er 2dition). New York: Éditions Columbia University Press.
- [9] Benhabib, J. and M. Spiegel. 1994. "The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data", *Journal of Monetary Economics*, vol. 34, 143-179.
- [10] Bernard GAZIER (2004), « Les stratégies des ressources humaines », 3e éd, La Découverte, Paris
- [11] Christophe HURLIN, 2004, « L'Économétrie des données de Panel, Modèles Linéaires Simples », Séminaire méthodologique, École Doctorale Edosif, p 49.
- [12] Claude DIEBOLT(1995), « EDUCATION ET CROISSANCE ECONOMIQUE », EDITION L'Harmattan, paris, p 11
- [13] Dominique. GUELLEC, Pierre. RALLE (2003), « Les nouvelles théories de la croissance », 5e éd, La Découverte, Paris
- [14] Dorothee Boccanfuso D, Savard L et Savy E.B. (2009), « Capital humain et Croissance : Evidences sur données des pays africains », *Université de Sherbrooke*, pp37-38.
- [15] Islam, N. 1995. "Growth Empirics: A Panel Data Approach", *Quarterly Journal of Economics*, 110(4), 1127-70.
- [16] Mankiw, N., D. Romer and D. Weil. 1992. « A Contribution to the Empirics of Economic Growth », *Quarterly Journal of Economics*, vol. 107, 407-437, P417
- [17] MINCER, J. (1958). *Investment in Human Capital and Personal Income Distribution*. *Journal of Political Economy*, 66, 281-302.
- [18] Mohamed GOAIED et Seifallah SASSI, 2012, « Économétrie des données de panel sous stata », Module n°1, 1ère édition, Université de Carthage,
- [19] Institut des Hautes Études Commerciales de Carthage (IHEC) et Laboratoire d'Économie et de Finance Appliquées, Mai 2012, p16.

- [20] Nelson, R. and E. Phelps. 1966. "Investment in Humans, Technological Diffusion and Economic Growth", *American Economic Review*, n°61, 69-75.
- [21] OCDE (1996b), « Mesurer le capital humain: Vers une comptabilité du savoir acquis », Paris, OCDE, P22
- [22] OCDE (1998), « L'investissement dans le capital humain: une comparaison internationale », Paris, Editions de l'OCDE, p10.
- [23] OCDE (2001) « Du bien-être des nations : le rôle du capital humain et social », Paris, du bien être des nations
- [24] OCDE. (1996b), « Mesurer le capital humain: Vers une comptabilité du savoir acquis », Paris, OCDE, P23.
- [25] OCDE. (1998). *L'investissement dans le capital humain: une comparaison internationale*. Paris: Editions de l'OCDE.
- [26] OCDE. (2001). *Du bien être des nations: le rôle du capital humain et social -enseignement et compétences -*. Paris: Editions de l'OCDE. pp 111-114
- [27] Olivier.D et Vincent.V,2008, « Investir dans le capital humain »,Bruylant-Academia s.a,Louvain-la-Neuve,Belgique.
- [28] Poulain Edouard (2001), « LE CAPITAL HUMAIN, d'une conception substantielle à un modèle représentationnel », In : *Revue économique*. Volume 52, n° 1, p100
- [29] Pritchett, L. 2001. "Where Has All the Education Gone ? ", *World Bank Economic Review*, vol.15, 367-391.
- [30] Pritchett, L. and D. Filmer. 1999. "What Education Production Function Really Show: A Positive Theory of Education Expenditures", *Economics of Education Review*, 18(2), 223-39.
- [31] Psacharopoulos, G. 1993. "Returns to Investment in Education: A Global Update", *Policy Research Paper 1067*, World Bank, Washington, D.C.
- [32] PSACHAROPOULOS, G., & ARRIAGADA, A. M. (1986, September-October). *The Educational Composition of the Labour Force: An International Comparison*. *International Labour Review*, 125 (5), pp. 561-574.
- [33] Rapport OMD 2012, Évaluation des progrès accomplis en Afrique dans la réalisation des objectifs du Millénaire pour le développement
- [34] SCHULTZ, T. W. (1961). *Investment in Human Capital*. *American Economic Review*, 51 (1), 1-17.
- [35] SOLOW, R. (1956). *A Contribution to the Theory of Economic Growth*. *Quarterly Journal of Economics*, 70, 65-94.
- [36] SOLOW, R. (1957). *Technical change and the aggregate production function*. *Review of Economics and Statistics*, 39, 312-320.
- [37] Sylvie CHARLOT(1997), « La relation éducation-croissance : apports théoriques récents et tests empiriques » UNIVERSITE DE BOURGOGNE.

Sites internet

- [1] Site de la banque mondiale : www.worldbank.org
- [2] Site de l'UNESCO : www.unesco.org
- [3] Site de l'institut des statistiques de l'UNESCO : www.uis.unesco.org
- [4] Site de l'OCDE : www.oecd.org

Corporate Social Responsibility in Algeria

Empirical Study of Many Corporations

Sara Bahlouli

University of Setif-1 Algeria

bahlouli_sara@yahoo.fr

واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر

دراسة ميدانية لبعض المؤسسات

سارة بهلولي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 - الجزائر

Received: 14 July 2015

Accepted: 22 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

Summary :

The study aimed to find out the reality of the practice of social responsibility in the Algerian economic corporations, and the extent of awareness of managers and directors of the concept of corporate social responsibility and the extent of its application and the degree of adoption in the Algerian corporations.

The study was conducted on a set of economic corporations that are active in all of the state of Setif, Bordj Bou Arreridj. Where the study form distribution frames this corporations, and we came in the end that there is a lack of social responsibility as a concept in the enterprise strategy under study while we found variation in the exercise of these corporations of their responsibility social.

Key words: corporate social responsibility (CSR) , concept, practices

(JEL) Classification: M14

المخلص:

هدفت الدراسة لمعرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومدى إدراك المديرين والمدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى تطبيقها ودرجة تبنيها في المؤسسات الجزائرية. وتمت الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في كل من ولاية سطيف وبرج بوعرييج، حيث تم توزيع استمارة الدراسة على إدارات هذه المؤسسات، وتوصلنا في النهاية إلى أن هناك غياب للمسؤولية الاجتماعية كمفهوم في استراتيجية المؤسسات محل الدراسة بينما وجدنا تباين في ممارسة هذه المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المفهوم، الممارسات

رموز JEL: M14

Introduction

The modern business environment is facing many variables, such as harsh competition, technological revolution in the field of production, information systems, the philosophy of administration and the decision making process, production methods, customers' relationship, social performance and finally moral responsibility. These variables constitute the most important challenges for business organizations.

Business organizations are expected to adopt all the concepts, programs, ideas that serve its interests and guarantee its continuity and development. It is also expected to take many responsibilities. Besides the responsibilities of making profits, increasing its market share, it also has to be socially and environmentally responsible.

Social responsibility has become one of the most important concepts in the business world. Business organizations are now citizens like any other citizens, enjoying rights and performing duties. Some of the most distinguished duties it has to perform are serving the community and participating to its development.

In most cases, social responsibility is not mandatory. Most business organizations choose to adopt it because it helps guaranteeing its continuity and success. In addition to the fact that this commitment must be anchored in the organization's culture and values.

The question of the present study is the following:

What is the reality of corporate social responsibility among business executives in Algeria, and how far are the Algerian business organizations committed to social responsibility?

In order to answer these questions, the following hypotheses have been formulated:

Hypothesis n°1: The concept of social responsibility is absent among the Algerian business organizations. However, it is present as a practice.

Hypothesis n°2: Not all the Algerian business organizations have the same commitment toward social responsibility.

Objectives of the study:

The present study aims to achieve the following objectives:

1. Clarifying the most important concepts that are related to social responsibility ;
2. Shedding light on social responsibility in the Islamic thought ;
3. Identifying the position of social responsibility among the Algerian business organizations.
4. Figuring out how conscious are the Algerian business organizations regarding social responsibility.

Methodology:

The present study follows both the descriptive and the analytical methods. The descriptive method has been employed in order to establish a theoretical framework, based on the existing literature (books and journals). The analytical method has been applied on data and information

that has been collected during the empirical study. The latter was conducted in form of a survey. Ninety-five managers from sixteen business organizations have participated to it. These business organizations are from the provinces of Setif and Bordj Bou Arreridj

I. Social responsibility: Concept and Content

In the present section, we will present a historical background about the origination of social responsibility in business organizations. We will also focus on its definition, its benefits and the studies that dealt with it.

1. Social responsibility: a historical background

The concept of social responsibility is not new. It is related to the development of management and the changes that have occurred to it. On one hand, there is the belief that business organizations will not run efficiently unless if it focuses on profit maximization. These organizations were free to do whatever it takes to achieve these economic goals. On the other hand, there is the belief that business organizations are here to serve the welfare of society and to develop it. The latter is known as social responsibility.

The concept of social responsibility came with the failure of business organizations in responding to the needs of other counter parts, including the society. We will present the different stages that lead to the development of the concept of social responsibility as it is known today. There are mainly three stages. During the first stage, it was widely believed that the main goal of any business organization is to maximize profits. The welfare of the business owners will lead to the welfare of the society in general. However, this belief did not last for long, as many economic crises occurred during the twentieth century. This stage has witnessed the raise of ideas that claim better working conditions and more rights for workers, in addition to the necessity of meeting the needs of the society and all parties that are related to the business organization. The third stage has witnessed the true raise of social responsibility. Technological development and media have played a key role in spreading the concept of social responsibility and the protection of the environment from pollution.

2. The definition of social responsibility

The society has gained its fight against business organizations by pushing it to adopt and commit to social responsibility. Business organizations are whether obliged by law or consciously choosing to be socially responsible. [1]

There are many definitions of social responsibility. We will present the most important ones.

Peter Drucker (1970) defined social responsibility as: "The commitment of the business organization toward the society" [2]. This definition focuses on the relationship between the organization and the society. It is considered as a contract in which the business organization commits to serve the needs of the society and commits to guarantee its welfare.

Holmes defines it as "The commitment of the business organization towards the surrounding society. This commitment is translated into the participation at multiple social activities such fighting poverty, improving health care services, combating pollution, creating new job opportunities, solving the problem of housing and improving the transportation system". This definition is seen as a detailed version of the previous one. In some cases it is exaggerated, in the

sense that it charges business organizations with duties that are in contradiction with its own interest.

Paul Samuelson defines it as: "The concept of social responsibility is related to the economic and the social aspects together. He also highlights the fact that business organizations must go deeper in the process of exercising social responsibility. In fact, it must adopt it with innovation. This will most likely benefit the organization on the long run, as well as it will keep its interests safe with other partners. In addition, it will help avoiding any kind of pressure from governments" [3]. This definition is less exaggerated than the previous one. It introduces social responsibility in a way that guarantees both the business organization's and the other parties' interests. Samuelson states that when the organization tries to maximize its own profits it will inevitably serve the public interest.

The European Union defines social responsibility as: "The way that corporations must follow in order to integrate the social, the environmental and the economic concerns in the decision making process, the strategies, the policies, the values, the culture, the operations and the activities inside the corporation in all transparency. The corporation must watch over the application of law and instructions that are related to the combat of corruption and bribery. In addition, it must care about the environment, employees and human rights." [4]

Being one of the experts in the field of social responsibility, Caroll defines it as: "what the society expects from organizations regarding the economic, the legislative, the ethical and the estimation aspects." [5]. Caroll focused on four aspects namely, the economic, the legislative, the ethical and the charitable one.

Christian Brodhag defines it as: "The act of voluntarily taking into consideration the social and the environmental aspects while doing business. Social responsibility does not only mean following what law says. It is the act of going further and investing in human capital, the environment and in its relationship with other parties." [6]. This definition adds the aspect of voluntarism. While trying to achieve their own interest, business organizations will spontaneously care about social responsibility. In addition, Brodhag extended the concept of social responsibility to the investment in human capital and the environment. This will inevitably benefit the society and the stakeholders. As we have seen, there are multiple definitions of social responsibility. Each definition represents the point of view of the researcher or the economist that has implemented it, which make it hard to give social responsibility one specific definition. However, we can summarize all the previous in one definition: social responsibility is a voluntary act by business organizations towards the society and the related parties. This will lead to the achievement of mutual benefits, where the organization will perform its duties toward the environment and the society in an attempt to realize the welfare of all stakeholders.

3. The benefits and the importance of adopting social responsibility

The choice of adopting or not adopting social responsibility is based on the environment in which the business organization are working. Social responsibility has become a necessity whether on the national or the international level.

Social responsibility has gained such an importance mainly because of the following factors[7]:

- a) *The rise of society's pressure;*
- b) *The major role that can be played by business organizations in improving the quality of life;*
- c) *The urge of promoting human values;*
- d) *The importance of acquiring the society's acceptance regarding the company's goals and working methods;*
- e) *The evolution of human consciousness;*
- f) *The interest of academia to the relationship between business organizations and the society;*
- g) *The accumulation of a respectable literature in the field of corporate social responsibility.*

The benefits of committing to social responsibility for business organizations

Committing to social responsibility will benefit both the society and the business organization that has moved into it. Some of these benefits are:

- a) *Improving the organization's image in front of the society as well as giving a positive aspect to the customers, employees and the community members in general. Especially in the case where the organization adopts social responsibility spontaneously and without any pressure;*
- b) *Improving the working environment inside the business organization. This will result in better cooperation and stronger ties inside the organization;*
- c) *It represents an effective response towards the needs of the society and the individuals;*
- d) *The financial return, the developed performance, the social acceptance and the positive relationship with the society.*

The benefits of committing to social responsibility for the society

The main benefits that will return to the society are the following:

- a) *The improvement of life quality whether from the infrastructures or the cultural side;*
- b) *The social stability that is due to the presence of social justice and equitable opportunities;*
- c) *Providing the public with the necessary information will strengthen the ties between the different levels of the society;*
- d) *Boosting solidarity between the different classes. As well as creating a feeling of importance when it comes to individuals with special needs, those who have low qualifications, minorities, women and youth;*
- e) *The increasing awareness about the importance of integration between the organization and the society;*
- f) *The social role that is played by the business organizations will yield a positive return, a lower rate of differences between the administration and the employees, as well as the community that is dealing with it.*

Governments will also benefit from the adoption of social responsibility by business organizations.

The next table shows the economic impact of adopting social responsibility:

Table 01 : The economic impact of adopting social responsibility

Criteria	Application or not	The used means	The strategy benefits	Economic benefits on the short run	Economic benefits on the long run
Protection of the environment	Yes	• Innovation • New technology • Clean production	The lead in caring about the environment	• Higher invested capital • Lower financial results	• Higher market share • Higher financial results
	No	II. Paying taxes and fees	No	No changes in the financial results	III. Lower market shares IV. Lower financial results
- The quality of products - Relationship with customers	Yes	• Innovation • Quality control	• Customer loyalty • Higher market share	• Higher invested capital • Lower financial results	• Higher market share • Better financial results
	No	No	• Losing customers • Lower profit margin	• Lower financial results	• Lower financial results
Human resource management	Yes	• Training programs • Employees mobility	• Stable social environment • Well integrated employees	• Higher productivity	• Higher competitiveness and results
	No	No	• Unstable social environment • Higher costs of reducing the number of jobs	• Lower productivity	• Bad financial results
Application of governance	Yes	• Application of transparency and disclosure policies	• Attracting new investors	• Good governance	• Higher market value
	No	No	• Subject to the pressure of the stock market	• Losing control of the company	• Lower market value
Integration in the society	Yes	• Main actor in local development	• Improve the image and the reputation of the company	• Good communication with the main actors in the society	• The contribution of local partners in reaching the goals of the company
	No	No	No	No	No

Source: Abderahman EL AYEB, 2011, controlling the total performance of the Algerian corporation under the challenges of sustainable development, PhD thesis, University of Setif 1, Algeria, p67.

4. The dimensions of social responsibility

Depending on each researcher's point of view, there exists different dimensions of social responsibility. We will introduce the most important dimensions and then, choose those who serve the present study. According to Pride and Ferrell, there are four dimensions to social responsibility:

a) **The human dimension:** the business organization is expected to participate in the process of development. In addition, it is expected to provide better quality of life.

b) **The ethical dimension:** The business organization is expected to do the rights things when needed. It is also expected to refrain from hurting others.

c) **The legal dimension:** The business organization must respect the laws and gain the trust of others through the execution of legal lawful practices.

d) The economic dimension: *The business organization is expected to be economically useful, aiming to provide security to others.*

Professor Donna Wood who has applied the MHC's social responsibility program defines its dimensions as the following: the principles of social responsibility; the operations of social responsibility; and the outputs. This program is considered as a system that has an input, a process and outputs. However[8], Wolfgang (2000) has pointed out in a research he conducted at the University of California that social responsibility has only three dimensions:

a) Responsibility towards the society and the culture: *how active is the organization in the cultural life of the society?*

b) Responsibility towards the individuals that are related to the organization's activity: *such as the relation with consumers, employees and stakeholders.*

c) Responsibility towards the environment: *this is translated by the commitment to protect ecological systems and natural resources.*

Caroll, who is considered as the first researcher to define social responsibility in business organizations. As well as the first to set the theoretical framework in the field, identifies four dimensions of social responsibility: the economic responsibility, the ethical, the legal and the charity. Caroll has also sat three concepts for social responsibility[9]:

a) The responsibility towards making profits: *which is about the economic responsibility.*

b) The responsibility towards stakeholders: *the obligation of satisfying consumers and employees etc.*

c) The responsibility towards the society: *the obligation of committing towards the society and the environment.*

Business organizations have no choice but to make profits. In addition, in order for it to survive, it must respect the laws and keep distant from any legal disagreements[10].

II. Empirical study

In this section we will introduce the selected population, the targeted sample and the results.

1. The population and the sample

Data consists of ninety five surveys that have been distributed on management officials from sixteen business organizations. These business organizations are mainly located in the provinces of Setif and Bordj BouAriridj and are specialized in the food, beverages and the electronics industries. The study went from December 2014 until June 2015.

The following table summarizes the data specifications starting from the number of employees, the sector, the nature of the property and the acquired international standards (ISO).

Table 02 : Data specification

N°	Company name	N° of employees	Sector	Nature of property	ISO 9001	ISO 14001	ISO 26000	N° of distributed surveys
1	BCR	442	Production	State owned	Yes	Yes	No	07
2	Riad Setif	50	Production	State owned	Yes	No	No	06
3	SADI GROUPE	200	Production	Private	No	No	No	05
4	Cement company AIN EL KEBIRA	400	Production	State owned	Yes	Yes	No	08
5	Sarmouk beverages	275	Production	Private	Yes	No	No	10
6	EL HIDHAB carpenter Ain Oulmene Setif	130	Production	State owned	No	No	No	07
7	BATICIM	130	Production	Mixed	Yes	Yes	No	06
8	Zahra plastic	80	Production	Private	No	No	No	01
9	ENPEC	230	Production	State owned	Yes	No	No	07
10	Kawane food (nuts and dried food)	24	Production	Private	No	No	No	01
11	GALAXY plastic injection	40	Production	Private	No	No	No	02
12	Chiali Profiplas	205	Production	Private	Yes	No	No	06
13	MAMI beverages	300	Production	Private	No	No	No	07
14	Condor electronics	4000	Production	Private	Yes	Yes	No	10
15	IRIS electronics	1505	Production	Private	Yes	No	No	05
16	SAFCER National company of porcelain production	461	Production	Private	Yes	No	No	07

Source: Prepared by researcher

It is clear from the previous table that the whole data set is composed of productive businesses. Where eleven are private, four are state owned. Only one company is mixed. Concerning the obtainment of the ISO 9001, there are ten out of sixteen companies who have acquired it, with an equivalent percentage of 62%. The ISO 14001 was less popular among these companies, only four out of sixteen have acquired it. The companies are: Condor, BATICIM, Ain ELKEBIRA CEMENT and BCR. Finally, the ISO 26000 has not been acquired by none of the sixteen companies. The latter ISO certificate is related to social responsibility. It has been introduced in 2010 by the International Organization of Standardization. According to one of our previous empirical investigations in April 2015, Rouiba beverages and packaging company is the only Algerian company to hold this certification. Currently, there are thirteen Algerian business organizations that have joined the R.S.MENA social responsibility program in order to acquire the ISO 26000. Among these companies there is Condor, Sonatrach, Mobilis and Cosider.

2. Data Collection tools

Data has been collected through surveys and interviews. Several business organizations have participated to this study. The present study is composed of three sections:

Section one: General information: It contains data about the: gender, education, career level, years of experience, the activity of the company, nature of the property, number of employees and finally the number and nature of ISO certifications that have been acquired.

Section two: The case of social responsibility among these companies: This section contains questions about the concept and the principles of social responsibility.

Section three: It contains ten questions on the activities of the company that are related to social responsibility. These activities generally deal with the society, employees, consumers and the protection of the environment.

3. Statistical treatment

Data has been processed using SPSS 22. The following statistics have been included:

- a) Percentages and frequencies;
- b) Arithmetic mean, standard deviation and the weighed percentage.

4. Results analysis

After the treatment of data using SPSS 22, we have reached the following results:

a) General Information

Table 03: Sample distribution according to personal data

Variable	Frequency	% Percentage
Gender	Male	72.6
	Female	27.4
Education	Elementary	0
	Middle high school	6.3
	High school	23.2
	College	70.5
Careen level	Director	6.3
	Head of department	12.6
	Head of service	30.5
	Executive	50.5
Experience	Less than 5 years	28.4
	5-10 years	28.4
	10-15 years	23.2
	More than 10 years	20
Total	95	100%

Source: SPSS/22

The above table shows that 72.6% of the data sample are males, which reflects the fact that the majority of executives and managers in the Algerian business companies are males. Concerning the years of experience, the sample is quite well balanced. In addition, 70% of the companies' managers went to college and have obtained high qualifying degrees. The latter point has helped in making the present survey much accessible.

b) The reality of the concept of social responsibility

This section contains five open and closed questions with suggestions. The results are as in the following:

Question one: It is an open question and is formulated as: "what is your point of view about social responsibility?".

According to the results, 80% of the subjects did not answer this question. This is a strong indication that they are not aware of the concept of social responsibility, even if it has been created in the 1950's.

Only 20% were able to answer this question. More precisely, there was only 9 executives who provided a concise definition of social responsibility. The definition is: "Social responsibility is an **ethical and voluntary act from the business organization towards its internal and external**

environment. This environment is represented by the different parties such as employees, society, investors, competitors, consumers, environment and the government. Social responsibility means integrating the previous prerogatives into the management system”.

The study found out that five executives have linked social responsibility with the societal and the environmental aspects only. The remaining six executives have considered social responsibility in a narrower sense, where the employee commits to his organization and vice versa.

Question two: social responsibility is a commitment towards: society, individuals, consumers, environment, lobbyist, owners, government, all of the previous.

Results are summarized in the following table:

Table 04: The sample answers to the second question

Expression	Frequency	Percentage %	Arithmetic mean	Weighted percentage
1. Society	50	52.6	0.53	26.5
2. Individuals	17	17.9	0.18	9
3. Consumers	37	38.9	0.39	19.5
4. Environment	31	32.6	0.33	16.5
5. Owners	26	27.4	0.27	13.5
6. Lobbyist	9	9.5	0.09	4.5
7. Government	13	13.7	0.14	7
8. Competitors	14	14.7	0.15	7.5
9. All of above	37	38.3	0.39	19.7

Source: SPSS/22

The above table shows that 52.6% of the subjects consider that social responsibility should be towards all of the previously cited elements. The first choice “commitment towards society” has ranked first with a weighted percentage^[1] of 26.5. This is confirmed by the value of the arithmetic mean^[2] (0.53), which is above the calculated value. In the second place, comes the expression “commitment towards consumers” with a weighted percentage of 19.5.

It looks also that 38.3% of the companies’ executives perceive social responsibility as a commitment towards stakeholders all together. This is what some of the executives have expressed during the interview. They also supported the fact that the expression “commitment towards all of the above” has ranked second with a weighted percentage equal to 19.5.

Question three: “social responsibility is an act of voluntarism that is adopted voluntarily, without any pressure of doing it”.

This question is a yes or no question. Results were as following: 56.8% of the subjects have considered that social responsibility is an act of voluntarism that is adopted voluntarily and without pressure. However, the remaining 43.2% had an opposing point of view and considered that social responsibility is a mere legal issue. This shows that a significant percentage of executives have a wrong perception about social responsibility, even if this concept has been introduced in the 1950’s. It is a voluntary act and there are currently no laws that oblige business organizations to commit to it.

¹ Weighted percentage = (Arithmetic mean / 2) X 100

² Arithmetic mean calculation tool : (1+0)/2=0.5

Question four: "We adopt the dimensions of social responsibility and we look forward to integrate it into our organizational culture, our policies and our procedures". The suggested answers were: I strongly agree, I agree, I disagree, I strongly disagree and neutral.

Results are summarized in the following table:

Table 05: The sample answers to the fourth question

Strongly agree		Agree		Disagree		Strongly disagree		Neutral		Arithmetic mean	Standard derivation
F	%	F	%	F	%	F	%	F	%		
19	20	45	47.2	11	11.6	4	4.3	16	16.8	3.67	1.11

Source: SPSS/22

We found that 64% (between those who agree and those who strongly agree) of the data sample are trying to adopt and integrate the dimensions of social responsibility into their organizational culture. This is mainly because they represent the executives of their own organizations and also because they are responsible of applying these dimensions. Whereas we found that 20% (between those who disagree and those who strongly disagree) think that their organizations do not adopt social responsibility. This may be caused by the fact that these companies are not aware of the importance and the benefits of adopting such measures. These organizations may also be unaware of the mid and long term competitive advantages that lay behind it. The remaining 16.8% of the executives have been neutral to this question.

Question five: It was an open question formulated as the following: "What do you know about ISO 26000?"

The obtained results show that only 12 out of 95 executives were able to answer this question. These executives are the same who gave an accurate definition of social responsibility in question number one. Some of those who have answered the present question have even given details such as the year of introduction of the ISO 26000. The remaining executives have briefly pointed out that this certification contains guidelines about the practice of corporate social responsibility. Conversely, we found out that 87% of the sample were unaware about the ISO 26000.

c) The social responsibility practices of the studied organizations

This section contains ten paragraphs. Each paragraph shows an activity or a practice that is related to social responsibility. Results are summarized in the following table:

Table 06: The sample answers to the CSR practices

Expression	Strongly agree		Agree		Disagree		Strongly disagree		Neutral		Arithmetic mean	Weighted percentage
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%		
1.Your company supports charity associations	21	22.1	44	64.3	15	15.8	6	6.3	9	9.5	3.62	72.4
2.Your company supports youth activities	11	11.6	46	48.4	22	23.2	4	4.2	12	12.6	3.4	68
3.Your company supports projects of environment protection	26	27.4	34	35.8	17	17.9	3	3.2	15	15.8	3.66	73.2
4.Your company provides employees with the safety equipment	35	36.8	55	57.9	2	2.1	0	0	3	3.2	4.29	85.8
5.Your company offers training	22	23.2	50	52.6	17	17.9	1	1.1	5	5.3	3.79	75.8

courses to its employees on a regular basis												
6.Your company offers loans to its employees	18	18.9	50	52.6	21	21.1	3	0	6	6.3	3.68	73.6
7.Your company participates in the activities of the consumer protection association	5	5.3	35	36.8	26	27.4	1	3.2	26	27.4	3.14	62.8
8.Your company cares about customer's satisfaction	7	7.4	34	35.8	33	34.7	8	8.4	13	13.7	2.99	59.8
9.Your company listens to customers complaints	23	24.2	60	63.2	6	6.3	1	1.1	5	5.3	4.03	80.6
10.Your company takes into account customer's suggestions	19	20	58	61.1	11	11.6	0	0	7	7.4	3.89	77.8

Source: SPSS/22

The previous table shows that the sample was positive towards these ten expressions. The average mean was higher than the measuring tool ^[3](3). It turns out that the expression number four, that is related to whether the company provides safety equipment to its employees, has obtained the most positive note. The second most positive note is attributed to expression number eight, which is related to whether the company listens to customers' complaints. This expression is directly related to social responsibility towards consumers with an average of 4.03 and a weighted percentage of 80.6%. Expression number nine is related with whether the company does any kind of surveys about its products. This expression has ranked last with the lower weighted percentage (59.8%). This is due to the fact that these companies do not care about customers' and consumers' point of view concerning their products.

It is also clear that the overall average of the third section's expressions (3.649) is higher than the measuring tool (3). This reflects the positive trend towards adopting social responsibility.

5. Answering hypotheses

Based on the results of the second and the third section, we can answer the hypotheses as following:

Hypothesis n°1: The concept of social responsibility is absent among the Algerian business organizations. However, it is present as a practice.

The first part of the hypothesis has been accepted. Meaning that social responsibility as a concept is absent from the Algerian business organizations. This is confirmed by the results of the first question, where we found out that only twenty executives among ninety five were aware of this concept. This is equivalent to a percentage of 21% of the overall sample. Only nine of them had a correct and a comprehensive answer. In addition to the results of the second question, where we found out that 38.3% of the sample perceived social responsibility as a commitment towards stakeholders.

Concerning the results of the third section, that are related to the different activities of these companies regarding social responsibility. It turns out that the second part of the first hypothesis is accepted, meaning that the companies under study do commit to social responsibility towards the different stakeholders. This conclusion is supported by the positive responses of the surveyed executives, where the overall mean reached 3.64 and surpassed the arithmetic mean of the

³ Average mean of the measuring tool : (5+4+3+2+1)/5=3

measuring tool. In addition, the results of the fourth question of the second section were pretty much conclusive, it turns out that 64% of the sample admitted that their respective companies were working on the adoption of social responsibility within their organizational culture. As a conclusion, the first hypothesis has been accepted.

Hypothesis n°2: Not all the Algerian business organizations have the same commitment toward social responsibility.

Based on the results of the third section, that are mainly related with the activities of these companies regarding social responsibility, we found out that these companies have some activities in this field. This statement is confirmed by the survey, where the overall mean of the third section's expressions (3.64) has exceeded the arithmetic mean of the measuring tool (3). However, there is a clear difference in the way each company practices social responsibility. The expressions that are related to the commitment of the companies towards individuals (4-5-6) have ranked first, with a weighted percentage of 78.4%. While the commitment towards the society represented in expressions (1-2-3) has ranked second with the weighted percentage of 71.2%. Then comes the commitment towards consumers with a weighted percentage equal to 70.25% in the expressions (7-8-9-10).

This is a clear evidence of the difference of commitment to social responsibility between companies towards the different stakeholders. It is concluded that the second hypothesis is accepted.

III. Results

The study has reached the following conclusions:

1. Concerning the theoretical framework about social responsibility, researchers have not, until now, put a unique and a comprehensive definition. However, we have tried to put one: "Social responsibility is the voluntary act by business organizations towards the society and the related parties. This will lead to the achievement of mutual benefits, where the organization will perform its duties toward the environment and the society in an attempt to realize the welfare of all stakeholders";
2. The commitment of the company towards social responsibility has many benefits for the company itself, for the local society and for all the concerned parties. By committing to social responsibility, companies will offer healthy and high quality products and services. Customers will be satisfied, the environment will be preserved, the company will get a better reputation and a better relationship with employees, investors and stakeholders;
3. Concerning the empirical study that has been conducted on ninety five executives from sixteen business organization, it turns out that the concept of social responsibility is unknown among these companies. Only nine percent of the sample have provided a comprehensive definition of social responsibility. Eighty percent of the sample have admitted that they are unaware of this concept;
4. The study has concluded that there is an application of social responsibility by the companies under study. Even if they are unaware about the concept itself. The application of social responsibility has until now been related to individuals, society and the environment. This

commitment is motivated by legal concerns in some times, but in many cases it is a voluntary act from the company itself;

5. The study also shows that there is a contrast between companies in applying social responsibility. We found out that social responsibility towards individuals is the most important priority. This is expressed by the facts that companies provide an adequate working environment and a high level of safety for its employees. In addition to the organization of training courses that aim to strengthen employees' qualifications. The second most important priority is the commitment towards the society. After that, comes the protection of consumers in varying degrees.

Conclusion:

As a conclusion, we can say that the financial performance is no longer the only indicator of a company's success. Social responsibility has become one of the most important indicators that are used in ranking companies. The Algerian business organization must understand that social responsibility is not just an optional act. In fact, it has become an ethical commitment that provides it with a competitive advantage on the mid and long term. Companies must perceive social responsibility as an investment, and as a return, not as a cost. This is confirmed by the recent studies and the empirical experience.

Referrals and References

- [1] Tahar Mohcen Mansour El Ghalebi, and Salah Mehdi Mohcen El Ameri, **Social responsibility and work ethics**, Dar Wael publishing, 1st edition, 2005, p 48.
- [2] Archie B CAROLL, **Corporate Social responsibility : evolution of a defitional construct**, Business Society, USA, vol. 38, n° 3, 1999, p 286.
- [3] Foad Mohamed Hussein El Hamdi, **The marketing dimensions of social responsibility of organizations and its impact on consumers' satisfaction (An analytical study of the point of views of directors and consumers from organizations that are specialized in the production of foods in the republic of Yemen)**, PhD thesis, University of Al Mostansaria, 2003, p 38.
- [4] Commission des communautés européennes, **livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises**, 2001, P7.
- [5] Tahar Mohcen Mansour El Ghalebi, and Salah Mehdi Mohcen El Ameri, *Op.Cit*, P 40.
- [6] Abderahman El Ayeb, **controlling the total performance of the Algerian business organizations under the challenges of sustainable development**, PhD thesis, University of Setif 1, 2011, Algeria.
- [7] Tahar Mohcen Mansour El Ghalebi, and Salah Mehdi Mohcen El Ameri, *Op.Cit*, P 48.
- [8] Carrasco, Immaculate, **Corporate Social Responsibility, Values and Cooperation**, International Advances in Economic Research, 2008.
- [9] Mustapha Mahmoud Abou Bakr, **Ethics and work values in the modern organization**, Al Dar El Jami'a, Alexandria, Egypt, 2010.
- [10] Alexandre CABAGNOLS et Christian LE BAS, **Les déterminants du comportement de Responsabilité sociale de l'entreprise. Une analyse économétrique à partir de nouvelles données d'enquête**, Lettre du management responsable, France, n° 6, 2006.

Employees' Empowerment As An Approach To Achieve The Business Excellence

- Case Study on Algerian Communications Company -

Aboubakeur BOUSSALEM

Faculty of economics, university center of Mila; Algeria

Bakeur87@yahoo.fr

تمكين العاملين كمدخل لتحقيق التميز التنظيمي

- دراسة حالة شركات اتصالات الجزائر -

د. أبوبكر بوسالم

المركز الجامعي ميلة- الجزائر

Received: 01 July 2015

Accepted: 06 Nov 2015

Published: 30 Dec 2015

Abstract

This Study sought to determine the Relationship between employees empowerment and business excellence, employees empowerment have been identified through its four dimensions were in (meaningfulness, self-determination, competence of employees, impact on job).

To achieve the above objectives, questionnaire was developed and distributed to a sample consists (352) subjects and then descriptive statistical technique such as (mean, standard deviation) and analytical statistical technique such as (multi-correlation) were used to analyze the data. the study has reached the following conclusions:

1. There was a statistical significant relationship between empowerment and business excellence.
2. There was a statistical significant relationship between (Meaningfulness, Competence) and business excellence.
3. There was no statistical significant relationship between (self-determination, Impact) and business excellence.

The study has recommended the followings: the need to address the development of perceptions of the four dimensions of empowerment, especially in the first level management by encouraging them to take responsibility and look at mistakes as opportunities to learn in order to increase the overall level of excellence.

Keywords: Business Excellence, Empowerment Employees, Employees of Competence, Meaning fullness of Job, Self- Determination, impact on job.

(JEL) Classification : M39 . M540 . J50 . O150. J20

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تمكين العاملين والتميز التنظيمي، وقد تحدد تمكين العاملين بأبعاده الأربعة التي تمثلت في (معنى العمل، كفاءة العمل، استقلالية العمل، تطوير العمل)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد العينة، وبلغ تعدادها (253) مفردة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، اعتمادا على المتوسطات الحسابية والارتباط المتعدد وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أن هناك علاقة إحصائية بين تمكين العاملين والتميز التنظيمي.
 2. أن هناك علاقة إحصائية بين (معنى العمل، كفاءة العمل) والتميز التنظيمي.
 3. أنه لا توجد علاقة إحصائية بين (استقلالية العمل، تطوير العمل) والتميز التنظيمي.
- وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية أبعاد التمكين الأربعة وخاصة في المستويات الإدارية الدنيا من خلال تشجيع العاملين على تحمل المسؤوليات والنظر إلى أخطائهم كفرص للتعلم لأجل الرفع من مستوى التميز التنظيمي.
- الكلمات المفتاحية:** تمكين العاملين، معنى العمل، كفاءة العمل، استقلالية العمل، تطوير العمل، التميز التنظيمي.

رموز JEL: J20 . O150 . J50 . M540 . M39.

Introduction:

In a competitive environment in which organizations must be faster, leaner, provide better service quality, be more excellence, an empowered and proactive service worker is thought to be essential. [1]

However, delegation of authority for a long period of time in the past, dominated the management field. In fact, this view changed into the “empowerment” concept. It covers the participation and delegation of authority along with the motivation of the employees.

While discussion of employee empowerment has been prevalent in the popular literature for many years, theoretical research on psychological empowerment has been appearing only recently in scholarly journals. Empowerment is a concept that links individual strengths and competencies, natural helping systems and proactive behaviour to social policy and social change.

On the other hand, business excellence is a management concept that has been so popular in the contemporary literature of management nowadays. The reasons behind such popularity include the rapid change that organizations face today, the complexity of the business environment, the impacts of globalization and unstructured markets, the ever changing consumer needs, competition, the revolution of information technology and communications. [2]

This paper aims to highlights the four main dimensions of employees' empowerment that are meaningfulness, self determination, competence of employees, development of job, are investigated and examined its related with business excellence in Algerian Communications Company.

I. Literature review

1. Employees' Empowerment

The definitions of empowerment itself vary widely across scholars. Many studies define empowerment as intrinsic task motivation (e.g., Conger & Kanungo, 1988; Thomas & Velthouse, 1990) or motivation reflective of the person–environment fit[3]. In other literature, empowerment has been defined as perceptions [4] and as commitment-based designs [5]. Researchers have also defined empowerment in terms of job structure the transfer of power or authority.[6]

Empowerment has become an important theme within general management over the course of recent years. There is general encouragement to give employees sufficient latitude in their work-definition and authority to be able to apply the full breadth of ability to the overall aims of the company. Recently, the usefulness of empowerment has started to become recognized in the different environment of Project Management [7]. Rutland discusses its importance both between companies, leading towards an increase in structures such as partnering (which implies a level of trust between the companies), and, more relevantly to this paper, for individuals within a firm: he discusses the importance of employee motivation as a differentiating factor between companies [8].

Empowerment is often defined as the act of giving people the opportunity to make workplace decisions by expanding their autonomy in decision making [9]. Also, empowerment has been described as the breaking down of traditional hierarchical structures[10]. From a service perspective, empowerment gives employees the authority to make decisions about customer service. In industrial and organizational psychology and management, empowerment is the enhancement of the autonomy of employees in their work or increased involvement that results in increased decision making more generally within the wider agenda and interests of the organization[11]. Geroy et al.

(1998) emphasized the organizational aspect of empowerment, calling it the process of providing employees with the necessary guidance and skills to enable autonomous decision making (including accountability and responsibility for making these decisions within acceptable parameters) that is part of an organizational culture. An empowered and committed workforce is generally claimed to be essential for the effective functioning of modern organizations[12]. Empowerment have been proposed and found to facilitate a worker's commitment to the organization. Empowerment can be measured through two constructs. One is psychological empowerment construct which has received much attention from researchers in many business fields [13].

The focus of psychological empowerment is an individual's psychological empowerment state. The other construct is empowerment climate which focuses on work environment. Concept of empowerment climate is a shared perception regarding the extent to which an organization makes use of structures, policies, and practices supporting employee empowerment.

It refers to work environment. Three key organizational practices are associated with empowerment climate[14]: autonomy through boundaries, information sharing, and team accountability. As the focus of our study is on work environment we take the empowerment climate construct. Moreover, organizational climate perceptions are related to individual attitudes and behaviours[15], we, therefore, study its relationship with leadership behavior in projects[16].

Based on the prior literature this paper take the three dimensions autonomy through boundaries, information sharing, and team accountability as the organizational practices associated with the empowerment climate of project teams having varying degree of virtuality, autonomy through boundary dimension [17].

2. Employees' Empowerment Dimensions

Empowerment is defined as increased intrinsic task motivation manifested in a set of four cognitions (task assessments) reflecting the individual's orientation to his or her job role: meaningfulness, impact, competence, and choice. Let's take a careful look at each of these cognitions. [18]

Specifically, **meaningfulness** is the individual's intrinsic caring about a given task, and is concerned with the value of the task goal judged in relation to the individual's own value system, ideals, and/or standards[19]. In other words, feelings of meaning, or purpose, emerge out of a fit between the needs of one's work role and one's beliefs, values, and behaviors[20]. Lack of meaningfulness is believed to result in apathy and feelings of detachment[21] that are detrimental to job motivation and quality of job performance.

Competence is "the degree to which a person can perform task activities skillfully when he or she tries" [22]. It can be understood as self-efficacy[23] specific to one's work, and should be distinguished from self-esteem as the former is confined to a work role in contrast to the latter being construed as global efficacy[24]. Indeed, self-efficacy, the central variable of social cognitive theory[25], has proven to be "one of the most focal concepts in contemporary psychology research", as demonstrated by the evidence that it has been studied in more than 10,000 investigations over the past 25 years. Accumulated evidence attests to a positive relationship between self-efficacy and work-related performance. Research suggests that self-efficacy, as a positive psychological strength underlining the recently emerging core construct of positive psychological capital[26], can be enhanced and promoted in four very specific ways: Task mastery,

modeling, persuasion and/or feedback, as well as physiological and/or psychological arousal and wellness[27]. In sum, in Bandura's terms, competence is tantamount to agency beliefs, personal mastery, or effort-performance expectancy.

Impact is understood by the degree to which the individual "can influence strategic, administrative, or operating outcomes at work"[28], and is the converse of learned helplessness[29]. Conceptually, impact is different from locus of control; the former is determined by the work context whereas the latter is regarded as a global personality characteristic that endures across situations. The impact motive can make it profitable for an employer to give employees autonomy in effort or task choices. [30]

Choice involves "causal responsibility for a person's actions" [31], and is a sense of autonomy over the initiation and continuation of work behavior and processes (e.g., deciding on work methods, pace, and effort) [32]. It should be noted that impact and choice represent different perspectives on the notion of control the former is control over one's work unit whereas the latter is control over one's work[33]. Some favorable consequences of choice have been documented in the literature; autonomy is positively related to psychological well-being[34]. Initiative has a significant direct effect on objective salesperson performance. In an attempt to better operationalize the construct "psychological empowerment," Spreitzer builds on the theoretical model constructed by Thomas and Velthouse 1990 to develop a four-dimensional scale to measure meaningfulness, impact, competence, and choice. Meaningfulness is named as meaning and choice as self-determination[35]. Together, these four dimensions should be conceptualized as neither antecedents nor consequences of psychological empowerment, but rather comprise its very essence, reflecting a proactive self-orientation of an individual in relation to his or her work role³⁶. As a whole, the approach adopted by Conger and Kanungo (1988), is predicated on the "perception aspect," viewing empowerment as the "psychological state of a subordinate" resulting from his or her supervisor's empowering and/or organizational empowering structures, policies, and practices. The four dimensions delineated previously are considered "the essential prerequisites for the motivation to engage in empowered behaviors in the work environment", and provide the initiative for individuals to proactively undertake behaviors necessary for goal achievement. Theorized to be negatively associated with powerlessness[37], the four specific dimensions of psychological empowerment combine and culminate in an overall gestalt of the experience of empowerment in the workplace[38].

3. Business Excellence

Today's world, Excellence business is agile, flexible and responsive as stakeholder needs and expectations change, often frequently and quickly. Excellence business measures and anticipates the needs and expectations of their stakeholders, monitor their experiences and perceptions, and monitor and review the performance of other businesses. Information is gathered from both current and future stakeholders. This information is used in order to set, implement and review.

Business excellence is a board and complex concept, because sentencing and assess the degree of achieving it issued from various parties each with its own concept of excellence, such as; managers, employees, suppliers, shareholders and society as a whole. And those may represent the stakeholders in the private sector's organizations. But in the public sector's organizations, the

matter may differ slightly, because the public sector's organizations provide and share services and information with any person or entity resides on the territory of the state or has a relationship with it.

Many authors and researchers defined business excellence from the stakeholder theory perspective, which defines organizations excellence; as those organizations which are achieving prosperity for all, or taking care of all stakeholders, namely: customer, employees, suppliers, shareholders, and society as a whole [39]

Even if we fail to highlight all facets of the complex concept of excellence, we propose to present some definitions, approaches and representations that have contributed to the "enrichment" of the concept of excellence and to the "shaping" of the concept of Business Excellence. The starting point in achieving excellence is to improve quality.

Excellence is the state or quality of excelling. Particularly in the field of business and organizations, excellence is considered to be an important value, and a goal to be pursued. In Landier's opinion, excellence represents the essence of a great managerial thinking, the "absolute", a mythical ideal. Excellence is defined in the following terms: "the ability of firms to make profits, while meeting the customers' requirements".

The evaluation of excellence is done in the space delimited by the three axes. The arrows indicate the path of improvement measures to achieve excellence. Therefore, excellence means success in the competition by obtaining high quality products and services, offered to customers in shortest time, in terms of efficiency.

4. Business Excellence Ii TQM? An Overview on Business Excellence Models

Business Excellence is "excellence" in strategies, business practices, and stakeholder-related performance results that have been validated by assessments based on specific models proven to support the challenging journey towards excellence.

TQM models are often called Business Excellence Models. Also, TQM itself is now often called Business Excellence. This is to distinguish the "new" TQM from the past work on TQM. There was confusion as to what TQM was in the 80s and early 90s. In a great measure, this was because a tendency of naming any business improvement program as TQM. Therefore, the name TQM became tarnished. Business Excellence is really the same as TQM, but with a more clearly defined approach. In TQM and Business Excellence 129 this sense, an interesting point of view is emphasized by the authors of the paper "Quality is dead in Europe - long live excellence - true or false?" [40]. It is a deliberately provocative paper that challenges the replacement of the terms quality and TQM with the term "excellence".

The first Business Excellence models were developed in the mid-1980s and came about as a result of the quality movement in the West, which in turn was a response to the advancements in quality and competitiveness in Japan. The models themselves began as quality awards or TQM models, as TQM had emerged in the mid-1980s as the new philosophy and panacea for businesses. Over time, the term "Business Excellence" started to replace the terms "Quality" and "TQM", partly as a result of the before mentioned considerable confusion as to the meaning of TQM (since all types of business improvement programs were being called TQM). Today, many countries view Business Excellence models as a key mechanism for improving the performance of organizations, as well as national competitiveness.

The most popular of these models are manifestations of principles of TQM implementation in the entire organization. By far the majority of organizations that use such a model do so for a self-assessment through they can identify improvement opportunities, areas of strengths, using the model as a framework for future organizational development. In the followings, we present an overview of some referential Business Excellence models.

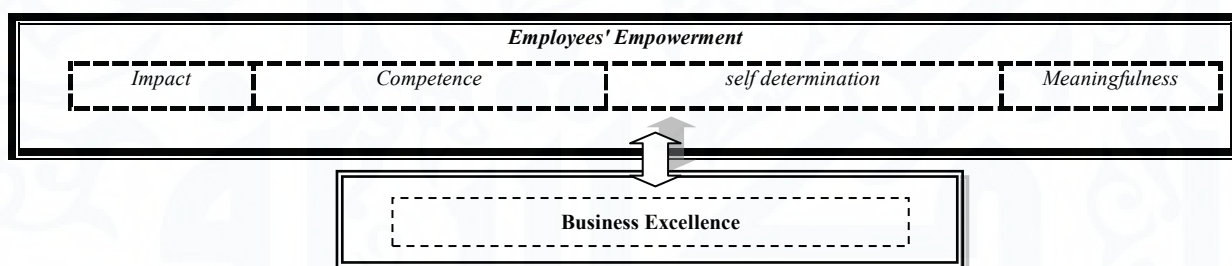
II. Research Model and Hypotheses

Based on the main research questions and aims, in this section of the paper the research analytical framework is presented.

Employees' Empowerment for organizations are encompasses the four main dimensions as follow: meaningfulness, self determination, competence of employees, impact on job.

Business excellence and its relationship with employees' empowerment.

Figure 1: The Research Analytical Model



Source: Prepared by the researcher.

Table 1 describes the main research hypotheses that highlight the relationship between business excellence and the dimensions of the employees' empowerment.

Table 1: The Research Hypotheses

Hypotheses	Description
H.1	there was a statistical significant relationship between employees empowerment and business excellence.
H.1a	there was a statistical significant relationship between meaningfulness and business excellence.
H.1b	there was a statistical significant relationship between self determination and business excellence.
H.1c	there was a statistical significant relationship between competence of employees and business excellence.
H.1d	there was a statistical significant relationship between impact on job and business excellence.

Source: Prepared by the researcher.

III. Methodology

The method of this research are Applied Research in goal, and in the view point of data gathering is Descriptive-Analytic (non-experimental) that is implemented with the research format. The main contribution of this research is the novel model in the field of business excellence and empowerment management that is very useful and applicable for companies. This model presents the demonstrated relationship between the research variables and shows the clear insights for the both academic researchers and practitioners of the field.

IV. Reliability of the Research

Table 2 show the results for reliability test for each variable tests. As mentioned in the table 2, the questionnaire for each of the variable has been reliable. The Alpha Cronbach for these hypotheses is 0.786.

Table 2: Cronbach's Alpha Reliability

The questionnaire	Business Excellence	Employees' Empowerment	
0.786	0.842	0.761	Alpha

Source: SPSS outputs.

V. Statistical Analysis

In this section of the paper the statistical analysis for sample research and for test the research hypotheses are investigated and presented.

1. Sample Analysis

For sample analysis we used descriptive statistical as (frequencies, percents, mean, standard deviation).

Table 3: Gender

Gender	Frequency	Percent
Male	211	59.94
Female	141	40.06
Total	352	100.00

Source: SPSS outputs.

As shown in the table 3, there is a considerable percentage of male workers in the labor force working in Algerian Communications Company.

Table 4: Age

Age	Frequency	Percent
25 or less	26	7.83
26 – 35	42	11.93
36 – 45	83	23.57
46 – 55	152	43.18
56 or more	49	13.97
Total	252	100.00

Source: SPSS outputs.

As shown in the table 4, By examining the Age, it is found that almost half of the labor force is composed of between 46-55 years old.

Table 5: Experience

Experience	Frequency	Percent
Less than 3 years	22	6.25
3 - 6 years	80	22.72
7 - 10 years	73	20.73
11 years or more	177	50.30
Total	252	100.00

Source: SPSS outputs.

Data concerning experience, shown in the table 5, is consistent half of the labor force has 11 years or more of experience.

Table 6: Qualification

Qualification	Frequency	Percent
Middle school	18	5.11
High school	141	40.05
Diploma	160	45.45
Higher studies	33	9.39
Total	252	100.00

Source: SPSS outputs.

It is shown by the table 6 data that the bigger portion of the sampled workers carries a diploma degree.

Table 7: functional level

Functional level	Frequency	Percent
Front line	236	93.65
Manager	16	6.35
Total	252	100.00

Source: SPSS outputs.

In light of the chosen course of data collection for this research, the table 7 result is a highly desirable one in terms of that the questionnaires are aimed at viewing the opinions of front line employees.

Table 8: Descriptive Statistics for the independent variable (Empowerment)

Variable	Mean	Standard Deviation
Employees' Empowerment	3.78	0.75
Meaningfulness	4.13	0.44
self determination	3.19	0.72
Competence	4.22	0.39
Impact	3.58	0.63
Business Excellence	3.31	0.70

Source: SPSS outputs.

2. Correlation Analysis

For investigation the relationship between each one of the dimensions of the Employees' empowerment and the business excellence, we are used the correlation model.

Table 9: The results of Correlation model for hypotheses 1 and it's sub hypotheses

Hypotheses	R square	F Calculated	Sig*	Confirm / Reject
H.1	0.38	55.57	0.000*	Confirm
H.1a	0.25	43.77	0.000*	Confirm
H.1b	0.01	6.74	0.981	Reject
H.1c	0.24	41.23	0.000*	Confirm
H.1d	0.03	7.03	0.443	Reject

* $\alpha=0.05$

Source: SPSS outputs.

As clear in the table 9, the two dimensions of Employees' Empowerment including (Meaningfulness, Competence) are positive relationship with business excellence in algerian communications company. And the rest two variables (self determination, Impact) has no significant relationship with business excellence in algerian communications company.

Concluding remarks and recommendations

Empowerment is a concept that links individual strengths and competencies, natural helping systems and proactive behavior to social policy and social change. In other words, empowerment links the individual and his or her well-being to the wider social and political environment in which he or she functions. From a psychological perspective, empowerment links mental health and well-being to mutual help and to the creation of a responsive community. Indeed, personal and social change relies extensively on various methods of empowerment.

In the other hand, achieving business excellence that activate in the turbulent environment and market is so important and vital. This paper investigates the relationship between employee's empowerment and business excellence in algerian communications company.

In this research the 4 main dimensions of Employees' Empowerment has been consider and the relationship between dimensions of employee's empowerment and business excellence has been investigated. These 4 main dimensions for in this paper Employees' Empowerment were including: Meaningfulness, Competence, self determination, Impact.

Results of data analysis has been showed that employee's empowerment is positive relationship with business excellence and also positive relationship between two dimensions (Meaningfulness, Competence) and business excellence for the company that activated in the oil sector.

It is highly recommended that algerian communications company that especially activated in communication sector for gaining excellence should attend to the empowerment of employees in the appropriate form. Empowerment enables both employees and managers to gaining updated knowledge and abilities to get the excellence in their work.

Referrals and references

- [1] David E.Bowen and E. Lawler Edward, *The Empowerment of Service Workers: What, Why, How, and When*, **Sloan Management Review**, Vol.33, No.3, 1992, PP:31-39. And D. E.Bowen and E. E. Lawler, *Organizing for Service: Empowerment or Production Line?*, (W.J. Glynn and J.G. Barnes (Eds.)), **Understanding services management**, John Wiley & Sons, Chichester, 1995, PP269-294.
- [2] Mahmoud Al-Rousan and Farid Qawasmeh, *The Impact of SWOT Analysis on Achieving a Competitive Advantage: Evidence from Jordanian Banking Industry*, **International Bulletin of Business Admin**, Issue6, 2009, PP82-92.
- [3] M. A. Zimmerman, *Taking aim on empowerment research: on the distinction between individual and psychological conceptions*, **American Journal of Community Psychology**, Vol.18, No.1, 1990, PP169-177.
- [4] L. E.Parker and R. H. Price, *Empowered managers and empowered workers: the effects of managerial support and managerial perceived control on workers' sense of control over decision making*, **Human Relations**, Vol.47, No.8, 1994, PP911-928.
- [5] G. M. Spreitzer, *Social structural characteristics of psychological empowerment*, **Academy of Management Journal**, Vol.39, No.2, 1996, PP483-504.
- [6] See for details: W. Burke, *Leadership as empowering others*, (S. Srivastara (Ed.)), **Executive power**, San Francisco, Jossey-Bass, 1986, PP51-77.
- [7] T.M. Williams, *Empowerment vs. risk management?*, **International Journal of Project Management**, Vol.15, No.4, 1997, PP219-222.
- [8] P.Rutland, *Successful leadership morphologies for 21st century projects*, **Proceedings of the INTERNET 12th World Congress on Project Management**, Oslo, June1997, Vol.1, PP552-566.
- [9] P.Vogt, *Transfer to power*, **Credit Union Management**, Vol.20, No.6, 1997, PP44-45.
- [10] K.Blanchard, *Out with the old and in with the new Incentive*, Vol.171, 1997, PP59-61.
- [11] T.D.Wall, S.J.Wood and D.J.Leach, *Empowerment and performance*, **International Review of Industrial and Organizational Psychology**, Vol.19, 2004, PP1-46.
- [12] D. E.Bowen and E.E.Lawler, *Total quality-oriented human resources management*, **Organizational Dynamics**, Vol.20, 1992, PP29-41. And R.T.Sparrowe, *The effects of organizational culture and leader member exchange on employee empowerment in the hospitality industry*, **Hospitality Research Journal**, Vol.18, 1995, PP95-109.
- [13] K. W. Thomas and B.A.Velthouse, *Cognitive elements of empowerment: an "interpretive" model of intrinsic task motivation*, **Academy of Management Review**, Vol.15, No.4, 1990. And G.M.Spreitzer, *Psychological empowerment in the workplace: dimensions, measurement, and validation*, **Academy of Management Journal**, Vol.38, No.5, 1995, PP42-65.
- [14] K.Blanchard, *Out with the old and in with the new Incentive*, Vol.171, 1997, PP59-61.
- [15] D.A.Hofmann and A.Stetzer, *A cross-level investigation of factors influencing unsafe behaviors and accidents*, **Personnel Psychology**, Vol.49, 1996, PP307-339. And C.Glisson and L.R.James, *The cross-level effects of culture and climate in human service teams*, **Journal of Organizational Behavior**, Vol.23, 2002, PP767-794. And B.Schneider, J.J.Parkington and V.M.Buxton, *Employee and customer perceptions of service in banks*, **Administrative Science Quarterly**, Vol.25, 1980, PP252-267.
- [16] Shazia Nauman, Azhar Mansur Khan and Nadeem Ehsan, *Patterns of empowerment and leadership style in project environment*, **International Journal of Project Management**, Vol.28, 2010, PP638-649.
- [17] Idem.
- [18] K. W. Thomas and B. A. Velthouse, *Loc.Cit.*
- [19] Thomas, K. W. and B. A. Velthouse *Op.Cit*, P 672.
- [20] G. M. Spreitzer, *Loc.Cit.*
- [21] K. W. Thomas and B. A. Velthouse, *Loc.Cit.*
- [22] Idem.
- [23] Albert Bandura, **Social Foundation of Thought and Action: A Social Cognitive Theory**, New Jersey: Prentice Hall, 1986, P45.
- [24] G. M. Spreitzer, *Loc.Cit.*
- [25] Bandura, Albert, *Loc.Cit.*
- [26] Fred Luthans, Steven M. Norman, Bruce J. Avolio, and James B. Avey, *The Mediating Role of Psychological Capital in the Supportive Organizational Climate-- Employee Performance Relationship*, **Journal of Organizational Behavior**, Vol.29, No.2, 2008, PP219-238.
- [27] Bandura, Albert, *Loc.Cit.*
- [28] G. M. Spreitzer, *Loc.Cit.*
- [29] Mark J.Martinko and William L. Gardner, *Learned Helplessness: An Alternative Explanation for Performance Deficits*, **Academy of Management Review**, Vol.7, No.2, 1982, PP195-204.
- [30] Rober Dur and Amihai Glazer, *The Desire for Impact*, **Journal of Economic Psychology**, Vol.29, No.3, 2008, PP285-300.
- [31] K. W. Thomas and B. A. Velthouse, *Loc.Cit.*
- [32] G. M. Spreitzer, *Loc.Cit.*
- [33] Idem.
- [34] Valery Chirkov, Richard M. Ryan, Youngmee Kim, and Ulas Kapla, *Differentiating Autonomy from Individualism and Independence: A Self-Determination Theory Perspective on Internalization of Cultural Orientations and Well-Being*, **Journal of Personality and Social Psychology**, Vol.84, No.1, 2003, PP97-110.
- [35] G. M. Spreitzer, *Loc.Cit.*
- [36] Idem.
- [37] M. A. Zimmerman, *Loc.Cit.*
- [38] G. M. Spreitzer, *Loc.Cit.*
- [39] Watson, J. Thomas, **Excellence quotes**, 2013, www.unescap.org.
- [40] B.G.Dale, M. Zairi, A.Van der Wiele, and A.R.T Williams, *Quality is dead in Europe - long live excellence - true or false?*, **Measuring Business Excellence[Online]**, Vol.4, No.3, 2000, PP4-10. Available at: <http://www.deepdyve.com/lp/emerald-publishing> [Accessed 22 June 2010].

La culture d'entreprise : quel impact sur le bien-être des salariés au travail ?

Pr. TABET AOUL Wassila

Université de Tlemcen
Tabet_wassila@yahoo.fr

Dr. ZERROUKI Mohammed Amine

Université de Tlemcen
amine1358@hotmail.fr

Corporate culture: what affect on the welfare of employees at work?

TABET AOUL Wassila & ZERROUKI Mohammed Amine
Univercity of Tlemcen ; ALGERIA

Received: 31 Mar 2015

Accepted: 28 Sep 2015

Published: 30 Dec 2015

Résume :

L'entreprise algérienne évolue dans un environnement de plus en plus compétitif, un environnement mondialisé caractérisé par la qualité, l'innovation et la maîtrise des coûts. Dans ce contexte, la culture d'entreprise peut constituer un levier de performance et un outil d'amélioration du bien-être des salariés au travail dans le but de développer le sens de responsabilité, de la productivité, par conséquent la rentabilité de l'entreprise.

Dans le cadre de cet article, l'accent est mis sur les liens qui existent entre culture d'entreprise et bien-être au travail.

Mots clés : Culture d'entreprise, Comportement organisationnel, Santé psychologique des salariés.

Classification (JEL): M14

Abstract

The Algerian company develops in an increasingly competitive environment, a global environment characterized by quality, innovation and cost control. In this context, the corporate culture can be a performance efficient tool for the welfare of employees at work in order to develop a sense of responsibility, productivity, therefore the profitability of the business. Under this article, the focus is on the relationship between corporate culture and well-being at work.

Keywords: Business, Organizational Behavior, Psychological health of employees.

(JEL) Classification : M14

Introduction :

La santé des salariés est devenu ces dernières années une source incontestable d'efficacité dans le travail, et donc de performance individuelle et collective. Selon la définition donnée par l'organisation mondiale de la santé : « c'est la perception qu'a un individu de sa place dans l'existence, dans le contexte de la culture et du système de valeurs dans lesquels il vit, en relation avec ses objectifs, ses attentes, ses normes et ses inquiétudes. Il s'agit d'un large champ conceptuel, englobant de manière complexe la santé physique de la personne, son état psychologique, son niveau d'indépendance, ses relations sociales, ses croyances personnelles et sa relation avec les spécificités de son environnement »[1].

Parallèlement à ces grandes évolutions, on remarque que les entreprises dans des pays développées ne sont jamais autant intéressées sur leurs valeurs et leur culture qu'aujourd'hui. Une culture d'entreprise forte donne au salarié un fort sentiment d'épanouissement, de confort, de satisfaction générale, corps et esprit, donc de références, qui peuvent provoquer le sens du bien-être au travail.

Dans ce cadre, l'objet de cet article a pour but de comprendre les liens et les croisements qui peuvent exister entre les deux variables de cette recherche, en l'occurrence, la culture d'entreprise et le bien-être des salariés au travail. Ce qui nous pousse à poser la question ci-après : l'implantation d'une culture d'entreprise forte peut-elle avoir un impact sur l'amélioration de la santé psychologique des salariés ?

Pour répondre à cette question nous avons opté pour une approche théorique et empirique. La première partie de cet article consiste après une étude du comportement humain au sein de l'entreprise à comprendre l'importance de la culture d'entreprise dans le développement du bien-être des salariés au travail. En effet, certaines expériences ont montré le rôle capital de la culture d'entreprise dans le développement du bien-être des individus au travail. La deuxième partie est consacrée à l'étude pratique réalisée au niveau de l'entreprise Spa Mental Tlemcen.

I. Cadre conceptuel et formulation de l'hypothèse:

Devant des attentes fortes (croissance, rentabilité, actionnariat) et une tolérance faible (vision sociétale qui refuse la souffrance au travail), la santé au travail ainsi que le bien-être au travail apparaissent comme des enjeux majeurs de ce XXIème siècle. En entreprise, la fierté du travail bien fait occupe une place importante. Le métier n'est pas qu'une source de rémunération : il est partie prenante de l'épanouissement personnel, de l'intégration et du lien social. Ce lien essentiel avec le travail place l'entreprise au cœur des solutions. La création d'une culture d'entreprise forte joue un rôle majeur dans la prévention au même titre que le maintien du lien social dans l'entreprise pour le développement du bien-être au travail.

Avant d'analyser l'impact de la culture d'entreprise sur l'état psychologique de l'individu au travail, il nous paraît essentiel de comprendre le processus de comportement humain au sein de l'entreprise.

1. Le comportement humain au sein de l'entreprise:

Les entreprises sont composées par des individus, dont la compréhension de leurs comportements et le développement de leurs compétences constituent une activité vitale pour leur survie. Pour Thévenet, c'est être dans une impasse que de penser que le management peut agir sur

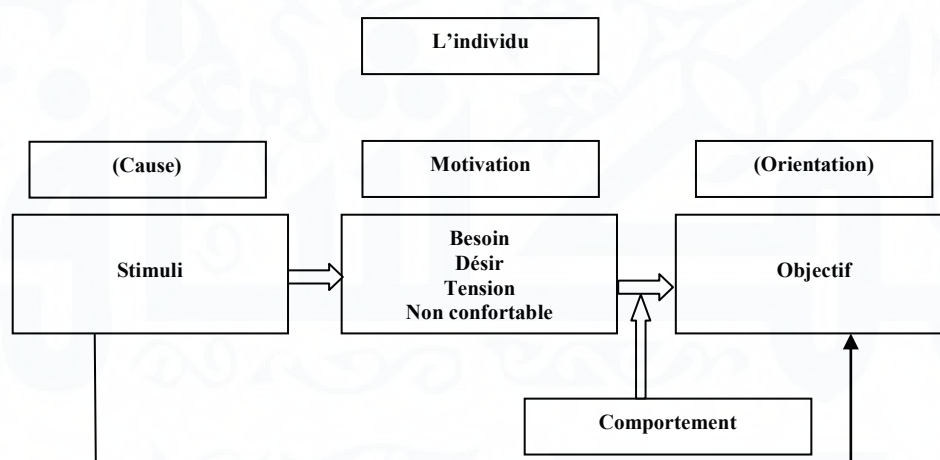
les personnes pour améliorer la qualité de leur relation à l'entreprise. Il faut avant tout comprendre la logique de l'individu, sa rationalité, non pas pour changer mais pour trouver des compromis et des terrains d'entente[2] .

1.1 Processus de comportement:

Le comportement est défini selon Savall & Zardet comme «un ensemble de manifestations de l'homme effectivement observées et qui ont une incidence sur son environnement physique et social» [3]

Selon, les processus de comportement sont similaires pour tous les individus. Il souligne la présence Leavitt de trois éléments qui sont simultanément en inter-relation : les comportements causés, motivés et orientés par les objectifs.

Figure 1 : Modèle basique du comportement[4].



Dans la figure 1, l'auteur considère que le comportement est déterminé par la réaction aux stimuli (ou causes), lesquels sont filtrés par les besoins, les désirs, les tensions, etc.

Le processus de comportement est le même pour tous les individus, mais les processus psychologiques se différencient selon les comportements des individus, qu'ils sont influencés par des caractéristique individuelle (la personnalité, attitudes, perception) et l'environnement de travail.

1.2 Déterminants du comportement des individus au travail:

Une proposition fondamentale tirée des travaux de Kurt Lewin $C = f(P \cdot E)$ selon laquelle le comportement humain (C) est fonction de la personne (P) en interaction avec l'environnement (E) dans lequel elle se trouve. En modifiant le E, il est théoriquement possible d'orienter dans un sens donné des comportements de la majorité des individus vivant sous l'emprise du E. Évidemment, l'intensité du changement des conduites individuelles variera d'un individu à l'autre, car le facteur P modulera les effets du E.

L'environnement de travail (E) regroupe un ensemble de facteurs tels que la culture d'entreprise, les objectifs et les politiques de l'entreprise, phénomène de leadership, la structure interne des groupes, la communication. Ce sont là des facteurs importants qui peuvent se conjuguer avec la personnalité, les perceptions et les attitudes de la personne (P) et influencer le comportement de ce dernier[5].

L'étude du comportement humain au sein des organisations invitera les managers et des chefs hiérarchiques de cerner les points par lesquels ils peuvent mieux motiver leur personnel et les impliquer dans le processus général de l'organisation dont ils sont membre. Parmi lesquelles il est important d'étudier dans cet article l'impact de la culture d'entreprise sur le développement du bien-être des salariés au travail.

2. Comprendre la culture d'entreprise:

Le domaine du management est aujourd'hui envahi de travaux, de publications, de recherches, de colloques traitant de ce que l'on dénomme depuis la fin des années soixante-dix la « culture d'entreprise ». Ce courant n'a cessé de se renforcer et de grossir jusqu'à constituer, à l'heure actuelle, presque un champ disciplinaire à part entière avec ses spécialités, ses écoles, ses tendances, ses revues, ses numéros spéciaux réguliers dans des périodiques importants.

2.1 Emergence du concept de culture d'entreprise:

La culture d'entreprise, comme nombre de concepts à la mode, ne laisse pas indifférent. A la suite de la seconde guerre mondiale, on commence à s'interroger de plus en plus sur les rapports du technique et du social. Des travaux comme ceux d'E. Mayo, A. Maslow, F. Herzberg commencent à être connus alors qu'ils s'intéressent depuis les années vingt aux dimensions informelles et psychologiques du comportement humain dans les organisations.

Cependant, cette notion passe relativement inaperçue jusqu'au début des années soixante-dix. Elle réapparaît dans un premier temps aux Etats-Unis. La crise suscite alors en effet une profonde remise en cause des modèles et pratiques traditionnels du management, l'approche américaine rationnelle et scientifique qui avait jusque-là dominé ne parvenant plus à faire ses preuves. De nombreux chercheurs vont alors se pencher sur l'étude du modèle japonais. Les entreprises japonaises tirent en effet leur épingle du jeu dans cette période difficile et résistent bien à la conjoncture troublée. Très rapidement, les vertus culturelles des entreprises japonaises sont alors évoquées. La culture d'entreprise devient alors rapidement, de manière totalement irrationnelle et excessive, la réponse à tous les problèmes du management. Les expressions « Culture d'entreprise », « Corporate culture » et « Culture organisationnelle » envahissent les revues et ouvrages de gestion et les travaux consacrés au concept se multiplient. [6]

En 1982, deux ouvrages consacrés à la culture d'entreprise deviennent des best-sellers. Il s'agit du célèbre « In Search of Excellence » de Tom Peters et Robert H. Waterman et de « Corporate Cultures : the Rites and Rituals of Corporate Life » de Terrence Deal et Allan Kennedy. Au cours des années quatre-vingt, l'intérêt pour les questions culturelles va se diffuser dans l'opinion publique et les médias. Ainsi, la culture va devenir un objet central du management [7].

2.2 Définition de la culture d'entreprise:

Nous avons relevé plusieurs définitions de la culture d'entreprise, c'est dire combien les vues peuvent diverger à ce sujet.

Pour Aktouf, la culture d'entreprise a été définie comme un « système de valeurs partagées et de croyances en interaction avec la population d'une entreprise, ses structures organisationnelles et ses systèmes de contrôle pour produire de normes de comportement » [8].

Selon Maurice Thévenet, la culture d'entreprise est « un ensemble de références partagées dans l'organisation et construites tout au long de son histoire en réponse aux problèmes rencontrés par l'entreprise. C'est aussi un mode de description de l'entreprise » [9].

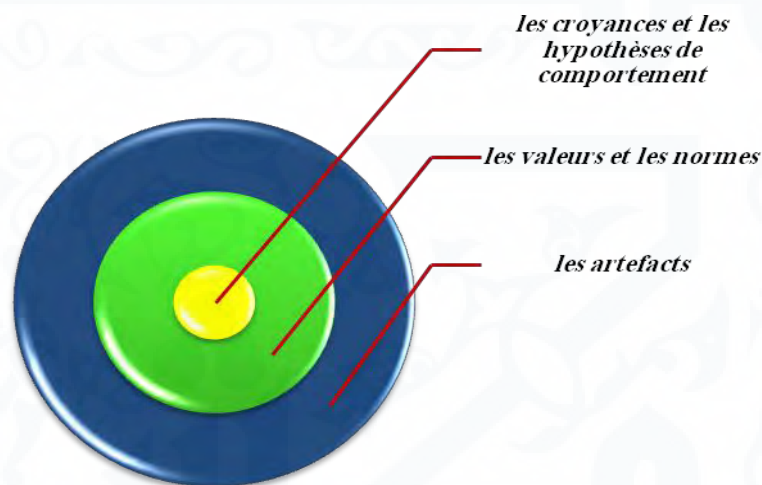
E. Schein a proposé une première définition de la culture d'entreprise, qui est considérée comme la plus aboutie dans le management. Il s'agit de « la structure des valeurs de base partagées par un groupe, qui les a inventées, découvertes ou développées, en apprenant à surmonter ses problèmes d'adaptation externe ou d'intégration interne, valeurs qui ont suffisamment bien fonctionné pour être considérées comme opérationnelles et, à ce titre, être enseignées aux nouveaux membres du groupe comme étant la bonne façon de percevoir, réfléchir et ressentir les problèmes similaires à résoudre ». Pour lui, la culture est composée de 3 niveaux :

- ♦ A la surface nous trouvons les artefacts (structure de l'organisation, processus de gestion) qui matérialisent les deux autres niveaux.

- ♦ En-dessous desquels reposent les valeurs et les normes de comportement : le cadre général retenu par l'entreprise pour conduire son action (stratégie, objectifs de l'organisation et philosophie générale).

- ♦ Au niveau le plus bas, un nœud de croyances et d'hypothèses, il dépasse la conscience des acteurs, ce qui le rend de fait invisible à l'observation directe.

Figure 2 : Modèle de culture selon Schein[10]



3. La culture d'entreprise : outil de création du sens de bien-être au travail:

La notion de bien-être est définie par l'Organisation Mondiale de la Santé du points de vues, soit psychologique, social et physique comme : « La santé, c'est un état de complet bien-être physique, mental et social, [qui] ne consiste pas seulement en une absence de maladie ou d'infirmité » [11].

La culture d'entreprise participe à la construction de l'image que le salarié a de son entreprise et de son fonctionnement global. Cette culture donne au salarié un fort sentiment d'épanouissement, de confort, de satisfaction générale, corps et esprit, donc de références, qui peuvent provoquer le sens du bien-être au travail.

3.1 Culture d'entreprise principal vecteur d'identification:

L'entreprise est en effet, un lieu de socialisation et donc de construction identitaire. Sainsaulieu explique que l'entreprise est représentée comme un « lieu social central » et « foyer de production identitaire » [12]. Celle-ci ne peut en effet se réduire à un « théâtre » pour des jeux d'acteurs mais se caractérise au contraire par une propension à produire des valeurs, des normes, des manières de penser, des systèmes interprétatifs, des systèmes de croyances, de représentations et de connaissances, sont tous des catégories renvoyant à une activité mentale. Parmi ces catégories, les représentations sociales et le symbolisme (des rituels, des mythes, des histoires, des légendes) peuvent être soulignés comme étant à la base du processus de création du sens.

À travers un processus de représentation, les significations sont générées et partagées. Selon Jodelet (1989), représenter ou se représenter correspond à un acte de pensée par lequel un sujet se rapporte à un « objet » pour créer du sens. L'objet peut être soit une personne, une chose, un événement matériel, psychique ou social, un phénomène naturel, une idée ou une théorie, soit une combinaison de plusieurs de ces éléments. Il peut aussi bien être réel qu'imaginaire ou mythique, mais il demeure toujours nécessaire. Ainsi, en même temps que la représentation donne à voir cet objet, elle est à sa place. Elle le rend présent quand il est distant ou absent. Il s'agit donc d'une traduction mentale de l'objet qu'elle restitue symboliquement [13].

C'est à travers la création de ces systèmes de sens, de représentations et de symboles plus ou moins cohérents que l'interaction et l'action sociale prennent forme. Autrement dit, les messages et les symboles rattachés à une culture se transmettent à l'individu par des moyens formels et informels qui poussent l'individu à bâtir dans son propre psychisme une image, une idée de ce qui est l'entreprise. Le mécanisme d'intégration s'opère en effet par l'adhésion aux valeurs de l'entreprise. Le grand avantage de ce mécanisme est que le projet individuel se confond avec le projet de l'entreprise. Pour réussir et maximiser son utilité, l'individu doit tout mettre en œuvre pour servir son entreprise. L'identification se manifeste donc par un profond attachement à l'entreprise et par un sentiment de valorisation personnel. Cette identification constitue un facteur de motivation.

Figure 3 : Processus d'identification à l'entreprise [14].



3.2 Une culture de type Z et ses effets sur la santé psychologique des individus au travail:

Le travail de William Ouchi identifie les différences structurelles et culturelles dans le fonctionnement de la grande entreprise aux Etats-Unis et au Japon, et développe le modèle Z qui caractérise certaines entreprises américaines qui ont intégré le modèle japonais. Ce sont : IBM,

PROCTER & GUMBLE, HEWLETT-PACKARD, EASTMAN KODAK, l'Armée des Etats-Unis. Et parmi les caractéristiques de la culture de ces entreprises de type Z :

- ♦ Les employés des entreprises Z y travaillent depuis plus longtemps et pensent y rester plus longtemps.
- ♦ Renouvellement beaucoup moins important des vice-présidents.
- ♦ Perception chez les employés Z de l'originalité de la philosophie de l'entreprise.
- ♦ Les prises de décisions se font dès les plus bas niveaux.
- ♦ Les valeurs collectives ne diffèrent pas d'un type d'entreprise à l'autre, mais les employés de type Z font preuve d'un plus grand esprit collectif que les autres.
- ♦ Les relations globales sont plus développées dans les entreprises Z, entraînant un bien être émotionnel plus important chez eux. cela se vérifie au niveau de leur vie familiale, et tant à démontrer que les employés des entreprises Z ont des relations de travail plus saines les mettant dans des dispositions plus positives.

La culture de type Z produit, selon Ouchi, de meilleurs résultats quant à la satisfaction, à l'engagement du personnel dans l'entreprise. Cela un facteur de bien-être au travail. [15]

II. Méthodologie de la recherche:

La reconnaissance de l'importance du facteur humain dans l'amélioration des performances de l'entreprise est un phénomène relativement récent en Algérie. Depuis quelques années, les entreprises algériennes ont compris qu'elles ne pouvaient plus améliorer leur fonctionnement sans tenir compte d'une de leurs ressources-clés : les ressources humaines. Cette nouvelle orientation suppose une très grande attention aux problèmes humains qui résultent des limites de notre style traditionnel de gestion dans la mesure où le mode d'organisation de l'entreprise algérienne semble désormais de moins en moins efficace dans le monde moderne.

Aujourd'hui, Spa Mental, entreprise publique pour fabrication et vente des produits de textile accomplit sa mutation dans un environnement particulièrement instable, marqué par l'accroissement graduelle de la concurrence

Dans ce contexte, l'entreprise Spa Mental Tlemcen dispose t- elle d'une culture d'entreprise forte capable de créer chez le salarié un état psychique de bien-être pour orienter son action et relever le défi de la concurrence ? C'est à cette question, que notre investigation sur le terrain tente d'apporter quelques réponses.

1. Collecte des données:

Notre recherche commence par la collecte et l'analyse des données et informations (des documents, des rapports, des règlements, ect...) sur l'entreprise Spa Mental Tlemcen. On a approfondi et complété ces informations par des rencontres (interview) avec des cadres responsables.

Et comme notre recherche concernait plus la culture d'entreprise on était censé de rapprocher des différents services de l'entreprise. Un questionnaire a été ensuite administré à un échantillon (cadres et maîtrises) que nous avons retenu.

Après le dépouillement du questionnaire, nous avons relevé que sur 60 questionnaires, 55 ont répondu, 3 ont remis un questionnaire mal rempli et 2 ont refusé de répondre.

2. Résultat de la recherche empirique:

Les résultats du questionnaire et les entretiens avec les cadres nous ont permis d'obtenir un ensemble de faits intéressants :

♦ *Le climat social de l'entreprise n'est pas sain, car nous avons remarqué un certain nombre de conflits entre les membres de l'entreprise qui ont eu des effets sur les relations interpersonnelles et sur la communication.*

♦ *Nous avons relevé que certains responsables se comportent d'une façon négative en ce qui concerne le management et la gestion quotidienne de l'entreprise. Ils ne répondent pas aux requêtes du personnel et aux exigences accrues des clients. De ce fait, cela influe négativement sur la culture d'entreprise.*

♦ *Nous avons constaté sur le terrain et quotidiennement l'inexistence de valeurs communes partagées entre les membres de l'entreprise. Aucun projet d'entreprise ni documents ne sont adressés aux employés afin qu'ils s'imprègnent de ces valeurs.*

♦ *L'entreprise Spa Mental Tlemcen a pour mission la fabrication et le vente des produits de textile. Néanmoins, nous avons relevé qu'elle n'est pas, à proprement dit, impliquée dans les valeurs tournées vers l'action commerciale telle le Marketing et cela malgré les efforts orientés en majorité vers la formation en Marketing.*

♦ *Le renouvellement du directeur est opéré tous les deux ans. A nos avis ce délai s'avère très court dans l'organisation et la gestion d'une entreprise d'une grande importance. Ce renouvellement pose beaucoup de problèmes puisque le nouveau dirigeant n'avait pas une réelle vision de l'entreprise, ni des stratégies à entreprendre et qui ne cherchait pas forcément son inspiration dans la culture.*

♦ *Nous avons constaté qu'il n'existe aucune cohésion entre les membres pour réaliser les objectifs de l'entreprise. Cela peut s'expliquer par les contraintes que nous avons mentionnées.*

♦ *L'entreprise Spa Mental comme toutes les autres entreprises publiques algériennes ont subi un lourd héritage des habitudes de l'entreprise socialiste. Le comportement d'attentisme reste toujours présent dans les habitudes des cadres pour résoudre des problèmes de management car les cadres ne feront aucun désir d'implanter des valeurs qui permettent au personnel de se mobiliser, de se responsabiliser, et de s'adapter plus rapidement aux fluctuations de l'environnement.*

3. Discussion:

Les résultats de cette recherche menée dans l'entreprise Spa Mental Tlemcen, nous a permis de constater un certain nombre d'insuffisances en matière de relation entre la culture d'entreprise et développement de bien-être des salariés au travail. Cela s'explique par :

♦ *La culture faible qui est véhiculée dans l'entreprise est caractérisée par l'inexistence de valeurs communes et de comportements identiques entre les membres de l'entreprise.*

♦ *Le climat social de l'entreprise n'est pas sain, bloquant ainsi la cohésion.*

♦ *Les managers ne montrent aucun leadership pour que les employés vivent au quotidien les valeurs de leur entreprise.*

Nous avons également constaté que cette incohérence existe dans l'entreprise et a contribué de façon décisive à l'émergence de certains comportements négatifs observés dans le quotidien de

la part des travailleurs tels : un taux d'absentéisme élevé, un certain comportement de laisser-aller, l'existence de groupes d'intérêts.

Cette situation observée dans l'entreprise Spa Mental Tlemcen peut nuire au développement d'un sentiment d'épanouissement, de confort, de satisfaction générale et pour cela de bien-être chez le travailleur. Elle a poussé beaucoup de travailleurs à faire leur travail par routine sans chercher à s'améliorer et pour certains à faire passer leurs intérêts personnels bien avant ceux de l'entreprise.

La réalité que nous avons constatée ne permet pas à l'entreprise objet d'étude de faire face aux mutations dans un environnement caractérisé par l'accroissement graduel de la concurrence potentielle. De ce fait, la volonté de faire renforcer la culture d'entreprise est nécessaire pour mobiliser les ressources humaines. La réussite de cette démarche ne sera opérée que si on arrivera effectivement à :

- ♦ Développer un projet d'entreprise qui traduit de façon dynamique les volontés de l'entreprise pour les périodes à venir.
- ♦ Réfléchir aux valeurs sur lesquelles on choisira d'orienter l'entreprise.
- ♦ Le respect des valeurs par les employés doit être vérifié par des actes quotidiens.
- ♦ Instaurer un climat social favorable et une communication satisfaisante entre les membres de l'entreprise.
- ♦ Enrayer les habitudes et les comportements négatifs décelés chez les employés.

La concrétisation de ces actions n'est pas chose facile. L'effacement des habitudes négatives, le changement de mode de gestion et les valeurs véhiculées dans l'entreprise sont difficiles à réaliser car cette culture existe dans l'entreprise objet d'étude est ancrée dans la mémoire collective. De ce fait, l'évolution de la culture d'entreprise reste donc avant tout, conditionnée par le changement de l'état d'esprit des différents acteurs sociaux.

Alors, ce ne sera que dans le combat par la levée de ces contraintes que le dirigeant parviendra à produire une nouvelle culture d'entreprise conçue comme la synthèse entre l'informel et le formel. Elle aurait donc pour fonction essentielle le développer du bien-être au travail pour améliorer la santé psychologique des salariés, dans le sens de la conception et de la mise en œuvre de la stratégie de l'entreprise.

Conclusion :

L'environnement de l'entreprise Algérienne connaît de nos jours, des changements considérables caractérisés par l'accélération de l'évolution technologique, l'ouverture du commerce international et la mondialisation des marchés, qui débouchent sur un renforcement de la concurrence et de la compétition.

Devant cette complexité que vivent nos entreprises algériennes, l'implantation d'une culture d'entreprise forte va constituer un nouveau souffle. Elle permettra à surmonter les problèmes d'intégration interne des travailleurs. Le manager va utiliser la culture d'entreprise pour motiver son personnel par l'intériorisation puis la production de valeurs afin de les partager entre les membres de l'entreprise. Au terme de ce processus, l'identité et les préférences des individus

pourront être modifiés. Ainsi, l'individu s'identifiera à l'entreprise et cette identification peut améliorer son bien être au travail.

Le bien-être des salariés au travail reste donc un grand enjeu pour l'entreprise algérienne dans les décennies à venir et la culture d'entreprise pourrait certainement apporter des réponses dans ce nouveau cadre de réflexion.

Référence Bibliographique

- [1] P. Voyer et R. Boyer : « *Le bien-être psychologique et ses concepts cousins, une analyse conceptuelle comparative* », Santé Mentale au Québec, 2001
- [2] M. Thévenet : « *La culture d'entreprise* ». Ed. Presses Université de France, 1993.
- [3] F. A. Bailly, D. Bourgeois et al : « *Comportements humains et management* ». Ed. Pearson Education France, 2006, p66.
- [4] B. Marcela et R. Briones: « *Les enjeux de l'interaction entre les comportements et les compétences, et son impact sur la coopération entre les individus* ». Thèse présenté à l'Université Jean Moulin Lyon3, 21 octobre 2006. www.thesebrain.univ-lyon3.fr.
- [5] A. Savoie, L. Brunet: « *climat organisationnelle et culture organisationnelle : apports distincts ou ordonnances ?* ». Revue québécoise de psychologie, vol. 21, n° 3, 2000. www.21_3_179.pdf, p10.
- [6] E. Godelier : « *La culture d'entreprise* ». Ed. La Découverte, Paris, 2006. P 33.
- [7] J.F. Chanlat : « *L'Individu dans l'organisation: les dimensions oubliées* ». Ed. Presses Université Laval, 1990, p555.
- [8] Florence Pinot : « *La mondialisation et ses effets: nouveaux débats* ». Ed. Harmattan, 2006, p217.
- [9] Y. Pesqueux : « *L'entreprise multiculturelle* ». Ed. Harmattan, 2004, p170.
- [10] J.C Sardas : « *Comprendre et organiser: Quels apports des sciences humaines et sociales* ». Ed. Harmattan, 2007. P63
- [11] P. Voyer et R. Boyer : « *Le bien-être psychologique et ses concepts cousins, une analyse conceptuelle comparative, Santé Mentale au Québec* », 2001
- [12] R. Sainsaulieu et D. Segrestin : « *Vers une théorie sociologique de l'entreprise* ». Ed. Sociologie du travail, N°3, 1986, p90.
- [13] Eduardo Davel: « *organisation et culture en contexte familial : l'ambivalence comme enjeu de gestion* ». Thèse présentée à l'Université de Montréal, 2006. www.theses.unontreal.ca/thèse/now/davel-et/these.pdf.
- [14] M. Thévenet : « *idem* ». Ed. Presses Université de France, 1993, p96.
- [15] W. Ouchi : « *Théorie Z : Faire face au défi japonais* ». Ed. Inter Editions, 1982.

